مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

هل هناك أهمية للمؤسسات البحثية؟

تقويم تأثير معاهد السياسة العامة

دونالد أبلسون

٠٠١,٦٥
م ره

هل هناك أهمية للمؤسسات البحثية؟

تقويم تأثير معاهد السياسة العامة

Donald E. Abelson, *Do Think Tanks Matter? Assessing the Impact of Policy Institutes,* Published by McGill-Queen's University Press, Montreal & Kingston. London. Ithaca, 2002.

محتوىٰ الكتاب لا يعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

للطبعة العربية
© مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية 2007
جميع الحقوق محفوظة
الطبعة الأولى 2007

النسخة العاديــة ISBN 978-9948-00-905-4
النسخة الفاخـرة ISBN 978-9948-00-906-1

توجه جميع المراسلات إلى العنوان التالي:
مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص. ب: 4567
أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 4044541-9712+
فاكس: 4044542-9712+

E-mail: pubdis@ecssr.ae
Website: http://www.ecssr.ae

مـركـز الإمـارات للـدراسـات والبـحـوث الاسـتـراتـيـجـيـة

دراسات مترجمة 26

هل هناك أهمية للمؤسسات البحثية؟

تقويم تأثير معاهد السياسة العامة

دونالد أبلسون

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

أنشئ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار/ مارس 1994، بهدف إعداد البحوث والدراسات الأكاديمية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج والعالم العربي. ويسعى المركز لتوفير الوسط الملائم لتبادل الآراء العلمية حول هذه الموضوعات؛ من خلال قيامه بنشر الكتب والبحوث وعقد المؤتمرات والندوات. كما يأمل مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية أن يسهم بشكل فعّال في دفع العملية التنموية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

يعمل المركز في إطار ثلاثة مجالات هي مجال البحوث والدراسات، ومجال إعداد الكوادر البحثية وتدريبها، ومجال خدمة المجتمع؛ وذلك من أجل تحقيق أهدافه المتمثلة في تشجيع البحث العلمي النابع من تطلعات المجتمع واحتياجاته، وتنظيم الملتقيات الفكرية، ومتابعة التطورات العلمية ودراسة انعكاساتها، وإعداد الدراسات المستقبلية، وتبني البرامج التي تدعم تطوير الكوادر البحثية المواطنة، والاهتمام بجمع البيانات والمعلومات وتوثيقها وتخزينها وتحليلها بالطرق العلمية الحديثة، والتعاون مع أجهزة الدولة ومؤسساتها المختلفة في مجالات الدراسات والبحوث العلمية.

المحتويات

مقدمة 7

الفصل الأول: مسح لمشهد المؤسسات البحثية
في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا 29

الفصل الثاني: التفكير في المؤسسات البحثية: إطار عمل مفاهيمي 71

الفصل الثالث: في الحلبة: الفرص والقيود والحوافز بالنسبة إلى
المؤسسات البحثية في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا 83

الفصل الرابع: التنافس في سوق الأفكار: استراتيجيات المؤسسات البحثية 107

الفصل الخامس: الظهور العام والصلة بالسياسة:
تقويم تأثير المؤسسات البحثية 127

الفصل السادس: في الطريق إلى البيت الأبيض:
المرشحون للرئاسة والمؤسسات البحثية التي قدمت لهم النصح 167

الفصل السابع: خبراء سياسة أم أدوات سياسة؟
المؤسسات البحثية والمناظرة حول الإصلاح الدستوري في كندا 197

الفصل الثامن: خلاصة: التأثير في السياسة والصلة بالسياسة ومستقبل
المؤسسات البحثية في كندا والولايات المتحدة الأمريكية 221

الملاحـــق 235

الهوامـــش 263

المراجـــع 299

نبذة عن المؤلف 325

مقدمة

طبقاً لمسح أجري مؤخراً لصالح المعهد القومي لتطوير البحوث National Institute for Research Advancedment – وهو معهد بحوث يقع مقره في طوكيو – يوجد على نطاق العالم نحو أكثر من 3,500 معهد سياسة عامة، أو مؤسسة بحثية (Think Tanks)* كما تشير التسمية الاصطلاحية لهذه المؤسسات. ويوجد أكثر من نصف هذه المؤسسات في الولايات المتحدة الأمريكية، ومنها مؤسسات مرموقة مثل مؤسسة بروكينجز Brookings Institution ومؤسسة هوفر للحرب والثورة والسلام Hoover Institution on War, Revolution and Peace ومؤسسة البحث والتطوير (راند) Research and Development (RAND).[1] وبالنسبة إلى العديد من الباحثين والصحافيين الذين يدرسون ظاهرة المؤسسات البحثية، فإن ظهور عدد هائل من معاهد السياسة العامة في الجزء الأخير من القرن العشرين يعد مؤشراً إلى تزايد أهميتها في عملية صنع السياسة؛ وهذا مفهوم عززه مديرو هذه المؤسسات الذين درجوا على رد الفضل إلى مؤسساتهم لما تتركه من تأثير في الحوارات الكبرى للسياسة والتشريعات الحكومية. ومع ذلك، على الرغم من الحضور الواضح في العديد من الدول المتقدمة والنامية، هنالك قلة من الدراسات التي قدمت تقويماً لتأثير المؤسسات البحثية في صنع السياسة. وبعد إدراك الباحثين لصعوبة مثل هذا التقويم، حرصوا على تجنب قياس فاعلية هذه المراكز، بينما اكتفى آخرون بتأكيد أنها تمارس نفوذاً من غير أن يبرهنوا على كيفية تحقيق ذلك على أرض الواقع.

* يفضل البعض استخدام تسمية "مستودعات الفكر" أو "خزانات الفكر" كترجمة حرفية لعبارة think tanks، على أساس أن العمل الرئيسي لهذه المؤسسات هو إجراء البحوث وحفظ المعلومات وتوفيرها عند الحاجة لدعم السياسات وعملية صناعة القرار، وذلك مقابل الترجمة الشائعة وهي "المؤسسات البحثية"، علماً بأن قاموس ماري ويستر قد عرف هذا المصطلح بأنه معهد أو شركة أو مجموعة تقوم بإعداد البحوث البينية interdisciplinary، أي التي تجمع بين اثنين أو أكثر من التخصصات العلمية في دراسة مشكلة ما. ونفضل استخدام عبارة "المؤسسات البحثية" لترجمة هذا المصطلح. (المترجم)

إن هدف هذا الكتاب هو تجاوز القدر الأعظم من الأدبيات الوصفية والسردية في مجال معالجة سؤال مهم، وإن كان يقابل بتجاهل متواصل، وهو: هل هناك أهمية للمؤسسات البحثية هذه؟ وللإجابة عن هذا التساؤل الذي يبدو مباشراً ولكنه في الواقع سؤال إشكالي، فإنني سوف أبحث تجارب المؤسسات البحثية في الولايات المتحدة الأمريكية، وهي دولة أضحت فيها هذه المؤسسات جزءاً عضوياً من المشهد السياسي، ثم في كندا التي أصبحت فيها المؤسسات البحثية أكثر حضوراً، ولكن دورها في صنع السياسة العامة يعد أقل بروزاً. ويرتكز رأيي بشكل أساسي إلى أن المؤسسات البحثية في كلتا الدولتين كان لها في بعض الفترات دور مهم في صياغة الحوار السياسي وتحديد أولويات السياسة وخيارات صانعيها، ولكن بأساليب متباينة خلال مراحل مختلفة من دورة صنع السياسة. على سبيل المثال، نجد أن العديد من المؤسسات البحثية الأمريكية، ومنها على سبيل المثال مؤسسة هوفر ومؤسسة هريتيدج Heritage Foundation ومؤسسة بروكينجز، كانت لها أدوار نشطة في عدد من حملات الانتخابات الرئاسية الأمريكية، وفي الفترات الانتقالية التي تلت تلك الحملات. وفي المقابل، نجد أن المؤسسات البحثية في كندا نادراً ما تكون مستودعات لخبرات صياغة السياسات خلال الانتخابات الاتحادية والإقليمية، وأنها تميل للاحتفاظ بحضور متواضع أثناء انتقال الحكومة الجديدة إلى السلطة. ومع ذلك، نجد أن قلة من المؤسسات البحثية الكندية، ومن ضمنها معهد فريزر Fraser Institute ومعهد سي. دي. هاو C.D. Howe Institute ومعهد الشمال – الجنوب North – South Institute تنشط في أغلب الحالات خلال المراحل الأخرى من دورة صنع السياسة.

وتتبع المؤسسات البحثية مجموعة من الاستراتيجيات، ومنها السعي للوصول إلى وسائل الاتصال المطبوعة ووسائل الإعلام الإذاعية، وتوزيع إصدارتها على صانعي السياسة والصحافيين، وتقديم شهادات توضيحية أمام اللجان البرلمانية. وكما سيتضح من الفصول التالية، فإن المؤسسات البحثية في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا تجمعها الرغبة المشتركة في التأثير على السياسة العامة، غير أن تحديد الكيفية والظروف التي تعمل

في ظلها لتحقيق هذا الهدف يعتمد في نهاية المطاف على مجموعة واسعة من العوامل الداخلية والخارجية.

ويوحي القدر الأعظم من الكتابات الضئيلة[2] التي تقارن بين المؤسسات البحثية في الولايات المتحدة الأمريكية ونظيرتها في الدول ذات الأنظمة البرلمانية، مثل كندا وبريطانيا العظمى، بأن «الخصائص المميزة للمؤسسات البحثية في الولايات المتحدة الأمريكية لا تنحصر في حجمها أو في حجم التمويل الكبير المتوافر لبعض المؤسسات.... وإنما الذي يجعل المؤسسات البحثية في الولايات المتحدة الأمريكية متميزة عن غيرها، إلى جانب كثرة عددها، هو المدى الذي وصلت إليه في المشاركة النشطة في المراحل المختلفة لعملية صنع السياسة».[3] ويفهم من هذه الملاحظة ضمنياً أن المؤسسات البحثية تلعب دوراً أكثر أهمية في الولايات المتحدة الأمريكية؛ فهذه الدولة لديها نظام سياسي أكثر لامركزية وتجزؤاً مرناً من كندا التي تسود فيها مبادئ وحدة الأحزاب القوية، وتضامن أعضاء مجلس الوزراء، ووجود كبار مسؤولي الخدمة المدنية الذين يتولون بصفة دائمة مسؤولية تقديم النصح والمشورة لصانعي السياسات، ويُعتقد أن هذه الخصائص تحد من فرص المؤسسات البحثية في كندا والمنظمات غير الحكومية الأخرى في التأثير على صنع السياسات. وباختصار، فإن الاختلاف في الهياكل المؤسسية للدولتين قد يفسر لنا اضطلاع المؤسسات البحثية الكندية بدور أقل نشاطاً من الدور الذي تقوم به نظيرتها في الولايات المتحدة الأمريكية. ويؤيد الباحثون المتخصصون في هذا المجال بصفة عامة الاعتقاد بأن المؤسسات البحثية في الولايات المتحدة الأمريكية لها تأثير أوضح في صنع السياسات وصياغة قضايا سياسة محددة إذا ما قورنت مع نظيرتها في كندا.

وفي الواقع، فإن العدد القليل من دراسات الحالة المتوافرة حول هذا الموضوع قد خلُص إلى أن الكثير من المؤسسات البحثية الأمريكية قد لعب دوراً حاسماً في صياغة حوارات رئيسية حول بعض السياسات والتشريعات الحكومية المهمة، في حين قدمت المؤسسات البحثية الكندية، وباستثناءات قليلة،[4] مساهمات متواضعة فقط في المناقشات

العامة التي جرت بشأن القضايا التي تنوعت بين إصلاح نظام التقاعد والسياسة الضريبية والدَّيْن العام.[5] وعلى الرغم من ذلك، كما سأوضح لاحقاً، ففي حين تساعد دراسات الحالة الفردية على تسليط الضوء على مشاركة هذه المراكز في مجالات سياسة معينة، أو خلال مراحل مختلفة من عملية صنع السياسة، يجب على الباحثين والصحافيين أن يتجنبوا إغراءات سهولة الميل نحو التعميم فيما يتعلق بتأثير المؤسسات البحثية. وقد تكون لدى المؤسسات البحثية في الولايات المتحدة الأمريكية فرص أكثر من نظيرتها الكندية للتأثير بصورة مباشرة أو غير مباشرة في السياسة العامة، وقد تواجه قيوداً أقل في طرح أفكارها على صانعي السياسة،[6] غير أن العديد من المؤسسات البحثية الكندية قد ساهمت في بعض الأحيان في صنع السياسة وتشكيل بيئة السياسة وصناعة القرار.[7] وسوف تتضح لنا بقدر أكبر أهميةُ التمييز بين التأثير في صنع السياسة وتشكيل بيئة صنع السياسة في دراسات الحالة المضمنة في هذا الكتاب.

هناك بعض القيود المؤسسية أو الأطر السياسية التي حدت بالفعل، إلى جانب عوامل أخرى، من إمكانية التأثير المحتمل للمؤسسات البحثية الكندية في مراحل معينة من دورة صنع السياسة.[8] ومع ذلك، فإن الأنظمة البرلمانية وأعضاء البرلمانات ومسؤولي الخدمة المدنية لا يشكلون عائقاً أمام مساهمة المؤسسات البحثية أو أمام قياداتها كما يوحي البعض بذلك.[9] إن قدرة المؤسسات البحثية في الأنظمة البرلمانية على طرح أفكارها بفاعلية تعد مقيدة بضعف تمويلها وقلة موظفيها أكثر من تقيدها ببيئتها السياسية. ومن المثير للاهتمام الإشارة إلى أن المؤسسات البحثية الأمريكية تملك فرصاً أكبر في التأثير على السياسة العامة، غير أن ضعف الموارد المؤسسية لا يزال يشكل نقطة ضعف لدى أغلبية هذه المؤسسات.

إن تحديد حجم تأثير المؤسسات البحثية أو نفوذها في صنع السياسة وفي تشكيل بيئتها لا يزال قضية خاضعة للبحث والتقصي من قبل الباحثين المهتمين بهذا الشأن. ومن المشكلات المنهجية الرئيسية في تقويم هذا النفوذ أن المؤسسات البحثية وصانعي السياسة، ناهيك عن الباحثين أنفسهم، لديهم مفاهيم مختلفة عن العناصر التي يتشكل منها هذا

النفوذ وكيفية قياسه على أفضل نحو.[10] وعلاوة على ذلك، تصبح عملية تتبع أصل السياسة ونسبتها إلى شخص بعينه أو مؤسسة معينة عملية عبثية في معظم الحالات، بسبب تزايد عدد العاملين في مجال صنع السياسة. وكما يدعي الكثيرون، يظهر المئات من الأطراف والأشخاص الذين يتبنون كل فكرة ناجحة لصناعة سياسة معينة، بينما نجد أن الأفكار السيئة التي تخلق سياسات فاشلة تظل يتيمة في أغلب الحالات.

وعلى الرغم من بذل بعض الجهود لتحديد معدلات إشارة وسائل الإعلام إلى المؤسسات البحثية في كندا والولايات المتحدة الأمريكية، ولمعرفة عدد المرات التي يدلي فيها العاملون في هذه المؤسسات بشهادات أمام لجان الكونجرس أو اللجان البرلمانية، فقد تم التوصل إلى استنتاجات محدودة فيما يتعلق بتأثير هذه المؤسسات في صنع السياسات.[11] إن حجم التغطية الإعلامية التي تستقطبها المؤسسات البحثية قد يوضح لنا حجم النفوذ الذي تحظى به في وضع القضايا ضمن الأجندة السياسية؛ فقد طرح الكثيرون من الصحافيين ومديري المؤسسات البحثية في الدولتين ادعاءات من هذا القبيل. ومع ذلك، وكما ستتم مناقشته لاحقاً، فإن التغطية الإعلامية لا يمكن أن تستخدم كمؤشر وحيد أو موثوق لإثبات التأثير في السياسات حتى في المراحل الأولية من عملية صنع السياسة. وثمة عوامل عدة تفسر لماذا يبدو بعض المؤسسات البحثية أكثر تأثيراً على مجتمع صنع السياسة من غيره. فكما لاحظت مونيك جيروم-فورجت Monique Jerome-Forget، الرئيسة السابقة لمعهد أبحاث السياسة العامة Institute for Research on Public Policy في مونتريال، فإن «المقاييس الكمية مثل عدد مرات الاستشهاد الإعلامي برأي ما تُظهر فقط أن أفكاراً قد تم التحدث حولها، وذلك أمر يختلف عن التأثير الحقيقي على تفكير المراقبين بشأن قضية ما».[12]

وسيتم اتباع نهجين رئيسيين للتحقيق من أجل شرح كيف وإلى أي مدى تشكل المؤسسات البحثية بيئة صنع السياسة وعملية صنعها؟ أولاً، يجب الاهتمام بدراسة المرحلة أو المراحل المعينة في دورة صنع السياسة التي تنشط فيها المؤسسات البحثية بأقصى حد من المشاركة. وعلى الرغم من أن هذه المؤسسات في كندا والولايات المتحدة

الأمريكية تعتمد على استراتيجيات متشابهة لطرح وجهة نظرها على صانعي السياسة والجمهور بصفة عامة، فإنها تغتنم في معظم الحالات فرصاً مختلفة لتحقيق أهدافها. وكما أشرنا سابقاً، فإن تقديم المشورة لمرشحي الرئاسة الأمريكية أو للرئيس المنتخب ومساعديه تعد فرصة ثمينة تحرص المؤسسات البحثية الأمريكية على عدم تفويتها. ولذلك لم يكن مدهشاً خلال الحملة الانتخابية الرئاسية لعام 2000 أن تقوم مجموعة منتقاة من الباحثين في مؤسسة هوفر، ومعهد أمريكان إنتربرايز American Enterprise Institute وغيرهما بمناقشة العديد من أفكار السياسة العامة مع جورج بوش، مرشح الحزب الجمهوري للرئاسة الأمريكية. وكما سنناقش في الفصل السادس من هذا الكتاب، ليس من الشائع بالنسبة إلى المؤسسات البحثية الأمريكية أن تخصص موارد كبيرة لتزويد مرشحي الرئاسة والإدارات الأمريكية الجديدة بدراسات مفصلة عن كيفية إدارة شؤون الأمة. ولأنها تصدر وسط احتفاء وجدل واسعين، فإن العديد من هذه الدراسات تدخل ضمن قائمة روائع الأعمال التي تحقق أفضل المبيعات.

وعلى نحو مغاير، نادراً ما تعتبر المؤسسات البحثية في كندا فترات الانتخابات والمراحل الانتقالية الوقت الأنسب لطرح أفكارها على صانعي السياسة. ولكونها أقل وعياً بالدورة الانتخابية من نظيراتها الأمريكية، فإن العديد من المؤسسات البحثية الكندية تعطي أولوية قصوى للعمل عن قرب مع كبار المسؤولين الحكوميين وموظفي الخدمة العامة في المستوى الأوسط وأعضاء مجلس الوزراء، على أساس متواصل، أو بشأن موضوع معين لتعزيز مصالحها، وهي استراتيجية تتبعها مؤسسات بحثية مثل معهد كاليدون Caledon Institute ومنتدى السياسة العامة Public Policy Forum والشركة الكندية لشبكات أبحاث السياسة .Canadian Policy Research Networks, Inc. وقد تحظى المؤسسات البحثية الكندية بالمكانة والظهور اللذين تتمتع بهما المؤسسات البحثية في الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن حضورها الأقل ملاحظة لا يوحي بالضرورة بمحدودية تأثيرها في السياسة العامة. وكما قالت جوديث ماكسويل Judith Maxwell، رئيسة الشركة الكندية لشبكات أبحاث السياسة، فإن «أهم أنماط التأثير لا تكون موثّقة على الإطلاق».[13]

ولكي نتمكن من تحديد النقاط والمجالات المعينة في دورة صنع السياسة التي تنشط فيها مشاركة المؤسسات البحثية الكندية والأمريكية إلى الحد الأقصى، يمكننا أن نبحث العديد من العوامل التي قد تساعد على تفسير الأسباب التي يُعتقد أنها تجعل المؤسسات البحثية في الولايات المتحدة الأمريكية تلعب دوراً أهم في عملية صنع السياسة بالمقارنة مع نظيراتها في كندا. وكما ستكشف لنا هذه الدراسة، بينما نجد أن المؤسسات البحثية في كندا والولايات المتحدة الأمريكية تعمل ضمن نظامين سياسيين مختلفين للغاية، فإن قدرتها على تأسيس حضور قوي وإدامته في أوساط صنع السياسة أو عجزها عن ذلك، قد تكون لها علاقة كبيرة بالكيفية التي تحدد بها هذه المؤسسات مهامها، وبالمديرين الذين يتولون قيادتها، وبالمتطلبات والموارد التي توظفها لتحقيق أهدافها المعلنة بقدر علاقة كل ذلك بالبيئة التي توجد فيها وتعمل ضمنها. وبعبارة أخرى، فإن بنية النظام السياسي قد تؤدي أحياناً إلى إحباط جهود المؤسسات البحثية في التأثير على السياسة العامة أو تسهيل عملها، غير أن هذا العامل لا يعد السبب الوحيد في نجاحها أو فشلها.

وبالإضافة إلى دراسة الكيفية التي تسهم بها العوامل المؤسسية والسياسية والاقتصادية والثقافية المختلفة في تسهيل تطور المؤسسات البحثية أو تقييده، فإن من المهم أن نفكر بصورة أكثر ميلاً للنقد والتحليل بشأن كيفية قياس أدائها النسبي ضمن ما أصبح ساحة سوق للأفكار متزايدة التنافس، وبخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية. هل ينبغي قياس تأثير المؤسسات البحثية بمقدار استشهاد وسائل الإعلام وإشارتها إلى ما يصدر عنها من إنتاج فكري، وعدد مرات ظهور المسؤولين عنها أمام اللجان التشريعية، والعدد الإجمالي من الإصدارات التي تنشرها في سنة معينة؟ أم هل ينبغي أن تؤخذ مؤشرات الأداء الأخرى في الاعتبار؟ إن هذا السبيل الثاني والأكثر صعوبة لتقصي هذه الجوانب قد لا يؤدي إلى استنتاجات محددة بشأن تأثير المؤسسات البحثية، ولكنه سوف يوفر بعض المؤشرات التي يمكن أن تؤخذ في الاعتبار عند تقويم نقاط قوة معاهد بحوث السياسة العامة، والقيود التي تواجهها، وأولوياتها.

تصنيف المؤسسات البحثية

قدم العديد من الباحثين الذين درسوا المؤسسات البحثية مساهمات مهمة لتعزيز فهمنا للكيفية التي نشأت بها هذه المراكز والعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية العديدة التي أثرت في تطورها. وكان استكشاف جيمس سميث James Smith للمؤسسات البحثية الأمريكية في كتابه الذي صدر بعنوان *The Idea Brokers: Think Tanks and the Rise of the New Policy Elite* (**سماسرة الأفكار: المؤسسات البحثية وصعود نخبة السياسة الجديدة**)، بالإضافة إلى مجلد محرر يركز على المؤسسات البحثية في عدد من الدول الأخرى بعنوان *Think Tanks Across Nations* (**المؤسسات البحثية عبر الأمم**) مثالين للدراسات التي ساعدت الطلاب والعاملين في حقلي السياسة العامة والإدارة العامة على التوصل إلى فهم أفضل لدور المؤسسات البحثية في عملية صنع السياسة.[14] غير أن هناك بعض الأسئلة الأساسية التي تظل معلقة من دون إجابة. ونبدأ بالتساؤل: ما الخصائص الحاسمة في تعريف المؤسسات البحثية؟ وكيف تتميز هذه المراكز من مجموعة متنوعة من المؤسسات الأخرى، ومنها جماعات المصالح التي تستوطن مجتمع صنع السياسة؟ وما وظيفتها الأساسية؟ وما الأطر المفاهيمية التي وُضعت لدراسة مشاركتها في صنع السياسة؟

لقد ظلت مسألة تعريف المؤسسات البحثية تثير المعضلات منذ وقت طويل لأولئك الذين يبحثون عن وصف دقيق لما أصبح مجموعة متزايدة التنوع من المنظمات. وكما أقر كِنت ويفر Kent Weaver وجيمس ماكجان James McGann، فإنه على الرغم من أن عبارة think tank كانت تستخدم في الأصل في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الحرب العالمية الثانية للإشارة إلى قاعة آمنة أو بيئة ملائمة يلتقي فيها علماء الشؤون الدفاعية والمخططون العسكريون لمناقشة المسائل الاستراتيجية، فإن المصطلح نفسه ظل يستخدم منذ ذلك الحين لوصف أنواع مختلفة من المؤسسات المنخرطة في نشاط تحليل السياسة.[15] وتبعاً لذلك، وُضعت تصنيفات عديدة للمؤسسات البحثية.

يصعب وضع تعريف بسيط للمؤسسات البحثية، ويعود ذلك غالباً إلى عدم وجود إجماع حول طبيعة العناصر التي تشكل لنا في مجملها مؤسسة بحثية. وبينما قد لا نواجه صعوبة تذكر في تعريف الجامعات والنقابات المهنية – وهي أيضاً مؤسسات تنشط في مجال البحوث والتحليل – فإن محاولة التوافق على تعريف لما يمكن أن يكون مؤسسة بحثية وتحديد أهدافها الأساسية ستؤدي إلى إثارة تساؤلات أكثر من التوصل إلى إجابات شافية. ويرى البعض أن عبارة "مؤسسة بحثية" ينبغي أن تقتصر فقط على ثلة من المؤسسات الكبيرة ذات التمويل الجيد، والتي تتوافر فيها نخبة من المفكرين المقتدرين الملتزمين بدراسة القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية المهمة. إن مؤسسة بروكينجز – وهي من المعالم البارزة في واشنطن، وظلت توصف منذ زمن بعيد بأنها تجسد صورة المؤسسة البحثية – ستدخل ضمن قلة من المعاهد التي تستوفي هذه المعايير الحصرية. ويؤدي تبني هذا الاستخدام للمصطلح إلى إهمال عشرات من المعاهد الأقل بروزاً، والتي تنخرط أيضاً في بحوث وتحليلات، أو تعريفها بخلاف ما هي عليه بالفعل.

وبعد جهد جهيد لتحديد ماهية المؤسسة البحثية، أقر معظم الباحثين بعدم وجود مؤسسة بحثية "نموذجية". ويقر بذلك ماكجان في محاولته لوصف المؤسسة البحثية بقوله: «أعرف الواحدة منها عندما أراها».[16] فقد تتراوح المؤسسات البحثية من حيث الحجم ما بين كيانات تضم عدداً قليلاً من العاملين كشخص واحد أو شخصين وكيانات لها مئات العاملين والباحثين. وقد تمتلك موازنات صغيرة تتراوح ما بين 100,000 و200,000 دولار، أو تصل إلى ملايين الدولارات. وبمعنى آخر، قد تبدو المؤسسة البحثية مثل راند – أحد أبرز معاهد أمريكا المتخصصة في السياسة الخارجية والدفاع، ولها موازنة سنوية تتجاوز 100 مليون دولار، ومجمع بنايات فخم مقام على أرض واقعة على ساحل المحيط في مدينة سانتا مونيكا بولاية كاليفورنيا – أو مثل المجلس الكندي للسلام والأمن الدوليين Canadian Council for International Peace and Security الذي كان يدفع إيجاراً لمكتبه بسوق بايوارد في أوتاوا، حتى تم حله في نيسان/ إبريل 2001، وكانت له موازنة متواضعة تتراوح ما بين 250,000 و300,000 دولار.

وبقدر ما تتفاوت المؤسسات البحثية من حيث حجم العاملين والموازنة، فإنها تتفاوت أيضاً بشكل هائل في مجالات الاختصاص، وإنتاج البحوث، والتوجه الأيديولوجي، وإلى حد بعيد من حيث استقلاليتها المؤسساتية. البعض منها يتبع أقساماً جامعية، ويتعين عليه الاعتماد على مواردها لدعم أنشطته. وتعتبر مراكز سياسات الدفاع والشؤون الخارجية المختلفة التي تأسست في أكثر من عشر جامعات كندية تحت مظلة برنامج الدراسات العسكرية والاستراتيجية التابع لوزارة الدفاع القومي، ويسمى الآن منتدى الدفاع الاستراتيجي Strategic Defence Forum، حالة وثيقة الصلة بالموضوع. كما أن هناك مؤسسات بحثية تعمل داخل الجهاز الحكومي، ومنها وحدة بحوث الكونجرس ومكتب موازنة الكونجرس.[17] ومع ذلك، فثمة مؤسسات بحثية للسياسة العامة مستقلة ولها أهمية خاصة لهذه الدراسة. إنها منظمات تعمل مثل المؤسسات الخاصة، إلى حد بعيد، لكن نقاطها الجوهرية لا تقاس بهامش الأرباح، وإنما بتأثيرها على أفكار السياسة. وسيتم التركيز على هذه الأنواع من المؤسسات البحثية لأن بقاءها في الغالب يعتمد بدرجة أقل على استعداد المشرعين لدعم عملياتها (برغم أن الكثير منها يعتمد بشدة على التمويل الحكومي)، أو على أقسام أكاديمية مستعدة لدعم أنشطتها. وفي الواقع، يعتمد بقاؤها ونجاحها كمراكز مستقلة لتحليل السياسة غالباً على مدى فعالية مديريها وكوادرها في تسويق أفكارهم والترويج لها.

والمؤسسات البحثية، برغم تنوعها الهائل، تتقاسم بعض الخصائص: إنها منظمات غير ربحية، وغير حزبية عموماً، وتنخرط في دراسة السياسة العامة. الأغلبية في كندا والولايات المتحدة الأمريكية مسجلة كمنظمات غير ربحية، ومعفاة من الضرائب بموجب قانون ضريبة الدخل وقانون الريع الداخل، على التوالي. وهي تتأهل لوضع "غير الربحية" من خلال التقدم بطلب بوصفها هيئات تعليمية تتعهد برفع الوعي العام بحشد من قضايا السياسة. كما يجب أن تظل غير حزبية لكي تحصل على "إعفاء ضريبي". بمعنى آخر، رغم أن المؤسسات البحثية في كندا والولايات المتحدة الأمريكية ليست ممنوعة من اتخاذ مواقف تجاه مختلف قضايا السياسة، مثلما يفعل الكثير منها، فإنها لا تستطيع المجاهرة بدعم أي حزب سياسي أو معارضته، أو تخصيص أكثر من النسبة المئوية المحددة قانونياً

من موازنتها في محاولة لكسب التأييد للحكومة.[18] ويمكن للمؤسسات البحثية أن تعتنق أي توجهات أيديولوجية ترغب فيها، وأن تقدم خبرتها لأي مرشح سياسي أو شاغل منصب راغب في الاستفادة من مشورتها. ولكنها يجب أن تمتنع، بموجب القانون، عن الاشتراك في أنشطة سياسية معينة صراحة.

إن التركيز على البحث والتحليل هو ما ميز المؤسسات البحثية تقليدياً من العدد الهائل من المنظمات الأخرى في مجتمع صنع السياسة. ولا تتقاسم كل المؤسسات البحثية الالتزام ذاته تجاه البحث العلمي أو تكرس موارد قابلة للمقارنة لأداء هذه الوظيفة، ولكن ذلك يظل مبرر وجود الكثير منها. ومع ذلك، يجب إعادة النظر عند أي دراسة معاصرة في الرؤية التقليدية للمؤسسات البحثية بوصفها مصانع للأفكار، أو مستودعات للعقول، أنشئت لمعالجة مشكلات المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية الأكثر إلحاحاً.

دور المؤسسات البحثية

أثناء العصر التقدمي في مطلع القرن العشرين، أدرك أقطاب صناعة وواهبون بارزون في الولايات المتحدة الأمريكية، من بينهم أندرو كارنيجي Andrew Carnegie بارون الحديد والصلب في بيتسبيرج وروبرت بروكينجز Robert Brookings رجل الأعمال الشهير في سانت لويس، أهمية إنشاء مؤسسات تتألف من اقتصاديين وعلماء سياسة ومؤرخين بارزين قادرين على حشد خبراتهم العلمية حول قضايا السياسة العامة المهمة. فقد آمن كارنيجي وبروكينجز بأن المؤسسات البحثية تستطيع أن تلعب دوراً مهماً ومطلوباً كثيراً في صنع السياسة من خلال توفير بيئة للأكاديميين لا تلهيهم فيها مسؤوليات التدريس، وإنما يركزون فيها تماماً على البحوث ذات الصلة بالسياسة العامة. وفي غياب خدمة مدنية دائمة ورفيعة المستوى وقادرة على تقديم المشورة للمسؤولين المنتخبين في الولايات المتحدة الأمريكية، وُجدت فرص كافية للمؤسسات البحثية لكي تقدم رؤاها وخبراتها.

وقد أسهمت وقفية كارنيجي للسلام الدولي Carnegie Endowment for International Peace ومؤسسة بروكينجز وقلة من المؤسسات البحثية الأخرى التي أنشئت خلال العقود الأولى من القرن العشرين لتحسين عملية صنع القرار الحكومي إسهاماً كبيراً في الإدراك الشائع لأهمية المؤسسات البحثية بصفتها منظمات تتحلى بالموضوعية والحيدة السياسية ومكرسة للبحث والتحليل. ولكن في السنوات الأخيرة، ومع قيام الكثير من معاهد السياسة العامة بإعطاء قيمة لتسويق الأفكار وإعادة تدويرها أكبر من قيمة إنتاجها، باتت هذه الرؤية حول المؤسسات البحثية تخضع لفحص أكثر دقة. وفي الواقع، وبعدما عمدت مؤسسات بحثية عدة، ومنها مؤسسة هريتيدج، ومعهد أمريكان إنتربرايز، ومعهد فريزر، والمركز الكندي لبدائل السياسة Canadian Center for Policy Alternatives وغيرها إلى الجمع بين المناصرة السياسية وبحوث السياسة، أصبح من الصعب بشكل متزايد التفريق بين المؤسسات البحثية والأنواع الأخرى من المنظمات غير الحكومية مثل جماعات المصالح الملتزمة أيضاً بتحسين السياسة العامة.

وتعتبر المقارنة الشائعة بين المؤسسات البحثية – وبخاصة ذات التوجه نحو المناصرة – وجماعات المصالح أو الضغط غير مبررة تماماً. ومع ذلك، فإن الكثير من التكتيكات التي تستخدمها جماعات المصالح لإبلاغ اهتماماتها إلى الحكومات، بما فيها إعداد الدراسات وتوزيعها، ونشر المقالات في الصحف، والتحدث في مقابلات تلفزيونية وإذاعية، وترتيب اجتماعات ولقاءات مع صانعي السياسة، والإدلاء بشهادات أمام البرلمان تستخدم على نحو متكرر من قبل المؤسسات البحثية أيضاً. ومثل المنظمات الخيرية، تحاول المؤسسات البحثية أيضاً – كما تفعل جماعات المصالح – استقطاب شخصيات مرموقة إليها في مسعى لاجتذاب مزيد من التمويل. فمؤسسة هوفر الواقعة على الحرم الفاتن لجامعة ستانفورد ليست سوى إحدى المؤسسات البحثية التي فعلت ذلك؛ حيث تضم قائمة أسماء موظفيها كلاً من جورج شولتز George Shultz، وزير الخارجية الأمريكي الأسبق، وريتشارد ألن Richard Allen، مستشار الأمن القومي الأسبق، ونيوت جنجريتش Newt Gingrich ، رئيس مجلس النواب الأسبق، وحتى وقت قريب كوندوليزا رايس Condoleezza Rice التي أخذت إجازة

من خلوة الحياة الأكاديمية لكي تعمل مستشارة للأمن القومي للرئيس جورج بوش (وزيرة الخارجية حالياً).

ومع ذلك، وبرغم أوجه الشبه الكثيرة بين المؤسسات البحثية وجماعات المصالح، فثمة بعض الاختلافات البارزة. واستهلالاً، على الرغم من أن بعض المؤسسات البحثية تسعى للاحتكام إلى أكبر قطاع ممكن من جمهور الناخبين، فإنها لا تتحدث نيابة عن دائرة انتخابية معينة مثلما تفعل جماعات المصالح. فعلى سبيل المثال، رغم أن مؤسسة هريتيدج ذات الميول المحافظة قد تساند، من حيث المبدأ، حق الأمريكيين في حمل الأسلحة، باعتباره حقاً دستورياً مكفولاً بموجب التعديل الثاني، فإنها لا تتكلم نيابة عن مالكي الأسلحة في الولايات المتحدة الأمريكية. فهذه المهمة تؤديها الرابطة القومية للرماة National Rifle Association ، وهي واحدة من أعلى جماعات المصلحة صوتاً في الولايات المتحدة الأمريكية، ويرأسها الممثل شارلتون هيستون. ثانياً، إن الهدف الرئيسي لجماعات المصالح ليس تطوير بحوث تتعلق بالعلوم الاجتماعية (برغم أن بعضها يخصص لها بالفعل موارد هائلة)، وإنما ضمان اتباع القادة المنتخَبين سياسات منسجمة مع مصالحها. ووصولاً لهذه الغاية، تقدم جماعات المصالح ولجان العمل السياسي تبرعات لصناديق الحملات الانتخابية للأحزاب السياسية وأصحاب المناصب والمتنافسين الذين غالباً ما يرجِّح دعمهم لمراميها ورغباتها. وعلى العكس، يحظر على المؤسسات البحثية بموجب القانون تأييد المرشحين للمناصب أو معارضتهم، ولا يسمح لها بتقديم تبرعات لأحزاب سياسية أو مرشحين، ولكن بمقدورها أن تساهم بوسائل أخرى ذات قيمة، ومنها مناقشة مختلف قضايا السياستين الداخلية والخارجية مع أصحاب المناصب وشاغلي المواقع العليا الطموحين.

وبما أن المؤسسات البحثية تولي اهتماماً أكبر لتسويق أفكارها، وأن جماعات المصالح تستثمر مزيداً من الموارد في بناء إمكانيات بحثية أقوى، فسوف تصبح الخصائص التي تميز كلاً منهما ضبابية على نحو متزايد. ومع ذلك، من الأهمية ألا يغيب عن البال أن المؤسسات

البحثية تؤدي بالفعل سلسلة من المهام التي تجعلها فريدة في نواح كثيرة. وإلى هذه النقطة أنتقل الآن.

دار الكثير من المناظرات حول طبيعة دوافع المؤسسات البحثية وأولوياتها، ولكن إحدى مهامها الأساسية تتمثل بوضوح في المساعدة على تثقيف صانعي السياسة والجمهور - ناهيك عن القطاعين الخاص، وغير الربحي أو الثالث- بشأن القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الملحة. وكجهات ذات خبرة تثقيفية وتربوية واسعة، تجتذب المؤسسات البحثية مختلف مصادر المعلومات والمعارف لتوصيل آرائها واهتماماتها إلى جماهير متعددة الاستهداف. وكما يحاول المعلمون تشكيل عقول طلابهم، فإن المؤسسات البحثية تسعى ناشطة لصياغة الرأي العام، وأولويات السياسة، وخيارات القادة. وكما سيناقَش لاحقاً، أثبت بعضها أنها جهات تثقيفية وتربوية أكثر فعالية ومشاركة من غيرها.

تؤدي المؤسسات البحثية مهامها التثقيفية والتربوية تكراراً. فأحياناً تخدم كوسيط بحوث من خلال العمل كقناة بين مجتمع المثقفين وصانعي السياسة.[19] وفي مثل هذا الدور، تقوم المؤسسات البحثية بإيصال نتائج بحوثها إلى المسؤولين الحكوميين وموظفيهم بشكل واضح وسهل الفهم. وفي أحيان أخرى، توفر منتدى لصانعي السياسة والأكاديميين وممثلي القطاعين الخاص وغير الربحي لمناقشة قضايا ذات اهتمام مشترك. وتؤدى هذه الوظيفة جيداً من قبل مؤسسات بحثية معدودة، ومنها منظمتان مقرهما أوتاوا، وهما: منتدى السياسة العامة، والشركة الكندية لشبكات أبحاث السياسة. ويعتبر تقديم الاستشارة ومحاولة الوصول إلى شريحة معينة من المجتمع وتزويدها بالخدمة البحثية وظيفتين مهمتين في هذا الصدد تؤديها المؤسسات البحثية. وكثيراً ما تقوم المؤسسات البحثية برعاية مؤتمرات وورش عمل لتتقاسم أفكارها مع الجمهور وصانعي السياسة، ولتستكشف المزيد عن اهتمامات من يملكون مصلحة في مشروع ما. وكما تلاحظ، تتعهد مراكز عدة بإعداد بحوث للحكومة والقطاع الخاص بموجب تعاقدات.

ولا يعني قيام الكثير من المؤسسات البحثية بوظيفة تثقيفية وتربوية أو بحثية أن عليها تفادي اتخاذ مواقف تجاه قضايا السياسة أو مؤازرة مجموعة من القيم أو المعتقدات أو المبادئ. على العكس، فوفقاً لنصوص رسالاتها، كلها ملزمة بتحقيق مجموعة من الأهداف والغايات التي قد تتراوح ما بين دعم المحافظة على مبادئ السوق الحرة - وهو هدف تؤمن به وتعمل على تحقيقه، بين آخرين، كل من مؤسسة هريتيدج، ومعهد أمريكان إنتربرايز، ومعهد فريزر، ومعهد سي.دي. هاو - وبين إثارة نقاش عام حول الفقر والسياسة الاجتماعية، وهي رسالة معهد كاليدون الذي يتخذ من أوتاوا مقراً له. والسؤال الذي يواجه الباحثين الذين يدرسون المؤسسات البحثية لا ينصرف إلى ما إذا كانت ملتزمة ببحث السياسة أو بالمؤازرة السياسية، وإنما مدى الاهتمام الذي توليه لكل منهما. فمن خلال فهم أفضل لأولويات المؤسسات البحثية التي كثيراً ما يمكن تقويمها عن طريق النظر لكيفية تخصيص موازناتها، يصبح من الممكن تقديم رؤى أكثر اطلاعاً على الاستراتيجيات التي تعتمد عليها لإيصال أفكارها، وهو موضوع سيتم بحثه ببعض التفصيل.

دراسة المؤسسات البحثية

قدم جوزيف بسشيك Joseph Peschek في دراسة أعدها عام 1987، ملاحظة صحيحة مفادها أن بحوثاً قليلة أجريت حول المؤسسات البحثية ودورها في عملية صنع السياسات. فقد كُتبت فقط مؤلفات معدودة تسرد التاريخ المؤسسي لبعض المؤسسات البحثية الأمريكية البارزة، ومقالات أكاديمية قليلة. وإقراراً بهذا النقص، ادعى بسشيك أن أهمية المؤسسات البحثية وتأثيرها سيتم إغفالها، ما لم يبدأ علماء السياسة التركيز بدرجة أكثر على «المستويات البارعة [لصنع السياسة]؛ حيث يتم تحديد المشكلات وتعريفها، وصياغة فهم عام للقضايا، ووضع الأجندة السياسية».[20] ولم تهمَل نصيحة بسشيك، فمنذ نشر دراسته حول منظمات تخطيط السياسة النخبوية، كتبت مقالات وكتب وفصول عدة، ناهيك عن مئات المقالات الصحافية التي تفصّل في دور المؤسسات البحثية في مختلف

الدول المتقدمة والنامية، وتعدد جهودها في صياغة الرأي العـام والـسياسة العامـة.[21] كـما صدرت أدلة عن المؤسسات البحثية لمتابعة مئات معاهد السياسات التـي تـم إنـشاؤها.[22] وبحكم تنوع هذه الإصدارات، تتنوع أيضاً طرق الفهم النظرية أو الفكرية، أو الأطر التي استخدمت لدراسة المؤسسات البحثية.

وكما سيُناقش بمزيد من التفصيل في الفصل الثاني، فقـد ظلـت المؤسـسات البحثيـة تعتبر من قبل البعض، مثل بسشيك ووليام دومهوف William Domhoff وتوماس داي Thomas Dye وجون سالوما John Saloma، منظمات كثيراً ما تخدم المصالح الاقتصادية والسياسية لنخبة مشتركة. فالوقفيات التـي تقـدر بملايـين الـدولارات التـي تتمتـع بهـا مجموعة مختارة في الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك العدد من رجـال الأعـمال البـارزين الذين يخدمون في مجالس إداراتها، والتراكم المطرد لصانعي سياسة سابقين ولاحقين رفيعي المستوى يعملون في هذه المنظمات، كل ذلك يزود منظري النخبة بحجـج وبـراهين تـدعم نظرياتهم.[23]

وبما أن العاملين في مركز ما للبحوث متنوعون أيديولوجياً واقتصادياً بقدر كبير، فإن بعض المنظرين لا يفضلون معاملة مثل هذه المراكز باعتبارها أدوات للنخبة الحاكمة، وإنما يعتبرونها، ببساطة، نوعاً من المنظمات التي تتنـافس عـلى جـذب الانتبـاه في نظـام سـياسي تعددي. وشأنها شأن جماعات المصلحة ونقابات العمال، تعتبر المؤسسات البحثية مـنظمات غير حكومية توظف نطاقاً واسعاً من الموارد للتأثير على محتوى الـسياسة العامـة ونـاتجهـا. وبحكم التأثر بنظرية النخبة، يسلِّم أنصار النهج التعددي بأن بعـض المؤسـسات البحثيـة أفضل حالاً وتنظيماً من غيرها للمشاركة في صنع السياسة.

وبناء على الكتابات المتوافرة حول النخبة والنظريات التعددية للديمقراطيـة، قامـت كوكبة من الباحثين بدراسة المؤسسات البحثية من منظور مختلف. فعلى سبيل المثال، يعتـبر هيو هيكلو Hugh Heclo وإيفـرت لندكويـست Evert Lindquist المؤسـسات البحثيـة

جزءاً من مجتمعات معرفية وسياسية أوسع، كثيراً ما يُدعى باحثوها للمساعدة في تقديم النصح والمشورة حول مسائل محددة تتعلق بالسياسة.[24] ومن هذه الزاوية، تعتبر المؤسسات البحثية مصادر خبرة ومعرفة يمكن أن تساعد في رفد الدور البحثي للإدارات الحكومية.

كثير من هذه المقاربات مفيدة، ويمكن أن تساعد في تسليط الضوء على تطور المؤسسات البحثية. ولكن هذه الدراسة عن المؤسسات البحثية الكندية والأمريكية سوف تتبنى منظوراً مختلفاً لحد ما. وبما أن الغرض من هذا الكتاب هو تحديد أين وكيف يكون للمؤسسات البحثية تأثير على صنع السياسة، فإن المزيد من التركيز سينصب على محاولة فهم أسباب تمتع بعضها بفعالية أكثر من غيرها في اكتساب منافذ إلى بعض مراحل دورة السياسة. وفيما يتعلق بهذه القضية، فإن الكتابات المتوافرة عن المؤسسات البحثية والمنظمات غير الحكومية الأخرى ظلت تلتزم الصمت. وكما ذُكر سابقاً، فإن الاختلافات في البنى المؤسساتية أو السياسية للبلدين قد تساعد جزئياً في تفسير أسباب تمتع المؤسسات البحثية في الولايات المتحدة الأمريكية بمنافذ إلى صانعي السياسة أكثر من نظيراتها في كندا،[25] ولكن هذه الاختلافات المؤسسية تبدو قليلة النفع في تفسير أسباب ظهور بعض المؤسسات البحثية في البلد نفسه أكثر من غيرها في مراحل معينة من صنع السياسة. ويمكن أن تتوافر تفسيرات لاختلاف هذه المؤسسات في النفاذ إلى الجهازين التنفيذي والتشريعي والبيروقراطية والإعلام فقط من خلال النظر عن كثب إلى أولويات المؤسسات البحثية ومواردها واستراتيجياتها.

وفي الفصل التالي (الفصل الأول)، سيتم إلقاء نظرة عامة على مجتمع المؤسسات البحثية في كندا والولايات المتحدة الأمريكية. وسوف يتتبع الفصل تطورها في البلدين، ويناقش بعضاً من العوامل الكثيرة التي أسهمت في تنوع طبيعتها على نحو متزايد. وسيتضح أن المؤسسات البحثية في كندا وفي الولايات المتحدة الأمريكية اتبعت نهجاً مماثلاً للتطور، ولو أنه كان بخطى أكثر ارتباكاً في

حالة كندا. وسيتم تسليط الضوء على بعض هذه المؤسسات أثناء تتبع تطور المؤسسات البحثية في كلا البلدين.

وسوف ينتقل الفصل الثاني من دراسة مجتمع المؤسسات البحثية في البلدين إلى تقويم المقاربات المفاهيمية المتنافسة التي استخدمت لدراسة هذه المؤسسات. وكما تلاحظ، فقد عمد الباحثون إلى التعامل مع المؤسسات البحثية بوصفها منظمات للنخبة تتمتع بروابط وثيقة ودائمة مع صانعي السياسة، وكواحدة من منظمات غير حكومية كثيرة تسعى إلى التأثير على السياسة العامة، أو كمعاهد تتألف من خبراء كثيراً ما يشاركون في المجتمعات السياسية أو المعرفية. وبينما يمكن أن يثمر كل من هذه المقاربات، وقد أثمرت، عن رؤى مهمة حول سلوك المؤسسات البحثية، فإن هذا الفصل يحاول إثبات الحاجة إلى إطار مفاهيمي مختلف وأعمق رسوخاً في سياق وضع الأجندة وصياغة السياسة، من أجل تقويم أفضل لتأثير المؤسسات البحثية. وعوضاً عن محاولة تحديد كثرة أو قلة تأثير المؤسسات البحثية على تشكيل بيئة صنع السياسة وعملية صنعها – وهو مسعى يثبت في أغلب الحالات عدم جدواه – أقترح قيام الباحثين بالنظر عن كثب إلى كيفية انخراط المؤسسات البحثية في المراحل المختلفة من دورة السياسة. ومن خلال التركيز على مدى محاولة هذه المؤسسات لتشكيل الأجندة السياسية والإسهام في صياغة السياسة والمساعدة في تنفيذها، تظهر صورة أوضح عن أي هذه المؤسسات لعبت دوراً مهماً أو لم تفعل خلال المراحل الحاسمة من عملية صنع السياسة.

وتأسيساً على الإطار المفاهيمي الذي وضع في الفصل الثاني، سوف يشرح الفصل الثالث لماذا تبدو المؤسسات البحثية في الولايات المتحدة الأمريكية منخرطة بطريقة أكثر نشاطاً من نظيراتها في كندا في بعض مراحل دورة السياسة. ومن خلال مقارنة النظامين السياسيين المختلفين، يمكننا البدء ليس فقط في شرح أسباب الطلب الأكبر على المؤسسات البحثية في الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن أيضاً تحديد أين في دورة السياسة تجعل هذه المؤسسات حضورها يُحَس بقوة. وسيتم التركيز على تقييم القيود الداخلية

والخارجية العديدة التي قد تحد من مشاركة المؤسسات البحثية الكندية والأمريكية في صنع السياسة، بالإضافة إلى الحوافز التي تجعل صانعي القرار في البلدين يلجؤون إلى المؤسسات البحثية طلباً للاستشارات السياسية.

وفي الفصل الرابع، سوف أناقش مختلف القنوات الحكومية وغير الحكومية التي تعتمد عليها المؤسسات البحثية لإيصال أفكارها إلى صانعي السياسة وإلى الجماهير، مع التمييز بين الاستخدامات العامة والخاصة للنفوذ. كما سيتم التشديد بصفة خاصة على كيفية اعتماد المؤسسات البحثية في كندا والولايات المتحدة الأمريكية بشكل متزايد على الإعلام لكي تصوغ الحوار السياسي، وعلى تداعيات هذه الاستراتيجية.

ويعتبر توثيق محاولة المؤسسات البحثية للتأثير على السياسة ممارسة مباشرة بشكل معقول، غير أن تحديد كيفية تقييم هذا التأثير في المراحل المختلفة من صنع السياسة ليس كذلك. وفي الفصل الخامس، سوف أقوم باستكشاف كيفية قيام الباحثين باستخدام مختلف المؤشرات كإحالات وسائل الإعلام، والشهادة أمام البرلمان أو الكونجرس، والاستشارات مع الأقسام والوكالات الحكومية، لتقويم تأثير المؤسسات البحثية في مراحل معينة من عملية صنع السياسة، وصلتها بهذه العملية. كما ستتم مناقشة العقبات المنهجية الكثيرة التي يجب تجاوزها ليتسنى التوصل إلى أي استنتاجات مفيدة حول أداء مؤسسة بحثية ما.

وقد توفر كمية التغطية الإعلامية التي تثيرها المؤسسات البحثية في عدد من حالات الظهور أمام اللجان التشريعية بعض الرؤية في مدى مشهودية بعض المنظمات. ولكن مثل هذه المؤشرات لا تطلعنا إلا على القليل عن حجم التأثير الذي كان للمؤسسات البحثية على قضايا سياسة محددة، أو في مساعدة صانعي السياسة على صياغة أفكار هذه السياسة. ويتعين

على المرء أن يذهب إلى ما هو أبعد من مجموعات بسيطة من البيانات لاكتساب رؤية أفضل حول مدى صلة المؤسسات البحثية بالأمر. وتحقيقاً لهذه الغاية، سيتم توظيف دراستَي حالة تسلطان الضوء على بعض من الوظائف الكثيرة التي تؤديها المؤسسات البحثية في عملية صنع السياسة: تحليل مشاركة مجموعة مختارة من المؤسسات البحثية الأمريكية مؤخراً في العديد من حملات الانتخابات الرئاسية الأمريكية (الفصل السادس)، وتقويم دور المؤسسات البحثية الكندية في المؤتمرات الدستورية التي قادت إلى اتفاق تشارلوت تاون Charlottetown Accord (الفصل السابع).

وتم اختيار دراستَي الحالة هاتين لأسباب عدة: أولاً، أنهما توفران فرصة فريدة للتدقيق الوثيق في المؤسسات البحثية، وإمعان النظر فيها في دائرة الضوء العام. وفي الواقع، يصعب التفكير في حالات أخرى اكتسبت خلالها المؤسسات البحثية في كندا والولايات المتحدة الأمريكية هذا الصيت. ثانياً، لا يتطلب تحديد المؤسسات البحثية الرئيسية المشاركة مراقبة أنشطة عشرات من المنظمات، وهي مشكلة كثيراً ما تعترض دراسة المؤسسات البحثية الأمريكية. فمن التقارير الصحافية والوثائق الحكومية والمواد التي تتوافر من العديد من وثائق الرئاسة والمؤسسات البحثية، تبرز صورة واضحة عن المؤسسات التي لعبت دوراً مهماً وحاسماً في تقديم الاستشارات لمختلف مرشحي الرئاسة. ومن الأسهل تحديد المؤسسات البحثية التي كان لها تأثير في المؤتمرات الدستورية: فقد اختارت الحكومة الاتحادية خمس مؤسسات بحثية في العام 1991 - 1992 لتنظيم سلسلة من المؤتمرات حول الإصلاح الدستوري. وبرغم أن هاتين الحالتين توفران رؤى مفيدة حول إمكانية إسهام المؤسسات البحثية في كندا والولايات المتحدة الأمريكية في تطوير السياسات بطرق مختلفة، فهناك عائق واضح يتمثل في الميل لاستخلاص استنتاجات عامة حول مدى تأثير أو عدم تأثير المؤسسات البحثية من مثل هذه الدراسات المحدودة. ونتيجة لذلك، فقد عرضنا هاتين الحالتين

بوصفهما مجسَّين أو لقطتين فوتوغرافيتين لكيفية انخراط المؤسسات البحثية في صنع السياسة في أوقات محددة. وليس الغرض من عرض الحالتين اتخاذهما أساساً لإصدار أحكام جارفة على أداء هذه المؤسسات أو غيرها.

وبالإضافة إلى دراسة التحديات الكثيرة التي تواجه المؤسسات البحثية في كندا والولايات المتحدة الأمريكية في المستقبل، بما فيها التمويل والاستقطاب، فإن الفصل الختامي (الثامن) سوف يبحث كيف أصبحت معاهد السياسة العامة تلعب دوراً نشطاً على نحو متزايد على المسرح العالمي. وتعد الجهود المتواصلة من جانب البنك الدولي والوكالات الدولية الأخرى لدعم إنشاء شبكات من المؤسسات البحثية في الديمقراطيات الصاعدة حديثاً أحد الأمثلة على كيفية تحول هذه المنظمات إلى جهات مشاركة بنشاط متزايد في السياسات الإقليمية والدولية. وكما سيتضح، فإن البنك الدولي، شأن روبرت بروكينجز وأندرو كارنيجي، يؤمن تماماً بقوة الأفكار.

الفصل الأول

مسح لمشهد المؤسسات البحثية في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا

لم يكن صانعو السياسة في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا في مطلع القرن العشرين بحاجة إلى دليل لمتابعة المؤسسات البحثية التي تجري بحوثاً وتحليلات حول السياسات الداخلية والخارجية. وحتى اندلاع الحرب العالمية الثانية، لم يكن في الولايات المتحدة الأمريكية سوى ما يربو قليلاً على عشرين من معاهد السياسة العامة، بينما تأسست في كندا بضعة معاهد فقط. ومع ذلك، فقد شهدت الفترة من منتصف السبعينيات إلى مطلع الثمانينيات من القرن العشرين نمواً كبيراً لمجتمع المؤسسات البحثية في كلا البلدين. وفي الدراسة التي أعدها جيمس سميث في عام 1991 حول صعود المؤسسات البحثية الأمريكية، قدَّر أن أكثر من 1,200 مؤسسة بحثية خاصة وتابعة لجامعة برزت إلى الوجود في كل أرجاء الولايات المتحدة الأمريكية، وبشكل ملحوظ في واشنطن العاصمة وما حولها.[1] وبلغ هذا العدد 1,600 مؤسسة بحلول نهاية القرن العشرين.[2]

وبرغم تركيز الكثير مما كتب عن المؤسسات البحثية بشكل حصري تقريباً على أكبر المعاهد في الولايات المتحدة الأمريكية وأبرزها، فإن المؤسسة البحثية الأمريكية النموذجية تظل تشبه معهد أكاديا في بار هاربر بولاية مين Acadia Institute of Bar Harbour, Maine الذي يضم طاقماً متفرغاً من عشرة أفراد، وله موازنة تتراوح ما بين 250,000 و500,000 دولار أمريكي أكثر مما تشبه مؤسسة بروكينجز المعروفة عالمياً. وفي الواقع، ثمة قواسم مشتركة قليلة بين أغلبية المؤسسات البحثية الأمريكية ومؤسسات بروكينجز وهوفر وهريتيدج ومجموعة مختارة من المؤسسات البارزة الأخرى التي لها موازنات تربو على 18 إلى 20 مليون دولار.[3] وثمة قواسم مشتركة أقل بين معظم المؤسسات البحثية في

الولايات المتحدة الأمريكية وراند التي تضم حوالي ألف فرد، ولها موازنة تتجاوز 100 مليون دولار. ومن المثير للاهتمام أن أغلبية المؤسسات البحثية في الولايات المتحدة الأمريكية تشابه من حيث الحجم والموارد نظيراتها في كندا؛ حيث ظلت هنالك أيضاً زيادة ملحوظة في عدد العاملين بها. وقدر إيفرت لندكويست أن أكثر من مئة معهد للسياسة أنشئت في كندا، ويتركز معظمها في أوتاوا وتورنتو.[4]

إن الغرض من هذا الفصل ليس السجل التاريخي لنشوء مئات عدة من المؤسسات البحثية خلال العقود الماضية، وإنما توضيح تطورها وتنوعها في كندا والولايات المتحدة الأمريكية. وسيتم هذا من خلال التركيز على أربع فترات بارزة، أو موجات، من تطور المؤسسات البحثية: 1900 - 1946، 1947 - 1970، 1971 - 1989، و1990 - 1998. ويبدأ الفصل بوضع نموذج، أو تصنيف للمؤسسات البحثية يمكن توظيفه لوصف الأنواع المختلفة من معاهد السياسة العامة في البلدين. وسوف يساعد هذا في تحديد الأنواع الرئيسية من المؤسسات البحثية التي ارتبطت بالفترات الزمنية المحددة أعلاه. وأخيراً، ومن أجل تسليط مزيد من الضوء على التنوع الكبير بين هذه المؤسسات، سيتم تقديم لمحة مختصرة عن بعض من أبرز المؤسسات في كلا البلدين. ولأغراض المقارنة، سيتم إعطاء نبذة موجزة عن مؤسسة بحثية واحدة من الولايات المتحدة الأمريكية وأخرى من كندا تأسستا خلال كل واحدة من الفترات قيد الدراسة.

تصنيف المؤسسات البحثية في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا

نظراً لعدم وجود إجماع حول ما يشكل مؤسسة بحثية، فقد وضع بعض الباحثين تصنيفات نوعية مختلفة لتفسير تنوع معاهد السياسة العامة التي تشكل مجتمع بحوث السياسة العامة.[5] كما سعوا لتحديد الدوافع الرئيسية والسمات المؤسسية المرتبطة بكل جيل أو موجة من المؤسسات البحثية. وعلى سبيل المثال، قام ويفر عند دراسته لتطور المؤسسات البحثية الأمريكية، بتعريف ثلاثة أنواع من المؤسسات البحثية التي تشكل مجتمع صنع السياسة، وهي: الجامعات بلا طلاب universities without students، ومتعهدو الحكومة government contractors، والمؤسسات البحثية للمناصرة advocacy think tanks.

ومن جهة أخرى، يؤكد ماكجان أن هناك سبعة أنواع على الأقل من المؤسسات البحثية في الولايات المتحدة الأمريكية: أكاديمي متنوع، وأكاديمي متخصص، وتعاقدي/ استشاري، ومناصر، ومشروع سياسة، ووكيل أعمال أدبية/ دار نشر، وحكومي الأساس.

وكان الغرض في الأصل من هذه التصنيفات النوعية وغيرها هو المساعدة على تعريف الأنواع المختلفة من المؤسسات البحثية في الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أنها يمكن أن توفر أيضاً - مع إجراء تعديلات ملائمة- إطاراً مفيداً لمقارنة المؤسسات البحثية الأمريكية والكندية. وقبل التسجيل التاريخي للأنواع المختلفة من معاهد السياسة المرتبطة بالموجات الرئيسية الأربع لتطور المؤسسات البحثية، سوف أعرض تصنيفاً يسلط الضوء على بعض أوجه التشابه والاختلاف بين الأنواع الرئيسية من هذه المؤسسات في البلدين.

الجامعات بلا طلاب

تتألف الجامعات بلا طلاب من عشرات الأكاديميين المستخدَمين لكتابة دراسات علمية، دون تولي القيام بمسؤوليات تدريسية وإدارية. فهي تعمل مثل الجامعات، بمعنى أن رسالتها الرئيسية تتمثل في تحقيق فهم أكبر للقضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المهمة التي تواجه المجتمع. ولكن، خلافاً للجامعات، فإن الندوات وورش العمل التي تقدمها والدراسات التي تنتجها تعد عموماً لصانعي السياسة، وليس للطلاب. ويعتبر الباحثون العاملون في هذه المؤسسات أن الدراسات المطولة بحجم الكتب هي منتجهم البحثي الأساسي.[6] وفي الأغلب تحظى هذه المؤسسات «بتمويل من القطاع الخاص (مع مزيج متفاوت من تمويل مؤسسات وشركات وأفراد)». وتعد مؤسستا بروكينجز وهوفر، وهما من المؤسسات الخاصة، من بين المؤسسات البحثية القليلة التي تقع ضمن هذه الفئة.[7]

وقد ظلت مؤسستا بروكينجز وهوفر وغيرهما من المؤسسات البحثية صروحاً استمرت لفترة طويلة في الولايات المتحدة الأمريكية، لكن الجدير بالملاحظة أن هذه

الأنواع من المؤسسات البحثية لا وجود لها في كندا. ويرغم توصيات قدمت للحكومة الاتحادية في أواخر الستينيات لإنشاء مؤسسة بحثية للعلوم ومستقلة بحجم مؤسسة بروكينجز، فإن كندا لم تصبح بعد مقراً لجامعة بلا طلاب. فهناك مؤسسات بحثية عدة تعتبر البحوث الأكاديمية أو الوثيقة الصلة بالسياسة إحدى وظائفها الرئيسية، لكن ليس من بينها ما يشبه المؤسسات البحثية الأضخم والأكثر تميزاً والموجهة للبحث في الولايات المتحدة الأمريكية. إذن، ربما يكون من الأنسب أن نشير ببساطة إلى هذه الأنواع من المؤسسات البحثية في كندا بوصفها مؤسسات لبحوث السياسة أكثر من كونها جامعات بلا طلاب. ويضم هذا الصنف من المؤسسات علماء اقتصاد وعلماء سياسة وأكاديميين مدرَّبين آخرين يعدون بحوثاً حول نطاق متنوع من قضايا السياسة. وتكرس أغلبية مواردها للبحوث، ولكن لا تعتبر الدراسات المطولة بحجم الكتب ضمن إنتاجها الأساسي. ويندرج تحت هذا التصنيف مجلس المؤتمر الكندي Conference Board of Canada الذي يتخذ من أوتاوا مقراً له، واشتهر بخبرته في توفير التنبؤات الاقتصادية لصانعي السياسة وكبار رجال الأعمال.

متعهدو الحكومة

لا يتميز متعهدو الحكومة من الفئة السابقة بنوع البحوث التي يعدونها (برغم أن بعض ما يقوم به متعهدو الحكومة سري)، وإنما يتميزون بعميلهم الرئيسي والمصدر الأساسي للتمويل؛ إذ تعتمد مؤسسات بحثية مثل راند والمعهد الحضري Urban Institute – وهما من أبرز متعهدي الحكومة في الولايات المتحدة الأمريكية – أساساً على الإدارات والوكالات الحكومية لدعم عملياتها. وبالمثل، ثمة أمثلة عدة لمؤسسات بحثية في كندا ظل نشاطها يمول بالكامل من مصادر حكومية. والواقع أن بضع مؤسسات بحثية أو "مجالس حكومية" قد أنشئت خلال ستينيات القرن العشرين، لتقديم المشورة في مجالات محددة من مجالات السياسة. وفي مطلع تسعينيات القرن العشرين، تم حل الكثير من هذه المؤسسات ومنها المجلس الاقتصادي الكندي Economic Council of Canada ومجلس العلوم الكندي Science Council of Canada.

المؤسسات البحثية للمناصرة

منذ مطلع سبعينيات القرن العشرين، ظل النوع الأكثر شيوعاً من المؤسسات البحثية التي تنشأ في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا هو ما يشير إليه ويفر بمؤسسات بحثية للمناصرة. وكما توحي التسمية، فإن هذه المؤسسات «تجمع ما بين نزعة سياسية أو حزبية أو أيديولوجية قوية، وتسويق يتسم بالجرأة؛ في محاولة للتأثير على الجدل الراهن حول السياسة».[8] ولعبت المؤسسات البحثية للمناصرة بحكم شهرتها في تسويق الأفكار وإعادة تعبئتها أكثر من تكوينها وإنتاجها، دوراً حاسماً في تغيير المظهر العام لمجتمع بحوث السياسة، وهو موضوع سيتم تناوله في الفصل الرابع. وتميل المؤسسات البحثية للمناصرة إلى التشديد على إنتاج تقارير موجزة لصانعي السياسة أكثر من إنتاج دراسات مطولة بحجم الكتب. وعلاوة على ذلك، تولي هذه الأنواع من المؤسسات قيمة عالية لاكتساب المنفذ إلى الإعلام، وذلك للتأثير على الرأي العام والسياسة العامة. وكثيراً ما يظهر العاملون فيها في نشرات الأخبار والبرامج الحوارية السياسية بمحطات التلفزيون، لتقاسم رؤاهم حول مجموعة واسعة من قضايا السياسة ذات الأهمية الآنية.

ومن المفيد لأغراض المقارنة إضافة فئة رابعة وربما خامسة تشمل المؤسسات البحثية الخيلائية vanity أو الإرثية legacy-based، ونوادي السياسة policy clubs. وقد أنشئت المؤسسات البحثية الإرثية من قبل شاغلي مناصب رسمية طموحين (أو مناصريهم) وقادة سابقين عازمين على مواصلة طرح معتقداتهم السياسية والأيديولوجية بعد ترك مناصبهم. وبرغم كثرتها في الولايات المتحدة الأمريكية، فثمة أمثلة قليلة في كندا لمثل هذه المؤسسات.

ووفقاً لما يرى لندكويست، فإن الفئة الأخيرة - نوادي السياسات - ربما تكون أفضل وصف لأغلبية المؤسسات البحثية في كندا. واقترح لندكويست في تقويمه لتأثير معاهد السياسة العامة الكندية، أن من الأنسب اعتبار العديد من المؤسسات البحثية في كندا نوادي سياسة (حيث يلتقي فيها الأكاديميون ومحللو السياسة، وبين الفينة والفينة صانعو السياسة، لبحث قضايا السياسة العامة ومناقشتها) من اعتبارها مؤسسات لبحوث

السياسة قادرة على تقديم تحليل استراتيجي طويل الأمد.[9] وبما أنها غير قادرة على مباراة الموارد المؤسسية المتاحة في عدة أقسام بيروقراطية واتحادات نقابية كبرى، يؤكد لندكويست أن الرؤية التقليدية للمؤسسات البحثية بوصفها مبتدعة لأفكار جديدة ومبتكرة لا تتطابق ببساطة مع تجربة معاهد السياسة الكندية. وبرغم أنه يبني ملاحظاته على أساس عمل معاهد سياسة عدة أنشئت في مطلع سبعينيات القرن العشرين، فإن رؤاه حول المؤسسات البحثية بوصفها نوادي سياسة يمكن أن تفسر أيضاً أنشطة بضعة من حوانيت السياسة الصغيرة نسبياً التي أنشئت خلال العقود الأولى من القرن العشرين.

التقدم بحذر: حدود النماذج الوصفية للمؤسسات البحثية

ربما يتيح تصنيف أجيال أو موجات من المؤسسات البحثية وفقاً لمعايير مؤسساتية محددة للباحثين التمييز بين نوع وآخر من هذه المؤسسات، ويمكن أن تكون النماذج الوصفية مفيدة في المقارنة بين المؤسسات البحثية في مختلف البلدان. ومع ذلك، قد تنشأ مشكلات وتعقيدات عند إجراء مثل هذه التصنيفات. أولاً، بما أن بعض المنظمات تمتلك خصائص يشترك فيها أكثر من نوع واحد من المؤسسات البحثية، فإنها يمكن أن تندرج تحت عدة فئات. وعلى سبيل المثال، بينما من المرجح أن تواجه قلة من المراقبين صعوبة في التمييز بين عمل مجلس المؤتمر الكندي ومعهد فريزر أو بين مؤسستي بروكينجز وهريتيدج، فإن هذه المؤسسات تنخرط في أنشطة مماثلة؛ إذ تعد جميعها بحوثاً وتقوم، بدرجات متفاوتة، بتسويق نتائج أبحاثها. ويتمثل الفارق الرئيسي في مدى الاهتمام الخاص الذي توليه هذه المؤسسات للنشاط البحثي الصرف وللمناصرة السياسية. وهكذا فإن المجادلة بأن مجلس المؤتمر الكندي ومؤسسة بروكينجز مؤسستان لبحوث السياسة وأن كلاً من معهد فريزر ومؤسسة هريتيدج مؤسسة بحثية للمناصرة تبدو مضللة؛ إذ يمكن تصنيف كل من هذه المؤسسات باعتبارها مؤسسة لبحوث السياسة وللمناصرة معاً.

ولا يمكن التقليل من شأن هذه المشكلة الكامنة. فالأسلوب الذي يتبعه الباحثون والصحافيون في تصنيف المؤسسات البحثية قد يؤثر تأثيراً عميقاً على رؤية وسائل الإعلام

والجمهور لمختلف هذه المؤسسات. وتضفي الإشارة إلى مؤسسة بروكينجز باعتبارها مؤسسة ذات شهرة عالمية لبحوث السياسة مصداقية فورية على هذه المؤسسة، لأن ذلك يعطي انطباعاً – صحيحاً أو خاطئاً – بأنها تنتج بحوثاً موضوعية ومتوازنة. وعلى العكس، فإن الإشارة إلى مؤسسة هريتيدج ومعهد فريزر باعتبارهما مؤسستين بحثيتين معروفتين بالمناصرة قد توحي بأنهما ملتزمتان بتطوير أجندتيهما الأيديولوجيتين أكثر من انهماكهما في البحث العلمي. والمفهوم ضمناً أن آراء مؤسسات البحوث وتوصياتها يجب أن تؤخذ بجدية أكثر من تلك التي تصدر عن مؤسسات المناصرة.

وقد تصبح مشكلة تصنيف المؤسسات البحثية على نحو غير صحيح أكثر وضوحاً لأن هذه المنظمات تتبنى استراتيجيات مماثلة لنقل أفكارها. وتماماً كالحرباء التي تغير لونها باستمرار لكي تتلاءم مع بيئات جديدة، فإن المؤسسات البحثية كثيراً ما تبدل نشاطها لكي تصبح أقدر على المنافسة في سوق الأفكار. وفي سبيل تحسين الصورة، بات بعض المؤسسات البحثية التي أنشئت في العقود الأولى من القرن العشرين يعتمد الآن على استراتيجيات تستخدمها أجيال أحدث من هذه المؤسسات. وعلاوة على ذلك، فقد تطلع بعض المعاهد التي أنشئت حديثاً إلى الأجيال الأقدم من المؤسسات البحثية لاستلهام أفكار حول كيفية إدارة أنشطتها. وباختصار، فبرغم الطبيعة المتنوعة للمؤسسات البحثية، فقد أصبح من الصعب على نحو متزايد فصل سماتها المؤسساتية الفريدة.

وفي محاولة التمييز بين الأنواع المختلفة من المؤسسات البحثية، قد يصف بعض الباحثين بعض المؤسسات على نحو غير صحيح. ومن المؤسف، بحكم المشكلات المنهجية التي كثيراً ما واجهوها في تصنيفهم، أن هذه المشكلة ربما لا يمكن تفاديها. ومع ذلك، فإن النماذج الوصفية تظل مفيدة في تحديد أنواع المؤسسات البحثية التي نشأت خلال فترات معينة. وكما يوضح الجزء التالي، فإن المؤسسات المرتبطة بكل موجة من الموجات الأربع لتطور المؤسسات البحثية امتلكت خصائص تعريفية معينة. وهذه الخصائص هي التي تتيح تحديد الجيل الجديد من المؤسسات البحثية.

تطور المؤسسات البحثية في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا

الموجة الأولى: 1900 - 1945

كانت العقود الأولى من القرن العشرين فترة صعبة لتطور المؤسسات البحثية في الولايات المتحدة الأمريكية. وبرغم وجود جامعات شهيرة عدة في ذلك الوقت، بما فيها جامعات هارفارد وجونز هوبكينز وشيكاجو، فإن ثلة من الواهبين وصانعي السياسة آمنت بالحاجة إلى مؤسسات لا يكون تركيزها الأساسي على التدريس والتعليم وإنما على البحث والتحليل. وإيماناً بإمكانية استخدام العلم الحديث لحل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية - وهي فلسفة اعتنقت على نطاق واسع خلال العصر التقدمي[10] - انبرت مجموعة صغيرة من الواهبين لتأسيس مؤسسات بحثية ذات تمويل خاص تكرس ظاهرياً لخدمة الصالح العام.[11] وبتمويل سخي من روبرت بروكينجز وأندرو كارنيجي وهربرت هوفر وجون روكفيلر الأب John D. Rockefeller ومارجريت أوليفيا سيج Margaret Olivia Sage وغيرهم، أنشئ بعض من أكثر المؤسسات الأمريكية مهابة، وضمت هذه مؤسسة راسل سيج Russell Sage Foundation (1907)، ووقفية كارنيجي للسلام الدولي (1910)، ومجلس المؤتمر الكندي (1916)، ومعهد البحوث الحكومية Institute of Government Research (1916)، وقد اندمج مع معهد الاقتصاد Institute of Economics وكلية روبرت بروكينجز العليا للاقتصاد والحكم Robert Brookings Graduate School of Economics and Government ليشكلوا معاً مؤسسة بروكينجز في عام 1927، ومؤسسة هوفر للحرب والثورة والسلام (1919)، والمكتب القومي للبحوث الاقتصادية National Bureau of Economic Research (1920)، ومجلس العلاقات الخارجية Council on Foreign Relations (1921).[12] وتقاسمت هذه المؤسسات التي تأسست في ظروف مختلفة وغير عادية في أحوال كثيرة التزاماً بمناقشة نطاق واسع من قضايا السياستين الداخلية والخارجية، أملاً في تحسين صنع القرار الحكومي (للمحات مختارة، انظر الجدول 1 - 1). وأعطت المؤسسات البحثية التي تأسست خلال هذه الحقبة وتألفت من علماء وباحثين تم استقطابهم من حقول العلوم الاجتماعية

حافزاً لإنتاج بحوث سياسة تتسم بالحيدة والموضوعية، ولكن أهدافها لم تكن دائماً إيثارية تماماً – كما كشفت دراسات سابقة – مثلما لم تكن كذلك أهداف الواهبين الكرماء.[13]

وعلى الرغم من أن الكثير من البحوث والدراسات التي أنتجتها هذه المؤسسات تستوفي المعايير العلمية الرفيعة، فنادراً ما اعتبرت هذه المؤسسات ذاتها هيئات بحثية محايدة من حيث المبدأ. وتعد مؤسسة بروكينجز مثالاً لذلك. وكرست مؤسسة بروكينجز باعتبارها إحدى أعرق المؤسسات البحثية وأكثرها وقاراً في الولايات المتحدة الأمريكية، سمعة بصفتها مؤسسة مستقلة تولي أولوية قصوى لتوفير بحوث وتحليلات تتسم بالموضوعية. وقد سعت للحفاظ على استقلاليتها الفكرية من خلال منع مجلس إدارتها من التدخل في الأجندة البحثية لباحثيها. ومع ذلك، فإن الاستقلالية وإنتاج بحوث تتسم بالموضوعية شيئان مختلفان. وتشكك قلة من الباحثين الذين درسوا المؤسسات البحثية في الاستقلالية المؤسساتية لبروكينجز، غير أن باحثيها جاهروا بخياراتهم السياسية في مناسبات عدة. وفي وقت مبكر يرجع إلى عام 1920، شاركت ثلة من الباحثين في معهد البحوث الحكومية – أحد المعاهد التي تطورت منها مؤسسة بروكينجز – في حملة ضغط ضارية لإقناع الحكومة الفيدرالية بتبني نظام للموازنة القومية، وكانت النتيجة إجازة قانون الموازنة والمحاسبة لعام 1921.[14] ومنذ ذلك الحين، أصبحت مؤسسة بروكينجز تتصدر الكثير من مناظرات السياسة الرئيسية الأخرى. وما يميز بروكينجز ومعاهد السياسة العامة الأخرى في مطلع القرن العشرين من المؤسسات البحثية الأحدث ليس نفورها من المشاركة في الحلبة السياسية، وإنما الاهتمام الخاص الذي ظلت توليه للمشاركة في بحوث ودراسات متوسطة الأمد وطويلة الأمد. وباختصار، خلافاً لمؤسسات بحثية مثل هريتيدج التي تركز على تزويد صانعي السياسة بما ترغب أن يعرفوه الآن، يركز الكثير من مؤسسات الجيل الأول على قضايا ربما يريد صانعو السياسة أخذها في الاعتبار في سنوات قادمة.

وبرغم اكتساب المؤسسات البحثية شهرة وبروزاً على المستوى القومي في الولايات المتحدة الأمريكية، فإن المؤسسات البحثية الصرف كانت غائبة بشكل ملحوظ في كندا خلال مطلع القرن العشرين.[15] فقد كانت هنالك بضع مؤسسات صغيرة نسبياً معنية

بالسياسة الخارجية الكندية، بما فيها حركة المائدة المستديرة Round Table Movement، والجمعية الكندية للوفاق الدولي Canadian Association for International Conciliation، ومعهد العلاقات الباسيفيكية Institute of Pacific Relations الذي كان يتمتع بتمثيل كندي قوي، والمعهد الكندي للشؤون الدولية Canadian Institute of International Affairs الذي تأسس عام 1928 بصفته أول فرع للمعهد البريطاني للشؤون الدولية (أصبح المعهد الملكي للشؤون الدولية Royal Institute of International Affairs فيما بعد). ولكن حتى المعهد الكندي للشؤون الدولية كان بمثابة "نادٍ" لكنديين متنفذين لديهم اهتمام بدراسة الشؤون الدولية ودور كندا فيها[16] أكثر من كونه مؤسسة لبحوث السياسة تتألف من باحثين يعدون تحليلات مستفيضة للأحداث العالمية.[17] وكان هناك بعض المنظمات التي التزمت بدراسة السياسة الداخلية أيضاً. وفي عام 1920 تم تشكيل المجلس القومي لرفاهية الطفل والأسرة National Council on Child and Family Welfare الذي أدى إلى إنشاء المجلس الكندي للتنمية الاجتماعية Canadian Council on Social Development في آخر الأمر.[18]

الجدول (1 – 1)

لمحات مختارة لمؤسسات بحثية أمريكية – بتسلسل زمني

المؤسسة	الموقع	تاريخ التأسيس	العاملون	فئة الموازنة 1999–2000 (بملايين الدولارات الأمريكية)
مؤسسة راسل سيج	نيويورك، ولاية نيويورك	1907	31م س	2–5
وقفية كارنيجي للسلام الدولي	واشنطن العاصمة	1910	39ب م، 43 م س	فوق 10
مؤسسة بروكينجز	واشنطن العاصمة	1916	79 ب م، 161 م س	فوق 20
مؤسسة هوفر للحرب والثورة والسلام	ستانفورد، كاليفورنيا	1919	80ب م ، 20 ب ع، 130م س	فوق 20
صندوق القرن العشرين	نيويورك، ولاية نيويورك	1919	33 ب م ، 1 ب ع، 2 م س	2–5
المكتب القومي للبحوث الاقتصادية	كامبريدج، ماساشوسيتس	1920	500 ب م، 45 م س	2–5

مجلس العلاقات الخارجية	نيويورك، ولاية نيويورك	1921	100 ب م و ب ع، 100 م س	فوق 20
معهد أمريكان إنتربرايز لأبحاث السياسة العامة	واشنطن العاصمة	1943	100 ب م، 65 م س	فوق 10
راند	سانتا مونيكا، كاليفورنيا	1946	543 ب م، 80 ب ع، 453 م س	فوق 100
معهد أبحاث السياسة الخارجية	فيلادلفيا، بنسلفانيا	1955	7 ب م، 13 ب ع، 5 م س	1-2
معهد هدسون	إنديانا بوليس، إنديانا	1961	54 ب م، 10 ب ع، 13 م س	فوق 10
مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية	واشنطن العاصمة	1962	50 ب م، 10 ب ع، 62 م س	فوق 10
معهد دراسات السياسة	واشنطن العاصمة	1963	16 ب م، 3 ب ع، 4 م س	1-2
المعهد الحضري	واشنطن العاصمة	1968	212 ب م، 33 ب ع، 134 م س	فوق 10
مركز معلومات الدفاع	واشنطن العاصمة	1972	15 ب م، 4 م س	1-2
معهد الدراسات المعاصرة	سان فرانسيسكو، كاليفورنيا	1972	8 ب م و م س	تحت 1
مؤسسة هريتيدج	واشنطن العاصمة	1973	134 ب م، 46 م س	فوق 30
معهد الرصد العالمي	واشنطن العاصمة	1974	14 ب م، 16 م س	2-5
مركز الأخلاق والسياسة العامة	واشنطن العاصمة	1976	5 ب م، 10 ب ع، 5 م س	1-2
معهد روكفورد	روكفورد، إلينوي	1976	4 ب م، 3 م س	1-2
معهد كاتو	واشنطن العاصمة	1977	42 ب م وب ع، 20 م س	10-20
معهد الشمال الشرقي - الغرب الأوسط	واشنطن العاصمة	1977	11 ب م، 2 ب ع، 5 م س	2-3
معهد مانهاتن لبحوث السياسة	نيويورك، ولاية نيويورك	1978	25 ب م، 15 م س	فوق 5
مركز كارتر	أتلانتا، جورجيا	1982	35 ب م، 150 م س	فوق 10
مواطنون من أجل مؤسسة اقتصادية سليمة	واشنطن العاصمة	1984	98 ب م، 2 ب ع، 10 م س	فوق 20
معهد الولايات المتحدة للسلام	واشنطن العاصمة	1984	50 ب م و ب ع و م س	فوق 10

معهد السياسة الاقتصادية	واشنطن العاصمة	1986	18 ب م، 20 م س	5-2
معهد السياسة التقدمية	واشنطن العاصمة	1989	17 ب م، 3 م س	2-1
تمكين أمريكا	واشنطن العاصمة	1993	10 ب م، 25 م س	10-5
مؤسسة التقدم والحرية	واشنطن العاصمة	1993	4 ب م، 5 ب ع	5-2
مركز نيكسون للسلام والحرية	واشنطن العاصمة	1994	7 ب م، 3 م س	-

المصدر: استخدمت مصادر عدة لجمع هذه البيانات، ومن ضمنها مراسلات شخصية ومواقع المؤسسات البحثية على الإنترنت، وتم توفير معلومات إضافية من: Hellebust, *Think Tank Directory*.

ملحوظة: (ب م) تعني باحث متفرغ؛ (ب ع) تعني باحث متعاون؛ (م س) تعني موظف مساعد.

ولم تكن هذه المؤسسات، باعتبارها جمعيات لأفراد ومجموعات ذات اهتمام ما، تبدو مثل مؤسسات بحثية "للسياسة" عند مقارنتها بنظيراتها في الولايات المتحدة الأمريكية. ومع ذلك، فقد اضطلعت بمجموعة من الوظائف والأدوار المهمة، وأعدت بعض البحوث والدراسات خارج الحكومة. وبرغم ذلك، ظل مشهد المؤسسات البحثية في كندا قاحلاً نسبياً حتى مطلع الستينيات، مع وجود استثناءات قليلة. (للمحات مختارة، انظر الجدول 1 - 2).

الجدول (1 - 2)

لمحات مختارة لمؤسسات بحثية كندية - بتسلسل زمني

المؤسسة	الموقع	تاريخ التأسيس	العاملون	فئة الموازنة 2000-1999 (بملايين الدولارات الأمريكية)
المجلس الكندي للتنمية الاجتماعية	أوتاوا، أونتاريو	1920	24 م م	3-1.5
المعهد الكندي للشؤون الدولية	تورنتو، أونتاريو	1928	9 م م	1.5-0.5
مؤسسة الضرائب الكندية	تورنتو، أونتاريو	1945	20 م م، 9 م ع	5-2
المجلس الاقتصادي للمحافظات الأطلسية	هاليفاكس، نوفاسكوتشا	1954	5 م م	تحت 1
مجلس المؤتمر الكندي	أوتاوا، أونتاريو	1954	200 م م	فوق 10
مجلس العلوم الكندي (توقف عن العمل، الأرقام لعام 1992)	أوتاوا، أونتاريو	1963	29	5-2
المجس الاقتصادي الكندي (توقف عن العمل، الأرقام لعام 1992)	أوتاوا، أونتاريو	1963	118	فوق 10

معهد فانييه للأسرة	نيين، أونتاريو	1965	6 م م	تحت 1
المجلس القومي للرفاه	أوتاوا، أونتاريو	1968	4 م م	تحت 1
المركز البرلماني	أوتاوا، أونتاريو	1968	15 م م، 2 م ع	1.5-0.5
مؤسسة غرب كندا	كلجاري، ألبرتا	1971	8 م م	1.5-0.5
معهد أبحاث السياسة العامة	مونتريال، محافظة كيوبك	1972	14 م م، 4 م ع	3-2
معهد سي.دي. هاو	تورنتو، أونتاريو	1973	13 م م	3-1.5
معهد فريزر	فانكوفر، بريتيش كولومبيا	1974	35 م م، 13 م ع	3-1.5
المعهد الكندي للدراسات الاستراتيجية	تورنتو، أونتاريو	1976	2 م م، 1 م ع	تحت 1
معهد الشمال ـ الجنوب	أوتاوا، أونتاريو	1976	18	3-1.5
المركز الكندي لبدائل السياسة	أوتاوا، أونتاريو	1980	7	1.5-0.5
المركز الكندي للأعمال الخيرية	تورنتو، أونتاريو	1981	24 م م، 1 م ع	3-2
المعهد الكندي للسلام والأمن الدوليين (توقف عن العمل، الأرقام لعام 1992)	أوتاوا، أونتاريو	1984	9 م م، 3 م ع	10-5
معهد ماكينزي	تورنتو، أونتاريو	1987	3 م م	تحت 1
منتدى السياسة العامة	أوتاوا، أونتاريو	1987	15 م م	2-1
معهد الحكم	أوتاوا، أونتاريو	1990	12 م م	2-1
معهد كاليدون للسياسة الاجتماعية	أوتاوا، أونتاريو	1992	3 م م، 1 م ع	2-1
معهد بيرسون ـ شوياما	أوتاوا، أونتاريو	1993	2	تحت 1
الشركة الكندية لشبكات أبحاث السياسة	أوتاوا، أونتاريو	1994	24 م م، 5 م ع	3-2
المعهد الأطلسي لدراسات السوق	هاليفاكس، نوفاسكوتشا	1994	5 م م	تحت 1
المجلس الكندي للسلام والأمن الدوليين (توقف عن العمل، الأرقام لعام 1999)	أوتاوا، أونتاريو	1995	2 م م، 1 م ع	تحت 1
المركز الكندي لتطوير السياسة الخارجية	أوتاوا، أونتاريو	1996	4 م م، 2 م ع	5-2

المصدر: تم أخذ هذه البيانات من المصادر التالية: *Associations Canada*، وCampbell، و"Wonks" والعديد من مواقع المؤسسات البحثية على الإنترنت، والمراسلات الشخصية.

ملحوظة: (م م) تعني موظف متفرغ؛ (م ع) تعني موظف متعاون. ولم تفرق البيانات الخاصة بالعاملين بين الباحثين والموظفين المساعدين، وعندما لا يتوافر التمييز لا يتم تحديد نوع العاملين في المعلومات المتوافرة.

الموجة الثانية: 1946 - 1970

ما إن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها حتى أخذت موجة جديدة من المؤسسات البحثية تظهر للعيان في الولايات المتحدة الأمريكية، استجابة لضغوط دولية ومحلية واجهت صانعي السياسة الأمريكيين. وإقراراً بالإسهام الكبير لعلماء الدفاع خلال الحرب، تدارست إدارة ترومان الفوائد الهائلة التي يمكن أن تجنيها من الاستمرار في تمويل مراكز البحوث والتنمية الخاصة، وتلك التي تتخذ الجامعات مقرات لها. فقد تطلع صانعو السياسة، من خلال رفع الغطاء عن خبرات المهندسين والفيزيائيين والبيولوجيين والإحصائيين وعلماء الاجتماع، إلى مواجهة التحديات الجديدة الكثيرة التي ورثوها بعدما اضطلعت الولايات المتحدة الأمريكية بدورها كقوة مهيمنة في العصر الذري. وفي هذه البيئة ولدت في عام 1948 فكرة إنشاء مؤسسة راند RAND Corporation (راند هي اختصار لعبارة بحث وتطوير Research and Development) لتكون أبرز متعهد حكومي.[19] فإلى جانب إسهاماتها المهمة الكثيرة في سياسات الدفاع الأمريكية، كانت نموذجاً أصيلاً احتذى به متعهدون حكوميون آخرون، ومنهم معهد هدسون Hudson Institute الذي أسسه هيرمان كان Herman Kahn ، والمعهد الحضري Urban Institute المعني بالسياسة الداخلية والذي حظي إنشاؤه بمصادقة قوية من الرئيس ليندون جونسون.[20]

وفي حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية، اعترف صانعو السياسة في واشنطن - شأنهم شأن بعض الواهبين - خلال الجزء الأول من القرن العشرين، بالدور المهم الذي يمكن أن تلعبه المؤسسات البحثية في العديد من المجالات السياسية الشديدة الأهمية. كما أقروا بالفوائد المحتملة للاعتماد على الخبرات العارفة للمؤسسات البحثية المستقلة التي تتمتع بالمشاركة في إعداد بحوث استراتيجية متوسطة وطويلة الأمد، بدلاً من الاعتماد على المسؤولين الحكوميين المنهمكين في أعمال مكتبية يومية. وكان من الأهمية الشديدة للحكومة - وخاصة في مجال السياسة الدفاعية - أن تستطيع الاعتماد على مؤسسات بحثية استقطبت بعضاً من أفضل علماء الدفاع في البلاد، الذين لم يكونوا - خلافاً لصانعي السياسة والبيروقراطيين في واشنطن - عرضة للتأثر بالمصالح الحزبية.

وقد دخلت الولايات المتحدة الأمريكية عهداً كان لسياساتها الدفاعية والخارجية خلاله تأثير عميق في تشكيل الشؤون العالمية. وكانت بحاجة إلى نصح سياسي سليم ومثقف، فاعتمدت في الكثير من ذلك على راند ومعهد هدسون. ولكن بعد أن اعتمدت الحكومة الفيدرالية على هاتين المؤسستين وغيرهما من المؤسسات البحثية لتقديم النصح والمشورة حول قضايا الدفاع والأمن، تطلع الرئيس جونسون إلى المعهد الحضري لاقتراح أساليب لتخفيف المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الكثيرة التي كانت تسهم في اضطرابات المدن طوال عقد ستينيات القرن العشرين العاصف. وكان جونسون يرى أن الحرب التي كانت تدور رحاها داخل الولايات المتحدة الأمريكية تستحق أحياناً القدر نفسه من الاهتمام الذي تستحقه النزاعات التي كانت تجري وراء حدود أمريكا، إذا لم يكن أكثر. وقد فرضت بداية الحرب الباردة والحرب على الفقر مطالب جديدة على حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، ووفرت فرصاً جديدة للمؤسسات البحثية لكي تثبت وجودها. وتماماً مثل جيل المؤسسات البحثية السابق، بدأ متعهدو الحكومة يملؤون فراغاً في مجتمع بحوث السياسة.

كما شهدت حقبة ما بعد الحرب في الولايات المتحدة الأمريكية ظهور العديد من المؤسسات البحثية الأخرى، ومنها مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية Center for Strategic and International Studies ومعهد دراسات السياسة Institute for Policy Studies اللذان لم يتأسسا كمتعهدين حكوميين، ولكنهما برغم ذلك سرعان ما أصبحا منغمسين في مجتمع صنع السياسة في واشنطن. وكثيراً ما يعمل مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية الذي تأسس عام 1962 ويحتضن نجوماً مثل زبيجنيو برزيزينسكي Zbigniew Brzezinski، مستشار الأمن القومي للرئيس كارتر، والأدميرال وليام كرو William Crowe، رئيس هيئة الأركان المشتركة سابقاً، وجيمس شليزينجر James Schlesinger، وزير الدفاع الأسبق، عن كثب مع الإدارات القادمة لرسم قضايا السياستين الخارجية والدفاعية. ويعمل مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، في نواحٍ كثيرة،

كمعهد بحوث، وكمؤسسة بحثية للمناصرة على حد سواء.[21] وقد أنشأ برنامجاً بحثياً مثيراً للإعجاب، بيد أنه بذل جهوداً كبيرة لتسويق أفكاره أيضاً. ويعد معهد دراسات السياسة الذي أسسه ماركوس راسكين Marcus Raskin وريتشارد بارنت Richard Barnett في عام 1963، مؤسسة بحثية أخرى يقع مقرها في واشنطن، وعرفت باهتمامها بالسياسة الخارجية الأمريكية. ولكنه – خلافاً لمركز الدراسات الاستراتيجية والدولية الأكثر انتماء للاتجاه السائد – بنى سمعة كمؤسسة بحثية لليسار في واشنطن، بسبب أسلوبه الماركسي/ الراديكالي في مقاربته للسياسة الخارجية الأمريكية. وقد تختلف قلة حول وضعه كمؤسسة بحثية للمناصرة موجهة أيديولوجياً.[22]

كذلك ظهرت في كندا مؤسسات بحثية عدة في حقبة ما بعد الحرب. فقد أنشئت في تورنتو عام 1946 مؤسسة الضرائب الكندية Canadian Tax Foundation من قبل ممثلين لجمعيتي القانون والمحاسبة القوميتين، لإعداد ورعاية بحوث بشأن فرض الضرائب. وبعد ثمانية أعوام، تأسس في مونتريال مكتب فرعي لمجلس المؤتمر الذي يتخذ من نيويورك مقراً له، وذلك لخدمة أعضائه الكنديين. ومنذ ذلك الحين، تطور مجلس المؤتمر الكندي حتى صار المؤسسة الكبرى للسياسة في كندا؛ إذ يضم طاقماً من 200 فرد ويتمتع بموازنة تتجاوز 20 مليون دولار أمريكي.[23] وفي عام 1954، تم تشكيل المجلس الاقتصادي للمحافظات الأطلسية Atlantic Provinces Economic Association لتعزيز التنمية الاقتصادية في المنطقة الأطلسية. وفي عام 1958، تأسست رابطة التخطيط الخاص الكندية Private Planning Association كنظير لجمعية التخطيط القومي National Planning Association في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد أنشأها «قادة الأعمال التجارية والعمال، للاضطلاع بأنشطة بحثية وتعليمية ذات صلة بقضايا السياسة الاقتصادية».[24] كما كان الهدف منها دعم اللجنة الكندية ـ الأمريكية ولجنتين أخريين بجمعية التخطيط القومي؛ في مسعى للمساعدة على تشجيع الحوار بين رجال الأعمال والعمال وممثلي الحكومة.[25]

ولم يتوقف نمو المؤسسات البحثية في كندا ما بعد الحرب عند ذلك الحد. فقد تأسس معهد فانييه للأسرة Vanier Institute of the Family في عام 1965 على يد الحاكم العام جورج فانييه Georges Vanier ومدام بولين فانييه Madame Pauline Vanier لدراسة «التأثيرات الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية والصحية على الحياة الأسرية المعاصرة».[26] وفي عام 1968 تم إنشاء المركز البرلماني للشؤون الخارجية Parliamentary Center for Foreign Affairs لتوفير دعم بحثي للجان البرلمانية والدوائر الحكومية المعنية بمختلف قضايا السياسة الخارجية.

وبحلول مطلع ستينيات القرن العشرين، كانت الحكومة الكندية قد بدأت أيضاً إظهار اهتمام بإنشاء معاهد بحثية. فبرغم أن الحكومة الفيدرالية اعتمدت تقليدياً إما على الأقسام البيروقراطية أو على اللجان الملكية وفرق عمل لتقديم الاستشارات لها بشأن قضايا السياسة الرئيسية، فإنها بدأت تأخذ في الاعتبار وسائل أخرى لتعزيز قدرتها في هذا المجال.[27] ولكن الحكومة الكندية، خلافاً للحكومة الأمريكية التي اعتمدت بشدة على مؤسسات بحثية خاصة عدة في توفير البحوث والتحليلات، قررت تأسيس شبكتها الخاصة من معاهد بحوث السياسة. فقد أنشأت مجالس حكومية عدة، بما فيها المجلس الاقتصادي الكندي (1963)،[28] ومجلس العلوم الكندي (1966)، والمجلس القومي للرفاه National Council of Welfare (1968)، واللجنة الكندية لإصلاح القوانين Law Reform Commission of Canada (1970) لتقديم النصح والمشورة لها بشأن مجموعة واسعة من قضايا السياسة.[29] وكما يشير أبلسون ولندكويست:

تلقت هذه المؤسسات تمويلاً حكومياً بمبالغ تحلم بها معظم المؤسسات البحثية غير الحكومية، ولكنها عملت في ظل علاقة على بعد الذراع داخل الحكومة (كان العاملون المتفرغون من موظفي القطاع العام). وكانت الأنشطة البحثية بما فيها من أعمال بموجب عقود ينجزها أكاديميون وباحثون آخرون من خارج الجهاز الحكومي، تخضع لإشراف مجالس تضم ممثلين من القطاعين الخاص وغير الربحي يعكسون مختلف الدوائر الانتخابية وعناصر المجتمع. وكانت المجالس تحدد مبادرات بحثية جديدة، وتشرف على ملفات

متراكمة من المشاريع، وتصدر تقارير مجمعاً عليها تستمد معلوماتها من دراسات بحثية فوضت إلى جهات خارجية القيام بها. وبرغم أن المجالس كانت مستقلة، فإن أعضاءها كانوا معينين لفترات زمنية محددة من قبل رئيس الوزراء، وكان بإمكان الحكومات المطالبة بأن تتولى المجالس القيام بالمبادرات البحثية الجديدة.[30]

وبرغم أنها عملت على بعد ذراع من مستخدميها، فإن التوترات بين المجالس ومختلف الحكومات بدأت تطفو على السطح في آخر الأمر. ولم يكن نظام الحكومة البرلمانية المسؤولة يفضي ببساطة إلى السماح لأجهزة الدولة - بغض النظر عن مدى استقلاليتها - بالتعبير عن آراء في السياسة العامة تختلف مع أولويات الحكومة وسياساتها.[31] وفي موازنة شباط/ فبراير 1992، اتخذت الحكومة تدابير قاسية لقطع روابطها المؤسساتية مع مختلف المجالس: ففي موازنة تلك السنة، قامت حكومة ملروني Mulroney بحل قرابة 24 معهداً للسياسة، بما فيها المجلس الاقتصادي الكندي، ومجلس العلوم الكندي، ولجنة إصلاح القوانين، والمعهد الكندي للسلام والأمن الدوليين Canadian Institute for International Peace and Security. واتخذت حكومة شرتيان Chretien خطوات لإصلاح بعض من الأضرار التي سببتها موازنة عام 1992، بما فيها دعم مبادرة بحوث السياسة التي أطلقها مكتب المجلس الخاص Privy Council Office.[32] وتهدف هذه المبادرة لمعالجة تدني طاقة السياسة (policy capacity) الحكومية من خلال تقوية الروابط بين وزارات ووكالات فيدرالية عدة ومجتمع البحوث الخارجي. وكجزء من هذه المبادرة، دُعي عدد من المؤسسات البحثية لمساعدة الحكومة على التفكير بطريقة أكثر استراتيجية في التأثير الطويل الأمد لمختلف السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وهو موضوع سنتطرق إليه لاحقاً.

الموجة الثالثة: 1971 - 1989

ضربت الموجة الثانية من تطور المؤسسات البحثية (التي شهدت ظهور متعهدي الحكومة والمجالس الحكومية) الولايات المتحدة الأمريكية وكندا في الوقت ذاته تقريباً.

ولكن عندما أخذت الموجة الثالثة تظهر وتثبت وجودها في الولايات المتحدة الأمريكية، كانت موجات متعددة تضرب كندا بالتزامن. ففي الولايات المتحدة الأمريكية في منتصف سبعينيات القرن العشرين وثمانينياته، بدأ نوع جديد من معاهد السياسة – ما يسمى المؤسسات البحثية للمناصرة – يظهر بوضوح للعيان، ويجذب تغطية كبيرة. ولم يكن ما يميز المؤسسات البحثية للمناصرة عن الأنواع السابقة من المؤسسات البحثية التي تأسست سلفاً في الولايات المتحدة الأمريكية هو رغبتها في دراسة قضايا السياسة العامة، وإنما تصميمها الراسخ على تسويق أفكارها لدى مختلف الفئات المستهدفة. وبدلاً من التعبير عن آراء حول قضايا السياسة المهمة من المكاتب الوثيرة التي تحتوي على رفوف ملأى بالكتب، أدرك مؤسسو المؤسسات البحثية للمناصرة أهمية انخراطهم بأنفسهم في الحلبة السياسية. وبما لديهم من أفكار، بدؤوا يفكرون استراتيجياً في كيفية التأثير بأكبر فعالية على صانعي السياسة والجماهير ووسائل الإعلام. وعن طريق استلاف بعض الاستراتيجيات التي تبناها معهد أمريكان إنتربرايز لأبحاث السياسة العامة (1943)، كانت مؤسسة هريتيدج، التي تأسست في عام 1973، في طليعة هذه الموجة الجديدة؛ حيث ارتقت بالمناصرة السياسية إلى قمم جديدة.[33] وشددت مؤسسة هريتيدج من خلال تخصصها في بحوث السياسة السريعة الاستجابة على الحاجة إلى تزويد أعضاء الكونجرس والجهاز التنفيذي بملاحظات موجزة من صفحة إلى صفحتين تسلَّم باليد حول قضايا رئيسية ذات صلة بالسياستين الداخلية والخارجية. كما شددت على أهمية تسويق أفكارها عبر وسائل الإعلام.[34] وبتشجيع من الدور المهم الذي لعبته مؤسسة هريتيدج خلال فترة انتقال الرئاسة إلى ريجان عام 1980،[35] بدأت عشرات من المؤسسات البحثية التي تخلط المكانة العلمية الرفيعة مع تقنيات التسويق الجريئة ترسخ جذورها طيلة هذه الفترة.[36] وضمت هذه المراكز معهد روكفورد Rockford Institute (1976) الذي تمتع بصلات وثيقة مع مرشح الرئاسة الإصلاحي بات بيوكانان Pat Buchanan، ومعهد كاتو Cato Institute الليبرتاني (1977)، ومعهد السياسة الاقتصادية (1986).

وفيما كانت هذه الموجة الجديدة من المؤسسات البحثية تضرب الولايات المتحدة الأمريكية، أخذت ثلاث موجات متميزة من تطور المؤسسات البحثية تظهر في كندا. أولاً، بحلول أواخر ستينيات القرن العشرين، أدركت الحكومة الفيدرالية الفوائد المحتملة

لإنشاء معهد بحوث ضخم ومستقل في كندا على غرار المراكز التي أنشئت في الولايات المتحدة الأمريكية خلال أوائل القرن العشرين. وكلف رئيس الوزراء ترودو Trudeau في عام 1968 رونالد ريتشي Ronald Ritchie بإعداد دراسة جدوى عن إنشاء معهد سياسة مستقل وبين -علمي بما أنه كان يعرف جيداً عمل مؤسسة بروكينجز ويدرك بألم غياب مثل هذه المؤسسة في بلاده. وأدى التقرير الذي نتج عن ذلك، والذي رفع في العام التالي، إلى إنشاء معهد أبحاث السياسة العامة في عام 1972 كمؤسسة غير ربحية تحظى بتمويل وقفي من الحكومة الفيدرالية وخطط لتلقي دعم إضافي من القطاع الخاص والحكومات الإقليمية.[37]

ثانياً، خضعت أربع مؤسسات قائمة خلال هذه الفترة لتحولات مهمة بحيث أصبحت مؤسسات بحثية حديثة، وتأسست مؤسسات بحثية عدة جديدة: تحول المجلس الكندي للرفاه Canadian Welfare Council الذي تأسس عام 1920 إلى معهد للسياسة الاجتماعية، وأطلق عليه اسم المجلس الكندي للتنمية الاجتماعية، وتم نقل المكتب الفرعي الصغير لمجلس المؤتمر الذي يتخذ من نيويورك مقراً له من مونتريال إلى أوتاوا، مما أسهم في خبرته المتنامية في تطوير نماذج تنبؤات اقتصادية لكلا القطاعين العام والخاص، وأنشئ معهد سي.دي. هاو للبحوث في عام 1973 (بعد دمج جمعية التخطيط الخاص الكندية مع مؤسسة سي.دي. هاو التذكارية) ليصبح مركزاً لتحليل السياسة الاقتصادية في المدى القصير.[38] وأخيراً، ازدادت أهمية مؤسسة الضرائب الكندية خلال أوائل سبعينيات القرن العشرين، نتيجة لمناظرة قومية حثت عليها اللجنة الملكية للضرائب.

وتأسس أيضاً عديد من المؤسسات البحثية الجديدة. ففي مجال السياسة الخارجية، تم إنشاء مؤسستين جديدتين في عام 1976: معهد الشمال - الجنوب، ومقره أوتاوا، ويتلقى حالياً معظم تمويله من الوكالة الكندية للتنمية الدولية Canadian International Development Agency ليدرس قضايا التنمية، والمعهد الكندي للدراسات الاستراتيجية Canadian Institute for Strategic Study في تورنتو. وعلاوة على ذلك، تم في عام 1981 تأسيس المركز الكندي للأعمال الخيرية Canadian Center for Philanthropy

لتعزيز «دور ومصالح القطاع الخيري لفائدة المجتمعات الكندية».[39] وفي أعقاب مبادرة الشمال - الجنوب التي أطلقها رئيس الوزراء ترودو، وافقت الحكومة الفيدرالية على تأسيس وتمويل المعهد الكندي للسلام والأمن الدوليين عام 1984 (لم يكن هذا المعهد مجلساً حكومياً، ولم يكن - كما اكتشف بعد حله في عام 1992 - مستقلاً كمعهد أبحاث السياسة العامة). وبالإضافة لذلك، فتح معهد ماكينزي Mackenzie Institute أبوابه في تورنتو في عام 1986. وأثار معهد ماكينزي على الرغم من موارده المتواضعة بعض التغطية الإعلامية لاهتماماته البحثية في مجال الإرهاب والأيديولوجيات الراديكالية. وفي عام 1987 تأسس منتدى السياسة العامة لتحسين صنع السياسة العامة من خلال توفير منتدى عام لممثلي القطاعات العام والخاص وغير الربحي، لدراسة سلسلة واسعة من مبادرات السياسة ومناقشتها. وفي عام 1990، أنشئ معهد الحكم Institute on Governance لتعزيز الحكم الفعال. ومن بين أشياء أخرى، يقدم هذا المعهد الاستشارات للحكومة الكندية وحكومات الدول النامية حول أساليب تحسين إدارة الخدمات العامة وتدريب التنفيذيين، وكثيراً ما يعمل وسيطاً للوكالات الكندية التي تسعى لمساعدة حكومات الدول النامية.

ثالثاً، تم أيضاً في هذه الفترة، تأسيس مؤسسات عدة لمناصرة وجهات نظر معينة، كانعكاس لأحدث موجة لنمو المؤسسات البحثية الأمريكية. فقد تأسست مؤسسة غرب كندا Canada West Foundation في كالجاري في عام 1971، وكانت ملتزمة بضخ وجهات النظر الغربية في مناظرات السياسة القومية. وأنشئ معهد فريزر في عام 1974، لترويج مزايا اقتصاد السوق الحرة. وأخيراً، تأسس المعهد الكندي للسياسة الاقتصادية Canadian Institute for Economic Policy في عام 1979 على يدي والتر جوردون Walter Gordon، وزير المالية الليبرالي الأسبق، لرعاية برنامج بحثي من خمس سنوات يدور حول موضوعات الوطنية الاقتصادية. وفي عام 1980، تأسس المركز الكندي لبدائل السياسة من قبل أنصار المبادئ الديمقراطية الاجتماعية لمواجهة تأثير معهد فريزر.[40] ولا غرو أن المركز الكندي لبدائل السياسة عمل بشكل وثيق مع

قيادة الحزب الديمقراطي الجديد New Democratic Party وتحالفات مناصرة عامة عدة، ومن ضمنها مجلس الكنديين Council of Canadians، وذلك للتعبير عن اهتمامه بقضايا تتراوح ما بين اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية وأحدث جولة من مفاوضات منظمة التجارة العالمية. كما راق للحزب المحافظ التقدمي Progressive Conservative Party الاتجاه نحو مؤسسات بحثية أكثر مناصرة. وساند عدد من أعضاء الحزب إنشاء مؤسسة بحثية تختص بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية والدولية في أعقاب هزيمتهم عام 1980، غير أن المبادرة أخفقت بعد أن اختار الحزب زعيماً جديداً.

وتزايد عدد العاملين في المؤسسات البحثية في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا خلال سبعينيات القرن العشرين وثمانينياته بشكل هائل بعد أن بدأ صانعو السياسة ومتعهدوها يدركون الحاجة إلى استشارات مستقلة في السياسة، ويكتشفون مدى فعالية المؤسسات البحثية في التأثير على الرأي العام والسياسة العامة. وكان تنامي معاهد المناصرة المحافظة على وجه الخصوص قد حصل على قواه الدافعة من واهبين أسخياء آمنوا بأن المؤسسات البحثية المكتفية مالياً قد يكون لها تأثير كبير في صياغة الحوار السياسي، وهو موضوع سيبحث لاحقاً في الفصل الثالث. واستمرت المؤسسات البحثية في الظهور في كلا البلدين خلال تسعينيات القرن العشرين، برغم أن ذلك كان بخطى أكثر بطئاً مما حدث في العقدين السابقين. وبرغم أن كثيراً من المؤسسات البحثية الحديثة تتقاسم الكثير من السمات مع الأجيال السابقة من معاهد السياسة، فإن هناك اختلافات ملحوظة بين المجموعتين كما تكشف الموجة الأخيرة من تطور المؤسسات البحثية.

الموجة الرابعة: 1990 - 1998

تمثل المؤسسات البحثية الخيلائية أو القائمة على الإرث أحدث نوع من المؤسسات البحثية التي ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية.[41] وبرغم أنها ربما لا تشكل موجة جديدة، فإنها تمثل تطوراً جديداً ومثيراً للاهتمام. وبينما طورت هذه المؤسسات، مثل مركز

(جيمي) كارتر (1982) ومركز (ريتشارد) نيكسون للسلام والحرية (1994)، مدى واسعاً من البرامج البحثية للمساعدة في تعزيز تراث مؤسسيها، فإن بعضها يبدو أكثر اهتماماً بالمشاركة في المناصرة السياسية.[42] وتهتم المؤسسات البحثية الخيلائية على وجه الخصوص بإنتاج أفكار، أو على الأقل إعادة تقديم أفكار من شأنها المساعدة في إضفاء مصداقية فكرية على المنابر السياسية للسياسيين، وهي مهمة لم تعد تؤديها الأحزاب السياسية للاتجاه السائد على نحو كاف.[43]

وزعم البعض أن المؤسسات البحثية الخيلائية تؤسَّس أيضاً للالتفاف على قيود الإنفاق المفروضة على مرشحي الرئاسة بموجب القوانين الفيدرالية الخاصة بتمويل الحملات الانتخابية.[44] وتشمل الأمثلة على هذه الأنواع من المؤسسات معهد أمريكا أفضل Better America الذي أسسه السيناتور بوب دول Bob Dole ولم يدم طويلاً،[45] ومؤسسة التقدم والحرية Progress and Freedom Foundation (1993) التي تمتلك صلات وثيقة مع الرئيس الأسبق لمجلس النواب نيوت جنجريتش،[46] ومركز فلنقف متحدين United We Stand الذي أسسه روس بيرو Ross Perot، ومركز تمكين أمريكا Empower America الذي أنشأته في عام 1993 زمرة مؤثرة من المحافظين الجدد، تضم جين كيركباتريك Jeane Kirkpatrick ووليام بينيت William Bennett وجاك كيمب Jack Kemp المرشح الجمهوري الأسبق لمنصب نائب الرئيس.

نظرياً، ثمة عوائق قليلة أمام إنشاء مؤسسات بحثية قائمة على الإرث في كندا. ومع ذلك، لم تظهر هناك مثل هذه المعاهد بأعداد ذات شأن، باستثناء معهد سي.دي. هاو الذي سمي باسم مؤسسه، وهو وزير ليبرالي سابق، ومعهد بيرسون – شوياما (أنشئ في أوتاوا في عام 1993 ليفحص قضايا تتعلق بالمواطنة وتعدد الثقافات، وسمي باسم رئيس الوزراء الأسبق لستر بيرسون Lester Pearson ونائب وزير المالية الفيدرالي السابق توماس شوياما Thomas Shoyama). وبشيء من الغرابة، فإن أقرب الأمثلة للمؤسسات البحثية الإرثية هما: المركز الكندي للسياسة الاقتصادية الذي أسسه وزير مالية سابق لتعزيز

أفكاره حول الوطنية الاقتصادية، والمركز الكندي للسلام والأمن الدوليين الذي كان إنشاؤه من وحي مبادرة الشمال - الجنوب لرئيس الوزراء ترودو في عام 1984. ومع ذلك، فلا واحدة من المؤسسات البحثية هذه يمكن أن تفهم على أنها التزمت بترويج تراث سَمِيِّها.

وظهرت نزعة أكثر أهمية في كندا في نهاية القرن العشرين، تمثلت في خصخصة البحث الحكومي القائم. ففي عام 1992، أنشئ في أوتاوا معهد كاليدون للسياسة الاجتماعية، بدعم من مؤسسة مايتري Maytree Foundation، وذلك لتمكين كين باتل Ken Battle، المدير التنفيذي السابق للمجلس القومي للرفاه من تطوير أجندة بحوث بدون معوقات التبعية لمجلس حكومي. وفي عام 1994، أنشئت الشركة الكندية لشبكات أبحاث السياسة على يدي جوديث ماكسويل، الرئيسة السابقة للمجلس الاقتصادي الكندي، وذلك لرعاية برامج بحوث سياسات أطول أمداً وبينية العلوم حول قضايا السياستين الاجتماعية والاقتصادية، ومن أجل تحريك المقدرات البحثية من كل أنحاء كندا. وبالإضافة إلى هذه المؤسسات، تم إنشاء أربعة معاهد أخرى: المعهد الأطلسي لدراسات السوق Atlantic Institute for Market Studies (1994)، والمجلس الكندي للسلام والأمن الدوليين (1995) الذي انبثق عن المركز الكندي للسيطرة على الأسلحة ونزع السلاح Canadian Center for Arms Control and Disarmament، والمركز الكندي للأمن العالمي Canadian Center for Global Security، ومركز دراسة المستويات المعيشية Center for the Study of Living Standards (1995)، والمركز الكندي لتطوير السياسة الخارجية Canadian Center for Foreign Policy Development (1996) الذي يوجد مقره حالياً في وزارة الخارجية والتجارة الدولية.[47]

وكان ظهور بعض من المؤسسات البحثية المذكورة آنفاً قد تأثر بتطورات مهمة ومثيرة في المؤسسات البحثية التابعة للقطاع العام. وكما لوحظ، وكجزء من الموجة الأولى من التخفيضات الجدية في الموازنة في عام 1992، تخلصت الحكومة الفيدرالية من المجلس

الاقتصادي الكندي، ومجلس العلوم الكندي، واللجنة الكندية لإصلاح القوانين، والمعهد الكندي للسلام والأمن الدوليين (فقط لم يُمس المجلس القومي للرفاه الذي كان صغيراً). وكان إنشاء معهد كاليدون والشركة الكندية لشبكات أبحاث السياسة رد فعل مباشراً لهذا القرار. ومما يدعو للسخرية أن الحكومة الفيدرالية بررت قرارها ببساطة ليس بلغة التوفير فقط، ولكن أيضاً بسبب العدد الكبير من المؤسسات البحثية غير الربحية التي ظهرت في كندا منذ ستينيات القرن العشرين. وبين أمور أخرى، زعم رئيس الوزراء ملروني وزملاؤه أن طاقة السياسة Policy Capacity خارج الحكومة في تسعينيات القرن العشرين كانت كافية لكي تكمل الاحتياجات البحثية للوزارات والوكالات الفيدرالية، وهو ادعاء كان مثاراً لجدل واسع في وسائل الإعلام وبعض الدوائر الأكاديمية.[48]

وفي إطار استعراض هذه الموجات، أو الحقب، من نمو المؤسسات البحثية، من المهم أن نأخذ في الاعتبار أن كل موجة جديدة لم تحل محل المعاهد التي سبقتها، ولكنها بالأحرى أضافت رقعاً جديدة إلى نسيج مركب ومزدان بالألوان. وعلاوة على ذلك، فقد تواصل إنشاء مؤسسات بحثية من الأنواع الأعرق خلال السنوات الأخيرة في كلا البلدين. وعلى سبيل المثال، يعد معهد الاقتصاد الدولي Institute for International Economics، الذي تأسس في واشنطن العاصمة في عام 1981، واحدة من مؤسسات بحثية كثيرة اعتبرت جامعة بلا طلاب، أو مؤسسة بحثية أكاديمية، مثل تلك المؤسسات التي ضمتها الموجة الأولى. ومع ذلك، فإن ساحة السوق الأكثر ازدحاماً بالأفكار زادت المنافسة على التمويل في الوقت ذاته، وعدلت ممارسات المعاهد الأعرق، مما خلق وعياً أكبر بالحاجة إلى جعل نتائج البحوث سهلة المنال وسهلة الاستيعاب بالنسبة إلى صانعي السياسة.[49] وباختصار، فإن المعاهد التي تضم مجتمع المؤسسات البحثية في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا أنشئت في أوقات مختلفة ولأهداف مختلفة، غير أنها تسلم بأهمية تبني الاستراتيجيات الأكثر فعالية لإيصال أفكارها.

وفي سبيل مزيد من التبصر في كيفية تطور بعض المؤسسات البحثية الأكثر ظهوراً في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، وفي الموارد المتاحة لها لتسويق أفكارها، فإن الجزء التالي سوف يقدم لمحات مختصرة عن أربع مؤسسات بحثية بارزة تأسست في الدولتين خلال كل موجة من الموجات الأربع المشار إليها آنفاً. ولا تهدف هذه اللمحات إلى توفير بحث مفصل عن جذور مجموعة مختارة من المؤسسات البحثية وأنشطتها، وإنما للمساعدة ببساطة على توضيح إضافي للتنوع الكبير في المؤسسات البحثية في البلدين. كما سوف تظهر هذه اللمحات أن كل مؤسسة من تلك المؤسسات تسعى لفتح كوتها الخاصة في مجتمع صنع السياسة، على الرغم من القواسم المشتركة الكثيرة بينها، وهو موضوع سيتم بحثه لاحقاً عند تقويم تأثير المؤسسات البحثية.

لمحة عن مؤسسات بحثية مختارة
في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا

مؤسسة بروكينجز

تعد مؤسسة بروكينجز واحدة من أعرق المؤسسات البحثية وأشهرها في الولايات المتحدة الأمريكية. وهي تقع في جادة ماساشوستس بواشنطن، وهو موقع محبب للمؤسسات البحثية التي تتخذ العاصمة مقراً لها. وكما ورد آنفاً، تشكلت مؤسسة بروكينجز حينما اندمجت ثلاث مؤسسات منفصلة في عام 1927: معهد البحوث الحكومية (1916)، ومعهد الاقتصاد (1922)، وكلية روبرت بروكينجز العليا للاقتصاد والحكم (1924).[50] وإقراراً بإنجازات المعاهد المؤسسة، وتطلعاً إلى دور أكثر أهمية لمؤسسته الجديدة، كان روبرت سومرز بروكينجز (1850 - 1932)، رجل الأعمال والفيلسوف الاجتماعي المحسن من مدينة سانت لويس، على قناعة بأن مؤسسة بحثية غير حزبية تستطيع أن تلبي متطلبات صانعي السياسة والمصلحة العامة الأوسع على حد سواء.[51] وقد انعكس تصميمه على رؤية مؤسسته تحقق هذه الأهداف في ميثاق المنظمة الذي ينص

على أن مؤسسة بروكينجز قد تأسست «لكي تشجع، وتواصل، وتجري وترعى البحث العلمي، والتعليم، والتدريب، والنشر في الحقول الواسعة للاقتصاد، والإدارة الحكومية، والعلوم السياسية والاجتماعية عموماً، على أن يشتمل ذلك على دراسة، وتحديد، وتفسير، ونشر الحقائق الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، والمبادئ ذات الصلة بقضايا لها أهمية محلية، أو قومية، أو دولية، ولكي تشجع وتقوم بهذه الموضوعات، والأغراض، والمبادئ دون اعتبار للمصالح الخاصة بأية جماعة في الدولة؛ سواء كانت سياسية، أو اجتماعية، أو اقتصادية، وباستقلال عن هذه الجماعات».[52]

وتعد مؤسسة بروكينجز التي تضم نحو 200 باحث مقيم وزائر وكوادر مساندة، وبموازنة سنوية تزيد على 20 مليون دولار أمريكي، واحدة من أكبر المؤسسات البحثية في الولايات المتحدة الأمريكية. وتأتي معظم إيراداتها من مؤسسات خيرية ومنح وهبات من شركات وأفراد، ومن وقفها البالغة قيمته 200 مليون دولار. وتأتي نسبة 4٪ فقط من إيراداتها من مصادر حكومية.[53] ومثل معظم الجامعات، توجد في مؤسسة بروكينجز أقسام بحثية منفصلة؛ و يرأس أقسامها الرئيسية الثلاثة - الدراسات الاقتصادية، ودراسات السياسة الخارجية، والدراسات الإدارية - مدير مسؤول عن الإشراف على الأنشطة البحثية لكل قسم، وعن تدبير اعتمادات مالية كافية لتغطية معظم التكاليف المباشرة للأقسام.[54] وبالإضافة لذلك، تنفق مؤسسة بروكينجز على ثمانية مراكز للسياسة تركز على مجالات أو موضوعات محددة. وتشمل هذه مركز السياسة الحضرية والمدائنية Center for Urban and Metropolitan Policy، ومركز دراسات سياسة شمال شرق آسيا Center for Northeast Asian Policy Studies، ومركز الولايات المتحدة وفرنسا Center on the U.S. and France الذي يهدف لجمع خبراء فرنسيين وأمريكيين لدراسة العلاقات بين البلدين.[55]

وقد أفلحت قلة من المؤسسات البحثية في الولايات المتحدة الأمريكية في ترسيخ سجل بحثي مثير للإعجاب أكثر مما فعلت مؤسسة بروكينجز. فهذه المؤسسة تنشر نحو 24 كتاباً سنوياً، وتصدر مجلة فصلية باسم **ذي بروكينجز ريفيو** *The Brookings*

Review، ودوريـات علميـة عـدة تـشمل *The Brookings Papers on Economic Activity* (أوراق بروكينجز عن النشاط الاقتصادي)، و *The Brookings Papers on Education Policy* (أوراق بروكينجـز عـن الـسياسة التعليميـة) و *The Brookings Wharton Papers on Financial Services* (أوراق بروكينجـز وارتـون حـول الخدمات المالية). وتسليماً بأهمية تزويد صانعي السياسة بتقارير وتوصيات دقيقة حـول قضايا السياسة الرئيسية، تصدر مؤسسة بروكينجز أيضاً سلسلة بحوث قصيرة بعنـوان *Policy Briefs* (موجزات السياسة) تغطي نطاقاً واسعاً من الموضـوعات ذات الأهميـة الآنية. ومثل الكثير من المؤسسات البحثية للمناصرة، لا تعتمد مؤسسة بروكينجز عـلى منتجاتها البحثية فقط لكي تستحوذ على اهتمام صانعي الـسياسة والجمهـور. فباحثوهـا يستفيدون أيضاً من المنافذ الإعلامية والفـرص المختلفـة لـلإدلاء بإفـادات أمـام لجـان الكونجرس ولجانه الفرعية، لإيصال أفكارهم حول نطاق واسع من القضايا. كما تساعد قائمة باحثيها المثيرة للإعجـاب، والتـي تـضم - أو ضـمت - عديـداً مـن المستـشارين السياسيين السابقين الرفيعـي المـستوى مـن أمثـال ألـيس ريفلـين Alice Rivlin المـديرة السابقة لمكتب الإدارة والموازنة بالبيـت الأبـيض (1994 - 1996)، وتـشارلس شـولتز Charles Schultze الرئيس الأسبق لمجلس المستشارين الاقتصاديين للرئيس الأمريكي (1977 - 1980)، ومايكل أرماكوست Michael Armacost رئيس مؤسسة بروكينجز الذي عمل بوزارة الخارجية الأمريكيـة (1984 - 1989)، في تعزيـز سـمعة بروكينجـز كمؤسسة مهيبة لبحوث السياسات.

رانـد

خلافاً لمؤسسة بروكينجز، لا تدين راند بفضل وجودها لمتبرع آمن بقوة الأفكـار، وإنـما لمجموعة صغيرة من المهندسـين والقـادة العـسكريين الـذين أدركـوا كيـف يمكـن لتطـوير صواريخ عابرة للقارات أن تهدد الأمن القومي الأمريكي وتعززه على حد سواء. ففي أواخر عام 1945، عرض الجنرال أرنولد H. H. Arnold، القائد العام للقوات الجوية التـي كانـت تتبع الجيش (أسست إدارة القوات الجوية في أيلول/ سـبتمبر 1947)، بنـاء عـلى مبـادرة مـن

مهندسين اثنين من شركة دوجلاس للطائرات Douglas Aircraft Company، هما آرثر ريموند Arthur Raymond وفرانك كولبوم Frank Collbohm، عقداً بقيمة 10 ملايين دولار مع دوجلاس لتمويل مشروع راند، «للدراسة تقنيات صواريخ V-1 و V-2، والتقنيات الجوية المستقبلية الأخرى العابرة للقارات».[56] ولكن العلاقات بين القوات الجوية وشركة دوجلاس فسدت خلال العامين التاليين رغم حماس الحكومة مبدئياً للمشروع. وبدافع قلقه من أن دوجلاس كانت مهتمة بتحقيق أرباح أكثر من اهتمامها بالارتقاء بالمصالح الأمنية الأمريكية، قامت القوات الجوية بسحب مشروع راند من شركة الطائرات واقترحت إنشاء مؤسسة مستقلة وغير ربحية لكي تتولى المبادرة.[57]

وبرأس مال أولي قدره مليون دولار وقرابة 5 ملايين دولار من الاعتمادات المالية التي تبقت من مشروع راند، تم في أيار/ مايو 1948 الترخيص بإنشاء مؤسسة راند، وذلك «لتعزيز وتشجيع أهداف علمية وتعليمية وخيرية، كلها تصب في صالح الرفاهية الاجتماعية وأمن الولايات المتحدة الأمريكية».[58] وتحت قيادة كولبوم، الذي ترك شركة دوجلاس ليصبح أول رئيس لمؤسسة راند، اجتمعت كوكبة موهوبة من العلماء، ومنهم برنارد برودي Bernard Brodie وهيرمان كان Herman Kahn، في المؤسسة البحثية [الناشئة] في سانتا مونيكا، لدراسة حماية المصالح الأمنية الأمريكية وتعزيزها خلال العصر النووي. وباستخدام منهج تحليل الأنظمة، ونظرية المباراة، ومختلف تمارين المحاكاة، كرس علماء راند أنفسهم في سنوات ما بعد الحرب مباشرة لخدمة احتياجات القوات الجوية.[59]

ولاتزال راند تحصل على معظم موازنتها البالغة 113.5 مليون دولار أمريكي من القوات الجوية، ومن الجيش الأمريكي، ومكتب وزير الدفاع، غير أن اهتماماتها البحثية لا تقتصر على الدفاع وقضايا الأمن القومي.[60] وكأعضاء في أكبر مؤسسة بحثية في الولايات المتحدة الأمريكية، يقوم باحثو راند الـ 600 ومعهم 400 من الكوادر المساندة بإعداد بحوث في أكثر من عشرة مجالات رئيسية، من بينها الرعاية الصحية، والعدالة المدنية والجنائية، والعلوم والتكنولوجيا، والبيئة والبنية التحتية. وتعمل أغلبية طاقم راند في مقرها في سانتا

مونيكا، أو في مكتبها في واشنطن العاصمة. وآخرون مقرهم مجلس دعم التعليم التابع لراند في مدينة نيويورك، أو راند – أوربا في هولندا، أو في أحد مواقعها الأصغر.

وبالإضافة إلى الإشراف على برنامج شامل وواسع للبحوث أثمر عن نشر مئات من الكتب وموجزات السياسة والتقارير والمجلات والصحف الدورية الأكاديمية، أسست راند كلية عليا خاصة بها عام 1970، للمساعدة في تدريب محللي سياسة مستقبليين. وتشدد كلية راند العليا على أهمية تعليم الطلاب بحث قضايا السياسة المعقدة ودراستها من منظور بين – علمي.

مؤسسة هريتيدج

إذا كانت راند قد عملت بصفتها نموذجاً أصيلاً لمتعهدي الحكومة الآخرين، فإن مؤسسة هريتيدج قد أضحت رمزاً لمعهد السياسة الذي سعت المؤسسات البحثية للمناصرة إلى محاكاته. فقد تأسست مؤسسة هريتيدج في عام 1973 على أيدي اثنين من أعضاء الكونجرس المعاونين، هما بول ويريتش Paul Weyrich وإدوين فولنر Edwin Feulner، بمبلغ 250,000 دولار تبرع بها جوزيف كورز Joseph Coors، صاحب مصنع للجعة في كولورادو، كرأس مال أولي للمؤسسة. وكانت فكرة إنشاء مؤسسة بحثية تزود صانعي السياسة في الوقت المناسب بمعلومات وثيقة الصلة بالسياسة قد طرأت لكل من ويريتش وفولنر أثناء تناولهما وجبة الغداء ذات يوم بمبنى الكونجرس. وكما يتذكر فولنر:

> ويريتش وأنا كنا نتناول معاً وجبة الغداء، وأطلعني على دراسة احتوت على الحجج المؤيدة والحجج المعارضة لطائرة النقل الكبيرة والمجهزة لتسير بسرعة الصوت. وكانت الدراسة تتضمن تحليلاً جيداً، ولكنها وصلت إلى مكتبه في اليوم التالي لإجراء التصويت على المشروع. وتدارسنا معاً الأمر من زوايا مختلفة، وقلنا: «أوليس من الرائع أن تكون هناك مؤسسة تقدم نوعية تحليل السياسة القابل للاستخدام في الوقت المناسب، بحيث يستفيد منه بالفعل أمثالنا الذين يعملون في الكونجرس؟». واتصلت هاتفياً على الفور برئيس المؤسسة للثناء على هذه الدراسة الشاملة، وسألته عن سبب عدم استلامنا إياها إلا بعد المناقشة والتصويت، فكان جوابه أنهم لم يريدوا التأثير على عملية التصويت. حينئذ وُلِدت فكرة مؤسسة هريتيدج.[61]

ومن مكتب صغير فوق محل بقالة في إحدى الضواحي الأقل شعبية في واشنطن العاصمة، انطلقت مؤسسة هريتيدج كالصاروخ من هيئة مغمورة نسبياً في مطلع سبعينيات القرن العشرين لتصبح مركزاً بحثياً مرموقاً في سنوات حكم الرئيس ريجان.[62] وهي الآن في بناية فخمة لا تبعد كثيراً عن مبنى الكابيتول، وتواصَل صعود صورة مؤسسة هريتيدج في دوائر صنع السياسة في واشنطن. «والتزمت بوقف مد دولة الرفاهية الاجتماعية الليبرالية، وبناء أمريكا التي تزدهر فيها الحرية والفرص والرخاء والمجتمع المدني». وظل الهدف الرئيسي لمؤسسة هريتيدج يتمثل في حث صانعي السياسة والجمهور ووسائل الإعلام على احتضان «مبادئ المشروع الحر، والحكومة المقيدة دستورياً، والحرية الفردية، والقيم الأمريكية التقليدية، والدفاع القومي القوي».[63]

وكشأن معظم المؤسسات البحثية التي تتجه نحو المناصرة، لا تحاول مؤسسة هريتيدج إخفاء رسالتها. وكما يعترف رئيسها إدوين فولنر بلا تحفظ: «دورنا هو [أولاً] محاولة التأثير على مجتمع السياسة العامة بواشنطن ...وبوجه أكثر تحديداً، الكونجرس، وثانياً على الجهاز التنفيذي، وثالثاً على وسائل الإعلام الإخبارية القومية».[64] وبرغم أن مؤسسة هريتيدج تنشر كتباً عدة سنوياً، فإن تركيزها الأساسي ليس على دراسات طويلة الأمد، وإنما على ما يشير إليه فولنر ببحوث السياسة السريعة الاستجابة. وإدراكاً بأنه من النادر أن يكون لدى صانعي السياسة متسع من الوقت أو ميل للتمحيص في تقرير من مئات الصفحات، وضعت مؤسسة هريتيدج برنامجها البحثي لتزويد أعضاء الكونجرس والجهاز التنفيذي بتقارير دقيقة في الوقت المناسب حول قضايا السياستين الداخلية والخارجية المهمة. وفي مؤسسة هريتيدج يعتبر تسويق الأفكار مهماً، إن لم يكن أكثر أهمية من إنتاجها. وبحسب فيليب ترولك Philip Truluck، نائب الرئيس التنفيذي لمؤسسة هريتيدج: «من المؤكد أننا ننفق الكثير من المال على تسويق أفكارنا مثلما ننفق على البحوث. إننا نحافظ على توازن هاتين المهمتين؛ لأننا نؤمن بأن العملية لا تنتهي حينما تنشر دراسة أو بحث ... ويتمثل هدفنا في تغيير السياسة العامة، وليس مجرد التعليق عليها، ولذلك يتعين علينا أن نعطي التسويق دوراً رئيسياً في مجمل رسالتنا. إننا لا نستطيع أن نصدر دراسة فقط ونأمل أن تصل إلى أيدي الناس المناسبين».[65]

ومن الواضح أن معادلة مؤسسة هريتيدج لتحقيق التوازن بين بحث السياسة والمناصرة السياسية قد أثمرت. فقد تضاعفت موازنتها من 17.9 مليون دولار في عام 1989 إلى 43.8 مليون دولار في عام 1998. وظلت مؤسسة هريتيدج ناجحة على وجه الخصوص في تسويق رسالتها وسط أعداد ضخمة من المناصرين المحافظين في جميع أرجاء الولايات المتحدة الأمريكية. ويأتي قرابة ثلثي دخلها من أكثر من 240,000 فرد يقدمون تبرعات سنوية للمؤسسة.[66] كما تلقت مؤسسة هريتيدج منحاً عدة من متبرعين ومؤسسات خيرية تتطلع إليها لتعزيز معتقداتها المحافظة وترويجها. وظل أكبر مانح لها هو ملياردير بيتسبيرج ريتشارد ميلون سكايف Richard Mellon Scaife الذي تبرع بأكثر من 20 مليون دولار للمؤسسة منذ نشأتها. ففي عام 1976، أي بعد ثلاث سنوات من افتتاحها، تبرع سكايف بمبلغ 420,000 دولار، أو 42٪ من دخل المؤسسة. وبمقارنة كرم جوزيف كورز مع سخاء سكايف، قال مسؤولون في مؤسسة هريتيدج مازحين: «كورز يعطي بالرزم، وسكايف يعطي بالحقائب».[67]

وبفضل قرابة 36 زميل بحوث مقيماً وزائراً وأكثر من 130 موظفاً يعدون بحوثاً في السياسات الداخلية والخارجية على حد سواء، تحافظ مؤسسة هريتيدج على وجودها البارز في مركز العاصمة الأمريكية. وكثيراً ما يتصل بها صحافيون للتعليق على قضايا سياسية تواجه الكونجرس، ونادراً ما يضيع باحثوها فرصة لإيصال وجهات نظرهم. ولكن اعتمادها على وسائل الإعلام – كما سيبحث الفصل الرابع بتفصيل أكثر – ليس سوى استراتيجية واحدة توظفها مؤسسة هريتيدج وغيرها من المؤسسات البحثية للتأثير على الرأي العام والسياسة العامة.

مؤسسة تمكين أمريكا

تحظى مؤسسة تمكين أمريكا شأنها شأن مؤسسة هريتيدج، بدعم كبير في أوساط المحافظين بالولايات المتحدة الأمريكية. تأسست عام 1993 على أيدي أربعة من المحافظين البارزين هم: وليام بينيت، وزير التعليم ورئيس مجلس إدارة الوقفية القومية للأعمال الإنسانية في حكم الرئيس ريجان، ومدير المكتب القومي لمكافحة المخدرات في

حكم الرئيس بوش، وجين كيركباتريك، المندوبة الأمريكية السابقة إلى الأمم المتحدة، وجاك كيمب، وزير الإسكان والتطور الحضري في حكم الرئيس بوش والمرشح الجمهوري لمنصب نائب الرئيس في عام 1996، وفين ويبر Vin Weber، عضو مجلس النواب (جمهوري - ولاية منيسوتا، 1980 - 1992). ويتمثل هدف تمكين أمريكا في «تشجيع حلول السياسة العامة التي تعزز الأسواق الحرة ومسؤولية الأفراد».[68] وقد تولت رئاستها جوسيت شينر Josette Shiner، مديرة التحرير السابقة لصحيفة واشنطن تايمز. وتضم المؤسسة حوالي عشرة من الموظفين المتفرغين و25 آخرين يعملون لبعض الوقت.

وخلافاً لعشرات من المؤسسات البحثية التي تعلق ببساطة على السياسة العامة، تعتبر تمكين أمريكا نفسها بمثابة "منظومة إنقاذ" تساعد على تحويل مبادئ السوق الحرة والتعهدات التجارية إلى قوانين. ووفقاً لبيان رسالتها: «[إننا] نجسر الهوة بين العدد الكبير من المؤسسات البحثية التي تصدر كتباً بيضاء حول جدل السياسة العامة والتطبيق الفعلي للسياسة».[69] وتعتمد تمكين أمريكا على استراتيجيات مختلفة للتأثير على طريقة تطبيق السياسات، تتراوح بين مناقشة أفكارها مع الصحافيين والقيادات السياسية ورعاية منتديات لبناء الإجماع. كما أنها تشدد على أهمية العمل مع الحركات الأساسية للمساعدة في ترويج اهتماماتها.

وحتى يومنا هذا، فإن هذه المؤسسة التي تعتمد على موازنة سنوية تتراوح بين 5 ملايين وعشرة ملايين دولار تأتي من تبرعات أفراد وشركات وهبات من مؤسسات خيرية، ظلت تركز على خمسة مجالات رئيسية للسياسة هي: السياسات ذات الصلة بالإنترنت والتكنولوجيا، وإصلاح التعليم، وإصلاح النظام الضريبي، وإصلاح الضمان الاجتماعي، والأمن القومي. وتبرز نتائج بحوثها في ثلاثة أنواع من الإصدارات: مراجعة الواقع Reality Check، وموجزات القضايا Issue Briefings، والتقارير خاصة Special Reports. وبالإضافة إلى توزيع هذه الإصدارات، كثيراً ما يدلي العاملون في مؤسسة تمكين أمريكا بإفاداتهم أمام لجان الكونجرس، ويظهرون بوصفهم خبراء سياسة في نشرات الأخبار وبرامج القضايا الراهنة.

مشهد من كندا

المعهد الكندي للشؤون الدولية

يعتبر المعهد الكندي للشؤون الدولية واحداً من أعرق معاهد السياسات في كندا؛ فقد تأسس في عام 1928 لتشجيع الكنديين على التفكير بطريقة أكثر نقداً للشؤون الدولية. وتعود جذوره إلى المعهد الملكي للشؤون الدولية الذي كان إنشاؤه مستلهماً من مؤتمر باريس للسلام لعام 1919، وإلى تأسيس معهد العلاقات الباسيفيكية في هونولولو في 1925. وكانت تجربة مجموعة صغيرة من الكنديين مع كلتا المؤسستين قد أقنعتهم بأن هناك حاجة لمعهد في كندا للتشجيع على إجراء بحوث ومناقشات مبنية على معلومات موثوق بها حول الشؤون الدولية ودور كندا في حقبة ما بعد الحرب العالمية الأولى.[70]

وفي 30 حزيران/ يونيو 1928، اجتمع في أوتاوا ممثلون للفروع الخمسة للمعهد الكندي للشؤون الدولية (في مونتريال وأوتاوا وتورنتو ووينيبج وفانكوفر) للقيام رسمياً بصياغة دستور للمؤسسة. وكان من بين الحضور العديد من الكنديين المتنفذين، ومنهم السير روبرت بوردن Robert Borden، رئيس الوزراء الثامن لكندا (1911 - 1920). وبما أن بوردن رئيس وفد كندا إلى مؤتمر باريس للسلام وممثل بلاده في اجتماعات مجلس وزراء الحرب الملكي ومؤتمر الحرب الملكي في عام 1917* و1918، فقد كان اختيار بوردن منطقياً لكي يصبح أول رئيس للمعهد الكندي للشؤون الدولية. وكانت شخصيات إعلامية بارزة عدة من بين الحضور أيضاً، ومنهم فردريك ساوثام Frederick N. Southam، رئيس ست صحف كندية، وجون دافو John W. Dafoe، محرر صحيفة **وينيبج فري برس** *Winnipeg Free Press*. وعمل دافو لاحقاً نائباً للرئيس ثم رئيساً للمعهد. ووافق الأعضاء المؤسسون للمعهد في الاجتماع على لائحتين داخليتين أساسيتين: أولاً، على الرغم من أن هدف المعهد كان يتمثل في «تعزيز فهم أشمل وأعمق للشؤون

---

* وردت خطأ في النص الإنجليزي 1817. (المترجم)

الدولية... من خلال توفير منبر أو منتدى غير حزبي على نطاق الوطن للكنديين المهتمين، للبحث والنقاش والتحليل المبني على معلومات موثوق بها» فإن المعهد يجب ألا يطرح أي رأي حول إدارة السياسة العامة، وهو مبدأ يظل ملتزماً به. ثانياً، يجب أن تقتصر عضوية المعهد على الرعايا البريطانيين، وهو تقييد لم يعد مفروضاً.[71]

وفي عام 1928، كان 144 عضواً يتبعون للفروع الخمسة للمعهد الكندي للشؤون الدولية. وبعد سبعين عاماً، نما المعهد بحيث ضم 18 فرعاً و1500 عضو. ويعمل المعهد بموازنة تتراوح بين مليون ومليوني دولار، وبطاقم من العاملين يضم أقل من 12 موظفاً. وفي شباط/ فبراير 1999، أصبحت باربرا مكدوجال Barbara McDougall، التي شغلت العديد من المناصب الوزارية الفيدرالية الرفيعة، ومنها منصب وزيرة الدولة للشؤون الخارجية، رئيسة ومديرة تنفيذية للمعهد. ويرغم أن المعهد مؤسسة الشؤون الدولية الأكثر تميزاً في كندا، فإنه لا يعدو كونه نادياً كبيراً للسياسة – في رأي إيفرت لندكويست – أكثر من كونه مؤسسة لبحوث السياسات.[72] وينشر المعهد مجلة فصلية محكمة هي **إنترناشونال جورنال** *International Journal*، وسلسلة مقالات بعنوان: *Behind the Headlines* (ما وراء العناوين)، وقد أطلق مؤخراً سلسلة من الدراسات حول قضايا آنية ذات صلة بالدفاع والأمن الكنديين. ولكن المعهد الكندي للشؤون الدولية، خلافاً لعديد من المؤسسات البحثية الأمريكية المتخصصة في السياسة الخارجية والدفاع، أنتج القليل من البحوث الأكاديمية. وربما يكون المعهد قد اكتسب سمعته بفضل مؤتمره السنوي حول السياسة الخارجية، الذي يستقطب ويجمع أكاديميين وصانعي سياسة وممثلين لمنظمات غير حكومية مختلفة ولمجتمع رجال الأعمال، للتداول حول قضايا السياسة الراهنة. ويحتفظ المعهد في مقره بكلية جليندون Glendon College في جامعة يورك York، بمكتبة جون هولمز John Holmes التي تحتوي على مجموعة كبيرة من الكتب والمراجع ذات الصلة بالشؤون الدولية، ومن هناك يساعد في تنسيق أعمال فروعه وأنشطتها.[73] ولكنه ليس مؤسسة بحثية وفقاً لتراث مؤسسة بروكينجز أو المؤسسات البحثية الأمريكية الأخرى التي أنشئت في الحقبة التقدمية. إنه يعتبر نفسه مؤسسة تساعد في تسهيل البحث والمناقشة، وليس مؤسسة تعتمد على بحوث أكاديمية للتأثير على الرأي العام والسياسة العامة.

مجلس المؤتمر الكندي

يعتبر مجلس المؤتمر الكندي فريداً بين المؤسسات البحثية الكندية في نواح كثيرة. وبما أنه يضم أكثر من 200 موظف وله موازنة سنوية تزيد على 20 مليون دولار، فهو يعد المؤسسة البحثية الأكبر في البلاد. ورغم الحضور البارز في كندا، فإن بداية مجلس المؤتمر كانت في الولايات المتحدة الأمريكية. ففي عام 1916، أنشئ مجلس المؤتمر في نيويورك «لتسهيل الإخصاب التهجيني للحقائق والأفكار في الصناعة كوسيلة لتحديد مشكلاتها وحلها، ورفع الوعي العام بهذه المشكلات».[74] ومثل الكثير من المؤسسات البحثية التي أنشئت خلال الحقبة التقدمية، أصر مؤسس مجلس المؤتمر على أن تنخرط المؤسسة في «تقص غير متحيز للحقائق» وأن «تمتنع عن كل نشاط سياسي».[75]

ورسخ مجلس المؤتمر ذاته خلال العقود التي أعقبت تأسيسه، كمؤسسة بحثية ذات كفاءة ومصداقية عالية، أثبتت أنها قادرة على تلبية احتياجات الشركات الأمريكية والكندية على حد سواء. وحقاً، كما يشير لندكويست، «مع مشاركة 40 شركة كندية كبرى في المؤسسة التي مقرها الولايات المتحدة الأمريكية، بدا إنشاء مكتب كندي خطوة طبيعية».[76] وفي عام 1954، افتتح مجلس المؤتمر مكتباً صغيراً في مونتريال للاستجابة لعدد متزايد من الشركات الكندية، وفروع شركات أمريكية مقرها كندا، وشركات أمريكية راغبة في الحصول على مزيد من المعلومات عن كندا.[77]

واكتسب مجلس المؤتمر الكندي مكاناً لائقاً ومحدداً في مجتمع صنع السياسة. وخلافاً للكثير من المؤسسات البحثية الأصغر التي سعت للتأثير على الجدل العام من خلال إصداراتها المختلفة وتبادلاتها مع صانعي السياسة والصحافيين، فقد تخصص مجلس المؤتمر في توفير معارف ومعلومات محددة حول القضايا الرئيسية لأعضائه في القطاعين العام والخاص. ومقابل رسوم العضوية، «يساعد مجلس المؤتمر أعضاءه على التنبؤ بالاقتصاد العالمي المتغير على نحو متزايد، والتجاوب معه... من خلال تبادل المعارف والمعلومات المحددة عن الاستراتيجيات والتطبيقات التنظيمية الناشئة عن الاتجاهات الاقتصادية

والاجتماعية وقضايا السياسة العامة البارزة».[78] ويتمثل هدفه الأساسي في مساعدة أعضائه على أن يصبحوا أفضل استعداداً للتأقلم مع المتغيرات في ساحة السوق.

يقوم المجلس بالإضافة إلى توفير منفذ لأعضائه إلى مطبوعاته ومؤتمراته، بإجراء البحوث بالتعاقد. وبما عرف عنه من خبرة في التنبؤ والتحليل الاقتصاديين، يتخصص أيضاً في العديد من المجالات الأخرى، ومنها المسؤولية الاجتماعية للشركات، وإدارة الموارد البشرية، وإدارة القطاع العام، والمعلومات، والابتكار والتقنية.[79]

وبالنظر إلى حجمه واتساع خبرته في البحوث، فليس من المدهش أن يجذب اهتمام الإعلام أكثر من أي معهد سياسة آخر في كندا؛ وهذه النتيجة سوف يتم استكشافها بقدر إضافي في الفصل الخامس. كما أن التزامه بإنتاج بحوث مستقلة وغير منحازة ربما يساعد في تفسير شهرته التي طورها بصفته واحداً من أكثر المعاهد مصداقية في كندا.

معهد فريزر

قبل فترة طويلة من إعلان رئيس الوزراء ترودو في رسالته في عيد الميلاد عام 1974 أن «ساحة السوق لم تكن مؤسسة اقتصادية يُعتمد عليها، وكان من اللازم استبدال العمل الحكومي بها، حتى يتسنى تعزيز الرفاهية الاقتصادية للكنديين» كانت بذرة إنشاء معهد فريزر في فانكوفر قد زرعت.[80] وبفعل الاهتمام المتزايد بسياسات الحكومة الكندية الاقتصادية وانتخاب أول حكومة للحزب الديمقراطي الجديد (NDP) في بريتيش كولومبيا في عام 1972، بدأ باتريك بويل T. Patrick Boyle – وهو تنفيذي صناعي كبير، وكان وقتها نائب الرئيس للتخطيط في شركة ماكميلان بليدل MacMilllan Bloedel – التفكير في أفضل طريقة يطلع بها الكنديين على الدور الحاسم الذي تلعبه الأسواق في التنمية الاقتصادية. وبعد اجتماعات مع العديد من قادة الأعمال التجارية والاقتصاديين من أمثال كسابا هاجدو Csaba Hajdu ومايكل ووكر Michael Walker، فكر بويل في تأسيس مؤسسة للبحوث الاقتصادية والاجتماعية، أحس بأنها يجب ألا تكون شبيهة بأية مؤسسة أخرى في كندا.[81]

وفي أوائل عام 1974، استعان بويل بدعم كلاين J. V. Clyne لجمع الأموال اللازمة لإنشاء المعهد، واستطاع جمع 75,000 دولار أمريكي. وقد عمل بويل عن قرب مع ووكر وهاجدو والعديد من الأفراد الآخرين، ومنهم جون ريبولد John Raybould وسالي بايبس Saily Pipes لكتابة مسودة إعلان رسالة المعهد وخطة عمله. وفي 21 تشرين الأول/ أكتوبر 1974 وافقت الحكومة الكندية على ميثاق معهد فريزر الذي «سمي باسم نهر فريزر الجبار، وهكذا أخذ المعهد مرجعية جغرافية وليست أيديولوجية».[82]

مر معهد فريزر بمشقة قليلة خلال السنة الأولى فيما يتعلق بتحديد موقعه الجغرافي أو مرجعيته الأيديولوجية؛ ولكنه مثل معظم المؤسسات البحثية في كندا والولايات المتحدة الأمريكية انشغل بالبقاء طافياً فوق الماء. ومع موارده الشحيحة خلال سنته الأولى في العمل، أصبح جمع الأموال التحدي الأكبر الذي يواجهه بصفته منظمة حديثة التأسيس. وقد نسق السير أنتوني فيشر Antony Fisher، مدير معهد فريزر بالوكالة ومؤسس العديد من معاهد السياسة الأخرى، بما في ذلك معهد الشؤون الاقتصادية في لندن، جهود معهد فريزر لجمع الأموال في عام 1975. بعد ذلك بعام ترك فيشر هيئة العاملين بمعهد فريزر، وتولت سالي بايبس، التي كانت قد عملت في وكالة الإحصاء في حكومة بريتيش كولومبيا ومجلس صناعة الغابات في المحافظة، أمر جمع الأموال ومسؤوليات العضوية. وأصبح مايكل ووكر، الذي عمل قبل انضمامه لمعهد فريزر في وزارة المالية وبنك كندا المركزي، مدير البحوث والتحرير في المعهد.[83]

زادت إيرادات التشغيل في معهد فريزر وصورته الإعلامية على نحو ثابت في الربع الأخير من القرن العشرين. وقد أصبح معهد فريزر الذي يعمل فيه 35 موظفاً متفرغاً بموازنة تربو على ثلاثة ملايين دولار إحدى المؤسسات البحثية الكندية الذائعة الصيت.[84] وبسبب الوعي الخاص بالقدر الكبير من الاهتمام الذي يحظى به معهد فريزر، كان مايكل ووكر والعاملون معه يساوون بين الظهور الإعلامي والنفوذ السياسي.[85] وليس من المدهش أن يدعي معهد فريزر، بما أنه واحد من أكثر المؤسسات البحثية الكندية ظهوراً، أنه من بين أكثر معاهد السياسة العامة نفوذاً في البلاد. ويهتم

معهد فريزر أيضاً بالمنظمات الأخرى، وبالقضايا التي تجذب التغطية الإعلامية؛ ويحتفظ قسم الأرشيف الإعلامي القومي في المعهد بقاعدة البيانات المباشرة الوحيدة في حقل الأخبار الراهنة والتاريخية وبرمجة الشؤون العامة في التلفزيون الكندي (CTV) وشركة الإذاعة الكندية (CBC).

ويشرف معهد فريزر أيضاً على برنامج نشط للبحوث، أدى إلى نشر دورية شهرية للرأي هي **ذي فريزر فورم** ***The Fraser Forum***، وعشرات الكتب، وتقارير المؤتمرات والنشرات. ولأن المعهد يقر بأهمية تشجيع الأجيال المستقبلية من المفكرين المحافظين وتدريبهم، فهو يرعى برنامجاً لتدريب طلاب الجامعات، ومسابقة سنوية لمقالات الطلاب.

اكتسب معهد فريزر بجدارة، مثل مؤسسة هريتيدج، شهرة مؤسسة بحثية تميل إلى مناصرة المحافظين، وهو يركز بقدر كبير على تشكيل الرأي العام والسياسة العامة. وبالفعل، جعله انحيازه الواضح إلى الاعتماد على حلول اقتصاد السوق للمشكلات الاقتصادية هدفاً سهلاً للنقاد. وعلى الرغم من ذلك يجب أن نأخذ في الاعتبار أن المؤسسات البحثية في الطيف السياسي كله تشارك في نوع ما من المناصرة السياسية. وكما تبين اللمحات المختصرة الأخيرة عن المؤسسات البحثية، حتى المؤسسات البحثية الأكثر ليبرالية والتي تملك مصادر أكثر تواضعاً بكثير من معهد فريزر تقر بأهمية نقل أفكارها إلى صانعي السياسة والجمهور.

معهد كاليدون للسياسة الاجتماعية

من الصعب مناقشة معهد كاليدون الذي يوجد مقره في أوتاوا دون ذكر اسم مديره كين باتل على الفور. وفي الحقيقة هناك قلة من مديري المؤسسات البحثية في كندا - ربما باستثناء مايكل ووكر - الذين ارتبطت أسماؤهم بشدة بمعاهد السياسات. إن شهرة باتل، بحسبانه واحداً من أكثر مفكري السياسة الاجتماعية دهاء في البلاد، معروفة تماماً في الدوائر الرئيسية لصنع السياسة في أوتاوا. وقد عمل باتل، الذي تكثر دعوته لتقديم النصح لصانعي السياسة في مجموعة من السياسات الاجتماعية والضرائبية، ومنها التأمين في الأعمار المتقدمة،

وفوائد رفاهية الطفل، مديراً للمجلس القومي للرفاه، وهو هيئة استشارية للمواطنين تابعة لوزير الصحة والرفاه القومي، قبل أن يؤسس معهد كاليدون في عام 1992.

وبعد أن أمضى قرابة خمسة عشر عاماً في المجلس القومي للرفاه، أصبح باتل حساساً بدرجة متعاظمة تجاه النقد الذي يمكن أن يوجهه معهد سياسة ممول من المال العام لسياسة الحكومة. وكان باتل، بوصفه واحداً من أكثر منتقدي حكومة ملروني صخباً، قد اقتنع بأن كلاً من منصبه ومستقبل المجلس القومي للرفاه قد يتعرضان للخطر مادام يتولى الإدارة. قال باتل: «في ذلك الوقت بدأت البحث عن وظائف أخرى. ولفترة من الوقت فكرت في أن أصبح مديراً للمجس الكندي للتنمية الاجتماعية، ولكن جد شيء آخر».[86]

كان ما جد اجتماعاً مع رجل الأعمال والواهب ألان برودبنت Alan Broadbent الذي يعيش في تورنتو، وكان يريد تمويل منظمة مؤثرة للسياسة العامة. وعلى الرغم من أن باتل اتصل في البداية ببرودبنت ليحصل على تمويل للمساعدة في إعادة بناء المجلس الكندي للتنمية الاجتماعية، فقد كان برودبنت أكثر اهتماماً بخلق منظمة جديدة تقوم بدراسة السياسات الاجتماعية وسياسات الرفاه من إعادة الحيوية لمؤسسة قائمة «إن ألان واحد من أولئك الرأسماليين الذين يملكون ضميراً اجتماعياً، ويرغبون بوضوح في تمويل منظمة مختلفة... وعندما قدم لي عرضاً لترؤس معهد جديد قبلت بذلك».[87]

وعقب بضعة اجتماعات مع برودبنت، صاغ باتل إعلان رسالة معهد كاليدون التي تقول: «إن معهد كاليدون للسياسة الاجتماعية مؤسسة بحثية للسياسات الاجتماعية رائدة وخاصة وغير ربحية، وتجري بحوثاً وتحليلات للسياسة الاجتماعية. وبصفته صوتاً مستقلاً وناقداً ولا يعتمد على التمويل الحكومي، يسعى إلى تزويد الرأي العام والخبراء بالمعلومات، والتأثير عليهم، وإلى رعاية النقاش العام حول الفقر والسياسة الاجتماعية. ويطور معهد كاليدون ويشجع المقترحات الواقعية والعملية لإصلاح البرامج الاجتماعية على كل مستويات الحكومة، والفوائد الاجتماعية التي يقدمها أرباب العمل والقطاع التطوعي».[88]

فتح معهد كاليدون أبوابه في شباط/ فبراير 1992 بميزانية بلغت نحو 300,000 دولار أمريكي قدمتها مؤسسة برودبنت مايتري Broadbent's Maytree Foundation. وفي الوقت الراهن يحصل المعهد على 700,000 دولار أمريكي من المؤسسة و300,000 إلى 400,000 دولار أمريكي من التمويل المخصص للمشروعات. وقد اتبع معهد كاليدون عمداً منذ البداية منهج العمل المتخفف (Lean operation)؛ فمجلس إدارته، الذي يجتمع مرة واحدة في العام، يكاد يفي بأقل المتطلبات القانونية التي تقتضي وجود ثلاثة أشخاص في مجلس الإدارة. فإلى جانب باتل، يتكون المجلس من برودبنت، ومحام، ومحلل مالي. ويشير باتل إلى أن «ميزة منهج العمل المتخفف تتجلى في أننا نستطيع أن نغير اتجاهنا بسرعة إذا اضطررنا لذلك. وهذا يسمح لنا باستباق الحكومة والتأثير على السياسات الجوهرية والأجندة السياسية».[89] ويحتفظ معهد كاليدون بعدد صغير من الباحثين. وتساعد باتل شيري ترجمان Sherri Torjman، نائب رئيس كاليدون، التي كتبت كثيراً عن العديد من القضايا كالإنفاق الاجتماعي، والرعاية الصحية، والترتيبات المالية، وهناك أيضاً الباحث الأول مايكل مندلسون Michael Mendelson، وقد عمل من قبل نائباً لوزير رئاسة الوزراء في أونتاريو، وله العديد من المطبوعات عن السياستين الاجتماعية والمالية.

استطاع معهد كاليدون، بعدد صغير من العاملين في مجال البحوث، أن يضع أسس برنامج نشر يثير الإعجاب. وكانت تعليقاته على قضايا السياسة الاجتماعية - «أكثر منتجات معهد كاليدون فائدة» كما يقول باتل - توزع على نطاق واسع على صانعي السياسة، ومنظمات المناصرة الاجتماعية، والإعلام. ورغم أن صورة معهد كاليدون متواضعة مقارنة بالعديد من المؤسسات البحثية الأخرى مثل معهد فريزر ومعهد سي. دي. هاو، فإن مساهمته في صياغة السياسة يقر بها على نحو جيد مديرو مكاتب البحوث في الأحزاب وكبار صانعي السياسة كما يبين الفصل الخامس.[90]

لقد استكشف هذا الفصل ببعض التفصيل تطور مجتمع المؤسسات البحثية وتناميها المتزايد في كندا والولايات المتحدة الأمريكية. وخلال هذه العملية ساعد الفصل في تأكيد السبب في شدة صعوبة تعريف المؤسسة البحثية. إن مشهد المؤسسات البحثية لا يشمل

المنظمات ذات الصور المشابهة بل يماثل كشكولاً يتزايد على الدوام ويشمل معاهد من كل الأشكال والأحجام. ورغم أن المؤسسات البحثية أكثر بكثير في الولايات المتحدة الأمريكية منها في كندا، فمن الواضح أن النوع نفسه من معاهد السياسة قد نمت جذور في الدولتين.

الفصل الثاني

التفكير في المؤسسات البحثية: إطار عمل مفاهيمي

بما أن المؤسسات البحثية قد حظيت بحضور أكثر وضوحاً في كل من الدول المتقدمة والنامية، فقد استخدم الباحثون العديد من المقاربات النظرية لشرح دورها وأهميتها في مجتمع اتخاذ القرار. وسوف نستكشف في هذا الفصل ماهية هذه المقاربات، وأية خطوات يمكن اتخاذها لتقديم رؤية أكثر اطلاعاً لأثرها في تشكيل السياسة العامة. وكما سوف نكتشف، فمن المهم مجاوزة الكتابات المتوفرة في هذا الحقل لتطوير إطار عمل مفاهيمي أكثر فائدة لتقويم مشاركتها في صنع السياسة.

إن الباحثين الذين يدرسون المؤسسات البحثية يميلون نحو دراستها من خلال ثلاث مقاربات مختلفة. أولاً، يعتبر عدد من علماء السياسة المؤسسات البحثية منظمات للنخبة تعتمد على خبرات هذه النخبة وارتباطها الوثيق بصانعي السياسة لترويج الأجندات السياسية الخاصة بمن يرعاها من الشركات والواهبين. ثانياً، لا يعتبر الباحثون الآخرون المؤسسات البحثية منظمات للنخبة، ولكن واحدة من كثير من المجموعات في سوق أفكار متزايدة التزاحم تسعى إلى التأثير على المواقف العامة والقرارات السياسية. وأخيراً، هناك قلة من الباحثين الذي يركزون بدرجة أقل على الطبيعة النخبوية أو التعددية للمؤسسات البحثية وبيئة السياسة التي تقطنها، ويركزون بقدر أكبر على البنية المؤسسية للمنظمات نفسها وتوجهها. وإلى هذه المقاربات المحددة نلتفت الآن.

المؤسسات البحثية كنخب سياسة

بالنسبة إلى العديد من الباحثين بمن فيهم جوزيف بسشيك، وتوماس داي، ووليام دومهوف، وجون سالوما – إذا ذكرنا قلة منهم – لا تتفاعل المؤسسات البحثية فقط مع نخب السياسة، ولكنها تساعد في تشكيل جزء من بنية القوة القومية.[1] و يتم تصوير المؤسسات البحثية – خصوصاً في الولايات المتحدة الأمريكية؛ حيث تعمل المؤسسات البحثية مكرراً كمستودعات مواهب تسحب منها الإدارات الرئاسية الجديدة، وحيث يقيم صانعو السياسات من المستوى الرفيع بعد ترك الوظيفة – باعتبارها منظمات لنخبة تتمتع بوضع جيد فيما يتعلق بالتأثير على السياسة العامة. فالموازنات المقدرة بملايين عديدة من الدولارات الأمريكية التي تنعم بها حفنة من المؤسسات البحثية الأمريكية، والعدد الكثير من قادة الأعمال البارزين والمتميزين وصناع القرار السابقين الذين يعملون في مجالس إدارات هذه المؤسسات يساعدون أيضاً في تعزيز صورة المؤسسات البحثية بوصفها نخب سياسات. على أقل تقدير، نجد أن الروابط الوثيقة التي توجد بين الشركات الثرية والمانحين الخيّرين وبين المؤسسات البحثية توحي بأن المؤسسات البحثية غالباً ما تعمل أدوات للنخبة الحاكمة. وفي مقابل المنح الكبيرة تكون المؤسسات البحثية مستعدة، وفقاً لما يقوله بعض مروجي نظرية النخبة، لاستخدام خبرتها وعلاقاتها السياسية مع بعض صانعي السياسة الرئيسيين لكي تروج الأجندة السياسية لواهبيها الكرماء.[2]

ربما كانت مؤسسة بروكينجز، ومجلس العلاقات الخارجية، وراند، من بين آخرين، ينطبق عليها وصف "النخبة" بالفعل، إلا أنها تمثل في المحصلة النهائية حفنة فقط من المؤسسات البحثية الأمريكية التي تملك المصادر المالية والعاملين لتأمين روابط لصيقة ودائمة مع صانعي السياسة في الحكومة. ولكن هذا النوع من المؤسسات، كما أشرنا في الفصل السابق، لا يمثل مجتمع المؤسسات البحثية في الولايات المتحدة الأمريكية، فالأغلبية الهائلة من المؤسسات البحثية هناك، مثل نظيراتها في كندا، لها مصادر مؤسسية متواضعة.

ربما يجد الباحثون، من خلال الدراسة الدقيقة للتفاعل بين أكبر مراكز البحوث البينية في الولايات المتحدة الأمريكية وكبار المسؤولين الحكوميين، مبرراً للاستنتاج الذي ذهب إليه البعض بأن المؤسسات البحثية تلعب دوراً حاسماً في تشكيل بيئة صنع القرار وقرارات السياسة المهمة. ومن المؤسف، بما أن القليل جداً من المعاهد يشبه بروكينجز أو راند، أنه ينبغي علينا أن نتشكك في جدوى استخدام مقاربة تفترض أن المؤسسات البحثية، بحكم طبيعتها البحتة وغرضها، في وضعية جيدة، وتملك العدة لكي تروج لمصالح النخبة الحاكمة. ويجب علينا أن نتساءل أيضاً عما إذا كان ينبغي التعامل مع المؤسسات البحثية - وهي منظمات غير ربحية تعمل على تحليل السياسة - على أساس أنها منظمات نخبوية.

وبينما يصور منظرو النخبة النظام السياسي على أنه خاضع لهيمنة نخبة مختارة من الأفراد والمنظمات ملتزمة بترقية المصالح السياسية والاقتصادية والاجتماعية المشتركة، فإنه من السذاجة افتراض أن كل المؤسسات البحثية لديها الرغبة أو المصادر لكي تساعد في تعزيز أجندة النخبة، بغض النظر عن الطريقة التي يتم بها تعريف هذه الأجندة. إن المؤسسات البحثية تعمل على تشكيل الرأي العام والسياسة العامة، ولكنها، كما سلفت الإشارة، تملك أفكاراً مختلفة عن كيفية صياغة السياسات الداخلية والخارجية العديدة، وطريقة تنفيذها. على سبيل المثال، ربما تتبنى مؤسسات بحثية عدة بعض آراء النخبة التي تدعو إلى اتباع حلول السوق الحرة للمشكلات الاقتصادية. فمن المؤكد أن معهد سي.دي. هاو، ومعهد فريزر، ومؤسسة هريتيدج، ومعهد أمريكان إنتربرايز، وغيرهم قد يفضلون مثل هذه المقاربة. ولكن هناك الكثير من المؤسسات البحثية الأخرى - ومنها ذات الميول اليسارية مثل معهد دراسات السياسة الذي يوجد مقره في واشنطن، ومعهد كاليدون الذي يقع مقره في أوتاوا - تختلف آراؤها بعمق حول كيفية حل الحكومات للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية. فهل ينبغي اعتبار هذه المؤسسات التي غالباً ما تعارض مصالح النخبة الحاكمة جزءاً من النخبة؟

على الرغم من وجود بعض القيود التي سوف نستكشفها بقدر أكبر من التفصيل لاحقاً، فإن تبني مقاربة نخبوية لدراسة المؤسسات البحثية له مزاياه. وكما اكتشف دومهوف وآخرون، فإن فحص الروابط اللصيقة والمتشابكة بين أعضاء المؤسسات البحثية والقادة في مجالي الأعمال والحكم يمكن أن يوفر لنا رؤى مشوقة ونافعة فيما يتعلق بالسبب في أن بعض معاهد السياسة ربما تتمتع بقدر من الظهور والشهرة أكثر كثيراً من الأخرى.[3] علاوة على ذلك، ربما نستطيع – إذا احتفظنا بسجل لمن يشغلون مجالس إدارات المؤسسات البحثية – تفسير كون بعض المعاهد تحصل على تمويل أكثر من منافسيها. على الرغم من ذلك، فمن المهم أن نتذكر أنه بينما يتفاعل أعضاء المؤسسات البحثية بشكل متكرر مع رجال الأعمال وصانعي السياسة من المستويات العليا، فإن روابطهم بالشخصيات الرئيسية لا تمكنهم بالضرورة من ممارسة نفوذ سياسي. فمثل هذه الروابط قد تسهل النفاذ إلى المسؤولين في الجهاز التنفيذي والكونجرس والجهاز البيروقراطي؛ ولكن قدرتها على التأثير على السياسة العامة تعتمد على مجموعة كبيرة من العوامل.

إن إغراء التعامل مع المؤسسات البحثية باعتبارها نخباً سياسية يواجه الباحثين، لأن ذلك يتيح لهم سَوْق تأكيدات جارفة تتعلق بمن يسيطر على السياسة العامة. ويمضي الخط القصصي لمعظم الباحثين الذين يستخدمون هذه المقاربة على النحو التالي: تتجه الشركات الكبرى والمؤسسات الخيرية التي تسعى إلى التأثير على المواقف العامة والسياسة العامة إلى المؤسسات البحثية التي تماثلها في الذهنية، وتستطيع إنتاج بحوث سياسة ملائمة في الوقت المناسب. أما المؤسسات البحثية التي تجد نفسها في ساحة سوق للأفكار متزايدة المنافسة، فتكون أكثر من مستعدة للتضحية باستقلاليتها ومصداقيتها إذا كان في مقدورها الحصول على تمويل ضخم. وحتى تستطيع المحافظة على موازنات كبيرة، تستخدم المؤسسات البحثية طائفة واسعة من الاستراتيجيات للتأثير على السياسة العامة بطريقة تتسق مع أهداف مانحيها الكرماء وليس فقط مع أهدافها الخاصة.

على ما يبدو من جاذبية في هذه المقاربة، فإنها تتصف بالإشكالية أيضاً لأسباب عديدة. فعلى الرغم من أنها تسمح للباحثين بتحديد الروابط اللصيقة بين من يمولون

المؤسسات البحثية والأفراد الذين يديرون دفة العمل في هذه المؤسسات، فهي لا تطلعنا إلا على القليل عن قدرة المؤسسات البحثية على ممارسة التأثير في المراحل المختلفة من دورة السياسة، أو عجزها عن ذلك. وهي تطلعنا حتى على أقل من ذلك فيما يتعلق بكيفية تقويم أثر المؤسسات البحثية على صنع السياسة. بعبارة موجزة، تفترض مقاربة النخبة أنه، في وجود الروابط الصحيحة، يمكن للمؤسسات البحثية التأثير على صنع السياسة، بل إنها سوف تكون قادرة على ذلك. ولكن من المؤسف أن هذه المقاربة توفر القليل من الرؤية فيما يتعلق بالكيفية التي سوف ينجز بها هذا الأمر.

العرف التعددي: صوت واحد وسط الجمهرة

بين حين وآخر ربما يسافر أعضاء المؤسسات البحثية ضمن دائرة نخبة السياسة، ولكن هذه المؤسسات – وفقاً لما يقول بعض علماء السياسة مثل ديفيد نيوصم David Newsome – تمثل نوعاً واحداً من أنواع المنظمات الكثيرة التي تسكن مجتمع صنع السياسة.[4] وفقاً لهذا المنظور الذي يتمتع بجذور عميقة في التقاليد التعددية الأمريكية، نجد أن المؤسسات البحثية – شأنها شأن جماعات المصالح، والنقابات، ومنظمات البيئة، وكوكبة من المنظمات غير الحكومية – تتنافس فيما بينها للحصول على انتباه صانعي السياسة.[5] وبما أن الحكومة تصوَّر ببساطة على أنها مهدئ أو حَكَم يشرف على المنافسة بين هذه الجماعات، فإن التعدديين يولون قليلاً من الانتباه لتقويم أولويات الحكومة. إنهم ينظرون إلى السياسة العامة بوصفها نتاجاً للمنافسة بين الجماعات؛ لا انعكاساً لتفويض حكومي محدد.

إن دراسة المؤسسات البحثية في إطار تعددي لها مزاياها. ومن هذه المزايا أنها تجبر الباحثين على الإقرار بأنه على الرغم من التصور الذي يرى أن المؤسسات البحثية قد اكتسبت أهمية زائدة في مجتمع صنع السياسة، فإنها تظل واحدة من المنظمات الكثيرة التي تتنافس من أجل القوة والنفوذ. وتذكرنا هذه المقاربة أيضاً بأن المؤسسات البحثية – مثل جماعات المصالح والمنظمات غير الحكومية الأخرى – تعتمد على استراتيجيات مماثلة لكي

تشكل السياسة العامة، وهذا الموضوع سوف يتم استكشافه بشكل إضافي في الفصل الرابع. ومع ذلك فإن للمقاربة التعددية جوانب ضعف خطيرة. أولاً، على الرغم من أن التعدديين يفترضون أن السياسة العامة نتاج للتنافس بين الجماعات، فهم لا يوفرون إلا القليل من الرؤى فيما يتعلق بسبب كون بعض المنظمات في وضع أفضل من غيرها للتأثير على قرارات السياسة. فهل ترجع مسألة تحديد من يملك النفوذ ومن لا يملكه ببساطة إلى أي الجماعات لها أكثر عدد من الأعضاء، وأكبر الموازنات والعاملين والمصادر، أم توفِّر عوامل أخرى، مثل كمية النقود التي تمنحها الجماعات للحملات السياسية، رؤى أفضل حول أي من المنظمات مقدر لها النجاح في الحلبة السياسية؟

إن الخلل الرئيسي في المقاربة التعددية لا يتمثل في أنها تفترض أن كل الجماعات يمكن أن تؤثر في السياسة العامة، ولكنه يتمثل بالأحرى في أنها لا تستطيع أن تفسر على نحو كافٍ السبب في أن بعض هذه الجماعات تؤثر في السياسة العامة. بالإضافة إلى ذلك، فإن التعامل مع المؤسسات البحثية على أساس أنها مجرد صوت واحد من بين أصوات كثيرة في مجتمع صنع السياسة يجعل التعدديين يتجاهلون السبب في أن معاهد السياسة في وضع أفضل فيما يتعلق بتشكيل أولويات الحكومة من جماعات المصالح والمنظمات غير الحكومية الأخرى. ربما كانت المؤسسات البحثية جزءاً من الجوقة، ولكنها تملك صفات فريدة تسمح لها بالبروز. وبالفعل، ربما كان التعدديون - بإقرارهم بالاختلافات بين المؤسسات البحثية والأنواع الأخرى من المنظمات غير الحكومية - أكثر معارضة للإيحاء بأن كل الجماعات تتنافس في الحلبة السياسية نفسها. فالمؤسسات البحثية، بحكم خبرتها وروابطها اللصيقة بصانعي السياسة، ربما تتنافس فيما بينها من أجل الهيبة والمكانة، ولكن هذا لا يعني بالضرورة أنها تتنافس مع مئات المشاركين الآخرين في مجتمع صناعة السياسة. وفي الواقع، ربما تواجه المؤسسات البحثية في بعض مجالات السياسة منافسة قليلة تماماً.

ينبغي على التعدديين أن يقروا أيضاً بأن صانعي السياسة غالباً ما تكون لهم مصالح راسخة في التأثير على نتاج التنافس بين الجماعات. وبدلاً من العمل كحكام، فإنهم

يستطيعون اختيار المنظمات التي ربما تساعد في تعزيز أجنداتهم الخاصة، وهذا ما يقومون به بالفعل. وهذا هو السبب في أن مرشحي الرئاسة، كما سوف أفحص هذا في الفصلين السادس والسابع، غالباً ما يتجهون إلى مجموعة من المؤسسات البحثية المختارة من أجل المشورة في أثناء حملاتهم، وفي أن الحكومة الفيدرالية استعانت بخدمات حفنة من المؤسسات البحثية في عام 1992 لكي تبقي على المفاوضات الدستورية حية. علاوة على ذلك، كما سيناقَش هذا الأمر، يلعب أعضاء الكونجرس وأعضاء البرلمان دوراً مهماً في تحديد أي من المنظمات سوف تسهم في السياسة العامة في المراحل الحاسمة من عملية صنع السياسة. وهم يقررون، من بين أشياء أخرى، من سوف يدلي بشهادته أمام لجان الكونجرس واللجان البرلمانية.

بعد تبين قيود المقاربتين السابقتين، اختار بعض الباحثين دراسة المؤسسات البحثية بمقاربة مختلفة، ويبدو أن هذه المقاربة التي تركز على المؤسسات البحثية بصفتها مجموعة متنوعة من المنظمات التي تملك بنيات مؤسسية مختلفة أكثر من كونها أعضاء في نخبة السياسة أو مجتمع صنع السياسة الأعرض، أكثر فائدة. وكما سوف نكتشف لاحقاً، يمكن للفهم الأفضل لكيفية أداء المؤسسات البحثية لوظيفتها في مجتمع صنع السياسة أن يسمح للباحثين باكتساب رؤى أكثر اطلاعاً فيما يتعلق بدور المؤسسات البحثية وأثرها.

المؤسسات البحثية: مقاربة مؤسسية

ظهرت خلال السنوات الأخيرة ثلاث مقاربات مؤسسية متميزة لدراسة المؤسسات البحثية. تمثل المقاربة الأولى تيار الأغلبية الضخمة لدراسات المؤسسات البحثية، وهي تركز إما على تاريخ مؤسسات بحثية محددة، أو على تطور دور المؤسسات البحثية وتغيره في دول معينة. وقد كتب العديد من الباحثين القصص التاريخية المؤسسية لمؤسسة بروكينجز، ومجلس العلاقات الخارجية، ومؤسسة هريتيدج ، وراند، وغيرها.[6] وقدم عدد من الدراسات تفاصيل صعود المؤسسات البحثية في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وغيرهما من الدول المتقدمة والنامية.[7] إن الميزة الواضحة لتوفير القصص التاريخية المفصلة

للمؤسسات البحثية تتمثل في أن المرء يمكن أن يقتني ثروة من المعلومات عن طبيعة المنظمات وتفويضها، ومشروع البحوث الذي اضطلعت به على مر الزمن، والتغيرات المؤسسية المختلفة التي مرت بها.[8] أما العائق الرئيسي، فيتمثل مع ذلك، في أن الكثير من هذه الدراسات هي ببساطة قصص تاريخية، ولا توفر إلا القليل من البيانات المادية لدعم أو إنكار الدعاوى التي تقول إن مؤسسات بحثية معينة قد لعبت دوراً رئيسياً في تشكيل السياسة العامة المعنية.

وقد ركزت المقاربة المؤسسية الثانية، والأكثر نظامية، على اشتراك المؤسسات البحثية فيما يشير إليه طلاب السياسة العامة باسم مجتمعات المعرفة أو السياسة.[9] وتتكون هذه المجتمعات من أفراد ومنظمات مدعوين بحكم خبرتهم السياسية إلى المشاركة في النقاش حول السياسة مع صناع القرار في الحكومة. إن تشكيل مجتمعات السياسة أو المعرفة غالباً ما يُنظَر إليه باعتباره مرحلة حرجة في تشكيل السياسة وتشكيل النظام. وقد تولت أمر هذه المقاربة ثلة من علماء السياسة أمثال هيو هكلو، وإيفرت لندكويست، وديان ستون Diane Stone، وغيرهم ممن اعتبروا المؤسسات البحثية شريكة مهمة في هذه المجتمعات.[10]

وبفحص المؤسسات البحثية في إطار مجتمع السياسة أو المعرفة، يمكن للباحثين إبداء العديد من الملاحظات المهمة. أولاً، بالتركيز على قضايا سياسة محددة، مثل فوائد رفاهية الطفل، أو إنشاء نظام دفاع صاروخي قومي، يمكن للباحثين أن يحددوا على نحو أفضل المنظمات الرئيسية والأفراد الذين طلب منهم تبادل الأفكار مع صانعي السياسة. وبالإضافة إلى تحديد أي الجماعات أو الأفراد تشارك في "الحكومة الفرعية" sub-government – وهذا المصطلح يستخدم لوصف العديد من خبراء السياسة غير الحكوميين والحكوميين الذين يلتحمون حول قضايا سياسة معينة – فإن هذه المقاربة تقدم رؤية أفضل لطبيعة عملية صنع السياسة نفسها. ومن بين أشياء أخرى، يجبر إطار عمل مجتمع السياسة أو المعرفة الباحثين على التنقيب إلى مستوى أعمق في آليات صنع السياسة. وبدلاً من التعامل مع قرارات السياسة بوصفها نتاجاً للتنافس بين جماعات المصالح، أو

انعكاساً لمصالح النخبة، تقتضي هذه المقاربة من الباحثين التفكير بجدية في الكيفية التي يمكن بها التأثير على قرارات السياسة عبر المناقشات بين خبراء السياسة غير الحكوميين والحكوميين.

وثمة فوائد أخرى لتبني هذه المقاربة، فما إن يتم تحديد الأطراف المشاركة في الحكومة الفرعية، حتى يكون من الممكن مقارنة التوصيات التي يقدمها المشاركون بقرارات السياسة الفعلية التي تم اتخاذها. وربما لا يمَكِّن المنفذ إلى محاضر الاجتماعات، والمراسلات الشخصية، والإدلاء بالشهادات أما م اللجان التشريعية، والتوصيات المنشورة، والمعلومات الأخرى الباحثين من التوصل إلى استنتاجات ختامية بشأن أي المشاركين في مجتمع السياسة كان الأكثر تأثيراً، غير أن هذه المواد وغيرها يمكن أن توفر رؤى مفيدة عن أي الجهات أعطت آراؤها الدعم الأكبر.

في ضوء اشتراك خبراء السياسة من المؤسسات البحثية في مختلف مجتمعات السياسة، فليس من المدهش أن هذا الإطار العملي يستخدم بكثرة. ومع ذلك، من المهم أن نأخذ في الاعتبار حقيقة أنه بينما قد تكون هذه المقاربة أكثر ملاءمة فيما يتعلق بدراسة المؤسسات البحثية من إطار العمل النخبوي أو التعددي، فإن لها أيضاً وجوه قصور. إن فحص المؤسسات البحثية في سياق مجتمع السياسة شيء مفيد فيما يتعلق بتحديد المعاهد التي يُطلب منها تقديم خبراتها في مرحلة مهمة من تشكيل السياسة. ومن المؤسف أن هذه المقاربة لا تطلعنا على أثر المؤسسات البحثية – إذا كان هناك مثل هذا الأثر – في مجتمع السياسة، أو أثر تلك التي تعمل خارج الحكومة الفرعية في تشكيل المواقف العامة وأولويات السياسة وخيارات صناع السياسية. هذه المقاربة ربما تخبرنا بمن يجلس على الطاولة عندما تتم مناقشة القضايا الرئيسية، ولكنها لا تدَّعي أنها تقول لنا من أصاب صوته وتراً حساساً لدى أولئك الذين يمكنهم التأثير في قرارات السياسة. وبما أننا لا نستطيع أن نفترض أن كل قرارات السياسة المهمة تُتخَذ داخل مجتمع سياسة محدد، أو أي منها يُتخَذ في ذلك المجتمع؛ إذ إن السياسيين، لا خبراء السياسة، هم من يدلون بأصواتهم في الجهاز التشريعي في عاقبة الأمر، فقد بدأت مجموعة ثالثة من الباحثين

التفكير في استخدام مقاربة أكثر شمولاً في دراسة مشاركة المنظمات غير الحكومية في صنع السياسة.

يقترح جون كنجدون John Kingdon ودنيس ستيرز Denis Stairs، من بين آخرين – بعد أن أدركا حقيقة أن المنظمات غير الحكومية تتفاوت بدرجة هائلة فيما يتعلق بالتفويض، والموارد، والأولويات – أنه بدلاً من محاولة إبداء ملاحظات عامة عن كثرة أو قلة أثر الجماعات الاجتماعية في صنع السياسة وفي بيئة صنع السياسة، ينبغي على الباحثين فحص الكيفية التي تركز بها الجماعات الملتزمة بالتأثير على السياسة العامة جهودها في المراحل المختلفة من دورة السياسة.[11] وعلى الرغم من أن كنجدون وستيرز لا يكتبان تحديداً عن المؤسسات البحثية، فإن مقاربتهما لدراسة الكيفية التي تسعى بها الجماعات إلى تضمين القضايا في الأجندة السياسية، والكيفية التي تحاول بها نقل أفكارها إلى صانعي السياسة عبر عملية صنع السياسة تناسب جيداً دراسة المؤسسات البحثية.

دورات السياسة والنفوذ السياسي: إطار عمل مفاهيمي جديد

بالنسبة إلى العديد من علماء السياسية – ومنهم كنجدون وستيرز – تمثل محاولة تحديد أية قوى داخلية وخارجية تشكل السياسة العامة مهمة ضخمة وجارفة في بعض الأحيان. والحق أنه قد أصبح من الصعب – إن لم يكن المستحيل – تحديد تلك الجماعات التي كان لها أثر مباشر على قضايا سياسة محددة، مع تزايد مجتمع صنع السياسة في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا اكتظاظاً بالمنظمات غير الحكومية الساعية إلى التأثير على السياسة العامة. ونتيجة لذلك، وبدلاً من إطلاق تعميمات عن أي الجماعات تؤثر في السياسة العامة، يقر كنجدون وستيرز وغيرهما، بأن ليس لكل المنظمات الرغبة أو الموارد اللازمة للمشاركة في كل مرحلة من دورة السياسة: التعبير عن القضايا، وصياغة السياسة، وتنفيذها. وبعبارة مبسطة، بينما قد يكون لبعض المنظمات مصلحة في تضمين الأجندة قضايا بعينها عن طريق التعبير عن اهتماماتها عبر عدد من القنوات (التعبير عن القضية)، فإن الأخريات ربما تكون أكثر ميلاً إلى الدخول في عملية صنع السياسة في مرحلة لاحقة (صياغة السياسة أو

تنفيذها). بعبارة أخرى، ربما يكون بعض المنظمات أكثر اهتماماً بتبادل أفكارها مع الجمهور من العمل عن قرب مع صانعي السياسة من أجل صياغة سياسة محددة أو تنفيذها.

إذا استندنا إلى ملاحظات كنجدون وستيرز عن طبيعة عملية صنع السياسة، فمن الممكن إنشاء إطار عمل مفاهيمي يسمح للباحثين بإبداء ملاحظات أكثر تبصراً عن دور المؤسسات البحثية في صنع السياسة وأثرها. وعلى أقل تقدير، فإن إطار العمل الذي يعترف بتنوع المؤسسات البحثية ورسالاتها المتميزة سوف يثبط همة الباحثين فيما يتعلق بإبداء ملاحظات لا تميز بين الأشياء، وغالباً ما تكون بلا أساس، عن أثر هذه المؤسسات.

إن إطار العمل المفاهيمي المستخدم في هذا الكتاب يقوم على مقدمة منطقية بسيطة: في كندا والولايات المتحدة الأمريكية مجموعة متنوعة من المنظمات التي تتقاسم رغبة مشتركة في التأثير على السياسة العامة، ولكنها تسعى إلى عمل ذلك بطرق مختلفة. بعبارة أخرى، إن المؤسسات البحثية لا تتفاوت بقدر ضخم فيما يتعلق بالموارد التي تحت تصرفها فقط، ولكنها تعطي أولويات مختلفة للمشاركة في المراحل المختلفة لدورة السياسة. ويصبح هذا الأمر واضحاً على نحو خاص عند مقارنة الكيفية التي تؤدي بها المؤسسات البحثية وظيفتها في النظم السياسية المختلفة. ويتضح هذا أيضاً عند تفسير المعلومات مثل الاقتباسات الإعلامية والإدلاء بشهادة أمام اللجان التشريعية، والتي يمكن أن تستخدم في تثمين أداء المؤسسات البحثية.

بينما نقر بأن المؤسسات البحثية لا تشارك جميعها بشكل نشط في كل مرحلة من دورة السياسة، ينبغي أن نأخذ في الاعتبار المؤشرات التي يمكن أن تستخدم لتقويم تأثير المؤسسات البحثية أو صلتها بالأمر. وحتى نحصل على فهم أكثر شمولاً عن أي المؤسسات البحثية في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا تبدو أعظم أثراً على المراحل المختلفة لدورة السياسة، فثمة إطار عملي يدرس المؤشرات الملموسة وغير الملموسة معاً. وبينما يُكرَّس قدر كبير من الاهتمام لقياس التغطية الإعلامية والإدلاء بالشهادات، فمن المهم أيضاً دراسة المؤشرات غير الملموسة مثل المحاضرات أمام الوزراء، والمشاركة في الحملات الرئاسية، والمؤتمرات مع كبار صانعي السياسة، وهذه المؤشرات من الصعب

قياسها كمياً، ولكن، على الرغم من ذلك، ربما تكون ذات أهمية حاسمة في السماح للمؤسسات البحثية بالتأثير على الرأي العام والسياسة العامة.

وخلافاً للباحثين الذين يفترضون أن المؤسسات البحثية هي منظمات نخبوية وملائمة على نحو جيد للتأثير على السياسة العامة، وأنها في وضعية تسمح لها بذلك، فإنني أكثر حذراً في إبداء مثل هذا الرأي. وكذلك أعارض الاحتضان التام لآراء التعدديين الذين يقترحون أن تُعامَل المؤسسات البحثية مثل أي نوع آخر من المنظمات غير الحكومية التي تتنافس في الحلبة السياسية. وكما سلفت الإشارة، تملك المؤسسات البحثية صفات معينة تميزها من المنظمات غير الحكومية الأخرى. وتوفر لنا المقاربات النخبوية والتعددية لدراسة المؤسسات البحثية رؤى عن سلوك هذه المؤسسات، ولكن إطار العمل المؤسسي الذي يركز على مشاركة المؤسسات البحثية في المراحل المختلفة من دورة السياسة يمكن أن يوفر للباحثين أكثر من ذلك بكثير. إن فهم النقطة التي تبحث عندها المؤسسات البحثية في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا عن أعظم المنافذ إلى دورة السياسة، وأفضل كيفية نقيس بها أثر هذه المؤسسات في كل مرحلة سوف يوفران الكثير من الرؤية في حقل متنامي الأهمية.

الفصل الثالث

في الحلبة: الفرص والقيود والحوافز بالنسبة إلى المؤسسات البحثية في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا

في عالم مثالي سيكون للمؤسسات البحثية القليل من الهموم المالية إذا وجدت مثل هذه الهموم، وسوف تجري البحوث على مجموعة واسعة من القضايا المتصلة بالسياسة في الوقت المناسب، وسوف تراقب من رفاهية مكاتبها المتراصة الكتب أفكارها وهي تترجم إلى قرارات سياسية محددة. غير أن عالم المؤسسات البحثية وواقع عملية صنع السياسة، أبعد ما يكونان من الكمال. إن الأغلبية الكبرى من المؤسسات البحثية في الولايات المتحدة الأمريكية - شأنها شأن نظيرتها في كندا - تفتقر إلى الموارد التي تحتاج إليها لكي تفحص قضايا السياسة الكثيرة والمعقدة التي تواجه الحكومة. والكثير من هذه المراكز تفتقر أيضاً إلى الموارد التي تنقل بها أفكارها إلى صناع القرار بفاعلية. بالإضافة إلى ذلك، وبما أن صانعي السياسة عادة ما يجبَرون على التلاعب بالمصالح السياسية المتنافسة، فإن المؤسسات البحثية غالباً ما تصارع لكي تأسر انتباههم.

وينبغي على المؤسسات البحثية لأنها تدرك تعقيد عملية صنع السياسة، بالإضافة إلى المطالب التي ترزح تحتها مواردها المحدودة، أن تتخذ عدداً من القرارات الاستراتيجية التي ليس أقلها البحث عن النقطة التي يكون لها فيها أعظم أثر في دورة السياسة. وكما سوف أناقش في هذا الفصل، فعلى الرغم من أن المؤسسات البحثية في الدولتين تقوم ببعض الاختيارات، فإن تلك التي توجد في الولايات المتحدة الأمريكية لها فرص أكثر بكثير فيما يتعلق باشتراكها في صناعة السياسة من نظيراتها في كندا. ولكن لماذا الحال كذلك؟ هل توفر طبيعة حكومة الولايات المتحدة الأمريكية التي تتصف بقدر عالٍ من

التفكك واللامركزية، بالإضافة إلى نظام حزبي ضعيف، للمؤسسات البحثية وغيرها من المنظمات غير الحكومية فرصاً أكثر للتأثير على صنع السياسة؟[1] وعلى العكس من ذلك، هل تحد مبادئ الوحدة الحزبية القوية، وتضامن مجلس الوزراء، ووجود خدمة مدنية دائمة تؤتمن على تقديم النصح لكبار المسؤولين من فرص المؤسسات البحثية في المشاركة في صنع القرار، ومن ثم تقلل من تأثيرها؟

إن مقارنة البيئتين المؤسسيتين اللتين تؤدي فيهما المؤسسات البحثية في الدولتين وظائفها تساعد في تفسير لماذا رسَّخت معاهد السياسة الأمريكية وجوداً أكثر ظهوراً من المعاهد الكندية. إن سمات عديدة من سمات النظام السياسي الأمريكي قد سهلت بالفعل نفاذ المؤسسات البحثية إلى مختلف مراحل عملية صنع السياسة. وعلى الرغم من ذلك، فإن الاختلافات في البنية السياسية لا يمكن أن تفسر كلية ظهور المؤسسات البحثية الأمريكية بأنها تلعب دوراً أكثر أهمية في صنع السياسة من تلك التي في كندا. ولا تستطيع أيضاً أن تفسر السبب في أن بعض المعاهد في الدولتين أكثر نفوذاً من المعاهد الأخرى. لقد جادل بالفعل بعض مديري المؤسسات البحثية الكندية - ومنهم ديفيد زسمان David Zussman من منتدى السياسة العامة - بأن بنية الحكومة الكندية ربما كان لها القليل من الأثر على مدى فعالية المؤسسات البحثية في توصيل أفكارها. فربما تؤثر البنية السياسية للدولة في أنواع الاستراتيجيات التي تستخدمها المنظمات غير الحكومية لكي تصل إلى صانعي السياسة. ولكن، وفقاً لما يرى زسمان، فإن المصادر المتواضعة المتاحة لمعظم معاهد السياسة قد حدت من أثر هذه المعاهد أكثر بكثير من النظام السياسي الذي تعمل داخله. إن الحصول على منفذ إلى صانعي السياسة في كندا لا يعد مشكلة، كما يزعم زسمان، ولكن الحصول على التمويل الكافي للقيام ببحوث وتحليلات طويلة الأجل يعتبر مشكلة.[2]

إذا كان زسمان محقاً، يصبح من المهم إذن التمييز، كما يفعل هذا الفصل، بين فرص المؤسسات البحثية للمشاركة في صنع السياسة، والقيود التي ربما تقوض فاعليتها. وإذا قمنا بذلك، يمكن أن نوضح - كما فعلت ديان ستون في دراسة تقارن بين المؤسسات البحثية في بريطانيا العظمى والولايات المتحدة الأمريكية - أن الديمقراطيات البرلمانية

وبنياتها ربما لا تشكل حاجزاً أمام نفاذ المؤسسات البحثية بالقدر الذي كان متصوراً في السابق.[3]

يفحص هذا الفصل فرص المؤسسات البحثية في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا للمشاركة في صنع السياسة، بالإضافة إلى بعض القيود الداخلية والخارجية التي ربما تقوض جهودها للتأثير في صياغة السياسة وفي بيئة صنع السياسة. كما يفحص الكتاب بمزيد من القرب الحوافز التي ربما يحصل عليها صناع القرار في كلتا الدولتين لكي يتوجهوا إلى المؤسسات البحثية طلباً للخبرة السياسية. والحجة المركزية هنا تتمثل في أنه بينما تؤدي المؤسسات البحثية في الولايات المتحدة وكندا وظيفتها في نظامين مختلفين كثيراً، فإن قدرتها على تسويق أفكارها بفاعلية، أو عجزها عن ذلك، ربما ترتبط بالكيفية التي تُعرِّف بها رسالتها، والمديرين الذين يقودونها، والمصادر المتوافرة لها، والاستراتيجيات التي تستخدمها لكي تحقق أهدافها المعلنة، بقدر ارتباطها بالبيئة السياسية. بعبارة أخرى، ربما تحبط بنية النظام السياسي جهود المؤسسات البحثية للتأثير على السياسة العامة أو تسهلها، كما تم تأكيد ذلك، ولكن هذا العامل وحده لا يمكن أن يفسر نجاحها أو فشلها.[4] ربما تكون كمية التمويل التي لديها ونوعية موظفيها أكثر أهمية في تحديد درجة تأثيرها.

فرص المؤسسات البحثية في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا

من الصعب إفراد جزء من عملية صنع السياسة أو فرع أو وزارة من الحكومة الأمريكية لم تتمتع فيه المؤسسات البحثية بوجود ملموس.[5] في الكونجرس، والجهاز التنفيذي، والبيروقراطية، وأخيراً الجهاز القضائي، أوصلت المؤسسات البحثية المتخصصة في مجموعة واسعة من مجالات السياستين الداخلية والخارجية أفكارها إلى صانعي السياسة الرئيسيين.[6] وهناك أيضاً مؤسسات بحثية على مستوى الولاية، بما في ذلك معهد مانهاتن Manhattan Institute الذي يوجد مقره في نيويورك، والذي أسس روابط قوية مع قادة الحكومة المحلية.[7] وكما سيناقَش لاحقاً في هذا الجزء، فإن عشرات من موظفي المؤسسات البحثية قد أصبحوا هم أنفسهم صانعي سياسة.

من بين الكثير من العوامل التي أسـهمت في انتـشار المؤسـسات البحثيـة في الولايـات المتحدة الأمريكية نجد بنية النظام السياسي. وكما لاحظ العديد من الباحثين، هناك قلـة مـن الدول الأخرى التي توفر بيئة تؤدي بقـدر أكـبر إلى تطـور المؤسـسات البحثيـة.[8] ففـي ظـل حكومة تقوم على فروع منفصلة تتقاسم السلطة، ونظام حزبي يتمتع فيه أعضاء الكـونجرس بحرية التصويت كما يرغبون، وعدد متزايد من مرشحي الرئاسة الذين يحاولون تطوير أفكار جديدة، تجد المؤسسات البحثية فرصاً وفيرة لتشكيل الـرأي العـام والـسياسة العامـة. ففـي الكونجرس وحده هناك 535 مسؤولاً منتخباً، دون أن نذكر عشرات العـاملين ومـساعدي اللجـان الـذين يمكـن للمؤسـسات البحثيـة الاتـصال بهـم لكـي يدرسـوا أفكارهـا عـن السياسات.[9] وإدراكاً لذلك، وظفت المؤسسات البحثية العديـد مـن الاسـتراتيجيات لكـي تجذب الانتباه إليها، وتتراوح هذه بين الإدلاء بالشهادة أمـام لجـان الكـونجرس، وتوصـيل موجزات مختصرة لقضايا السياسة الرئيسية باليد إلى أعـضاء الكـونجرس، ودعـوة النـواب وأعضاء مجلس الشيوخ ومن يعملون معهم إلى المشاركة في حلقات دراسية وورش عمـل.[10] وقد أصبح في وسع مجموعة مختارة من خبراء السياسة من بعض المؤسسات البحثية الرائـدة أن تعتمد الآن على قناة أخرى لتتقاسم خبراتها على نحو نظامي مع أعـضاء الكـونجرس. ففي آذار/ مارس 1998 اجتمع المجلس الاستشاري للسياسات التابع للكونجرس، الذي كان حديث التشكل (والذي كان يجتمع فصلياً) للمرة الأولى ليناقش العديـد مـن قـضايا السياسة مع قيادة مجلس النواب. ومن بـين ثمانيـة وعـشرين مـن خـبراء الـسياسة الـذين يشكلون المجلس، كان هناك واحد وعشرون خبيراً يتبعون مؤسسات بحثية أمريكية، ومن ضمنهم رئيس المجلس مارتن أندرسون Martin Anderson، وهو زميل أول في مؤسـسة هوفر.[11] وسيتضمن الفصل التالي تقويماً أكثر تفصيلاً لهذه وغيرها من القنوات التي تعتمد عليها المؤسسات البحثية في سعيها للتأثير على صناعة السياسة.

بما أن أعضاء الكونجرس غير مقيدين بالوحدة الحزبية، فليس هنـاك داعٍ لأن يقلقـوا من ارتباطهم بمؤسسات بحثية معينة، أو من أن تبنـيهم لـبعض الأفكـار الـسياسية لهـذه المؤسسات سوف يقوض التماسك الحزبي. وبدلاً من تقويم أفكار المؤسسات البحثية عـلى

أساس تناغمها مع مصالح الأحزاب وسياساتها، يمكن تقويمها على أساس جدارتها الخاصة. بالإضافة إلى ذلك – كما جادل ويفر وآخرون – فإن النظام الحزبي الضعيف في الولايات المتحدة الأمريكية لا يوفر فقط الفرص للمؤسسات البحثية لكي تؤثر على صنع السياسة، ولكنه زاد الطلب على هذه المؤسسات بطريقة أو أخرى.[12] لقد أسست الأحزاب السياسية في ألمانيا المؤسسات البحثية الخاصة بها، لكي تجري البحوث والتحليلات؛ وهذا ما لم تفعله الأحزاب السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية.[13] هناك قلة من معاهد البحوث التابعة للكونجرس أو المؤسسات البحثية العامة – بما في ذلك هيئة البحوث التابعة للكونجرس ومكتب المحاسبة العامة – والتي يستطيع أعضاء الكونجرس طلب المعلومات منها.[14] ومع ذلك، لا يمكن أن نتوقع من هذه الهيئات توفير بحوث ذات صلة بالسياسات وفي الوقت المناسب كما يفعل الكثير من المؤسسات البحثية.

هناك عدد من المؤسسات البحثية الموجهة للمناصرة – ومنها مؤسسة هريتيدج – تمنح الأولوية العليا للتأثير على الكونجرس. وعلى الرغم من ذلك، تقر هذه المؤسسات بأهمية تمتين روابطها مع البيروقراطية، والجهاز التنفيذي، والكثير من الوكالات التي تقدم الاستشارات للرئيس. ويوفر المكتب التنفيذي للرئيس، الذي يشمل العديد من الوكالات المهمة، ومنها مجلس الأمن القومي، ومكتب الإدارة والموازنة، للمؤسسات البحثية المزيد من الفرص للتأثير على الحكومة. وفي فترات العديد من الإدارات الأخيرة، على سبيل المثال، عين الرؤساء كبار الموظفين من المؤسسات البحثية لكي يعملوا في مناصب على مستويي مجلس الوزراء ومجلس الوزراء الفرعي، وفي المجالس الاستشارية، والوكالات التنفيذية.[15] وكان الكثير من هؤلاء المعينين قد عملوا سابقاً في فرق عمل للسياسة (policy task forces)، وفي فرق انتقالية في الانتخابات الرئاسية، وهذا الموضوع سوف تتم مناقشته بمزيد من التفصيل لاحقاً.[16]

من الشائع أن يشكل مرشحو الرئاسة فرق عمل أثناء الانتخابات التمهيدية والانتخابات العامة لكي يحققوا في اهتمامات السياسة. وهذه المجموعات مهمة على نحو خاص بالنسبة إلى متَحدّي الرئيس الذين يفتقرون إلى المصادر المتوافرة للرئيس شاغل

المنصب، أو الذين يفتقرون إلى الخبرة في السياسة الفيدرالية. على سبيل المثال، في أثناء حملات الانتخابات الرئاسية لعام 2000، استعان الحاكم جورج بوش بدعم الباحثين ومحللي السياسة من بضع مؤسسات بحثية، ومنها مؤسسة هوفر، ومعهد أمريكان إنتربرايز.[17] علاوة على ذلك، قبل عشرين عاماً، وفي أثناء انتخابات عام 1980، كان مارتن أندرسون وريتشارد ألان مسؤولَيْن عن تنظيم ما يقارب 50 فريق عمل في مجالي السياسة الداخلية والسياسة الخارجية قدمت الاستشارات للحاكم ريجان في كوكبة من القضايا.[18]

ومع ذلك، من النادر بالنسبة إلى قادة حزب فيدرالي كندي تنظيم فرق عمل في أثناء الحملات. ويتعلق جزء من المشكلة بالنواحي التنظيمية: فترة الانتخابات أقصر كثيراً في كندا (إذ تدوم على نحو نموذجي 36 يوماً منذ الوقت الذي ينصح فيه رئيس الوزراء الحاكم العام بعزمه/ عزمها الدعوة إلى انتخابات، إلى اليوم الذي يدلي فيه الكنديون بأصواتهم)، مقارنة بالموسم التمهيدي الطويل والانتخابات العامة في الولايات المتحدة الأمريكية.[19] كما نجد أن الدورة الانتخابية في كندا غير قابلة للتنبؤ بقدر أكبر، إذ يمكن للحكومة أن تدعو إلى الانتخابات في أي وقت خلال فترة تفويضها، وحتى حد أقصى يبلغ خمس سنوات بعد توليها السلطة. ويطرح عنصر الشك هذا مشكلات إضافية بالنسبة إلى المؤسسات البحثية التي تفكر في دور أكثر نشاطاً في أثناء الانتخابات. بالإضافة إلى ذلك، لا يتجه معظم قادة الأحزاب الكندية إلى مجتمع السياسة الأوسع من أجل النصح، ولكنهم يعتمدون، بدلاً من ذلك، على موظفيهم الخاصين، ومؤتمر البحوث في الحزب، وأعضاء الحزب.[20] وربما تقل حاجة رئيس الوزراء إلى فرق عمل السياسة أثناء الحملات لأنه، بالإضافة إلى موظفيه الخاصين، يتمتع بدعم مكتب رئيس الوزراء، الذي يؤدي وظيفة «مؤسسة بحثية عملية مزودة بالطاقة الاستشارية فيما يتعلق بالخطوط السياسية للرئيس ومجلس وزرائه».[21] وبعدد عاملين يفوق المئة، وضمنهم نحو 12 باحثاً، يكون لدى رئيس الوزراء قليل من الحافز لكي يبحث عن نصح في أثناء الحملات. والأرجح أن يُدعى العاملون في المؤسسات البحثية عندما يؤسس رئيس الوزراء لجنة ملكية أو لجنة

تحقيق لكي تدرس قضية معينة من قضايا السياسة؛ مثل التجارة الحرة، أو إنشاء وكالة أمنية للاستخبارات.[22]

وبينما نجد أن هناك القليل مما يمنع المؤسسات البحثية في كندا من نشر الدراسات قبل الانتخابات أو في أثنائها، أو مناقشة الأفكار مع أعضاء الحزب، فإنها لا تشارك، لأسباب ذكرت أعلاه، في السياسات الانتخابية بالنشاط نفسه الذي تشارك به نظيرتها في الولايات المتحدة الأمريكية. على الرغم من ذلك، من المهم أن نشير إلى أنه بينما قد تحد القيود المؤسسية والتنظيمية من مشاركة المؤسسات البحثية في أثناء الانتخابات، فكذلك تفعل رغبة بعض المؤسسات البحثية، لأسباب قانونية وسياسية أساساً، في أن تحتفظ بمسافة ذراع في علاقتها مع الأحزاب السياسية.[23] ويقدم معهد فريزر الذي يوجد مقره في فانكوفر شاهداً على ذلك. فعلى الرغم من أن معهد فريزر نادراً ما أخفى ميوله المحافظة، أو دعمه لأي من السياسات التي يقدمها التحالف الكندي Canadian Alliance، فقد عارض أن يكون ارتباطه بهذا الحزب وثيقاً. ووفقاً لما يقوله بول ويلسون Paul Wilson، المدير السابق للبحوث في التحالف الكندي، بينما كان هناك بعض التفاعل بين أعضاء هذا الحزب ومعهد فريزر، «فإن معهد فريزر قلق بشأن شدة قربه منا. إنهم لا يريدون اعتبارهم بوقاً للإصلاح [أو التحالف]. ونحن من الجانب الآخر لا نختار بدقة [المؤسسات البحثية] التي نتحدث إليها. إن الأحزاب أشبه ببائعات هوى فكريات. سوف نأخذ الأفكار الجيدة من أي مصدر».[24] على أية حال، تبدو المؤسسات البحثية الأخرى أقل اهتماماً بروابطها مع الأحزاب السياسية؛ فعلى سبيل المثال يحتفظ المركز الكندي لبدائل السياسة بروابط وثيقة جداً مع الحزب الديمقراطي الجديد. وقد أقرت بذلك جودي راندال Judy Randall، وهي باحثة رئيسية في مكتب مؤتمر البحوث في الحزب الديمقراطي الجديد، قائلة: «إن أقوى روابطنا هي مع المركز الكندي لبدائل السياسة، على الرغم من أننا نستخدم أيضاً الكثير من العمل الذي يقوم به المجلس الكندي للتنمية الاجتماعية، والمجلس الوطني للرفاه، والمنظمة الوطنية لمحاربة الفقر National Anti-Poverty Organization، وغيرها من المنظمات... لقد عمل الكثير من أعضائنا في مجالس

إدارات المركز الكندي لبدائل السياسة، وقد عمل معنا مديرهم التنفيذي بروس كامبل «Bruce Campbell».[25]

يبدو أن هناك حدوداً خارجية وداخلية لحجم المَنْفَذ الذي يتوافر للمؤسسات البحثية إلى قادة الأحزاب في أثناء الحملات. ويبدو كذلك أن هناك حدوداً لمقدار تأثير المؤسسات البحثية خلال الفترات الانتقالية للحكومة. وكما ذكرنا سابقاً، فقد لعبت بضع مؤسسات للبحوث البينية - ومنها مؤسسة هريتيدج ومركز الدراسات الاستراتيجية والدولية - أدوراً رئيسية في مساعدة الإدارات الرئاسية الجديدة على اجتياز الفترة الانتقالية للسلطة. وبالإضافة إلى العمل ضمن موظفي الفترة الانتقالية، فقد ساعد الكثير من الباحثين في المؤسسات البحثية في تحديد القضايا الراهنة، وقدموا النصح فيما يتعلق بوضع الأشخاص الملائمين في مئات المناصب الشاغرة التي تتوافر عندما تتغير الحكومات. وهذه الوظائف توفر للمؤسسات المقربة في الفترات الانتقالية المزيد من الفرص للتأثير على السياسة.

خلافاً لذلك، نادراً ما تعرض المؤسسات البحثية في كندا المساعدة في التخطيط الانتقالي أو يُطلب منها ذلك، على الرغم من أن بعضها، مثل منتدى السياسة العامة الذي يوجد مقره في أوتاوا، قد تولى مشروعات كبرى في إدارة الفترات الانتقالية.[26] ومرة أخرى، هناك العديد من الأسباب لهذا الأمر. أولاً، خلافاً للولايات المتحدة الأمريكية، لا تستغرق الفترة الانتقالية قبل تولي الحكومة الجديدة للسلطة في كندا ثلاثة أشهر، ولكنها تكتمل في أقل من أسبوعين. هذا الإطار الزمني القصير يجعل من الصعب جداً على المؤسسات البحثية الكندية توصيل أفكارها إلى القادة الانتقاليين. ثانياً، تملك قلة من المؤسسات البحثية الكندية الموارد أو الخبرة لإعداد حلقات نقاش حول التخطيط الانتقالي على غرار ذلك النوع الذي تنظمه مؤسسة هريتيدج ومركز الدراسات الاستراتيجية والدولية.[27] ثالثاً - وربما يكون ذلك أكثر أهمية - يشرف على العملية الفيدرالية الانتقالية ويقودها مكتب المجلس الخاص الذي «يعمل فيه موظفون مدنيون يبحثون عن مستقبل مهني، [ويؤدي وظيفة] وكالة كبرى للحكومة الفيدرالية في شؤون إسداء المشورة السياسة».[28] علاوة على ذلك، خلافاً للمؤسسات البحثية في الولايات المتحدة الأمريكية

التي تستغل الفترات الانتقالية لكي تملأ المواقع الشاغرة في البيروقراطية؛ إما بموظفيها أو بزملاء يحملون أفكاراً مشابهة، فإن المؤسسات البحثية الكندية ليس لديها إلا القليل من الحافز لكي تراقب عن كثب الشواغر الوظيفية بعد الانتخابات. يجب على الرئيس الأمريكي المنتخب أن يجد مئات الأفراد لكي يملأ المواقع الشاغرة في الإدارة الجديدة، ولكن رئيس الوزراء الكندي له سلطة ملء عدد محدود من المواقع البيروقراطية الرئيسية بعد الانتخابات، وعادة تكون هذه على مستوى نائب الوزير. ومعظم الأفراد الذين يحصلون على هذه المواقع هم من موظفي الخدمة المدنية الدائمين، لا من موظفي المؤسسات البحثية.

إذا كانت المؤسسات البحثية في كندا لا تبدي حضورها في أثناء الانتخابات والفترات الانتقالية، فأين تترك أثرها؟ إن هذه المؤسسات - مثل الكثير من نظيراتها في الولايات المتحدة الأمريكية - لا تختار دائماً الجماهير المستهدفة نفسها، ولا تكون أكثر نشاطاً في المراحل ذاتها من دورة السياسة. ويعتمد موضع ممارسة التأثير السياسي وكيفيته في عاقبة الأمر على تفويضها ومواردها التي تتفاوت بدرجة هائلة كما وضح الفصل السابق.

إن الأولوية بالنسبة إلى بعض المؤسسات البحثية في كندا، ومنها معهدا فريزر وسي.دي. هاو، هي التأثير على بيئة صنع السياسة وعملية صنعها. ونتيجة لذلك، فإن المعهدين يرحبان بفرص تعزيز ظهورهما العام؛ بإرسال المقالات إلى الصحف، أو بإجراء المقابلات في الإذاعة والتلفزيون. علاوة على ذلك، يقر هذان المعهدان وغيرهما من المؤسسات البحثية بمدى أهمية تأمين منفذ إلى مجلس الوزراء والمستويات العليا الأخرى من البيروقراطية؛ حيث تتركز القوة السياسية في كندا. ورغم أن هذه المؤسسات كثيراً ما تدلي بشهاداتها أمام اللجان البرلمانية، وتزود مكاتب البحوث الحزبية ومحللي السياسة من المستويين العالي والوسيط في الدوائر الحكومية وأعضاء البرلمان بإصداراتها، فهي تولي القليل من الاهتمام لمشروعات القوانين التي يدرسها البرلمان.[29] وهي تعارض تكريس مواردها للتأثير على المناظرات في مجلس العموم، وخاصة بعد أن يجتاز مشروع القانون مرحلة القراءة الأولى؛ وإلى حد كبير، يرجع ذلك إلى وجود نظام حزبي قوي. إن الوقت

الذي يمكن فيه التأثير على محتوى مشروع القانون وتوجهه هو ما قبل وصوله إلى مبنى البرلمان. وما إن تصدق الحكومة (بافتراض أن لها أغلبية المقاعد) على مشروع قانون، فليس أمام أحزاب المعارضة الكثير لمنع إجازة مشروع القانون.

ربما يكون نشر مقالات في صفحات وأعمدة الرأي في الصحف والإدلاء بالشهادة أمام البرلمان وسيلتين مفيدتين للوصول إلى صانعي السياسة، ولكن ينبغي على المؤسسات البحثية أن تتعمق في عملية صنع السياسة لكي يكون لها تأثير حقيقي. وقد أدرك كين باتل، رئيس معهد كاليدون، هذه الحقيقة بعد فترة قصيرة من نشره مقالة في صحيفة جلوب آند ميل *Globe and Mail* في أواخر عام 1993 عن فوائد كبار المواطنين السيئة الطالع. ونتيجة لمقالته، اتصل بباتل العديد من رؤساء الوزراء الإقليميين من أجل إسداء النصح، وفي وقت لاحق اتصل به كبار الوزراء في مجلس الوزراء ممن كان لهم اهتمام بالاستقاء من خبرته في هذا المجال.[30] وكما يقول باتل: «أذكر أنني تلقيت محادثة هاتفية في ظهر أحد الأيام من بول مارتن Paul Martin [وزير المالية الليبرالي] الذي استمر في تعذيبي لما يقارب الساعة بسبب قطعة كتبتها عن مراجعة التأمين الاجتماعي. كان الأمر أكثر من العذاب الذي تعرضت له أثناء الامتحانات في أكسفورد».[31]

وتقر جوديث ماكسويل، رئيسة الشركة الكندية لشبكات أبحاث السياسة، بأن على المؤسسات البحثية، حتى يكون لها أثر على صناعة السياسة، أن تعتمد على أشكال من النفوذ السياسي المتنوع، وأحياناً تكون هذه الأشكال أقل ظهوراً. وعلى الرغم من أن ماكسويل لا تقلل من أهمية التغطية الإعلامية، فإنها تؤكد – مثل باتل وزسمان – أن المؤسسات البحثية تمارس أكبر قدر من التأثير وهي تعمل مع صانعي السياسة من وراء الكواليس، وليس بمناقشة قضايا السياسة مع المراسلين الصحافيين.[32] وتعتقد ماكسويل أن جزءاً من دور الشركة الكندية لشبكات أبحاث السياسة هو أن تجمع بين كبار البيروقراطيين، والأكاديميين، وممثلين من القطاعين الخاص وغير الربحي في اجتماعات مغلقة لكي يناقشوا قضايا السياستين الاجتماعية والاقتصادية: «نحن نهتم بخلق خرائط ذهنية جديدة لصناع السياسة. إن القصد من أبحاثنا (وورش العمل التي ننظمها) ليس

التلخيص البسيط للقضايا، ولكن توليد التفكير الجديد. نحن نود المساعدة في بدء محادثات لم تدر قط بين الناس من قبل».[33]

ربما لا يكون للمؤسسات البحثية الكندية عدد من القنوات للتأثير على صنع السياسة يساوي العدد الموجود في الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن البنية السياسية في كندا لا تعيق المنفذ إلى صانعي السياسة بالقدر الذي افترضه البعض. إن الموارد المحدودة المتاحة لمعظم المؤسسات البحثية الكندية، ونظيرتها الأمريكية أيضاً، ربما تقيد تأثيرها أكثر من البيئة السياسية التي تؤدي فيها هذه المؤسسات وظيفتها.

تقييد الأفكار: هل تواجه المؤسسات البحثية الكندية والأمريكية قيوداً متشابهة؟

تفرض الأنواع المختلفة من النظم السياسية أنواعاً مختلفة من القيود على المنظمات غير الحكومية التي تبحث عن منفذ إلى السلطة. ومن الواضح أن النظام السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية أكثر قابلية للاختراق من النظام الكندي والنظم البرلمانية الأخرى. على الرغم من ذلك، لكي نفهم بطريقة أفضل السبب في أن المؤسسات البحثية الأمريكية تبدو راسخة بقدر أكبر في مجتمع صناعة السياسة من نظيرتها في كندا، يجب أن نأخذ في الاعتبار العديد من العوامل التي لا علاقة لها بالبنية المؤسسية للحكومتين الكندية والأمريكية.

في كندا، كما في الولايات المتحدة الأمريكية، لمعظم المؤسسات البحثية موارد مالية وبشرية متواضعة. إن مؤسسة بروكينجز بوقفيتها الضخمة، وموازنة عملها البالغة ملايين عدة من الدولارات، مع أكثر من 200 موظف وباحث، تعتبر أحياناً - بطريقة خاطئة - مؤسسة بحثية أمريكية نموذجية. ومع ذلك فإن مؤسسة بروكينجز والمعاهد الأخرى المعدودة التي لها موارد مماثلة هي أبعد ما تكون عن النموذجية كما سلفت الإشارة. إن المؤسسة البحثية النموذجية في كندا والولايات المتحدة الأمريكية لها تقريباً 12 موظفاً، وموازنة تتراوح بين مليون ومليوني دولار أمريكي، وهذه في الواقع موارد أقل من العديد

من الهيئات التجارية: مثلاً، اتحاد أونتاريو العمالي يعمل فيه 35 موظفاً متفرغاً، وتبلغ قيمة موازنته 3 – 5 ملايين دولار أمريكي؛ وفي عام 1999 كان لتحالف المصنعين والمصدِّرين الكندي 77 موظفاً متفرغاً وفاقت موازنته خمسة ملايين دولار أمريكي.[34]

إن الاختلاف الرئيسي بين المؤسسات البحثية في الدولتين يتمثل في أنه بينما للولايات المتحدة الأمريكية مستودعات خبرات بارزة في السياسة مثل مؤسسات بروكينجز وهوفر وهريتيدج وراند، وهذه مؤسسات بحثية تحظى باهتمام كبير في الإعلام وبعض الدوائر العلمية، فلكندا القليل من المؤسسات البحثية التي تماثل تلك المؤسسات في الحجم والقامة، إن وجدت أصلاً. وحتى أكبر معاهد كندا، وهو مجلس المؤتمر الكندي، يعمل كمنظمة تخطيط تتجه نحو الأعمال التجارية أكثر مما يعمل كمعهد تقليدي للبحوث البينية في السياسة مثل مؤسسة بروكينجز.[35]

لا يمكن أن يعزى غياب مؤسسات بحثية بهذا الحجم في كندا إلى الافتقار إلى الأفراد المؤهلين لكي يشغلوا وظائفها، فلمدة عقود، كان في كندا فائض في حملة الدكتوراه في العلوم الاجتماعية، وهي الدرجة العملية التي تطلبها معظم معاهد بحوث السياسة من المتقدمين للوظائف. وقد ظل مجموع من يتخرجون بدرجات الدكتوراه في العلوم الاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا ثابتاً على مدى السنوات القليلة الماضية. ففي عام 1994، مثلاً، حصل على درجة الدكتوراه في العلوم الاجتماعية 3627 طالباً في الولايات المتحدة الأمريكية و614 طالباً في كندا.[36] وهكذا فإن كندا، التي يبلغ عدد سكانها عُشر سكان الولايات المتحدة الأمريكية، تنتج تقريباً ضعف عدد درجات الدكتوراه في العلوم الاجتماعية لكل فرد.

وبينما نجد أن إيجاد الأشخاص المؤهلين لشغل الوظائف في مؤسسة بحثية كبيرة في كندا لا يعتبر مشكلة، على الرغم من أنه قد يصبح كذلك إذا كان الطلب على المحاضرين للتدريس في الجامعات الكندية قد بدأ يفوق بكثير العرض، فإن الحصول على موارد كافية للدخل يعتبر مشكلة.[37] وكما في الولايات المتحدة الأمريكية، لا تملك أغلبية المؤسسات

البحثية في كندا وقفيات ضخمة لضمان الأمن المالي والاستقلالية. إن معهد بحوث السياسة العامة ومعهد كاليدون من بين قلة من المؤسسات في كندا يتم تأمين تمويلها الأساسي عبر الوقفيات. وتبلغ القيمة السوقية الراهنة لوقفية معهد بحوث السياسة العامة 40 مليون دولار، يتم توفيرها على نحو أساسي عن طريق الاعتمادات المالية الحكومية. وفي السنة المالية 1998 – 1999، وفرت الوقفية ثلثي موازنة معهد بحوث السياسة العامة التي بلغت ثلاثة ملايين دولار.[38] أما وقفية معهد كاليدون التي توفرها مؤسسة مايتري فتخجل عند المقارنة؛ إذ نمت من 300,000 دولار في عام 1992 إلى ما يربو على 700,000 دولار في عام 1999.[39] وبدون الوقفيات التي تستمد منها الموارد المالية، فإن المؤسسات البحثية في كندا لا يوجد أمامها غير التفكير في الكيفية التي تؤمن بها ريعاً كافياً. بالنسبة إلى البعض، بما في ذلك معهد الشمال – الجنوب ومعاهد الدفاع والسياسات العديدة فيما يفوق 12 جامعة كندية، يعني هذا الاعتماد بشدة على الاعتمادات المالية الحكومية التي غالباً ما تأخذ شكل عقود محددة، وعلى دعم المؤسسات الخاصة. ويضع هذا الاعتماد المؤسسات البحثية في موضع ضعف. ويوافق روي كالبيبر Roy Culpeper، رئيس معهد الشمال – الجنوب، على أن الحصول على مبالغ كبيرة من المال من مصادر قليلة فقط يمكن أن يكون "نعمة ونقمة" في آن واحد.[40] وبما أن الحكومة والوكالات الخيرية غالباً ما يكون لها مصالح راسخة في التأكد من أن من يتلقون إعاناتها يعبرون عن آراء تتسق مع آرائها، فربما ترفض المؤسسات البحثية النقد الصريح للسياسات التي يدعمها مانحوها. وبما أن العديد من المعاهد التي تمولها الحكومة قد خبرت هذا الأمر مباشرة عقب الموازنة الكندية الفيدرالية في عام 1992، ومادامت الحكومات تتمتع بالسلطة لتغيير أولوياتها، فهناك القليل مما يمكن أن تفعله هذه المعاهد لكي تؤمِّن بقاءها.

أما المؤسسات البحثية التي تحصل على القليل من التمويل الحكومي، أو لا تحصل على شيء منه، فيحف أمنها المالي الخطر أيضاً. هذه المنظمات يجب أن تلجأ إلى القطاع الخاص والجمهور والمؤسسات من أجل الحصول على الدعم. وفي الولايات المتحدة الأمريكية دعمت مؤسسات فورد وروكفلر وكارنيجي وغيرها بحوث العلوم الاجتماعية طويلاً، وقد جرت معظم هذه البحوث في المؤسسات البحثية.[41] ومع ذلك لم يرسخ تقليد

الدعم الخيري الموجود في الولايات المتحدة الأمريكية هذا بالقدر نفسه في كندا؛ حيث تصارع المؤسسات البحثية من أجل بقائها.

بالطبع، يمكن أن ينطوي الاعتماد بشدة على المؤسسات الخيرية والشركات على مخاطرة. وكما سلف الذكر، ينبغي على المؤسسات الخيرية والمانحين من الشركات الكبيرة، مثل الحكومات التي تطلب من متلقي الإعانة الخارجيين تقديم تنازلات معينة، أن تتأكد من أن المنظمات التي تقدم لها المنح تعمل بطريقة تتسق مع رسالاتها المؤسسية. ويمكن أن تكون للفشل في استرضاء الأجندة السياسية للمانحين من الأفراد والشركات تداعيات خطيرة كما اكتشف ذلك معهد أمريكان إنتربرايز في منتصف ثمانينيات القرن العشرين. فعندما لم يستطع وليام بارودي الابن William Baroody Jr، رئيس المعهد، إقناع العديد من المؤسسات اليمينية، بما في ذلك مؤسسة أولين Olin ومؤسسة ريدرز دايجست Reader's Digest، بأن معهد أمريكان إنتربرايز ملتزم باتباع أجندة محافظة حقيقية، سحبت هذه المؤسسات وغيرها من المانحين ذوي الذهنية الشبيهة دعهم المالي الكبير، وكانت النتيجة أن أشرف المعهد على الإفلاس.[42] وعلى العكس من ذلك، فإن العمل وفق مصالح المانحين الأثرياء يمكن أن يوفر حصصاً كبيرة من التمويل لبعض المؤسسات البحثية، كما اكتشفت ذلك المؤسسة البحثية المحافظة المسماة "مواطنون من أجل اقتصاد سليم" Citizens for Sound Economy التي يوجد مقرها في واشنطن، بعد أن بدأت حملتها لمقاطعة خطة فيدرالية بمليارات الدولارات لتجديد منتزه إفرجليدز Everglades الوطني في فلوريدا عام 1998. ونتيجة للجهود التي بذلتها هذه المؤسسة، فقد حصلت على 700,000 دولار مساهمات من أكبر ثلاثة مشروعات للسكر في فلوريدا، «كانت سوف تخسر آلافاً من الأفدنة من أراضي زراعة قصب السكر لاستصلاح الأراضي إذا صارت خطة سلاح المهندسين في الجيش سارية المفعول».[43]

بالنسبة إلى معظم المؤسسات البحثية في كندا، وفي الولايات المتحدة الأمريكية يعتبر تحقيق الاستقلال المالي أكبر العوائق التي ينبغي التغلب عليها لضمان حضور قوي في

مجتمع صنع السياسة. وبدون موازنة كبيرة، فإن المؤسسات البحثية لن تكون قادرة على أن تشرع في البرنامج الواسع للبحوث وللعلاقات بالإعلام اللازم لاجتذاب انتباه صانعي السياسة، والأهم أن المؤسسات البحثية لن تتمكن بدون موارد وافرة من استقطاب ذلك الصنف من الأشخاص المؤهلين لإنتاج بحوث ذات صلة بالسياسة، كما سوف تتم مناقشة ذلك بقدر أكبر من التفصيل بعد قليل.

وينبغي أن نعطي بعض الاعتبار أيضاً للاختلافات الثقافية المهمة بين كندا والولايات المتحدة الأمريكية، وهذه أيضاً قد تؤثر في الدور البارز للمؤسسات البحثية في عملية صنع السياسة. إن أحد العوامل الثقافية المهمة التي ربما تفسر أداء هذه المؤسسات دوراً أقل ظهوراً في كندا هو الغياب النسبي لطبقة متعهدين أقوياء ومسموعين في القطاع الخاص. وكما يشير أبلسون Abelson وكاربري Carberry، «وفر متعهدو السياسة المستقلون في الولايات المتحدة الأمريكية قيادة مهمة في تكوين مؤسسات بحثية مكرسة لتقديم المعلومات والنصح للحكومة. وفي كندا، من الجانب الآخر، من المرجح أن يأتي مثل هذه القيادة من الحكومة نفسها، أو من كبار موظفي الخدمة العامة. ويعكس هذا الاختلاف كلاً من الحوافز التي تخلقها البنية المؤسسية لكل شكل من الحكومة، والفهم الثقافي للمستودعات الملائمة للخبرة بالسياسة».[44]

إن أعمال جون كنجدون عن متعهدي السياسة، الذين يتم تعريفهم على أساس أنهم «مناصرو مقترحات أو مروجو فكرة ما»، توضح الكيفية التي يكون بها لهؤلاء الأفراد تأثير على قضايا السياسة: «إن خصائصهم المميزة - كما هي حال متعهد الأعمال التجارية - هي استعدادهم لاستثمار مواردهم من الوقت، والطاقة، والسمعة، وفي بعض الأحيان المال، على أمل الحصول على عائد مستقبلي».[45] لماذا يقدم متعهدو السياسة على تولي أمر هذه الاستثمارات؟ إنهم يفعلون ذلك، وفقاً لرأي كنجدون، «ترويجاً لقيمهم، أو للتأثير في شكل السياسة العامة».[46]

وفي غياب المبادرات الحكومية الفعالة والمهمة لتأسيس معاهد للسياسة مثل معهد أبحاث السياسة العامة والمركز الكندي لتطوير السياسة الخارجية، ينبغي أن تأتي القيادة

من واحد أو أكثر من متعهدي السياسة. ووفقاً للبحوث المحدودة التي جرت في هذا المجال، هناك بعض الأدلة التي توحي بأنه من المرجح أن يغدو هؤلاء المتعهدون أكثر بروزاً في الولايات المتحدة الأمريكية منهم في كندا، على الأقل فيما يتعلق بالقطاع الخاص. ولاحظ هاريسون Harrison وهوبيرج Hoberg في دراستهما عن الأجندة البيئية في كلا البلدين، فرقاً في أعمال التعهد السياسية.[47] ومن بين أشياء أخرى، اكتشفا أن متعهدي السياسات في الولايات المتحدة الأمريكية قد أدوا دوراً مهماً في ترويج القضايا البيئية، خاصة أثر غاز الرادون، واستطاعوا تسهيل مناقشتهم حول الأجندة السياسية. وقد لاحظا أيضاً افتقار كندا إلى نشاط مماثل. ولاحظ هاريسون وهوبيرج الكيفية التي ترتبط بها أعمال التعهدات السياسية، بمعنى معين، بالترتيبات المؤسسية لكل نظام سياسي.[48] إن النظام السياسي الأمريكي البالغ التفكك، بالإضافة إلى غياب الوحدة الحزبية القوية، يوفر حوافز لمتعهدي السياسة الخصوصيين لكي يشكلوا الأجندة السياسية. خلافاً لذلك، يوفر النظام المغلق نسبياً في كندا، الذي تمثل الأحزاب قواه الدافعة القليل من الإغراءات لمثل هؤلاء المتعهدين.

وكما تمت مناقشة هذا في الفصل الأول، يدين الكثير من المؤسسات البحثية في الولايات المتحدة الأمريكية بوجودها ونجاحها بالفعل إلى جهود متعهدي السياسة الملتزمين بحقن عملية صنع السياسة بآرائهم السياسية والأيديولوجية. ويمثل روبرت بروكينجز، وأندرو كارنيجي، وإدوين فولنر من مؤسسة هريتيدج فقط ثلة من مثل هؤلاء المتعهدين الذين ابتدعوا المؤسسات البحثية كأدوات مؤسسية لترويج معتقداتهم. وتتضح روح التعهدات هذه أيضاً في المؤسسات البحثية الإرثية والخيلائية في الولايات المتحدة الأمريكية.

وعلى سبيل المقارنة، هناك أمثلة قليلة من المؤسسات البحثية الكندية التي كانت ابتداعاً مباشراً من عمليات التعهد السياسية للقطاع الخاص.[49] ونجد من بين الاستثناءات المرموقة معهد فريزر، تحت الإرشاد المبدئي لكل من السير أنتوني فيشر، وباتريك بويل، والاقتصاديين سالي بايس، ومايكل ووكر، والمعهد الكندي للسلام والأمن الدوليين

- توقف عن العمل - الذي استلهم مبادرة رئيس الوزراء ترودو عن السلام العالمي.[50] من ناحية أخرى، كان القطاع العام مصدراً حياً للقيادة، وقد لعب كبار رجال الخدمة العامة، ومنهم مايكل بيتفيلد Michael Pitfield ومايكل كيربي Michael Kirby،[51] أدواراً مهمة في إنشاء معهد أبحاث السياسة العامة، والمجلس الاقتصادي الكندي، ومجلس العلوم الكندي، وغيرها من الهيئات الاستشارية الحكومية.[52]

وليس من المدهش حقيقة أن المبادرات الرئيسية لتأسيس المراكز الكندية لخبراء السياسات تأتي من داخل الحكومة وليس من القطاع الخاص، كما في الولايات المتحدة الأمريكية. فهي تعكس جزئياً الفهم الثقافي للعلاقة بين الحكومة وتوفير خبراء السياسات في الدولتين. إن أداء القيادة الحكومية لهذا الدور ليس بالأمر المفاجئ في ضوء الأهمية التي تسبَغ على نصائح السياسة (policy advice) التي تقدمها البيروقراطية والأحزاب في العملية البرلمانية.[53]

وقد اقترح كولن جراي Colin Gray، الرئيس السابق للمعهد الوطني للسياسة العامة National Institute for Public Policy الذي يوجد مقره في فرجينيا، أن ثقافة الرسمية (officialdom) في كندا والبيروقراطيات البريطانية تميز ضد تلك المجموعات التي تسعى إلى تقديم النصائح الخارجية للحكومة. وتتغاير روح الرسمية هذه مع الانفتاح النسبي لنظام الولايات المتحدة الأمريكية، الذي يغطي فيه وجود المستشارين "المستقلين" الذين يعملون في القطاع الخاص على دور البيروقراطية في تقديم نصائح السياسة.[54]

وربما يعكس الاختلاف في تطور المؤسسات البحثية في الدولتين - خاصة فيما يتعلق بمصدر التأسيس والنمو - اتجاهات مجتمعية أوسع: إن التحليلات الاجتماعية للمجتمعين الكندي والأمريكي توفر مقارنة مشوقة. لوقت طويل كانت كندا تعتبر أكثر «محافظة، وتقليدية... ودولانية، ونخبوية» من الولايات المتحدة الأمريكية.[55] وعلى نحو مغاير، دعمت الآراء الأمريكية عن الفردانية والدور المحدود للدولة ثقافة تشجع أعمال

التعهدات الخاصة. وكما يجادل ليبست Lipset، «إذا مال أحد المجتمعات نحو الجمعانية (communitarianism) – أي التعبئة العامة للمصادر لتحقيق أهداف الجماعة – يرى آخرون الفردانية – أي المسعى الخاص – كطريقة تقدم بها "اليد خفية" النتائج الأمثل والمفيدة اجتماعياً».[56]

إجمالاً، تدعم التأثيرات الثقافية في الولايات المتحدة الأمريكية تطور المؤسسات البحثية: نظام قيم يشدد على الجهد الفردي، وتقاليد التبرع، ووجود مستشارين مستقلين يعملون إلى جانب البيروقراطية. وقد شجع هذا الواقع التعهدات السياسية من قبل القطاع الخاص مع نشوء المؤسسات البحثية من المجتمع. ويوفر السياق الثقافي الكندي بيئة مختلفة للمؤسسات البحثية، وخاصة روح هذا السياق الثقافي التي تثبط أحياناً النصائح الخارجية. وقد ظلت الحكومات في كندا تضطلع بدور نشط في تشكيل المؤسسات البحثية والمحافظة عليها، كما يشهد على ذلك ابتكار بضعة معاهد أخيراً، بما في ذلك معهد ساسكتشيوان للسياسة العامة Saskatchewan Institute of Public Policy في حزيران/ يونيو 1998.[57] وهذا لا يعني أن التعهدات الخاصة لا تلقى ترحيباً، ولكنه يعني أنها ربما تواجه تحديات ملموسة فيما يتعلق بالتغلب على كل من المناخ الثقافي والترتيبات المؤسسية، حتى يتسنى لها تأمين دور مؤثر في الجدل حول السياسة.[58]

وتساعد فرص المؤسسات البحثية في نقل أفكارها إلى صانعي السياسة، والقيود التي ربما تقوض جهودها، في تسليط الضوء على بعض الاختلافات بين كندا والولايات المتحدة الأمريكية. على الرغم من ذلك، من المهم أيضاً التفكير في قضية أخرى، وهي حوافز مسؤولي الحكومة لكي يلجؤوا إلى المؤسسات البحثية من أجل الحصول على الاستشارات. وربما تساعد نظرة أكثر تفحصاً إلى هذا العامل في تفسير أفضل لكون المؤسسات البحثية في الولايات المتحدة الأمريكية أكثر صلة بصنع السياسة، فيما يبدو، من أغلبية المؤسسات البحثية في كندا.

استكشاف الحوافز:

لماذا يلجأ صناع السياسة إلى المؤسسات البحثية؟

هناك أسباب عديدة وراء لجوء صانعي السياسة في الولايات المتحدة الأمريكية إلى المؤسسات البحثية من أجل الحصول على المعلومات والمشورة. بداية، أقام عدد من المؤسسات البحثية برامج بحوث مثيرة للإعجاب في مجالي السياستين الداخلية والخارجية عن طريق استقطاب أكاديميين مبرزين، وكثير أيضاً من صانعي السياسة السابقين المرموقين. كما يوفر وجود الوزراء السابقين وغيرهم من صانعي السياسة المحنكين حافزاً لأعضاء الكونجرس، وأعضاء الجهاز التنفيذي، ومرشحي الرئاسة لكي يلتمسوا منهم استشاراتهم. إن المنفذ إلى نجوم المؤسسات البحثية من أمثال زبيجنيو برزيزينسكي، وهارولد براون Harold Brown، وجين كيركباتريك، وروبرت بورك Robert Bork وجورج شولتز، ربما يساعد في فتح أبواب أخرى لشاغلي المناصب الحكومية أو الذين يطمحون في أن يصبحوا صانعي سياسة. بإيجاز، يمكن لأعضاء الكونجرس وأعضاء الجهاز التنفيذي والبيروقراطيين أن يستفيدوا من الخبرة الثرية وشبكة العلاقات الواسعة المتوافرتين في العديد من المؤسسات البحثية الأمريكية. علاوة على ذلك، خلافاً لمعظم أساتذة الجامعات الذين لديهم القليل من الحوافز لكي ينتجوا بحوثاً في الوقت المناسب، وذات صلة بالسياسة، فإن الباحثين في المؤسسات البحثية أكثر حساسية في الاستجابة لمتطلبات السياسة (policy needs) لدى شاغلي المناصب الحكومية. بعبارة بسيطة، يمكنهم تزويد صناع القرار بما يحتاجون إليه؛ ملخصات واضحة وموجزة للتكاليف والعوائد التي تصاحب مقترحات سياسة معينة (policy proposals).

هناك حوافز أخرى للجوء إلى المؤسسات البحثية، وكما ذكرنا آنفاً، استطاع العديد من هذه المؤسسات جمع فرق من الباحثين الموهوبين للإدارات القادمة إلى الحكم لكي تستعين بها في شغل المناصب المهمة في الحكومة. على سبيل المثال، في أثناء إدارتي كارتر وريجان، أسهم الكثير من المؤسسات البحثية، ومنها مؤسستا بروكينجز وهوفر، ومعهد

أمريكان إنتربرايز، بموظفين رئيسيين.[59] وقد تم استقطاب ثلة من الباحثين من بعض هذه المؤسسات لكي يعملوا في إدارة الرئيس جورج بوش أيضاً. ويمكن للسياسيين وشاغلي المناصب الحكومية أن يلجؤوا أيضاً إلى المؤسسات البحثية طلباً للدعم الأيديولوجي: إن المؤسسات البحثية التي تتوجه نحو المناصرة مثل مؤسسة هريتيدج غالباً ما تساعد في تعزيز الآراء الأيديولوجية لمن هم في الحكم ومن يتحدونهم.[60]

ويبدو أن السبب في لجوء صانعي السياسة في كندا إلى المؤسسات البحثية من أجل الاستشارة أقل وضوحاً. بداية، تكشف بعض البيانات الأولية أن أغلبية الباحثين في معظم المؤسسات البحثية الخاصة في كندا، خلافاً لزملائهم في المؤسسات النظيرة في الولايات المتحدة الأمريكية، لا يحملون درجات الدكتوراه، على الرغم من توافر الأفراد الذين يحملون هذه الدرجة في كندا. ومعظمهم يحملون درجات بكالوريوس أو ماجستير في العلوم الاجتماعية.[61] علاوة على ذلك، إن أغلبية المحللين في المؤسسات البحثية، مع قليل من الاستثناءات، لديهم القليل من الخبرة في مجال العمل الحكومي أو ليس لديهم مثل هذه الخبرة تماماً. على سبيل المثال، من بين الباحثين الثمانية الذين يعملون في معهد الشمال - الجنوب، نجد أن أقل من نصف هؤلاء ليست لديهم خبرة في العمل الحكومي. حقاً، باستثناء روي كالبيبر، رئيس معهد الشمال - الجنوب، لم يشغل أي من الباحثين في المعهد منصباً رئيسياً في الحكومة الكندية. ولمؤسسة غرب كندا صورة مماثلة، فهناك عضوان فقط من بين فريق البحث العامل فيها لهما خبرة حكومية على المستوى الإقليمي أو الفيدرالي.[62] وهذا لا يعني الإيحاء بأن الخبرة السابقة في العمل الحكومي ضرورية لكي يقدم المرء ملاحظات مثقفة حول الحكومة أو القضايا التي تواجه المسؤولين المنتخبين، ولكنه يوحي بأن صانعي السياسة ربما كانوا أكثر ميلاً نحو الاعتماد على العاملين الذين عملوا في الحكومة، والذين كانت لهم خبرة مباشرة في العمل مع العالمين ببواطن الأمور، وخبرة هؤلاء الواسعة في المجال الحكومي ربما تفسر السبب في أن جوديث ماكسويل وكين باتل غالباً ما يتم الاتصال بهما من قبل الوزراء وكبار المسؤولين من أجل تقديم النصح. ومقارنة بالعديد من المؤسسات البحثية الأخرى، ربما

يفسر هذا أيضاً السبب في أن الشركة الكندية لشبكات أبحاث السياسة ومعهد كاليدون قد أصبحا راسخين بقوة في عملية صنع السياسة. ثانياً، خلافاً للولايات المتحدة الأمريكية التي يبدو أن بها باباً دواراً يصل بين المؤسسات البحثية والحكومة، فمن النادر أن يتم توظيف باحثي المؤسسات البحثية في كندا في مواقع رئيسية في البيروقراطية، أو أن يلتحق الوزراء والبيروقراطيون والبرلمانيون ذوو الخبرة بالمؤسسات البحثية بعد تركهم المنصب العام.[63]

وكما سلفت الإشارة، فقد شغل بعض مديري المؤسسات البحثية الكندية مواقع مهمة في الحكومة، غير أن قلة فقط من المؤسسات البحثية قادرة على توظيف خبراء سياسة قياديين، ويرجع ذلك في جزء كبير منه إلى محدودية الموارد المالية. وتختار المؤسسات الأخرى، مثل منتدى السياسة العامة، ألا تستقطب على نحو نشط محللين سياسيين رفيعي المستوى، وتفضل بدلاً من ذلك توظيف مجموعة من الأفراد الموهوبين.[64] ودون اعتبار للأهمية التي يضفيها مديرو المؤسسات البحثية على توظيف الأكاديميين أو صناع السياسة المرموقين، فإن غياب الخبراء المبرزين ربما لا يشجع بعض المسؤولين الحكوميين على استخدام المؤسسات البحثية، ولكن هذا ما تفعله أيضاً النوعية غير المتساوية للبحوث التي ينتجها بعض المعاهد. وكما أشار لندكويست، حتى تكون هذه المؤسسات ذات صلة بالسياسة، فإنها يجب أن تنتج عملاً يساهم في فهم أفضل لتعقيدات قضايا السياسة المهمة. ولكن - كما اكتشف في فحصه المفصل لمعاهد السياسة الكندية - فإن مقدار إضافة هذه المؤسسات إلى المناظرات الكبرى حول السياسة يبقى موضع تساؤل، وهذا الموضوع سوف يتم تناوله لاحقاً.[65] أخيراً، بينما قد يسبغ الكثير من المؤسسات البحثية في الولايات المتحدة الأمريكية مصداقية فكرية على الأجندة الأيديولوجية لصانعي السياسة، أو الطموحين من شاغلي المناصب الحكومية، فإن هذه الوظيفة أقل أهمية لصانعي السياسة في كندا. ربما يستفيد أعضاء البرلمان بالدعم الأيديولوجي من قبل المؤسسات البحثية، ويرحبون به فعلاً، ولكن المؤتمر الحزبي، لا المؤسسات البحثية المستقلة، هو الذي يقرر خط الحزب.

ويبدو أن لصانعي السياسة في كندا حوافز أقل فيما يتعلق بالاعتماد على خبرة المؤسسات البحثية، ولكن ربما أخذ هذا الأمر يتغير الآن. ومع اضمحلال القدرة السياسية الداخلية للحكومة - وهذا الموضوع سيتم فحصه في الفصل الختامي - فقد بدأ العاملون في مجال الخدمة العامة في تعزيز روابطهم بالمجتمع الخارجي لبحوث السياسة. وفي هذه البيئة ربما يكون بإمكان المؤسسات البحثية الكندية التغلب على بعض العوائق والقيود المهمة، ولعب دور حاسم في مجتمع صنع السياسة.

إن المقارنة بين المؤسسات البحثية عبر الأمم وفهم الكيفية التي تشجع بها البنيات السياسية النفاذ إلى صناع السياسة أو تعوقه لها قيمة لا تقدر فيما يتعلق بتفسير السبب، مثلاً، في أن المؤسسات البحثية في الولايات المتحدة الأمريكية وفي غيرها من الديمقراطيات تتمتع بفرصة أكبر في تشكيل الرأي العام والسياسة العامة من المعاهد المستقلة العاملة في دول ذات أنظمة شمولية أو استبدادية. ومع ذلك، وكما بين هذا الفصل بمقارنة دولتين، فإنه من المهم عدم المبالغة في مدى مسؤولية الاختلافات المؤسسية عن إعلاء شأن المؤسسات البحثية أو الانتقاص منها. بعبارة أخرى، إن الاختلافات الكبيرة بين نظامي الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية ولنقل الصين تساعد في تفسير السبب في أن المؤسسات البحثية في الصين، مقارنة بتلك التي في الولايات المتحدة الأمريكية، تتمتع بقدر متواضع من الظهور. وفي المقابل، لا تستطيع الاختلافات في النظامين السياسيين للولايات المتحدة الأمريكية وكندا أن تفسر كلية السبب في أن المؤسسات البحثية في كندا لا تحظى ببروز نظيراتها في الولايات المتحدة الأمريكية. إن العديد من سمات النظام البرلماني الكندي قد حدت بالفعل فرص المؤسسات البحثية في التأثير على صنع السياسة، ولكن البنية السياسية للدولة لا تملي حجم التأثير الذي تحظى به المؤسسات البحثية بالفعل. إن درجة فاعلية هذه المؤسسات في استخدام الموارد لتعزيز أهدافها المؤسسية غالباً ما تكون متواضعة، واستعداد متعهدي السياسة والمانحين لدعم تفويض هذه المؤسسات ربما يكون أكثر حسماً بكثير في تحديد نجاح هذه المؤسسات أو فشلها من البيئة السياسية التي تقطنها.

لقد أشار جراي إلى أن «المؤسسات البحثية على النمط الأمريكي لا يمكن أن تؤدي وظيفتها في كندا أو بريطانيا العظمى... بسبب الاختلافات في الثقافة السياسية والبنية الحكومية».[66] ولكن كما أوضح هذا الفصل والفصل الأول، فإن النوع نفسه من المؤسسات البحثية التي توجد في الولايات المتحدة الأمريكية لم ينشأ في كندا فقط، ولكنه ساهم في بعض الحالات في صنع السياسة وفي تشكيل بيئة صنع السياسة معاً. وقد أنجز ذلك بطرق كثيرة، بما في ذلك تقديم الاستشارات للوزراء، كما فعل كين باتل وآخرون، وبالمساعدة في زيادة الوعي العام بتكاليف وعوائد إدخال تشريعات مختلفة عن طريق تبادل الأفكار مع الإعلام، كما يفعل ذلك معهدا فريزر وسي. دي. هاو وغيرهما مراراً. بالإضافة إلى ذلك، وكما يكشف الفصل التالي، خلافاً لتأكيدات جراي لم تنمُ المؤسسات البحثية على النمط الأمريكي في كندا فقط، ولكنها تبنت العديد من الاستراتيجيات التي تستخدمها المؤسسات البحثية الأمريكية في التأثير على صانعي السياسة وعلى الجمهور.

الفصل الرابع

التنافس في سوق الأفكار: استراتيجيات المؤسسات البحثية

تعمل المؤسسات البحثية على تطوير الأفكار وتشجيعها، ومثل شركات القطاع الخاص، فإنها تكرس قدراً كبيراً من الاهتمام لتسويق إنتاجها. غير أنها، على العكس من الشركات، لا تقيس النجاح بهوامش الربح، ولكن بقدر ما لديها من نفوذ في تشكيل الرأي العام والأولويات والخيارات السياسية للقادة. ومن سوء طالع مديري المؤسسات البحثية ومن يقومون بدراسة هذه المؤسسات، أن قراءة التقارير السنوية لهذه المراكز تبدو أبسط كثيراً من قياس أدائها. في هذا الفصل سوف أضع أسساً لتقويم تأثير المؤسسات البحثية، باستكشاف القنوات الكثيرة التي تستخدمها معاهد بحوث السياسات لكي تسوِّق أفكارها. ومن المهم أن نأخذ في الاعتبار أنه بينما تختلف المؤسسات البحثية كثيراً في كندا والولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بالرسالة والموارد والأولويات، فإنها تنزع نحو الاعتماد على استراتيجيات متشابهة للتأثير على السياسة العامة. وتختلف هذه المؤسسات في درجة الاعتماد على كل استراتيجية. بعبارة أخرى، بينما نجد أن إثارة التغطية الإعلامية تعتبر تكتيكاً مفضلاً للمؤسسات البحثية الأكثر توجهاً نحو المناصرة، بما في ذلك مؤسسة هريتيدج ومعهد فريزر، فإنها لا تعتبر أولوية لبعض المعاهد مثل منتدى السياسة العامة والشركة الكندية لشبكات أبحاث السياسة، والتي تعطي القليل من الاهتمام للتغطية الإعلامية التي تثيرها، وتفضل خلافاً لذلك تكريس مواردها لتقوية روابطها مع صانعي السياسة الرئيسيين.

يبدأ هذا الفصل بتسليط الضوء على الاستراتيجيات التي تستخدمها المؤسسات البحثية عموماً لكسب الاهتمام في الساحة العامة وفي الدوائر السياسية المهمة. ونشدد على ما أصبح أكثر الطرق التي تتبعها المؤسسات البحثية وضوحاً لاجتذاب التغطية الإعلامية؛ اكتساب المنفذ إلى الإعلام. أخيراً، سوف تتم مناقشة بعض المشكلات المنهجية الكثيرة

التي تنشأ في تقييم نفوذ المؤسسات البحثية، والخطوات التي يمكن اتخاذها لتقديم أحكام أكثر إلماماً عن أثر هذه المؤسسات.

التأثير العام

أصبحت المؤسسات البحثية متزايدة الظهور، على الرغم من أنها تصور غالباً على أنها منظمات نخبوية تتكون من علماء يجرون البحوث في عزلة نسبية. ومع دخول المزيد من المؤسسات البحثية سوق الأفكار، كان هناك وعي متنامٍ وسط الأجيال الأحدث والأجيال الأقدم من معاهد السياسات بأنها يجب أن تتنافس من أجل الحصول على انتباه صانعي السياسة والجمهور، ناهيك عن تحصيل الدعم المالي للوكالات الحكومية والأفراد والمانحين من الشركات والمحسنين.[1] وبينما نجد أن بعض الاستراتيجيات التي تعتمد عليها المؤسسات البحثية في ممارسة التأثير تُحجب عن الجمهور، فإن الكثير منها يمكن التعرف عليه. وفي الواقع، تستخدم المؤسسات البحثية في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا الاستراتيجيات التالية، بدرجات متفاوتة، للتأثير على صانعي السياسة والجمهور:

- عقد المنتديات والمؤتمرات العامة لمناقشة العديد من قضايا السياستين الداخلية والخارجية.
- تشجيع الباحثين على تقديم المحاضرات العامة وإلقاء الخطب.
- الإدلاء بالشهادات أمام اللجان واللجان الفرعية للكونجرس والبرلمان.
- نشر الكتب، ومجلات الرأي، والرسائل الإخبارية، وموجزات السياسة، والمجلات العملية التي توزع على نطاق واسع.
- بيع الأشرطة السمعية التي تلخص موضوعات السياسة الرئيسية للجمهور.
- إنشاء مواقع على الإنترنت.
- استهداف الجمهور في أثناء الحملات السنوية لجمع التبرعات المالية.
- تعزيز التغطية الإعلامية التي تحصل عليها.

إن عقد المنتديات أو المؤتمرات العامة من بين أكثر الاستراتيجيات التي تستخدمها المؤسسات البحثية شيوعاً في زيادة الوعي بقضية ما من قضايا السياسة الداخلية أو الخارجية. ويدعى صانعو السياسة والصحافيون والأكاديميون وممثلو القطاع الخاص والقطاع غير الربحي بانتظام، لمناقشة قضايا آنية، وغالباً ما تكون خلافية، أمام الجمهور العام. وفي أحيان أخرى تنظِّم المؤتمرات أيضاً لكسب التغطية الإعلامية لدراسة نُشِرت حديثاً. ويمكن لمؤتمر جيد الإعلان وجيد الحضور عن موضوع مهم مثل التجارة الحرة - كتلك المؤتمرات العديدة التي نظمتها معاهد السياسة الكندية مثل المركز الكندي لبدائل السياسة، ومركز أبحاث السياسة العامة، ومعهدي فريزر وسي.دي. هاو - أو مؤتمر عن موضوع مثل الأثر المحتمل للتقنية على مستقبل الانتخابات الرئاسية الأمريكية، الذي رعته مؤسسة بروكينجز، أن يفيد المؤسسات البحثية بطرق كثيرة. وبالإضافة إلى تلقي الإطراء على تشجيع صناع الرأي على مناقشة قضايا ساعدت المؤسسات البحثية في تحديدها، فإنها تستخدم المؤتمرات لتعليم الحضور شيئاً عن الدور الذي تؤديه المؤسسة والعمل الذي تقوم به.

وحتى يمكن الوصول إلى المزيد من الأفراد الذين ربما يكونون مهتمين بنوع البحوث التي تجريها المؤسسات البحثية، تشجع هذه المؤسسات الباحثين المقيمين في الدولتين على تقديم محاضرات في الجامعات، وجمعيات الروتاري، والمنظمات الأخرى المهتمة بالشؤون السياسية المعاصرة. ومرة أخرى، يمكن أن يؤدي مشاهير المتحدثين من المؤسسات البحثية دور السفراء لمعاهدهم في أسفارهم عبر البلاد، ويشركوا الآخرين في أفكارهم عن كوكبة من قضايا السياسة. ويقوم مايكل ووكر من معهد فريزر بأداء هذا الدور بشكل نظامي، وفي أثناء ذلك يذكِّر جمهوره بالجهود التي تبذلها منظمته في إقناع صانعي السياسة باتباع المسار الصحيح.

ويقر العديد من المؤسسات البحثية أيضاً بأهمية نقل الأفكار إلى صانعي السياسة والجمهور بشكل أكثر رسمية. وينجز بعض معاهد السياسة في كندا والولايات المتحدة الأمريكية ذلك بالإدلاء بشهادات أمام اللجان التشريعية - على الرغم من أن بعضها؛ مثل مؤسسة بروكينجز، ومؤسسة هريتيدج، والمجلس الكندي للتنمية الاجتماعية، ومجلس

المؤتمر الكندي - يولي بوضوح أداء هذه الوظيفة أولوية أكبر مما تمنحها المؤسسات الأخرى. ويمكن أن يجذب الإدلاء بشهادة - خاصة أمام لجنة بارزة - اهتماماً كبيراً. إن الاستعراض الشفهي والموجزات المكتوبة التي يقدمها خبراء السياسة تُضمَّن في السجل الرسمي، وغالباً ما يشار إليها من قبل الصحافيين والأكاديميين. ويمكن أن تعزز الموافقة على الظهور أمام اللجان التشريعية أيضاً مصداقية المؤسسات البحثية في أعين بعض صانعي السياسة، وأن تساعد مديري هذه المؤسسات في إقناع المانحين المحتملين بالنفوذ الواسع الانتشار لمؤسساتهم. وربما يفسر هذا قيام العديد من المؤسسات البحثية في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا بعرض الشهادات التي أدلى بها العاملون فيها بشكل بارز على مواقعها في الإنترنت.

هناك العديد من الاستراتيجيات الأخرى التي تستخدمها المؤسسات البحثية لترويج رسالتها. ويعتمد الكثير منها - خاصة تلك التي لها برامج بحوث راسخة مثل مؤسسة بروكينجز، ومؤسسة هريتيدج، ومعهد أمريكان إنتربرايز لأبحاث السياسة العامة، ومعهد أبحاث السياسة العامة - على مجلات الرأي، والمجلات العلمية، والرسائل الإخبارية، والكتب في الوصول إلى مختلف جماهيرها المستهدفة. على سبيل المثال، تنشر مؤسسة هريتيدج *Policy Review*، وهي مجلة آراء تحتوي على مقالات موجزة بأقلام الكثير من قادة المحافظين عن قضايا السياسة الراهنة. أما مجلات: *Brookings Review* التي تنشرها مؤسسة بروكينجز، و*The American Enterprise* التي ينتجها معهد أمريكان إنتربرايز لأبحاث السياسة العامة، و*American Outlook* التي ينشرها معهد هدسون، فهي أمثلة أخرى لمجلات الرأي التي توزعها المؤسسات البحثية الأمريكية. وينشر العديد من المؤسسات البحثية الكندية أيضاً مجلات رأي، ومنها *Policy Options* التي يصدرها معهد أبحاث السياسة العامة، و*The Fraser Forum* التي ينشرها معهد فريزر. وبالنسبة إلى الكثير من المؤسسات البحثية، فإن هذا النوع من المطبوعات هو أكثر منتجاتها فاعلية، لأن مجلات الرأي - خلافاً للكتب التي غالباً ما يكون قد تجاوزها الزمن عندما تنشر - توفر لصانعي السياسة رؤية في مشكلات السياسة الراهنة. وبما أنها غالباً ما تكون عن موضوع معين، فإن هذا المطبوعات تساعد في صياغة جوانب مناظرات السياسة المهمة

وذات الصلة، والتي تحظى بقدر أكبر من الأهمية بالنسبة إلى صانعي السياسة الذين يعانون من جداول أعمال مزعجة، ويمكنهم قراءة هذه المطبوعات في خلال دقائق؛ لا ساعات أو أيام.

تنتج المؤسسات البحثية المطبوعات لمستهلكين آخرين أيضاً. وعلى سبيل المثال، ينشر العديد من هذه المؤسسات مجلات علمية محكمة ليقرأها طلاب الجامعات والأكاديميون؛ ومن بين هذه نجد: *Foreign Affairs* أهم مجلات مجلس العلاقات الخارجية الذي يقع مقره في نيويورك، و*Foreign Policy* التي تنشرها وقفية كارنيجي للسلام العالمي، و *The Washington Quarterly* المطبوعة التي ينشرها مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، و*International Journal* التي ينشرها المعهد الكندي للشؤون الدولية. وبالإضافة إلى المجلات العلمية ومجلات الرأي، تنتج العشرات من المؤسسات البحثية كتباً ورسائل إخبارية شهرية القصد منها أن تبقي القراء ملمين بأهم التطورات في هذه المؤسسات.

ويصل عدد من المؤسسات البحثية إلى المستهلكين المحتملين عبر أشكال أخرى من الاتصال. على سبيل المثال، تصدر مؤسسة هريتيدج سلسلة *Monthly Briefing Tapes* (أشرطة الإيجاز الشهرية) التي تحتوي على مقابلات مع خبراء السياسة العاملين معها، بالإضافة إلى أحاديث صناع رأي بارزين (من المحافظين غالباً). ولتسويق هذا المنتج غالباً ما تبحث مؤسسة هريتيدج عن مناصرة المشاهير من صانعي السياسة. ومن بين من ساعدوا في بيع أشرطة الإيجاز الشهرية رئيس مجلس النواب السابق نويت جنجرتش. وفي عبارته التسويقية التي ظهرت على العديد من إصدارات مؤسسة هريتيدج، أشار إلى أن الأشرطة «جرعة شهرية من الحس العام المحافظ، سوف تندهش كيف استطعت العيش بدونها».

إن الذين يستطيعون العيش دون استماع إلى مثل تلك الأشرطة، ولكنهم مع ذلك يرغبون في الإلمام بما تقوم به مؤسسات بحثية معينة يستطيعون تصفح مواقع هذه المراكز في الإنترنت. وحتى اليوم أنشأت مئات من المؤسسات البحثية مواقع في الإنترنت لترويج أعمالها؛ وتقدم هذه المواقع ثروة من المعلومات التي تتراوح بين أحدث مطبوعات

المؤسسة، ودليل العاملين فيها، إلى المؤتمرات والحلقات الدراسية القادمة، وبعض المواقع يوفر أيضاً روابط إلكترونية إلى قواعد البيانات المهمة. على سبيل المثال، يوفر المعهد الحضري رابطاً مع المركز الوطني للإحصائيات الخيرية National Center for Charitable Statistics، وهو مستودع للبيانات عن القطاع غير الربحي في الولايات المتحدة الأمريكية، ويحتوي على معلومات عن موازنات آلاف المنظمات غير الربحية في الولايات المتحدة الأمريكية. وتذهب مواقع أخرى، مثل موقع مؤسسة هريتيدج، وهو أكثر المواقع التي أنشأتها المؤسسات البحثية الأمريكية تعقيداً، بعيداً؛ حيث تقدم الاستشارة إلى شباب المحافظين فيما يتعلق بكيفية الحصول على وظائف سياسية في واشنطن.

ويعتبر جمع التبرعات المالية طريقة أخرى يمكن للمؤسسات البحثية في الدولتين أن تسوق بها نفسها بين الجمهور وصانعي السياسة. مرة أخرى استعان بعض المؤسسات البحثية، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، بمشاهير صانعي السياسة لإقناع الجمهور الأمريكي بتقديم التبرعات. على سبيل المثال، في عام 1982، وبناء على طلب إدوين فولنر، رئيس مؤسسة هريتيدج، كتب إدوين ميس الثالث Edwin Meese III، المستشار الخاص للرئيس ريجان والمدعي العام الأمريكي لاحقاً، خطاباً إلى مانحين محتملين لمؤسسة هريتيدج قائلاً لهم: إنه مقابل تبرع يخصم من الضرائب ويبلغ ألف دولار، سوف يتم السماح لهم بالانضمام إلى نادي الرئيس. ووفقاً لما قاله ميس، فإن النادي سيخولهم حضور «سلسلة من الاجتماعات مع أرفع أعضاء الإدارة والكونجرس». وفي خطاب مرافق لجمع التبرعات أضاف فولنر: «سوف يوفر لكم [التبرع] منفذاً إلى صناع السياسة في واشنطن لا يمكن الحصول عليه بأي ثمن. لا يساورني شك في أنكم سوف تدركون أن رسوم العضوية قد أعيدت إليكم مضاعفة».[2] وبعد أن أنكر ميس مزاعم عن أنه يسأل الناس مباشرة منح أموال إلى مؤسسة هريتيدج، علق قائلاً: «إنني متحمس بشأن تأسيس نادي الرئيس في مؤسسة هريتيدج ... [إنها] حلقة اتصال حيوية [بين البيت الأبيض والذين يدعمون ريجان]، وهذه الإدارة سوف تتعاون بشكل تام مع جهودكم».[3]

من بين كل الاستخدامات العامة لنفوذ المؤسسات البحثية لا نجد أوضح من الجهود التي تبذلها هذه المؤسسات لتأمين منفذ إلى الإعلام. وكما سيناقَش بمزيد من التفصيل في هذا الفصل، بما أن العديد من مديري المؤسسات البحثية غالباً ما يساوون بين التغطية الإعلامية والنفوذ السياسي، فإن الكثيرين يكرسون موارد كبيرة لتعزيز صورتهم الجماهيرية. وبعد تأمين الاقتباس من المؤسسات البحثية على نحو منتظم في الصحف والإعلام المبثوث، تسعى إلى خلق تصور بأنها تلعب دوراً حاسماً في تشكيل السياسة العامة. ومع ذلك، وكما سنكتشف، بينما تهتم المؤسسات البحثية بتوصيل آرائها إلى الجمهور في البث التلفزيوني أو في صفحات مقالات الرأي الافتتاحية (مقابل الصفحة الافتتاحية) للصحف الكندية والأمريكية، فإن التغطية الإعلامية لا تترجم بالضرورة إلى نفوذ سياسي. ربما تمكّن إثارة الاهتمام الإعلامي بعض المؤسسات البحثية من التأثير على الرأي العام، ولكنها لا تضمن بالضرورة النفاذ إلى المراحل الحاسمة الأخرى من عملية صنع السياسة.

النفوذ الخاص

من السهل نسبياً مراقبة القنوات الكثيرة التي تعتمد عليها المؤسسات البحثية في ممارسة النفوذ العام وتوثيقها. غير أنه من الصعب غالباً مراقبة الكيفية التي تسعى بها هذه المؤسسات إلى التأثير بطريقة خاصة على صناع السياسة. وتعطينا القائمة التالية أمثلة للكيفية التي حاولت بها المؤسسات البحثية والعلماء التابعون لها ممارسة نفوذ خاص. وكما سوف يتضح، تخص معظم هذه الاستراتيجيات المؤسسات البحثية الأمريكية على نحو فريد. ومن بين كثير من الاستخدامات الخاصة للنفوذ نجد:

- القبول بمناصب وزارية وشبه وزارية أو بيروقراطية في الإدارات.
- العمل في فرق عمل السياسة والفرق الانتقالية في أثناء الانتخابات الرئاسية وفي المجالس الاستشارية الرئاسية.
- الإبقاء على مكاتب اتصال مع مجلسي النواب والشيوخ.

- دعوة صناع سياسة مختارين للمشاركة في المؤتمرات، والحلقات الدراسية، وورش العمل.
- السماح للبيروقراطيين بالعمل في المؤسسات البحثية لفترات محدودة.
- عرض مواقع في المؤسسات البحثية على صانعي السياسة السابقين.
- إعداد دراسات وموجزات لصانعي السياسة.

إن أقرب طريق إلى عملية صنع السياسة يمكن أن يسلكها خبراء المؤسسات البحثية هي أن يصبحوا هم أنفسهم صانعي سياسة. وكما أشرنا آنفاً، تم استقطاب عشرات العاملين من المؤسسات البحثية لشغل مناصب عليا في الحكومة في العديد من الإدارات الرئاسية. لقد عمل الكثيرون، ومنهم جين كيركباتريك من معهد أمريكان إنتربرايز لأبحاث السياسة العامة، وزبجنيو برزيزينسكي من مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، في مناصب حكومية وشبه حكومية، بينما تم تعيين آخرين في مناصب مهمة في البيروقراطية. وفي وقت أقرب، كما سوف نناقش في الفصل السادس، تركت ثلة من خبراء السياسة البارزين، ومنهم لورنس ليندسي Lawrence Lindsey وروبرت زوليك Robert Zoellick، مواقعها في المؤسسات البحثية للانضمام إلى إدارة الرئيس جورج بوش الابن. وبالنسبة إلى المؤسسات البحثية، هناك العديد من الفوائد المحتملة من تعيين العاملين فيها في إدارة جديدة، منها الدعاية التي تحيط بعملية التعيين نفسها. وبجمع مستودع مواهب من الباحثين الذين تأخذ منهم الإدارة من تريد، لا تعزز المؤسسات البحثية هيبتها فقط، ولكنها تستطيع أن تنشئ روابط أقوى مع من يتخذون قرارات السياسة الحاسمة. وربما يفسر ذلك كون بعض المؤسسات البحثية، مثل مؤسسة هريتيدج، تراقب عن كثب الشواغر في البيروقراطية؛ أملاً في أن تضع زملاء ذوي تفكير مشابه في مواقع مهمة.

ويمكن للمؤسسات البحثية أن تؤسس حلقات وصل مع صانعي القرار الرئيسيين وأن تعززها عبر قنوات أخرى كذلك. مثلاً، توفر الانتخابات الرئاسية للمؤسسات

البحثية، خاصة تلك التي تتناغم أيديولوجياً مع مرشحين بأعينهم، فرصة هائلة للمساعدة في تشكيل المنصة السياسية وأجندة شاغلي المناصب الطموحين. وكما سيبين الفصل السادس، فإن العديد من مرشحي الرئاسة قد لجؤوا إلى خبراء من المؤسسات البحثية طلباً للمعلومات وللنصح فيما يتعلق بمعالجة مجموعة واسعة من قضايا السياستين الداخلية والخارجية. وقد دُعي عدد من الخبراء لكي يعملوا في فرق عمل السياسة أو في الفريق الانتقالي لمساعدة مرشحي الرئاسة والرئيس المنتخب في تولي السلطة. علاوة على ذلك، تم في فترات بعض الإدارات تعيين العديد من الباحثين في المؤسسات البحثية في مجالس استشارية رئاسية مهمة؛ مثل مجلس الرئيس الاستشاري للاستخبارات الخارجية ومجلس الرئيس الاستشاري للسياسة الاقتصادية.[4]

وبما أن السلطة السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية - خلافاً لكندا - لا تتمركز في الجهاز التنفيذي، ولكن يتم تقاسمها إلى حد كبير مع الفرع التشريعي، فإن المؤسسات البحثية الأمريكية تطور أيضاً استراتيجيات لكي تقوي روابطها مع أعضاء الكونجرس. ويقوم العديد منها بذلك، كما تفعل هريتيدج، بطريق إنشاء مكاتب اتصال مع مجلس النواب ومجلس الشيوخ. ويمكِّن الاتصال اللصيق مع الجهاز التشريعي المؤسسات البحثية من اللقاء مع الأعضاء بشكل منتظم لمناقشة اهتماماتهم، ومتطلبات السياسة. ويسمح لهم ذلك أيضاً بمراقبة أهم القضايا ومتابعتها في قاعات مجلسي النواب والشيوخ، وهذا بدوره يساعد المراكز في إعداد البحوث التي يطلبها صناع القرار لكي يقدموا على اختيارات حرجة. خلافاً لذلك، نجد أن المؤسسات البحثية في كندا، كما أشرنا آنفاً، لا تكرس موارد كبيرة لكي تنشئ روابط قوية مع الجهاز التشريعي. وعلى عكس ما يحدث في الكونجرس الأمريكي، لا يتكون البرلمان الكندي من مئات المسؤولين المنتخبين الذين يستطيعون أن يتبنوا بحرية أفكار خبراء السياسة الخارجيين حتى إذا كانت لا تتناغم مع رغبات أحزابهم. وبينما توزع المؤسسات البحثية مطبوعاتها على أعضاء البرلمان على نحو روتيني، فإن هناك حافزاً قليلاً للمؤسسات البحثية في كندا كي تحاول إقناع أعضاء البرلمان على المستوى الفردي بالتصديق على دراساتها؛ ويمكن اكتساب ما هو أكثر من ذلك عن طريق

العمل عن قرب مع أعضاء مجلس الوزراء وكبار المسؤولين في البيروقراطية الذين يشغلون مواقع تمكنهم من تنفيذ التغييرات السياسية.

ويدعو بعض المؤسسات البحثية أعضاء الكونجرس على نحو منتظم لحضور حلقات دراسية خاصة، ومؤتمرات، وورش عمل لمناقشة بعض قضايا السياسة بتفصيل أكبر. ومرة أخرى، تمكّن هذه الاستراتيجية خبراء السياسة في المؤسسات البحثية من إشراك صانعي السياسة الذين يستطيعون التأثير في محتوى التشريع في رؤاهم. كما تدرك مؤسسات بحثية مثل مؤسسة هوفر أن الكثير من أعضاء الكونجرس المنتخبين حديثاً، بالإضافة إلى صانعي السياسة المحنكين، يمكن أن يستفيدوا من اكتساب المزيد من المعرفة بقضايا سياسية معينة. وتدرك هذه المؤسسات أيضاً أهمية إنشاء اتصالات جيدة مع العاملين في الكونجرس والمساعدين التشريعيين الذين يقدمون النصح لأعضاء الكونجرس بشكل منتظم.

بعد أن تأسست حلقات واشنطن الدراسية Washington Seminars في عام 1980، لعبت هذه الحلقات التي تعقدها مؤسسة هوفر في معهدها في بالو آلتو، وتستمر لمدة يومين، دوراً مهماً في تبادل الآراء بين باحثي هوفر وصانعي السياسة. وقد حضر هذه الحلقات الدراسية التي تقتصر على 12 – 15 مشاركاً أعضاء الكونجرس من الديمقراطيين والجمهوريين، والعاملون في الكونجرس في لجان مجلس النواب ومجلس الشيوخ للعلاقات الدولية/ الخارجية، وتخصيص الاعتمادات المالية، والموازنة، والهيئات العسكرية، والطرق والوسائل، والاستخبارات، والعاملون في مكاتب زعيم الأغلبية بمجلس الشيوخ ورئيس مجلس النواب، وزعيم الأقلية، ومنسق الأغلبية.* وعادة ما تعقب الحلقات الدراسية اجتماعات في واشنطن لجمع الأفراد الذين شاركوا في البرنامج، والباحثين العاملين في مؤسسة هوفر، والمسؤولين الحكوميين الآخرين. ووفقاً لمؤسسة هوفر، فإن «هذه الاجتماعات والحلقات الدراسية تلعب الآن دوراً حاسماً في الحوار

* منسق الأغلبية أو "سوط الأغلبية" majority whip هو عضو منتخب من مجلس النواب لكي يساعد رئيس المجلس وزعيم الأغلبية في تنسيق الأفكار واكتساب الدعم لمشروعات القوانين. (المترجم)

المستمر بين الباحثين وصانعي السياسة، وهذا الحوار مهم جداً في التطوير الفعال لسياسات الأقسام التشريعية والتنفيذية وبرامجها وفي تنفيذها».[5]

ويجري بعض المؤسسات البحثية اتصالات لصيقة مع الأقسام والوكالات البيروقراطية أيضاً. على سبيل المثال، يمكن للدبلوماسيين، عن طريق برنامج الدبلوماسي المقيم لوزارة الخارجية، أن يقيموا في المؤسسات البحثية في الفترات التي لا يكونون مرتبطين فيها بمهام معينة، لكي يكتبوا، ويجروا البحوث، ويلقوا المحاضرات. وقد تم إرسال الدبلوماسيين إلى العديد من المؤسسات البحثية، ومنها معهد أمريكان إنتربرايز، ومؤسسة هوفر، وراند، ومجلس العلاقات الخارجية، ووقفية كارنيجي للسلام الدولي، ومؤسسة هريتيدج.

ويبدي بعض صناع السياسة، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، إعجاباً شديداً بالمؤسسات البحثية التي يقررون أن تكون مقرهم الدائم بعد أن يكملوا فترات الخدمة العامة. وعلى الرغم من ذلك، تجدر الإشارة إلى أن الكثير من مشاهير صانعي السياسة السابقين لا يُستقطَبون إلى المؤسسات البحثية بسبب إمكاناتهم البحثية، ولكن بسبب قدرتهم على جذب الاعتمادات المالية، وربما من المرجح أن يكون هذا هو السبب في أن المؤسسات البحثية غالباً ما تتصل بالرؤساء السابقين والوزراء لكي ينضموا إليها.

أخيراً، غالباً ما تعقد المؤسسات البحثية في كلتا الدولتين اجتماعات غير رسمية مع صانعي السياسة الرئيسيين لمناقشة الدراسات التي قامت بها، أو، ببساطة، لإعطاء الخطوط العريضة لطائفة من بدائل السياسة الممكنة للمسؤولين المنتخبين. ونادراً ما يتم الإعلان عن هذه الاجتماعات أو الحديث عنها، ولكنها بالرغم من ذلك يمكن أن تساعد في تشكيل السياسة العامة. حقاً، ربما يكون العمل بهدوء من خلف أبواب مغلقة أكثر القنوات المتاحة فاعلية بالنسبة إلى الكثير من المؤسسات البحثية في التأثير على صنع السياسة.

إن الاستراتيجيات التي تستخدمها المؤسسات البحثية، والثقل الذي توليه لكل واحدة منها لا يتأثران فقط بالبيئة السياسية التي تقطنها هذه المؤسسات، ولكن بمواردها

والتزاماتها. بعبارة أخرى، فإن المؤسسات البحثية التي تتجه إلى المناصرة، مثل مؤسسة هريتيدج ومعهد فريزر - وهما مؤسستان ملتزمان بالتأثير على الحوار العام، وتملكان الموارد اللازمة لتسويق أفكارهما بفاعلية - فإن إصدار مجلات الرأي وتأمين المنفذ إلى الإعلام وعقد المنتديات العامة سيكون لها أولوية عليا. أما المؤسسات، مثل منتدى السياسة العامة، ومعهد كاليدون، والشركة الكندية لشبكات أبحاث السياسة، التي تفضل تبادل الأفكار مع صانعي السياسة في غرف الاجتماعات بدلاً من تبادلها مع الصحافيين على الهواء، فسوف تكرس اهتماماً وموارد أقل لتسويق رسالتها وسط الجمهور. بعبارة مبسطة، تطور المؤسسات البحثية استراتيجيات تسمح لها بالوصول إلى جمهور مستهدف محدد بأكبر قدر من الفاعلية.

تسويق الرسالة: المؤسسات البحثية والإعلام

إن الإدلاء بشهادة أمام لجنة بارزة في الكونجرس أو البرلمان، أو نشر دراسة عن قضية داخلية أو خارجية مثيرة للجدل من قضايا السياسة ربما يجذب الاهتمام في بعض دوائر صنع السياسة. على الرغم من ذلك، من غير المرجح أن يؤدي ذلك إلى التغطية الإعلامية التي يكسبها الظهور في الأخبار المسائية لمحطة CBS أو CBC أو نشر مقالة رأي افتتاحية في صحيفة *New York Times* أو *Globe and Mail*. وربما يفسر ذلك تكريس بعض المؤسسات البحثية وقتاً طويلاً وموارد كبيرة لكي تكتسب منفذاً إلى الإعلام المطبوع والمبثوث. وربما يفسر أيضاً اشتداد المنافسة بين المؤسسات البحثية من أجل التغطية الإعلامية. وكما تشرح باتريشيا ليندن Patricia Linden ذلك، فإنه حتى تتنافس المؤسسات البحثية «يجب أن يتم توصيل أفكارها، بخلاف ذلك فإن حكماء مملكة المؤسسات البحثية سوف ينتهي بهم الأمر إلى التحدث إلى أنفسهم، وستكون النتيجة عدداً بلا نهاية من البيانات الصحفية، والتقارير، والمجلات العلمية، والرسائل الإخبارية، ومقالات الرأي الافتتاحية، والكتب، والمواد التعليمية. إن التنافس من أجل جذب الاهتمام يتصف بالوحشية إلى درجة أن المحللين قد خرجوا من المؤسسات البحثية التي

يعملون فيها لكي يعبروا عن آرائهم في المحاضرات والدورات التلفزيونية، وفي الحلقات الدراسية والمؤتمرات، وفي الموجزات الصحفية، وجلسات الاستماع في الكونجرس».[6]

إن تأمين المنفذ إلى الإعلام على أساس منتظم يوفر للمؤسسات البحثية فرصة ثمينة لتشكيل الرأي العام والسياسة العامة. وفي أقل تقدير، تسمح التغطية الإعلامية للمؤسسات البحثية أن تزرع في عقول الناخبين البذور التي ربما تتطور إلى مناظرات شاملة حول السياسة العامة. على سبيل المثال، ذكّرت جوديث ماكسويل من خلال مناقشتها للدراسة التي أعدها معهدها عن المشكلات التي تواجه مراكز الرعاية النهارية في كندا عبر نشرة الأخبار المسائية في محطتي CBC وCTV صناع السياسة والجمهور بضرورة توفير اعتمادات مالية أكثر والمزيد من الأماكن في منشآت الرعاية النهارية.[7] وعلى الرغم من أن معهد ماكسويل (الشركة الكندية لشبكات أبحاث السياسة)، لم يكن أول منظمة تثير هذه القضية، فإن دراسته التي حصلت على دعاية جيدة يمكن توظيفها لإثارة مزيد من النقاش السياسي، وبذلك يكون قد أنجز بعض أهدافه.

بالإضافة إلى المساهمة في الحوار العام، تستوعب المؤسسات البحثية حقيقة أن التغطية الإعلامية تساعد في ازدهار وهم النفوذ السياسي، وهو عملة تهتم هذه المراكز بشكل راسخ بتراكمها. وكلما أثارت المؤسسات البحثية تغطية إعلامية أكثر، زعم مديروها أنها أكثر نفوذاً. ويعد معهد فريزر واحداً فقط من الكثير من المؤسسات البحثية التي تساوي بين التغطية الإعلامية وبين النفوذ السياسي. ورغم أن ألان كامبني Alan F. Campney، رئيس معهد فريزر، أقر في التقرير السنوي للمعهد عن عام 1976 بأن «صعوبة قياس تأثيرات عمل المعهد تساوي تقريباً صعوبة تأكيد ما هي مشكلات كندا الاقتصادية» فقد اعتمد معهد فريزر، على نحو متسق، على التغطية الإعلامية من أجل تقييم تأثيره. ووفقاً لما ورد في مراجعته لعمله بعد انقضاء خمس وعشرين سنة، «كانت التغطية الإعلامية أحد المؤشرات التي استخدمها المعهد منذ بدء عمله [لقياس الأداء]. كم مرة يذكر كتاب للمعهد في الصحف اليومية؟ كم دقيقة على الهواء يحصل عليها مؤلفو المعهد وباحثوه أثناء المقابلات؟».[8] ربما تخبرنا مثل هذه البيانات، كما سوف يكشف ذلك الفصل التالي، بأي من

المؤسسات البحثية يجذب أكبر قدر من الاهتمام، ولكنها توفر القليل من الرؤية في قدر ما لهذه المؤسسات من أثر في عملية صنع السياسة.

لقد كرست قلة من المؤسسات البحثية وقتاً وموارد أكثر مما توفره مؤسسة هريتيدج لتأمين المنفذ إلى الإعلام. فقد أنفقت هريتيدج في عام 1998 ما يقارب ثمانية ملايين دولار، أو 18٪ من موازنتها، على العلاقات مع الإعلام والحكومة.[9] وعلى العكس من ذلك، خصص معهد فريزر نحو 60,000 دولار فقط من موازنته التي تبلغ ثلاثة ملايين دولار (2.1٪ من موازنته) على تسويق بحوثه بين الصحافيين.[10] يقوم برنامج مؤسسة هريتيدج للعلاقات العامة على مقدمة منطقية بسيطة: «زود الصحافيين، وقادة الرأي، والجمهور العام بالرسالة الإيجابية للمحافظة المسؤولة، وسوف تبقى المحافظة في المنافسة، وربما تنتصر في ساحة سوق الأفكار». وهدف هذه العلاقات العامة أكثر بساطة: «تأكد من أن الصحافيين ليس لديهم سبب أبداً لكي لا يقتبسوا من خبير محافظ واحد على الأقل أو لا يُحمِّلوا قصصهم "بالتفسير" المحافظ».[11] ومن الواضح أن مؤسسة هريتيدج قد أنجزت هدفها؛ إذ يعتمد إعلام الاتجاه السائد في الولايات المتحدة الأمريكية على نحو غير متناسب على مؤسسة هريتيدج وبضع مؤسسات بحثية أخرى في العاصمة فيما يتعلق بالخبرة والتعليق السياسي.[12] وفي كندا يبدو أن الإعلام يعتمد بشدة على مؤسسات بحثية محافظة معدودة كذلك.[13]

ولكي تتأكد من أن الصحافيين لا يتجاهلون آراء الباحثين العاملين فيها، طورت مؤسسة هريتيدج والعديد من المؤسسات الأخرى، ومنها مؤسسة هوفر ومعهد أمريكان إنتربرايز لأبحاث السياسة العامة، برامج مصممة لإغراق إعلام الاتجاه السائد المطبوع بمئات من مقالات الرأي الافتتاحية كل عام. على سبيل المثال، في عام 1998 وحده ظهر أكثر من 150 مقالة كتبها باحثو هريتيدج في بعض كبريات الصحف الأمريكية مثل: *Chicago Tribune*، و*Christian Science Monitor*، و*Los Angeles Times*، و*New York Times*، و*USA Today*، و*Wall Street Journal*، و *Washington Times*، و*Washington Post*.[14] وقد أولى العديد من المؤسسات البحثية الكثير من

الاهتمام بكيفية زيادة تغطيتها الإعلامية على الهـواء. وبينـما أنـشأ بعـض المعاهـد الأمريكيـة برامجها التلفزيونية الخاصة، أو بثت أفلاماً وثائقيـة ومـؤتمرات في تلفزيـون الكـابلات، فـإن معظم المشاهدين يتعرفون على الباحثين العـاملين في المؤسـسات البحثيـة نتيجـة لظهـورهم بانتظام في نشرات الأخبار التي تبثهـا الـشبكات التلفزيونيـة مثـل CBS، وABC، وNBC، وCNN، وبرنـامج *The Newshour with Jim Lehrer*، أو كوكبـة مـن بـرامج الحـوار السياسية، ومنها *Meet the Press* و*This Week* (مع سـام دونالدسـون Sam Donaldson وكوكي روبرتس Cokie Roberts وسابقاً مـع ديفيـد بـرنكلي David Brinkley). ويظهـر باحثو المؤسسات البحثية الكندية بانتظام في برامج الأخبار المسائية في شبكتي CBS وCTV.

وتتصف إقامة علاقات شخصية مع الصحافيين بالأهمية أيضاً فـيما يتعلـق بمحاولـة المؤسسات البحثية تعزيز صورتها الإعلاميـة. وكـما لاحـظ بريـان لي كـراولي Brian Lee Crowley، رئيس المعهد الأطلسي لدراسات السوق الذي يتخذ من هاليفاكس مقـراً لـه، فإن على المؤسسات البحثية، في سعيها لتأمين المنفـذ إلى الإعـلام، أن تـضمن أن مـصالحها المؤسسية تتوافق مع مصالح الصحافيين. ووفقاً لمـا يقـول كـراولي: «إن الأفكـار الـسليمة وإجراء البحوث التي تسندها هما نصف وظيفتكم فقط. والنصف الآخـر يتمثـل في بـذل الكثير من الطاقة في الاتصالات الاستراتيجية، ووضع تلك الاستراتيجية موضع التنفيـذ. إن مكان البدء ليس الأفكار، ولكن العلاقات الشخصية. إن الاتصال الشخـصي يـؤثر في الصحافيين أكثر بكثير جداً من أفضل الأفكار في العالم. إن إحدى الطرق التـي يقتـصدون بها الوقت الشحيح تتلخص في أن يكون لهم مجموعة من الناس، الذين يتمتعون بالخبرة في حقولهم، ويمكنهم الوثوق بهم، ويعرفون أنه يمكن التعويل على ما يقولونه دون المخاطرة بأن يظهروا بمظهر البليد والغبي».[15]

إن الفوائد المحتملة لاستضافتك كمعلق في نشرة أخبار قومية أو برنـامج إذاعـي، أو لنشر مقالات رأي افتتاحية على أساس نظامي عظيمـة. إن هـذه الأنـشطة لا تبـشر علـماء المؤسسات البحثية الذين يبحثون عن جمهور أوسـع ينقلـون إليـه أفكـارهم بـالخير فقـط،

ولكن يمكن أيضاً أن تروج أهداف المعاهد التي يمثلها هؤلاء العلماء. وكما يقر بصراحة وليام تايلور الابن William J. Taylor Jr، من مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، فإنه يستغل كل فرصة لكي يظهر على التلفزيون؛ ليس لأسباب شخصية، ولكن «من أجل مجد مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ورسالته التي تتلخص في إطلاع الجمهور. عندما نظهر على التلفزيون نكون هناك بصفتنا أفراداً ولكن يكتب مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية تحت أسمائنا».[16] ولكن كما يوضح هوارد كورتز Howard Kurtz، مراسل صحيفة *Washington Post* والضيف المنتظم في مختلف برامج محطة CNN الحوارية، فإن ما يفشل المشاهد في تعلمه من اللقب الذي يلمع تحت اسم تايلور - "محلل عسكري في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية" - يتلخص في أن «مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية منظمة محافظة بشكل جلي، تشكل إدارة متداخلة مع مؤسسة واشنطن... وأنها قد حصلت على ما يقدر بـ 50,000 إلى 250,000 دولار من متعاقدين عسكريين مثل بوينج وجنرال دايناميكس وروكويل وهنيويل ووستنجهاوس. [وأن تقريرها السنوي يعتز بالآتي: لنا شبكات في واشنطن مع الكونجرس، والفرع التنفيذي، ومجتمع العلماء، ومجتمعات الشركات والعمال، والإعلام]».[17]

ليس من الصعب فهم السبب في أن المؤسسات البحثية تشتهي اهتمام الإعلام. في عاقبة الأمر - كما اكتشفت مؤسسة هريتيدج، ومعهد أمريكان إنتربرايز لأبحاث السياسة العامة، ومؤسسة بروكينجز، ومعهد فريزر، ومعهد سي. دي. هاو وغيرها - يمكن للتغطية الإعلامية أن تلعب دوراً حاسماً في السماح للمعاهد بتسويق رسالاتها بفاعلية، وهي تلعب هذا الدور بالفعل. ولكن ما الذي يجعل بعض المؤسسات البحثية أكثر وداً مع الإعلام من المراكز الأخرى؟ على الرغم من أن هذا الموضوع سوف يتم فحصه بتفصيل أكثر في الفصل التالي، فهناك قلة من العوامل التي تستحق الإشارة إليها هنا. أولاً، من المرجح أن تكون المؤسسات البحثية التي لها برامج بحوث كبيرة ومتنوعة ويسندها عشرات من العاملين في وضع أفضل، فيما يتعلق بجذب قدر أكبر من الاهتمام الإعلامي، من المعاهد التي توفر فقط نطاقاً ضيقاً من الخبرة. إن المؤسسات البحثية المذكورة آنفاً

تروق للصحافيين لأنها تستطيع التعليق على مجموعة من قضايا السياستين الداخلية والخارجية. وبمعنى من المعاني، يؤدي معهد أمريكان إنتربرايز لأبحاث السياسة العامة، ومؤسسة هريتيدج، ومؤسسة بروكينجز دور المتاجر الشاملة للسياسة. وهي تروق أيضاً للصحافيين الذين يبحثون بوعي عن منظار سياسي معين لقضية ما. عندما يتصل المراسلون بمؤسسة هريتيدج أو معهد فريزر – وهما معروفان بالتزامهما التام بمبادئ السوق الحرة – يمكن طمأنتهم على أن أي مقترح من قبل الرئيس أو الكونجرس أو من رئيس الوزراء لزيادة الضرائب سوف يتعرض للنقد. وربما تفسر معرفة المواقف التي سوف تتخذها المؤسسات البحثية عامة اعتماد الإعلام على المجموعة نفسها من الباحثين العاملين في هذه المؤسسات. ويجب أن نأخذ في الاعتبار أيضاً موثوقية خبراء السياسة، كما أشار كراولي، خاصة عندما يعمل الصحافيون وفق جداول زمنية صارمة. ويتفق سام دونالدسون من قسم الأخبار في شبكة ABC مع ذلك قائلاً:

> من الجلي أن هناك مشكلات في التوجه إلى الأشخاص أنفسهم... [ولكن ذلك أفضل من] أن تجلس بينما أنت تواجه موعداً نهائياً وتقول: «يا للدهشة! يجب أن يكون هناك بعض الخبراء الآخرين الذين لم نفكر فيهم، فلنقتحم الأحراج ونطلق حملة للبحث عنهم في المدينة أو في البلاد». حسناً. إن هذا يستغرق الكثير من الوقت والطاقة... والسبب الثاني يتلخص في أننا نعرف أن [بعض الناس] يقدمون استجابة واضحة. لا تستطيع أن تأتيني وتقول: «سام، أعرف أنك تعمل وفقاً لموعد نهائي، إنك في حاجة لأن تعلق على هذا وهذا؛ اذهب وجرب حظك مع السيد س. لا. أنا آسف يا سادة، لا وقت لدي للمجازفة مع السيد س. إنني أعرف السيد ص... وهو سوف ينجز المهمة».[18]

وكما يقول دونالدسون ذلك ضمنياً، فإن درجة فاعلية الباحثين في توصيل أفكارهم إلى الجمهور بطريقة مباشرة وذات معنى تتصف بالأهمية أيضاً. ويشير تامي حداد Tammy Hadad في برنامج *Larry King Live* إلى أن «هناك الكثير من هذا النوع من الناس في الخارج، وهم يعرفون الكثير، ولكنهم غير ناجحين كضيوف. ينبغي أن يكونوا قادرين على شرح [القضايا] بحيث تستطيع أمي في بيتسبيرج فهم ما يتحدثون عنه».[19]

وفي أثناء نشرات الأخبار يصبح من الأهم أن يتمتع الضيوف بالإيجاز، فليس لهم الوقت الكافي لكي يقدموا عروضاً مطولة عن حالة العالم. ولذا، فإن الضيوف الذين يعرفون متطلبات الإعلام المبثوث سيتواصل ظهورهم.

دراسة نفوذ المؤسسات البحثية

غالباً ما تفاخر المؤسسات البحثية بنفوذها في مجتمع صنع السياسة. على سبيل المثال، بعد أشهر قليلة من دخول ريجان إلى المكتب البيضاوي، زعم إدوين فولنر، رئيس مؤسسة هريتيدج، أن أكثر من 60٪ من توصيات السياسة المضمنة في دراسة معهده العملاقة *Mandate for Leadership* (تفويض بالقيادة) كانت قيد التنفيذ لدى إدارة ريجان أو في طريقها إلى التنفيذ. وقد ظهرت تعليقات فولنر في العديد من الصحف عبر الولايات المتحدة الأمريكية مما أثار غبطته. غير أن ما فشل معظم الصحافيين في الإشارة إليه يتلخص في أن الكثير من التوصيات التي كان فولنر يلقى الإطراء بسببها كان قد تم اقتراحها من عدد من الأفراد والمعاهد قبل ذلك بسنوات. إن وهم النفوذ السياسي الذي اكتسبته مؤسسة هريتيدج حديثاً، والذي رعاه الإعلام جزئياً، قد أصبح واقعاً.[20] على نحو مشابه، عندما طلب منه أن يأخذ في الاعتبار أية برامج أو سياسات حكومية فيدرالية ساعد معهده في تشكيلها في السنوات العشر الماضية، علق مايكل ووكر، من معهد فريزر، جزئياً بالقول، «لقد لعب معهد فريزر دوراً مركزياً في معظم تطورات السياسة خلال العقد الأخير، ومهمة التحديد شاقة جداً».[21]

إن تحديد المدى الذي أثرت به المؤسسات البحثية على الرأي العام والسياسة العامة شاق بقدر مساو. وعلى الرغم من أن معهد فريزر قد يريد من المانحين المحتملين أن يصدقوا ملتون فريدمان Milton Friedman، الاقتصادي الذي حصل على جائزة نوبل والذي قال: إن «معهد فريزر قد أصبح مؤسسة بحثية مرموقة: إحدى المؤسسات الأكثر نفوذاً في العالم»، أو مارجريت تاتشر، رئيسة الوزراء البريطانية السابقة، التي أقرت بأن «العمل العظيم الذي [قام به معهد فريزر] كان له تأثير ضخم»، فمن الصعب، كما هو شائع، تقييم نفوذ المؤسسات البحثية.[22]

وترجع هذه الصعوبة المتأصلة إلى أن مديري معاهد السياسة، فضلاً عن أولئك الذين يقومون بدراسة هذه المؤسسات، لهم تصورات مختلفة لماهية النفوذ، وأفضل كيفية للحصول عليه. وبالنسبة إلى بعضهم، فإن كمية التغطية الإعلامية التي تثيرها معاهدهم، أو عدد المطبوعات التي تنتجها، تدل على قدر النفوذ الذي تتمتع به هذه المعاهد. وعلى العكس من ذلك، يعتمد بعض مديري المؤسسات البحثية على مؤشرات الأداء الأخرى، مثل عدد العاملين الذين ألحقوهم بوظائف حكومية عليا، أو حجم موازنات هذه المعاهد، لكي يقيّموا نفوذ معاهدهم. وما يجعل تقييم نفوذ هذه المعاهد أكثر صعوبة يتلخص في أن صناع السياسة، والأكاديميين، والصحافيين الذين يشتركون في مطبوعات المؤسسات البحثية، أو يحضرون المؤتمرات التي يرعونها بشكل ثابت لهم انطباعات مختلفة عن درجة فائدة عملهم أو صلته بالسياسة. بعبارة موجزة، لا يستطيع الباحثون أن يفترضوا أن المؤسسات البحثية تقيس النفوذ بالطريقة نفسها، ولا يستطيعون كذلك أن يفترضوا أن صانعي السياسة وغيرهم من مستهلكي منتجاتهم يستخدمون معايير مشابهة لتقييم عملهم.

وحتى إذا استخدمت المؤسسات البحثية مؤشرات الأداء نفسها، وأضفت الأولوية نفسها على المشاركة في كل مرحلة من عملية صنع السياسة، فهناك الكثير من العوائق المنهجية التي ينبغي التغلب عليها حتى تستطيع أن تقيس بدقة تأثيرها على السياسة العامة. وبما أن عشرات الأفراد والمنظمات يسعون إلى التأثير في الجدل العام حول السياسة عبر مختلف القنوات، فإن تعقب مصدر فكرة ما من أفكار السياسة يصبح أمراً إشكالياً. في حلبة سياسية تتصف بالازدحام المتزايد، من الصعب غالباً عزل صوت أو أصوات مختلفة. علاوة على ذلك، قد تمضي شهور - إذا لم تكن سنوات - قبل أن يكون لفكرة اقترحتها مؤسسة بحثية أو منظمة غير حكومية أي أثر مرئي. وحقاً، حين يتم تبني مبادرة سياسية، فقد لا تشبه مقترَح المؤسسات البحثية على الإطلاق.

يستطيع مديرو المؤسسات البحثية - وغالباً ما يفعلون ذلك - أن يوفروا دليلاً قصصياً لكي يستعرضوا قدر النفوذ الذي تتمتع به معاهدهم، ولكن مثل هذه

التصريحات تقدم القليل من الرؤية عن صلة المؤسسات البحثية بعملية صنع السياسة؛ إن ادعاء التمتع بالنفوذ أبسط كثيراً من توثيق الكيفية التي تم بها تحقيق هذا النفوذ. في الفصل التالي سوف نفحص مقاربة واحدة يمكن استخدامها لإصدار أحكام أذكى على صلة المؤسسات البحثية بعملية صنع السياسة في المراحل المختلفة. وبدلاً من افتراض أن هذه المؤسسات عموماً لها نفوذ، أو أن بعضها أكثر نفوذاً من البعض الآخر، سوف نقيم أي المؤسسات البحثية في كندا والولايات المتحدة الأمريكية تبدو الأكثر انخراطاً في المراحل الرئيسية من عملية صنع السياسة. ومن الممكن، بالاعتماد على بيانات تجريبية واسعة لبضعة مؤشرات أداء، ومنها الإحالات الإعلامية، والشهادات أمام البرلمان والكونجرس، والاستشارات مع الأقسام البيروقراطية، أن نوضح أن صانعي السياسة - خاصة في كندا - لا يعتمدون دائماً على أكثر المؤسسات البحثية بروزاً فيما يتعلق بالمعلومات والنصائح. كما يُدعى أيضاً العديد من المؤسسات البحثية التي تثير القليل من الاهتمام الإعلامي للمشاركة في مختلف مراحل صنع السياسة.

الفصل الخامس

الظهور العام والصلة بالسياسة:
تقويم تأثير المؤسسات البحثية

لقد كُتب الكثير في السنوات الأخيرة عن النفوذ المتنامي لمؤسسة هريتيدج، ومعهد فريزر، والعديد من المؤسسات البحثية الأخرى في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا. والذين يدرسون مجموعات المؤسسات البحثية المزدهرة في هاتين الدولتين يشيرون إلى إنتاج هذه المراكز المتعاظم من الإصدارات، وظهورها أمام لجان الكونجرس والبرلمان، والتغطية الإعلامية الكبيرة التي تحظى بها كدليل على أهميتها المرتفعة في مجتمع صنع السياسة. ويعزز هذا التصور، كما أشرنا، مديرو المؤسسات البحثية الذين غالباً ما ينسبون الفضل في التأثير على مناظرات السياسة الرئيسية والتشريعات الحكومية إلى معاهدهم. وبينما لا يدهشنا تضخيم المؤسسات البحثية لتأثيرها على صنع السياسة، فإن المدهش أن قلة من الصحافيين، أو الباحثين في هذا الصدد، قد فكروا فيما إذا كان الظهور الإعلامي المتزايد لمعاهد السياسة يدل على مدى صلة هذه المعاهد بعملية صنع السياسة ونشاطها فيها. وبالفعل، بدلاً من الإقرار بأن المؤسسات البحثية تمارس أنواعاً مختلفة من التأثير في مراحل مختلفة من دورة صنع السياسة، يُفترض أن المؤسسات التي يدور حولها أكثر الحديث ويكتب عنها أكثر من غيرها هي الأفضل من حيث الملاءمة والاستعداد للتأثير على السياسة العامة.

عندما تبدأ وكالات التمويل في ممارسة ضغط أكبر على المؤسسات البحثية لكي توفر بعض الأدلة على مقدار تأثيرها في تشكيل السياسة العامة، وعندما يصارع الباحثون لكي يقوّموا طبيعة هذا التأثير، فمن المهم التفكير في الطرق التي نستطيع بها تقديم ملاحظات أذكى عن انخراط المؤسسات البحثية في عملية صنع السياسة. وتتلخص إحدى المقاربات

في القيام بتقييم كمي لأداء المؤسسات البحثية عن طريق قياس كمية التغطية الإعلامية التي أثارتها، مثلاً، وعدد مرات إدلاء العاملين في مختلف المؤسسات البحثية بشهادات أمام اللجان التشريعية. إن تتبع مؤشرات الأداء الأخرى مثل عدد المطبوعات التي تصدرها المؤسسات البحثية، وعدد المؤتمرات والحلقات الدراسية التي تعقدها ربما يستحق الدراسة أيضاً.[1]

وعلى الرغم من وجود أخطار كامنة في الاعتماد بشدة على تقييم كمي لأداء المؤسسات البحثية، كما سوف يتضح لاحقاً، فهناك أيضاً بعض الفوائد المهمة. على الأقل، نستطيع بتعقب كمية التغطية الإعلامية التي تثيرها المؤسسات البحثية وعدد المرات التي تظهر فيها أمام لجان تشريعية أن نحدد بطريقة أسهل درجة نشاط هذه المؤسسات.

إن الغرض من هذا الفصل، الذي يتناول تقويماً كمياً لتأثير المؤسسات البحثية هو دحض التصور الذائع عن أن أكثر المؤسسات البحثية بروزاً ينبغي أن تكون، ضمنياً، الأكثر تأثيراً أيضاً. ولكي نفعل ذلك، سوف نتناول مسألة مهمة، وكثيراً ما يتم تجاهلها: هل تشارك معاهد السياسة التي تحظى بتغطية إعلامية مرتفعة (والتي نشير إليها من هنا فلاحقاً بالظهور العام) في مراحل مهمة أخرى من عملية صياغة سياسة الحكومة الفيدرالية؛ مثل الاستشارات مع الإدارات الحكومية، والإدلاء بالشهادات أمام لجان الكونجرس والبرلمان (وهما مؤشران إلى الصلة بالسياسة)؟ بعبارة أخرى، هل يمكن أن نتوقع من المؤسسات البحثية الفعالة في أسر انتباه الإعلام أن تكون بالقدر نفسه من الفاعلية أو الاهتمام بالمشاركة في مراحل أخرى من صنع السياسة؟ ومن المشوق جداً أن يبرز نمطان مختلفان في كندا والولايات المتحدة الأمريكية عند مقارنة مدى الظهور الإعلامي للمؤسسات البحثية وصلتها بالسياسة.

وكما اكتشف كِنت ويفر وأندرو ريتش Andrew Rich في فحصهما للظهور العام لـ 51 مؤسسة من المؤسسات البحثية الأمريكية، فإن من المرجح أن يُطلب من المعاهد التي تجتذب تغطية إعلامية كبيرة الإدلاء بشهادات أمام لجان الكونجرس بقدر أكبر

من تلك التي تحظى بصورة متواضعة في الإعلام.[2] علاوة على ذلك، كما لاحظ ريتش في دراسة منفصلة، يبدو أن هناك علاقة بين المؤسسات البحثية التي تتمتع بتغطية إعلامية مرتفعة وتلك التي يعتبرها صانعو السياسة وغيرهم من قادة الرأي الأكثر تأثيراً.[3]

على نحو مغاير، عندما تم قياس الظهور العام والصلة بالسياسة لمجموعة مختارة من معاهد السياسة الكندية برزت مجموعة مختلفة من الملاحظات.[4] وكما جاء في دراسة ويفر وريتش، تكشف البيانات الخاصة بالظهور العام للمؤسسات البحثية الكندية أن جل الإعلام المطبوع والمبثوث في كندا يعتمد، على نحو غير متناسب، على المجموعة نفسها من معاهد السياسة التي تأتي في مرتبة المؤسسات البحثية التي يشير إليها الإعلام غالباً، وهي مجلس المؤتمر الكندي، ومعهد فريزر، ومعهد سي. دي. هاو، والمجلس الاقتصادي الكندي الذي توقف عن العمل الآن. على الرغم من ذلك، لا يبدو أن التغطية الإعلامية المرتفعة في كندا شرط مسبق لتقديم النصح لكبار موظفي الخدمة العامة وصانعي السياسة. في الواقع، نجد أن لاثنين من المعاهد التي تقدم الاستشارات للعديد من الأقسام الحكومية، وهما الشركة الكندية لشبكات أبحاث السياسة ومعهد كاليدون للسياسة الاجتماعية، ظهوراً عاماً محدوداً بالمقارنة بالمعاهد الأخرى. ويؤكد اختبار بسيط للرتب أنه لا يوجد ارتباط بين الظهور العام وعدد الإدارات التي تقدم لها المعاهد الاستشارات. كما لا يوجد ارتباط بين عدد الإدارات التي تقدم لها المؤسسات البحثية الكندية الاستشارات وعدد المرات التي تظهر فيها هذه المؤسسات أمام اللجان البرلمانية. على الرغم من ذلك، يبدو ثمة ارتباط قوي بين الظهور العام والإدلاء بالشهادات أمام البرلمان.

يبدأ هذا الفصل بتقويم عمل ويفر وريتش عن الظهور العام للمؤسسات البحثية الأمريكية وأثرها، والدروس الكثيرة المستمدة من تحليلاتهما. بعد ذلك سيناقَش الظهور العام لقطاع عرضي من المؤسسات البحثية. وسيقدَّم العديد من الأسباب لتفسير إثارة

بعض المؤسسات البحثية في كندا تغطية إعلامية أكبر بدرجة ملموسة من المؤسسات الأخرى. عقب ذلك، سوف يتم فحص صلة معاهد السياسة الكندية أثناء مراحل صياغة السياسة المذكورة أعلاه. وسوف يتم ترتيب المؤسسات البحثية وفقاً لعدد الأقسام التي تدرجها في قوائمها كمراكز استشارية، وعدد المرات التي ظهرت فيها أمام لجان برلمانية. كما سوف نستخدم اختبار سبيرمان الإحصائي لقياس الارتباط بين منظومتين من المتغيرات المرتبة، لتقييم العلاقة بين الظهور الإعلامي والصلة بالسياسة. وسوف يناقش الجزء الختامي بإيجاز أية خطوات إضافية يمكن أن يتخذها الباحثون لتقويم تأثير المؤسسات البحثية.

المؤسسات البحثية والإعلام الأمريكي

كما ناقش الفصل السابق، أصبح اكتساب منفذ إلى الإعلام واحداً من أكثر الوسائل الشائعة والمهمة التي تستخدمها المؤسسات البحثية لكي تنقل أفكارها إلى صانعي السياسة والجمهور. وبالنسبة إلى المؤسسات البحثية الملتزمة بمناصرة وجهة نظر معينة، فإن تحقيق التغطية الإعلامية الواسعة الانتشار يعتبر أمراً حاسماً: «بدون دوائر جماهيرية ضخمة تدعم جهودها، فإن تأثير المنظمات التي توفر الخبرة غالباً ما يعتمد على ذيوع بحوثها. وعلاوة على ذلك، غالباً ما يتم تقويم الظهور الإعلامي كمقياس للحيوية التنظيمية ونجاح المنظمات البحثية بفضل من قد يمولون أنشطتها».[5]

ولتحديد أي من المؤسسات البحثية تثير أكبر قدر من التغطية الإعلامية في الولايات المتحدة الأمريكية، قام ويفر وريتش بتحليل الإحالات إلى إحدى وخمسين من المؤسسات البحثية ذات التركيز القومي والإقليمي في ست صحف قومية (**واشنطن بوست، ونيويورك تايمز**، و**كريستيان ساينس مونيتور**، و**يو إس إيه توداي**، و**وول استريت جورنال وواشنطن تايمز**) بين عامي 1991 و1996.[6] ويقدم الجدول (5 – 1) عينة من النتائج التي توصلا إليها.

الجدول (5 - 1)

اقتباسات الصحف من مؤسسات بحثية أمريكية مختارة (1991 - 1997)

المؤسسة	واشنطن بوست دي. سي.	نيويورك تايمز	كريستيان ساينس مونيتر	يو إس إيه توداي	وول استريت جورنال	واشنطن تايمز دي. سي.	الإجمالي
مؤسسة بروكينجز	1,205	881	416	493	526	699	4,220
معهد أمريكان إنتربرايز	602	487	239	171	487	737	2,723
وقفية كارنيجي للسلام الدولي	647	317	153	335	384	236	2,072
معهد كاتو	320	165	57	132	332	831	1,837
مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية	240	123	150	139	146	780	1,578
مؤسسة هريتيدج	105	142	39	46	255	731	1,318
معهد دراسات السياسة	306	339	101	74	227	151	1,198
معهد السياسة التقدمية	315	261	155	62	127	236	1,156
المعهد الحضري	418	246	76	94	155	119	1,108
معهد الرصد العالمي	114	81	41	40	176	271	723
مؤسسة هوفر	208	68	44	36	114	167	637
معهد هدسون	69	192	21	24	141	95	542
معهد مانهاتن	67	49	74	24	21	38	273
راند	74	35	11	9	6	53	188
معهد روكفورد	3	7	2	0	[illegible]	50	70

المصدر: Data set compiled by R. Kent Weaver and Andrew Rich.

عند تحليل هذه البيانات، اكتشف ويفر وريتش أنه من بين العوامل الكثيرة التي يمكن أن تفسر السبب في أن بعض المؤسسات البحثية قد حظيت بتغطية إعلامية أكثر بقدر ملموس من غيرها، يبرز متغيران مهمان: التمويل والموقع. أولاً، كما لاحظ المؤلفان، «يعتبر المال شيئاً حاسماً في عملية اكتساب المؤسسات البحثية ظهوراً عاماً وإخراج رسالتها... ويوحي تحليلنا أن هذا التمويل يترجم إلى ظهور إعلامي، وربما يشجع هذا بدوره منح تمويل إضافي للمنظمات التي تحظى بالظهور العام». ومع بعض الاستثناءات

البارزة، بما في ذلك راند التي تفاخر بأكبر موازنة بين كل المؤسسات البحثية الأمريكية، والمعهد الحضري ومعهد هوفر الثريان، فإن المؤسسات البحثية التي تملك موارد مالية كبيرة أثارت معظم الاهتمام الإعلامي.[7] ومن بين المعاهد الخمسة الأولى التي رتبت وفقاً للظهور الإعلامي لا تقل موازنة أي منها عن 10 ملايين دولار. على نحو مغاير، نجد أن المؤسسات البحثية التي تقل موازناتها عن مليون دولار أمريكي قد أثارت القليل جداً من التغطية الإعلامية.

ثانياً، من الواضح أن الموقع عندما يكون واشنطن يوفر للمؤسسات البحثية ميزة على المراكز التي تقع خارج واشنطن فيما يتعلق بإنشاء اتصالات مع الإعلام. وتؤكد بيانات ويفر وريتش أن المؤسسات البحثية التي توجد مقارها في واشنطن تجتذب اهتماماً إعلامياً أكثر بقدر ملموس: «تظل المؤسسات البحثية التي توجد مقارها في واشنطن لاعبين مسيطرين بطريقة ساحقة مقارنة بمراكز البحوث التي توجد مقارها خارج الحزام المحيط بواشنطن؛ ليس فقط بسبب الحجم، ولكن أيضاً القرب الذي يشجع تطوير علاقات شخصية وشبكات بين علماء الاجتماع، والصحافيين، والعاملين مع صانعي السياسة».[8] بعبارة موجزة، تتمتع المؤسسات البحثية التي عنوانها واشنطن بفائدة مضافة تتمثل في إقامة روابط مع الصحافيين الذين يغطون السياسة القومية. وكما بيَّن الفصل السابق، عندما يجمع الصحفيون قائمة بأسماء الخبراء المحليين الذين يريدون الاتصال بهم، فربما تكون هناك حاجة قليلة لكي يضيفوا لها أسماء أخرى.

لم يفحص ويفر وريتش كمية التغطية التي أثارتها المؤسسات البحثية في الإعلام المبثوث أثناء الفترة نفسها، ولكن يبدو من الجدول (5 – 2) أنه من المرجح أنهما كانا قد وصلا إلى استنتاجات مشابهة. إن كل تلك المراكز التي جاءت في مراتب عالية في التغطية الإعلامية المطبوعة جذبت أيضاً اهتمام المراسلين التلفزيونيين. وقد تصدرت مؤسسة بروكينجز التي أتت في المرتبة الأولى في عدد مرات الإشارة إليها في الإعلام المطبوع قائمة المعاهد التي حصلت على معظم الاهتمام في الشبكات التلفزيونية الأمريكية الأربع

الرئيسية (ABC وNBC وCBS وCNN). وبين عامي 1991 و1997 ظهر العاملون في بروكينجز في الأخبار المسائية 171 مرة، أي أكثر من ضعف عدد مرات ظهور العاملين في وقفية كارنيجي للسلام الدولي (69 مرة) ومعهد أمريكان إنتربرايز (61 مرة)، وأكثر من ثلاثة أضعاف عدد مرات ظهور متحدثين باسم مؤسسة هريتيدج (47 مرة). وباستثناء راند، فقد حصلت المؤسسات البحثية خارج الحزام المحيط بواشنطن على القليل من التغطية التلفزيونية، إذا كانت قد حصلت على أي قدر منها.

ولكن هل لها صلة بالسياسة؟

إن المؤسسات البحثية التي تجذب تغطية إعلامية ملموسة في الولايات المتحدة الأمريكية تكون فعالة أيضاً في الاعتماد على قنوات أخرى لكي تشكل السياسة العامة. حقاً، يظهر الكثير من المؤسسات البحثية التي تهيمن على الإعلام المبثوث ومقالات الرأي الافتتاحية في الصحف بشكل منتظم أمام لجان الكونجرس. وتماماً كما يمكن أن يرد السبب في الاستشهاد ببعض المؤسسات البحثية أكثر من غيرها إلى التحيز في منظمات إخبارية معينة، يبدو أن التفضيلات الأيديولوجية لأعضاء اللجان تؤثر في تحديد المعاهد التي تظهر أمام الكونجرس.[9] وكما أشار ويفر وريتش في دراسة منفصلة، «توضح البيانات الخاصة بالشهادة أمام الكونجرس الآثار القوية "لحراسة الأبواب" بواسطة أحزاب الأغلبية في الكونجرس». ويؤكدان أنه «قبل أن يسيطر الجمهوريون على الكونجرس في عام 1994، كان العاملون في مؤسسة بروكينجز أكثر من يدلي بشهادات في جلسات الاستماع في الكونجرس في معظم السنوات، وغالباً ما يتبعهم شهود من معهد أمريكان إنتربرايز الأكثر محافظة. وفي عام 1995، بعد أن سيطر المشرعون والموظفون الجمهوريون على القدر الأكبر من كراسي الشهود، أصبحت مؤسسة هريتيدج أكثر مؤسسة بحثية تمثل على نحو متكرر، ويليها معهد أمريكان إنتربرايز، ثم مؤسسة بروكينجز. أما شهادة المؤسسات البحثية الليبرالية فقد كانت أقل من ذلك بكثير».[10]

الجدول (5 - 2)

استشهادات نشرات الأخبار المسائية في شبكات ABC وNBC وCBS وCNN بمؤسسات بحثية أمريكية مختارة (1991 - 1997)

المؤسسة	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	الإجمالي
مؤسسة بروكينجز	47	40	26	12	15	13	18	171
وقفية كارنيجي للسلام الدولي	15	8	12	19	7	7	1	69
معهد أمريكان إنتربرايز	10	9	14	9	8	6	5	61
مؤسسة هريتيدج	8	11	7	1	8	4	8	47
مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية	7	5	8	15	2	1	4	42
راند	2	4	3	3	1	5	6	24
معهد السياسة التقدمية	1	5	0	1	5	0	1	13
معهد الرصد العالمي	2	3	2	2	0	0	3	12
المعهد الحضري	0	0	0	0	0	1	1	2
معهد كاتو	0	0	0	0	0	1	0	1
معهد هوفر	0	0	0	1	0	0	0	1
معهد روكفورد	0	0	0	0	0	0	0	0
معهد مانهاتن	0	0	0	0	0	0	0	0
معهد دراسات السياسة	0	0	0	0	0	0	0	0
معهد هدسون	0	0	0	0	0	0	0	0

المصدر: Vanderbilt University Television News Archives.

يتصور البعض أن الكثير من المؤسسات البحثية المحافظة التي تدلي بشهادات أمام الكونجرس على نحو متكرر هي الأكثر تأثيراً في العملية السياسية. وفي مسح أجري في عام 1997 لصالح شركة الاستشارات العالمية بيرسون - مارستلار Burson-Marstellar، أشار

ريتش إلى أنه من بين 110 من العاملين في الكونجرس والصحافيين الذين يعملون في واشنطن الذين شملهم المسح «اعتبر 68٪ من المستجيبين أن تأثير المؤسسات البحثية المحافظة في صنع السياسة أكبر من تأثير المؤسسات البحثية الليبرالية، وحدد 5٪ فقط مؤسسات بحثية ليبرالية على أساس أنها مؤثرة».[11] وقد اعتبرت مؤسسة هريتيدج المؤسسة البحثية الوحيدة الأكثر تأثيراً من قبل 42٪ من المستجيبين، وجاءت مؤسسة بروكينجز في المرتبة الثانية بنسبة 28٪ من المجيبين. ومع ذلك، عندما طلب من المستجيبين أن يرتبوا المؤسسات البحثية وفق مصداقيتها جاءت المؤسسات البحثية التي ليست لها أيديولوجية محددة أعلى مرتبة بقدر كبير من أي من المؤسسات الليبرالية والمحافظة.

إن النتائج التي توصل إليها ويفر وريتش فيما يتعلق بالظهور الإعلامي للمؤسسات البحثية الأمريكية وصلتها بالسياسة، تقدم لنا حالة من التباين المشوق عندما نقوم بدراسة مشابهة عن المؤسسات البحثية الكندية. وبينما نجد أن حجم المعاهد وتمويلها مهمان فيما يتعلق بجذب التغطية الإعلامية، فإن وجود الموقع في أوتاوا لا يعطي معاهد السياسة ميزة حاسمة. إن العنوان في أوتاوا ربما يفسر السبب في أن بعض المؤسسات البحثية تظهر أمام اللجان البرلمانية وتقدم الاستشارات لأقسام الحكومة الفيدرالية أكثر من تلك التي توجد مقارها خارج عاصمة البلاد. وعلى الرغم من ذلك فإن جل المعاهد التي تحصل على معظم الاهتمام الإعلامي توجد مقارها في أماكن أخرى. بعبارة موجزة، ربما تكون لكمية الاهتمام الإعلامي التي تحظى بها المؤسسات البحثية في كندا علاقة بنوع الخبرة التي تقدمها أكثر من مدى قربها من صانعي السياسة.

بالإضافة إلى ذلك، وخلافاً للوضع في الكونجرس الأمريكي، فإن الوتيرة التي تدلي بها المؤسسات البحثية بشهادات أمام لجان برلمانية لا تتأثر بشدة فيما يبدو بالحزب الحاكم. ومن الواضح أن ظاهرة حراسة الأبواب التي حددها ويفر وريتش لا تعتبر عنصراً مهماً في كندا كما هي في الولايات المتحدة الأمريكية. أخيراً، بينما نجد أن هناك ارتباطاً قوياً بين المؤسسات البحثية التي تثير تغطية إعلامية مرتفعة في كندا وتلك التي تطلب منها الشهادة أمام اللجان التشريعية، فإن أكثر المؤسسات البحثية ظهوراً عاماً ليست بالضرورة تلك

التي يعتبرها صانعو السياسة الأكثر صلة بالسياسة دائماً. وإذا اعتبرنا الاستشارات التي تقدم إلى الأقسام الحكومية الفيدرالية مؤشراً إلى الصلة بالسياسة، فربما يكون لبعض المؤسسات البحثية الأقل ظهوراً في كندا أعظم الأثر على مراحل دورة السياسة الأكثر حسماً.

المؤسسات البحثية والإعلام الكندي

رغم أن الإشارات إلى المؤسسات البحثية في الصحف والإذاعة والتلفزيون لا تخبرنا إلا بالقليل عن تأثيرها على تشكيل الرأي العام، أو على جودة تعليقاتها، فإن البيانات الخاصة بالتغطية الإعلامية يمكن أن توفر لنا بعض الرؤية فيما يتعلق بالمعهد الذي يحاول بنشاط التأثير على مناظرات سياسية محددة. ويمكن أن تكشف أيضاً عن أي أجزاء من البلاد يمكن للمؤسسات البحثية أن تجتذب فيها أكبر الاهتمام، وما إذا كان العمر والحجم والموارد المالية للمعاهد تؤثر في كمية التغطية التي تحصل عليها.

وقد استقطبت أربع مؤسسات بحثية معاً، هي مجلس المؤتمر الكندي، ومعهد سي. دي. هاو، ومعهد فريزر، ثم المجلس الاقتصادي الكندي، 60٪ من كل الإحالات الإعلامية بين عامي 1958 و1999. وحصل مجلس المؤتمر الذي يأتي في المرتبة الأولى من حيث الظهور العام على قرابة 25٪ من مجمل التغطية الإعلامية. فقط في إذاعة CBC لا يأتي مجلس المؤتمر في المرتبة الأولى في الإحالات، بل يشترك في المرتبة السادسة مع معهد ماكينزي (الجدول 5 - 3) الذي حصل على المرتبة التاسعة عشرة في مجمل الظهور العام. أما مؤسسة الضرائب الكندية المشهورة بتعليقاتها على الإصلاح الضريبي وشؤون الموازنة، فقد جاءت في نهاية الخمس الأوائل من حيث الظهور الإعلامي، وإن كانت قد حصلت على المرتبة الخامسة في فئة واحدة فقط هي الإحالات الصحافية (بما في ذلك صحيفة جلوب آند ميل). وبعد المؤسسات البحثية الأربع الأولى هناك تقلبات في تصنيفات الإعلام. فقد تمت الإشارة إلى مجلس العلوم الكندي السابق أكثر من مؤسسة الضرائب الكندية في صحيفة جلوب آند ميل. وفي إذاعة CBC تفوق على مؤسسة الضرائب الكندية أحد عشر معهداً، منها مجلس العلوم الكندي، والمجلس القومي للرفاه، والمجلس الكندي

للتنمية الاجتماعية، والمركز الكندي لبدائل السياسة. علاوة على ذلك، حصل المعهد الكندي للدراسات الاستراتيجية الذي يتخذ من تورنتو مقراً على تغطية أكثر من مؤسسة الضرائب في الأخبار القومية المسائية في شبكتي CBC وCTV. وفي شبكة CTV، ظهرت ثلاثة معاهد أخرى هي: المجلس القومي للرفاه، ومعهد ماكينزي، ومؤسسة غرب كندا، أكثر قليلاً على الشاشة أو في الإحالات النصية من مؤسسة الضرائب الكندية. ومن بين اثنين وعشرين معهداً للسياسة جُمعت عنها البيانات الخاصة بالإحالات الإعلامية، حصل أكثر من نصفها على 10,000 إحالة. وحصل المعهد الكندي للدراسات الاستراتيجية الذي يأتي في المرتبة الحادية عشر على 1,007 إحالات، أي بزيادة 915 إحالة عن أدنى المعاهد مرتبة، وهو المركز البرلماني (92 إحالة) (الجدول 5 – 4).

الجدول (5 – 3)

الإحالات إلى مؤسسات بحثية كندية مختارة في إذاعة CBC (1988 - 1996)

المؤسسة	الإجمالي
معهد سي. دي. هاو	110
معهد فريزر	58
المجلس الاقتصادي الكندي	43
المعهد الكندي للدراسات الاستراتيجية	27
معهد كاليدون للسياسة الاجتماعية	21
المركز الكندي لبدائل السياسة	21
مجلس المؤتمر الكندي	18
معهد ماكينزي	18
مؤسسة غرب كندا	14
مجلس العلوم الكندي	14
المجلس القومي للرفاه	13
معهد الشمال - الجنوب	12

المجلس الكندي للتنمية الاجتماعية	10
معهد أبحاث السياسة العامة	10
معهد بيرسون - شوياما	10
مؤسسة الضرائب الكندية	8
المعهد الكندي للسلام والأمن الدوليين	7
المجلس الكندي للسلام والأمن الدوليين[1]	7
المعهد الكندي للشؤون الدولية	2
المركز البرلماني	2
منتدى السياسة العامة	2
الشركة الكندية لشبكات أبحاث السياسة[2]	-

المصدر: تم توفير هذه المعلومات من أرشيف إذاعة CBC في تورنتو. ففي عام 1994 أدخلت إذاعة CBC برنامج حاسوب جديداً اسمه برولوج Prolog لتدوين الإحالات في نشرات الأخبار وبرامج الحوار في الإذاعة والتلفزيون. وعلى الرغم من أن مدى هذا البرنامج أكثر شمولاً من قاعدة البيانات السابقة، فإنه لم يتمكن من النفاذ إلى أغلبية المعاهد في هذا الجدول، ونتيجة لذلك، فإن هذا الجدول يعطي تقديرات أقل للإحالات. على الرغم من ذلك، توفر الاتجاهات التي تمت ملاحظتها في الجدول مؤشراً إلى الظهور العام للمؤسسات البحثية في برامج الإذاعة.

1. تشمل بيانات سابقيه: المركز الكندي للسيطرة على الأسلحة ونزع السلاح والمركز الكندي للأمن العالمي.

2. البيانات غير مضمنة.

أية عوامل يمكن أن تفسر هذه التصنيفات؟ ولم يعتمد الإعلام بطريقة غير متناسبة على أربعة معاهد أو خمسة؟ هناك عدد من التفسيرات المحتملة الجديرة بالاستكشاف. وتتمثل النقطة المفيدة للبدء في التفكير في وقت إنشاء المعاهد التي تثير أكبر قدر من الاهتمام الإعلامي؛ بما أن المرء قد يتوقع أن تجذب المؤسسات البحثية الأكثر رسوخاً تغطية أكبر. ومن بين المعاهد الخمسة التي سجلت أعلى تصنيفات إعلامية نجد أن أقدمها مؤسسة الضرائب الكندية التي تأسست عام 1945، يليها مجلس المؤتمر (1954)، والمجلس الاقتصادي (1963)، ومعهد سي. دي. هاو (1973)، ومعهد فريزر (1974).

ربما يكون لعمر المعهد دور في تأسيس مشروعيته في مجتمع صنع السياسة، ولكن هذا لا يبدو عاملاً حاسماً في جذب الاهتمام الإعلامي، وهذه النتيجة تتسق مع دراسة ويفر

وريتش للمؤسسات البحثية في الولايات المتحدة الأمريكية. إن العديد من معاهد السياسة التي تحتل مكانة إعلامية أدنى كثيراً، ومنها المجلس الكندي للتنمية الاجتماعية (1920) والمعهد الكندي للشؤون الدولية (1928)، تسبق بعقود معهدي سي. دي. هاو وفريزر ومجلس المؤتمر.

إن حجم موازنة المعهد، الذي يؤثر بدوره على عدد العاملين الذين يوظفهم ومدى الخبرة التي يوفرها، ربما يوفر تفسيراً أكثر إقناعاً. يأتي مجلس المؤتمر، أكبر معهد سياسة في كندا، في المرتبة الأولى، بموازنة تربو على 20 مليون دولار، وهي أقرب ما تكون من عشرة أضعاف موازنة أغلبية المؤسسات البحثية الكندية. هناك فقط خمسة معاهد أخرى لها موازنات تزيد على مليوني دولار، ثلاثة منها أسستها الحكومة ومولتها (المجلس الاقتصادي، ومجلس العلوم الكندي، والمعهد الكندي للسلام والأمن الدوليين). ومن بين الاثنين المتبقيين تحصل الشركة الكندية لشبكات أبحاث السياسة على 70٪ من موازنتها التي تقارب ثلاثة ملايين دولار من الحكومة الفيدرالية، بينما لا يتلقى معهد فريزر أي مساهمة من المصادر الحكومية في موازنته التي تقارب ثلاثة ملايين دولار.[12] ويبدو أن هناك علاقة قوية بين الظهور الإعلامي وكمية التمويل الذي تعتمد عليه المؤسسات البحثية، وإن كانت هناك حالات شاذة ملحوظة أيضاً. إن معهد سي. دي. هاو الذي يأتي في المرتبة الثالثة في مجمل الظهور الإعلامي تتراوح موازنته بين مليون ونصف مليون دولار وثلاثة ملايين دولار، مقارنة بالعديد من المعاهد الأقل ظهوراً، ومنها المركز البرلماني، ومعهد الشمال - الجنوب، والمعهد الكندي للشؤون الدولية.

ويرتبط عدد العاملين الذين يتم توظيفهم بعلاقة وثيقة مع موازنات المعاهد. ومرة أخرى يأتي مجلس المؤتمر في المرتبة الأولى؛ فهو يوظف أكثر من 200 شخص، يقدمون البحوث والتحليلات في القضايا الاقتصادية والاجتماعية.[13] وتتصف قدرته على بناء نماذج للتنبؤ الاقتصادي بجاذبية خاصة بالنسبة إلى الحكومة وإلى عدد كبير من الشركات التي تشكل جزءاً من قائمة عملائه الممتدة. وربما يساعد حجم مجلس

المؤتمر في تفسير جذبه ضعفي كمية التغطية الإعلامية التي يجذبها معهد فريزر. أما ثاني أكبر معهد وهو المجلس الاقتصادي الكندي فقد وظف 118 شخصاً قبل حله، ويعمل في معهد فريزر الذي يعتبر كبيراً أيضاً بالمقاييس الكندية 35 موظفاً متفرغاً، و13 موظفاً لبعض الوقت، ثم يأتي معهد سي. دي. هاو بثلاثة عشر موظفاً. على أية حال، هناك القليل من المعاهد الأخرى التي تقارن في الحجم بمعهد سي. دي. هاو أو تفوقه حجماً، ومن ذلك المجلس الكندي للتنمية الاجتماعية (24 موظفاً) ومعهد الشمال - الجنوب (18 موظفاً)، ومعهد أبحاث السياسة العامة (14 موظفاً)، ولكنها جميعاً أقل ظهوراً من معهد سي. دي. هاو بقدر كبير. بعبارة موجزة، باستثناء بعض الحالات الشاذة، فربما يفسر حجم موازنة المعهد وعدد موظفيه إثارته تغطية إعلامية أكبر من غيره.[14]

ليس من المدهش إذن أن المؤسسات البحثية ذات التمويل المحدود والعدد القليل من العاملين لن تكون قادرة على الاضطلاع بمشاريع بحوث طويلة المدى، أو تنظيم مؤتمرات منتظمة وحلقات دراسية يمكن أن تثير اهتمام الإعلام. بالإضافة إلى ذلك، من غير المرجح أن توظف مثل هذه المؤسسات عاملين بغرض تسويق منتجات المعهد فقط، فمع التمويل المحدود يتقاسم هذه الوظيفة عادة الموظفون فيما بينهم. وتستطيع المؤسسات البحثية ذات الموازنات الكبيرة، إذا اختارت ذلك، أن تستأجر اختصاصيين في العلاقات العامة لتقوية صورتها. وتمتلك مؤسسات هريتيدج وبروكينجز وهوفر ومعهد أمريكان إنتربرايز، كأمثلة قليلة، أقسام علاقات عامة راسخة بشكل جيد. ومع ذلك، لا يبدو أن هذا هو نمط جل المؤسسات البحثية الكندية؛ وحتى معاهد السياسة التي لها موازنات عالية جداً بالمقاييس الكندية نادراً ما تخصص أكثر من كسر من هذه الموازنات لأغراض التسويق.[15]

الجدول (5 - 4)

الإحالات الإعلامية لمؤسسات بحثية كندية مختارة

المؤسسة	إجمالي الصحف[1]	جلوب آند ميل[2]	إذاعة CBC[3]	أخبار تلفزيون CBC[4]	أخبار CTV[5]	الإجمالي	المرتبة
مجلس المؤتمر الكندي	6,289	2,204	18	57	59	8,627	1
معهد فريزر	3,790	761	58	47	27	4,683	2
معهد سي. دي. هاو	3,053	1,290	110	55	45	4,553	3
المجلس الاقتصادي الكندي	2,033	1,318	43	40	17	3,451	4
مؤسسة الضرائب الكندية	999	473	8	22	4	1,506	5
المجلس الكندي للعلوم	714	618	14	12	4	1,362	6
المجلس القومي للرفاه	952	286	13	13	9	1,273	7
المجلس الكندي للتنمية الاجتماعية	885	354	10	19	4	1,272	8
معهد أبحاث السياسة العامة	747	347	10	3	2	1,109	9
مؤسسة غرب كندا	824	210	14	16	5	1,069	10
المعهد الكندي للدراسات الاستراتيجية	770	162	27	33	15	1,007	11
معهد الشمال - الجنوب	497	279	12	3	0	791	12
المركز الكندي لبدائل السياسة	629	118	21	13	4	785	13
المعهد الكندي للسلام والأمن الدوليين	558	119	7	10	3	697	14
المجلس الكندي للسلام والأمن الدوليين[5]	479	173	7	0	0	659	15
منتدى السياسة العامة	490	91	2	1	0	584	16
معهد كاليدون للسياسة الاجتماعية	381	124	21	[illegible]	0	531	17
المعهد الكندي للشؤون الدولية	360	159	2	5	3	529	18

معهد ماكينزي	291	42	18	7	8	366	19
الشركة الكندية لشبكات أبحاث السياسة	136	60	0	2	1	199	20
معهد بيرسون ـ شوياما	154	21	10	0	0	185	21
المركز البرلماني	60	30	2	0	0	92	22

1. المصدر: Infomart، يشمل الإحالات من كانون الثاني/ يناير 1985 إلى كانون الأول/ ديسمبر 1999 بالنسبة إلى الأوراق كما يتم وصف ذلك في الملحق 1.

2. المصدر: Info Globe، يشمل الإحالات من كانون الثاني/ يناير 1985 إلى كانون الأول/ ديسمبر 1999.

3. المصدر: أرشيف إذاعة CBC، تشمل الإحالات من كانون الثاني/ يناير 1988 إلى كانون الأول/ ديسمبر 1996.

4. المصدر: أرشيف الإعلام القومي ومعهد فريزر، ويشمل الإحالات وحالات الظهور التلفزيوني من كانون الثاني/ يناير 1988 إلى كانون الأول/ ديسمبر 1999.

5. تتضمن الإحالات لسابقيه: المركز الكندي للسيطرة على الأسلحة ونزع السلاح، والمركز الكندي للأمن العالمي، فيما يتعلق بجميع الإحالات الإعلامية باستثناء كل من CBC وCTV National News.

الجدول (5 - 5)

الإحالات الصحافية لمؤسسات بحثية كندية مختارة (1985 - 1999)

المؤسسة	أوتاوا سيتزن	تورنتو ستار	مونتريال جازيت	فانكوفر صن	إدمنتون جورنال	كالجاري هيرالد	هاليفاكس ديلي نيوز	تورنتو صن	الإجمالي
مجلس المؤتمر الكندي	1,261	984	961	780	787	801	436	279	6,289
معهد فريزر	549	455	366	1,007	480	482	187	264	3,790
معهد سي. دي. هاو	619	652	581	346	332	275	155	93	3,053
المجلس الاقتصادي الكندي	473	534	341	216	177	162	76	54	2,033
مؤسسة الضرائب الكندية	219	165	164	115	115	128	50	43	999
المجلس القومي للرفاه	177	214	129	118	133	119	31	31	952
المجلس الكندي للتنمية الاجتماعية	208	193	138	92	94	115	31	14	885
مؤسسة غرب كندا	70	51	67	76	225	309	17	9	824

المعهد الكندي للدراسات الاستراتيجية	161	150	70	104	90	99	60	36	770
معهد أبحاث السياسة العامة	216	116	170	90	69	54	24	8	747
مجلس العلوم الكندي	234	184	94	85	60	38	16	3	714
المركز الكندي لبدائل السياسة	136	97	65	153	64	58	46	10	629
المعهد الكندي للسلام والأمن الدوليين	183	123	59	65	59	55	11	3	558
معهد الشمال ـ الجنوب	173	123	98	37	32	24	7	3	497
منتدى السياسة العامة	228	34	56	20	73	56	9	14	490
المجلس الكندي للسلام والأمن الدوليين[1]	127	170	48	55	38	26	11	4	479
معهد كاليدون للسياسة الاجتماعية	105	74	37	38	42	44	29	12	381
المعهد الكندي للشؤون الدولية	93	71	103	28	30	19	10	6	360
معهد ماكينزي	41	58	19	67	35	21	10	40	291
معهد بيرسون ـ شومايا	20	56	2	6	3	66	1	0	154
الشركة الكندية لشبكات أبحاث السياسة	29	28	10	12	37	12	6	2	136
المركز البرلماني	24	9	3	6	9	6	2	1	60
المجموع	**5,346**	**4,541**	**3,581**	**3,516**	**2,984**	**2,969**	**1,225**	**929**	**25,091**

المصدر: Infomart.

1. يشمل إحالات إلى سلفيه: المركز الكندي للسيطرة على الأسلحة ونزع السلاح والمركز الكندي للأمن العالمي.

وهناك اعتبار له علاقة بهذا الأمر وربما كان أكثر أهمية في مناقشة التغطية الإعلامية، هو تنوع البحوث التي يقوم بها المعهد؛ فمن المرجح أن تجذب المؤسسات البحثية التي توفر الخبرة في مدى واسع من مجالات السياسة قدراً من التغطية الإعلامية أكثر من تلك التي تركز على مجال أو اثنين. على سبيل المثال، ربما يُطلب من معهد الشمال - الجنوب والمعهد الكندي للدراسات الاستراتيجية التعليق على تطورات السياسة الخارجية، ولكن من غير المرجح أن يكتبا أو يقدما تعليقاً على القضايا الضرائبية والدستورية، وهذه موضوعات تنتج تغطية صحافية كبيرة. كذلك نجد أن الكيفية التي تستخدم بها المؤسسات البحثية خبراتها بطرق مبتكرة لكي تشرك الجمهور تعتبر مسألة تستحق النظر فيما يتعلق بتفسير نجاحها في جذب التغطية الصحافية. على سبيل المثال، يثير إعلان معهد فريزر السنوي ليوم التحرر من الضرائب - اليوم الذي يبدأ فيه الكنديون، لا وكالة الجمارك والإيرادات الكندية، الاحتفاظ بالأموال التي اكتسبوها - عشرات من الإحالات الإعلامية إلى المعهد الذي يتصف بالتوجه نحو السوق الحرة في كل عام.

وربما يفسر تفويض المعاهد، أيضاً، السبب في أن بعض المنظمات يحظى بتغطية أكثر من الأخرى، والسبب في أن بعض المعاهد يثير قدراً أكبر من الاهتمام الإعلامي في مناطق معينة من البلاد. وتعطينا مؤسسة غرب كندا التي تتخذ من كالجاري مقراً مثالاً لهذه الحالة. وليس من المدهش أن مؤسسة غرب كندا، التي تأسست لدراسة الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمناطق الغربية والشمالية من كندا وتقييم مساهمات الغرب الاقتصادية والاجتماعية، تحصل على أغلبية تغطيتها الإعلامية في الصحف الغربية مثل **كالجاري هيرالد** (309) و**إدمنتون جورنال** (225) (الجدول 5 - 5). وتوفر هاتان الصحيفتان معاً 65٪ من التغطية الإعلامية لمؤسسة غرب كندا في الصحف الكندية (باستثناء **جلوب آند ميل**) (الجدول 5 - 6). وقد حصلت مؤسسة غرب كندا في **جلوب آند ميل** التي كانت حتى وقت قريب تعتبر صحيفة كندا القومية الوحيدة، على 2٪ من الإحالات إلى المؤسسات البحثية. وربما يفسر تشديد مؤسسة غرب كندا على القضايا الإقليمية تغطيتها المحدودة بالمقارنة مع المؤسسات البحثية الأخرى في شبكة CTV (2.4٪)، وCBC National News (4.4٪) (الجدولان 5 - 7 و5 - 8).

وعلى الرغم من هذه النتائج، فيجب ألا يكون الموقع خارج عاصمة الدولة عائقاً بالنسبة إلى المؤسسات البحثية التي تبحث عن الظهور الإعلامي. وفي كندا يبرز نمط مختلف جداً عن النمط الموجود في الولايات المتحدة الأمريكية. فمعهد فريزر في فانكوفر، الذي يأتي في المرتبة الثانية من حيث إجمالي الظهور العام، يبعد بها يقارب ثلاثة آلاف ميل من أوتاوا؛ أما معهد سي. دي. هاو، الثالث في المرتبة، فيقع في مركز المدينة في تورنتو. في الوقت نفسه نجد أن العديد من المؤسسات البحثية التي تتخذ من أوتاوا مقراً، بما في ذلك المركز البرلماني ومعهد كاليدون والمركز الكندي لبدائل السياسة ومعهد بيرسون – شوياما والمجلس الكندي للسلام والأمن الدوليين، تتمتع بظهور إعلامي قليل. وهكذا، ربما يكون العامل الحاسم فيما يتعلق بكسب التغطية الإعلامية بالنسبة إلى المؤسسات البحثية الكندية هو تفويضها ومواردها لا موقعها.

الجدول (5 - 6)

إحالات جلوب آند ميل لمؤسسات بحثية كندية مختارة (1985 - 1999)

المؤسسة	المجموع
مجلس المؤتمر الكندي	2,104
المجلس الاقتصادي الكندي	1,318
معهد سي. دي. هاو	1,290
معهد فريزر	761
المجلس العلوم الكندي	618
مؤسسة الضرائب الكندية	473
المجلس الكندي للتنمية الاجتماعية	354
معهد أبحاث السياسة العامة	347
المجلس القومي للرفاه	286
معهد الشمال - الجنوب	279
مؤسسة غرب كندا	210

المجلس الكندي للسلام والأمن الدوليين[1]	173
المعهد الكندي للدراسات الاستراتيجية	162
المعهد الكندي للشؤون الدولية	159
معهد كاليدون للسياسة الاجتماعية	124
المعهد الكندي للسلام والأمن الدوليين	119
المركز الكندي لبدائل السياسة	118
منتدى السياسة العامة	91
الشركة الكندية لشبكات أبحاث السياسة	60
معهد ماكينزي	42
المركز البرلماني	30
معهد بيرسون - شومايا	21

المصدر: Info Globe.

1. يشمل إحالات إلى سلفيه: المجلس الكندي للسيطرة على الأسلحة ونزع السلاح، والمركز الكندي للأمن العالمي.

إن موارد المؤسسات البحثية مهمة عندما نفكر في ظهورها الإعلامي، ولكن العوامل الأخرى الأقل مادية مهمة بالقدر نفسه. وبعبارة مبسطة، إن الأولويات التي تعطيها هذه المؤسسات لجذب اهتمام الإعلام ربما تساعد في تفسير حصول بعض المؤسسات البحثية على تغطية أكثر من الأخرى. على سبيل المثال، بالنسبة إلى المعاهد الملتزمة بتشكيل ضوابط المناظرات القومية العامة، فإن الحصول على منفذ إلى الإعلام سوف يكون بلا شك أولوية متقدمة. ففي عاقبة الأمر، سيصعب تأثيرها على الرأي العام دون نشر أفكارها في الإعلام المطبوع أو على الهواء. ونتيجة لذلك، يرحب الأفراد من بعض المؤسسات البحثية - ومنها معهد فريزر والمعهد الكندي للدراسات الاستراتيجية، مثل نظرائهم في مؤسسة هريتيدج ومركز الدراسات الاستراتيجية والدولية - بفرص الظهور في نشرات الأخبار على الشبكات التلفزيونية. وتسلم هذه المراكز وغيرها مقالات رأي افتتاحية للصحف على أساس نظامي أملاً في تحفيز المناظرة العامة.

هناك عامل أقل مادية، ولكنه يستحق الدراسة، وهو الكيفية التي تستطيع بها البيئة السياسية في كندا أن تعزز أو تقلل صورة بعض المؤسسات البحثية. على سبيل المثال، مع اقتراب رئيس الوزراء ملروني من تبني أجندة المحافظين الجدد التي كان يتبناها أصدقاؤه المقربون وحلفاؤه جنوب الحدود [في الولايات المتحدة الأمريكية]، كانت التوصيات السياسية لمعهد فريزر الذي يستشرف السوق الحرة تلقى المزيد من الاهتمام العام. بعبارة أخرى، يمكن أن تتأثر كمية التغطية التي يحصل عليها معهد ما بالمناخ السياسي السائد.

هناك الكثير من العوامل الأخرى التي يمكن أن تؤثر في تصنيفات الإعلام لمعاهد السياسة. وعلى الرغم من أنه قد تمت الإشارة عرضاً إلى التحيز الإعلامي (سواء كان إقليمياً أو أيديولوجياً أو الاثنين معاً)، فإنه من الممكن أن يكون من الاعتبارات المهمة عندما نفسر البيانات الخاصة بالظهور العام. وبينما يمكن أن يفسر الكثير من العوامل أيضاً، مثل حجم المعهد وتنوع أنشطته، السبب في أن بعض هذه المعاهد يدعى لتقديم النصح للإدارات الحكومية، أو للإدلاء بالشهادة أمام اللجان البرلمانية، فإن العوامل الأخرى، التي سوف يتم استكشافها أدناه، ربما تفسر السبب في أن المؤسسات البحثية ذات الظهور الإعلامي المحدود تبدو برغم ذلك مشاركة بنشاط في المراحل الحرجة من عملية صنع السياسة.

الجدول (5 - 7)

الإحالات إلى مؤسسات بحثية كندية مختارة في برامج CTV National News المسائية (1988 - 1999)

المؤسسة	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	المجموع
مجلس المؤتمر الكندي	1	5	7	9	7	7	5	4	5	3	3	3	59
معهد سي. دي. هاو	1	0	2	6	2	3	3	0	1	15	11	1	45

معهد فريزر	0	1	0	2	4	2	6	5	2	1	2	2	27
المجلس الاقتصادي الكندي	3	2	4	2	4	0	0	1	1	0	0	0	17
المعهد الكندي للدراسات الاستراتيجية	0	2	5	3	3	0	2	0	0	0	0	0	15
المجلس القومي للرفاه	0	0	2	1	0	1	0	1	1	0	2	1	9
معهد ماكينزي	0	0	0	1	0	0	0	2	0	3	2	0	8
مؤسسة غرب كندا	0	0	0	3	2	0	0	0	0	0	0	0	5
مؤسسة الضرائب الكندية	0	0	1	0	0	1	0	2	0	0	0	0	4
المجلس الكندي للعلوم	0	0	0	0	2	0	0	0	0	0	2	0	4
المركز الكندي لبدائل السياسة	0	0	0	0	0	1	0	2	0	0	0	1	4
المجلس الكندي للتنمية الاجتماعية	0	1	0	0	0	2	0	0	0	0	0	1	4
المعهد الكندي للسلام والأمن الدوليين	0	0	2	1	0	0	0	0	0	0	0	0	3
معهد أبحاث السياسة العامة	0	0	2	0	0	0	0	0	0	0	0	0	2
الشبكة الكندية لشبكات أبحاث السياسة	0	0	2	0	0	0	0	0	1	0	0	2	3
المجلس الكندي للسلام والأمن الدوليين[1]	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
معهد كاليدون للسياسة الاجتماعية	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
معهد الشمال ـ الجنوب	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
المركز البرلماني	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
معهد بيرسون ـ شومايا	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
منتدى السياسة العامة[2]													
المجموع	[illegible]	11	25	28	24	17	[illegible]	17	11	22	23	11	210

المصدر: The National Media Archive, Fraser Institute.

1. لا تشمل البيانات معلومات عن المعهدين اللذين سبقاه، المركز الكندي للسيطرة على الأسلحة ونزع السلاح والمركز الكندي للأمن العالمي.
2. البيانات غير مضمنة.

الجدول (5 - 8)

الإحالات إلى مؤسسات بحثية كندية مختارة في برامج CBC National News المسائية (1999 - 1988)

المؤسسة	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	المجموع
مجلس المؤتمر الكندي	5	7	7	7	9	6	1	3	3	4	3	2	57
معهد سي. دي. هاو	2	3	4	5	2	4	7	4	4	11	7	2	55
معهد فريزر	0	2	0	5	3	8	4	9	6	2	4	4	47
المجلس الاقتصادي الكندي	9	1	4	12	7	2	1	2	1	0	0	1	40
المعهد الكندي للدراسات الاستراتيجية	1	1	5	12	5	4	2	1	1	0	0	1	33
مؤسسة الضرائب الكندية	0	2	0	1	0	5	3	4	1	3	1	2	22
مؤسسة غرب كندا	0	0	2	5	5	1	0	0	2	0	1	0	16
المجلس الكندي للتنمية الاجتماعية	1	1	0	1	5	3	2	0	2	0	1	3	19
المركز الكندي لبدائل السياسة	0	2	0	4	1	1	0	2	2	0	1	0	13
المجلس القومي للرفاه	2	2	1	1	1	1	0	0	1	1	3	0	13
المجلس الكندي للعلوم	1	0	0	4	2	0	0	0	0	2	3	0	12
المعهد الكندي للسلام والأمن الدوليين	0	2	4	3	1	0	0	0	0	0	0	0	10
معهد ماكينزي	0	0	0	0	1	0	1	1	1	1	1	1	7
المعهد الكندي للشؤون الدولية	1	0	0	0	1	0	0	0	2	1	0	0	5
معهد كاليدون للسياسة العامة	0	0	0	0	0	0	2	0	1	0	1	1	5
معهد أبحاث السياسة العامة	1	0	2	0	0	0	0	0	0	0	0	0	3
معهد الشمال ـ الجنوب	0	0	0	0	0	1	0	1	1	0	0	0	3
المجلس الكندي للسلام والأمن الدوليين[1]	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
الشركة الكندية لشبكات أبحاث السياسة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	2	2
المركز البرلماني	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
معهد بيرسون ـ شوياما	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
منتدى السياسة العامة[2]	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	1
المجموع	**23**	**23**	**29**	**60**	**43**	**36**	**23**	**27**	[illegible]	**25**	[illegible]	[illegible]	**363**

المصدر: The National Media Archive, Fraser Institute.

1. بيانات سلفيه: المركز الكندي للسيطرة على الأسلحة ونزع السلاح والمركز الكندي للأمن العالمي غير مضمنة.

2. البيانات غير مضمنة.

تقويم الصلة بالسياسة

تشمل عملية صنع السياسة العديد من المراحل أو الدورات، وضمنها وضع الأجندة، وصياغة السياسة، وتنفيذها.[16] ويركز هذا الجزء على مشاركة المؤسسات البحثية أثناء مراحل صياغة السياسة بالاستشارات مع الإدارات الحكومية، والإدلاء بالشهادة أمام البرلمان. وعلى الرغم من صعوبة وزن الأهمية النسبية للمراحل المختلفة لصنع السياسة، فمن الممكن إصدار أحكام أكثر اطلاعاً على صلة هذه المؤسسات بعملية صنع السياسة في مراحل معينة.

تشارك المؤسسات البحثية في صياغة السياسة بالعديد من الطرق. فقد توزع، مثلاً، نسخاً من تقاريرها عن قضية ما على صانعي السياسة والبيروقراطيين؛ أملاً في أن يكون لنتائج هذه التقارير أثر، أو ربما تدعو أعضاء البرلمان والبيروقراطية للمشاركة في مؤتمرات وورش عمل، أو تعقد اجتماعات خاصة مع المسؤولين. واعتماداً على مجال تخصص المراكز ومستوى خبرتها، فربما يُطلب منها تقديم الاستشارات للإدارات الحكومية أو للإدلاء بالشهادة أمام لجنة برلمانية. وأحياناً تطلب الحكومة الفيدرالية أيضاً مساعدة المؤسسات البحثية لكي تنظم جلسات استماع عامة لقضايا السياسة. وربما تخبرنا البيانات الخاصة بمشاركة المؤسسات البحثية في أثناء هذه المراحل المعينة من صياغة السياسة بشيء قليل عن جودة نصائح هذه المؤسسات، ولكنها توفر دلالة على مدى نشاط هذه المؤسسات في استخدام هذه القنوات لنقل أفكارها.

كجزء من جهود مستمرة لتقييم القدرة السياسية للحكومة الفيدرالية، شكل فريق عمل برئاسة إيفان فليجي Ivan Fellegi، كبير إحصائيي كندا، وأولي إنجستروب Ole Ingstrup الذي كان حينئذ رئيساً للمركز الكندي للإدارة والتنمية Canadian Center for Management and Development الذي أنشئ في أواخر عام 1994 ليحقق في حالة مجتمع بحوث السياسة الخارجية، إلى جانب مهام أخرى.[17] ومن أجل هذه الغاية، تكونت مظلة من مساعدي نواب الوزراء لكي تقدم توصيات عن كيفية دعم تطوير السياسة

والممارسات. وقد قدم التقرير الذي نشر في تموز/ يوليو 1997 العديد من التوصيات عن كيفية تعزيز القدرة السياسية للحكومة، بما يتضمنه ذلك من تحسين الروابط بين الإدارات الحكومية ومعاهد السياسة. وقد بنيت هذه التوصية جزئياً على الردود التي وردت في مسح وزّع على الإدارات الحكومية، واحتوى على سؤال موجه لكبار موظفي الخدمة المدنية بخصوص تقديم أسماء معاهد البحوث التي تساعدهم في تطوير السياسة. وتوفر هذه القائمة الملخصة في الجدول (5 - 9) رؤى إضافية يُطلب بموجبها من المؤسسات البحثية تقديم الاستشارات للوزارات.

تجدر الإشارة إلى بعض وجوه الضعف المنهجية في الكيفية التي جمعت بها البيانات قبل أن نناقش تصنيفات المعاهد في الاستشارات الحكومية. وكثير من وجوه الضعف هذه تعكس الصعوبة البالغة التي يواجهها صانعو السياسة، ناهيك عن الباحثين، في محاولة عزل تأثير المؤسسات البحثية عن تأثير كوكبة من المنظمات الأخرى التي لها مصالح راسخة في التأثير على صنع السياسة. ولذا، على الرغم من الثغرات الواضحة في الاستبيان الذي وزع على الإدارات الحكومية، لا يجب اعتبار هذه البيانات غير موثوقة، بل يجب اعتبارها موحية وأولية.

بينما طلب من الإدارات الحكومية أن تقدم قائمة بمنظمات بحوث السياسة التي تلجأ إليها من أجل النصح والتوجيه (الجدول 5 - 10)، لم يوجه إليها العديد من الأسئلة المهمة فيما يتعلق بالتوصل إلى استنتاجات بشأن صلة تلك المنظمات بالسياسة. على سبيل المثال، لم يوجه إليها سؤال بشأن المعايير التي اعتمدت عليها لتحديد منظمات بحوث السياسة من بين عشرات المنظمات غير الحكومية الأخرى الملتزمة بالتأثير على السياسة العامة. بعبارة أخرى، يمكن أن نتصور أن كبار المسؤولين البيروقراطيين تشاوروا مع معاهد ربما لم يعتبروها منظمات لبحوث السياسة، ولكنها كانت في الواقع منظمات بحوث سياسة بالنسبة إلى الكثير من الدراسات. ونتيجة لذلك، ربما لا تكون القوائم التي قدمتها الإدارات الحكومية دقيقة كلية. علاوة على ذلك، لم يطلب من المسؤولين

التعليق على وتيرة الاستشارات مع المعاهد، أو الفترة التي تمت على مداها الاستشارات. لم نخبر، مثلاً، إذا كانت إدارة البيئة الكندية قد استشارت معهد كاليدون مرة أو مئة مرة خلال فترة معينة. ولم نطلع حتى على قضايا السياسة التي كانت هذه المعاهد تستشار بخصوصها، أو على طبيعة هذه الاستشارات ونتائجها. هل سلمت المعاهد تقارير؟ وبقدر أكبر من الأهمية، هل اتضح أن تحليلاتها وتوصياتها، بافتراض أن بعضها قد قُدم، مفيدة جداً، أم متوسطة الفائدة، أم غير مفيدة تماماً؟ سوف تكون الردود على السؤال الأخير كاشفة على نحو خاص فيما يتعلق بحجم الإدارات الحكومية وأهميتها. وهكذا نجد أن التأثير المعتدل على الإدارات والوزارات الحكومية المرموقة مثل وزارة المالية أو وزارة الشؤون الخارجية والتجارة الدولية، ربما يكون أكثر أهمية بالنسبة إلى بعض المؤسسات البحثية من ممارسة تأثير كبير في وزارة أو إدارة حكومية أقل بروزاً. سوف توفر الإجابات عن هذه الأسئلة وغيرها مغزى أفضل للبيانات. وفي غياب هذه المعلومات، على أية حال، سوف يتبقى لنا مؤشر واحد إلى صلة هذه المؤسسات بالسياسة، وهو عدد الإدارات الحكومية التي تضع منظمات بحوث السياسة في قائمة مستشاريها.

الجدول (5-9)

تصنيف استشارات معاهد البحوث

المعهد	عدد الوزارات التي تستشير المؤسسات البحثية	الإدارات/ الوزارات
مجلس المؤتمر الكندي	9	البيئة، الشؤون الخارجية والتجارة الدولية، تنمية الموارد البشرية، الصناعة، الدفاع القومي، الموارد الطبيعية، الرهن والإسكان، المالية، التراث الكندي.
الشركة الكندية لشبكات أبحاث السياسة	6	البيئة، تنمية الموارد البشرية، الصناعة، المواطنة والهجرة، الصحة، العدل.
المجلس الكندي للتنمية الاجتماعية	5	تنمية الموارد البشرية، المواطنة والهجرة، الشؤون الهندية والتنمية الشمالية، الرهن والإسكان، المالية.
معهد كاليدون للسياسة الاجتماعية	3	تنمية الموارد البشرية، الرهن والإسكان، المالية.

معهد سي. دي. هاو	3	البيئة، الصناعة، المالية.
منتدى السياسة العامة	2	البيئة، الموارد الطبيعية.
المعهد الكندي للدراسات الاستراتيجية	2	الشؤون الخارجية والتجارة الدولية، الدفاع القومي.
معهد أبحاث السياسة العامة	2	الصناعة، المالية.
معهد فريزر	2	الصناعة، المالية.
المعهد الكندي للشؤون الدولية	1	الشؤون الخارجية والتجارة الدولية.

المصدر: Department of Finance, Umbrella Group [illegible] Policy Management, Report.

الجدول (5 - 10)

وزارات الحكومة الفيدرالية التي تستشير مؤسسات بحثية مختارة

المؤسسة	عدد الوزارات	المرتبة
مجلس المؤتمر الكندي	9	1
الشركة الكندية لشبكات أبحاث السياسة	6	2
المجلس الكندي للتنمية الاجتماعية	5	3
معهد سي. دي. هاو	3	4
معهد كاليدون للسياسة الاجتماعية	3	4
معهد فريزر	2	5
معهد بحوث السياسة العامة	2	5
المعهد الكندي للدراسات الاستراتيجية	2	5
منتدى السياسة العامة	2	5
مؤسسة غرب كندا	1	6
المعهد الكندي للشؤون الدولية	1	6
المجلس الاقتصادي الكندي	0	7
مؤسسة الضرائب الكندية	0	7
مجلس العلوم الكندي	0	7
المجلس القومي للرفاه	0	7
معهد الشمال ـ الجنوب	0	7
المعهد الكندي للسلام والأمن الدوليين	0	7
المجلس الكندي للسلام والأمن الدوليين	0	7
المركز الكندي لبدائل السياسة	0	7
معهد ماكينزي	0	7
معهد بيرسون ـ شوياما	0	7
المركز البرلماني	0	7

المصدر: Department of Finance, Umbrella Group on Policy Management, Report.

على أساس هذه البيانات، برغم أنها إشكالية وأولية، يمكن أن نقدم مرة أخرى تصنيفاً بسيطاً. وكما في فئات كثيرة أخرى، يأتي مجلس المؤتمر في المرتبة الأولى في الاستشارات الحكومية (9)، ويعكس هذا بلا شك خبرته الواسعة. وقد قدمت الشركة الكندية لشبكات أبحاث السياسة، وفقاً للمسح، استشارات لست وزارات على الأقل، وبذلك تكون قد قدمت استشارة واحدة أكثر من المجلس الكندي للتنمية الاجتماعية.[18] ومن بين المعاهد المتبقية في الدراسة، قدم معهد كاليدون للسياسة الاجتماعية ومعهد سي. دي. هاو ثلاث استشارات بزيادة واحدة عن المعهد الكندي للدراسات الاستراتيجية، ومعهد أبحاث السياسة العامة، ومنتدى السياسة العامة، ومعهد فريزر.

ويمكن أن نعزو عدد الإدارات الحكومية التي تلجأ إلى معاهد سياسة معينة من أجل المساعدة إلى عوامل عدة. في المقام الأول، سوف تحدد مجالات خبرة المؤسسات البحثية قرار الوزارة فيما يتعلق بالمؤسسة التي تستشيرها. فمن غير المرجح أن تبحث مؤسسة الرهن والإسكان الكندية عن مدخلات سياسة لدى المعهد الكندي للدراسات الاستراتيجية الذي يدرس قضايا الدفاع والسياسة الخارجية. ومن العوامل التي ترتبط بهذا الأمر إدراك الوزارة لنوعية الخبرة التي تعرضها المعاهد. وهذا بدوره يمكن أن يتأثر بمجموعة من العوامل الأخرى، بما في ذلك الاتصالات الشخصية والمهنية التي أقامها العاملون في المؤسسات البحثية مع كبار موظفي الخدمة العامة. بعبارة أخرى، ربما يكون المديرون أو العاملون في المؤسسات البحثية ممن عملوا سابقاً في الحكومة في وضع أفضل لرعاية علاقات لصيقة مع موظفي الخدمة العامة من أولئك الذين يملكون معرفة أو خبرة محدودة مع البيروقراطية أو داخلها.

ويمكن الحصول على مجموعة أكثر موثوقية من البيانات عن صلة معاهد السياسة بالسياسة بتتبع عدد مرات ظهور المؤسسات البحثية أمام لجان برلمانية. إن تقديم الشهادة إلى لجنة وهي تدرس تنفيذ تشريع ما أو مراجعته يهيئ للمؤسسات البحثية فرصة مهمة لنقل توصياتها مباشرة إلى صانعي السياسة. ويمكن أن يدل إرسال الدعوات إلى أعضاء

المؤسسات البحثية للشهادة أمام اللجان البرلمانية على درجة اعتقاد صانعي السياسة بفائدة مدخلات هذه المراكز.

إن الأفراد الذين يدلون بشهاداتهم أمام اللجان البرلمانية (الجدول 5 - 11) إما أن يكونوا تلقوا دعوة رسمية من اللجنة، أو طلبوا فرصة لإبداء آرائهم. ويتخذ أعضاء اللجنة القرار بشأن من سوف تتم دعوته للظهور، وغالباً ما يتم ذلك بالتشاور مع العاملين وموظفي الخدمة العامة.[19] ولم يظهر معهد للسياسة أمام اللجان البرلمانية في الفترة 1980 - 1999 أكثر من المجلس الاقتصادي الكندي، الذي سجل 117 ظهوراً (الجدول 5 - 12)، أي أكثر من ضعف مرات ظهور المعهد الذي يليه في المرتبة الثانية، وهو المجلس الكندي للتنمية الاجتماعية (57). وتلاهما مجلس المؤتمر (44)، ومعهد فريزر (43)، ومعهد الشمال - الجنوب (42)، ومجلس العلوم الكندي (40)، ومعهد هاو، ومعهد أبحاث السياسة العامة (38 لكل)، والمجلس القومي للرفاه (37). وسجلت ثمانية معاهد أخرى 10 حالات ظهور أو أكثر. وخلافاً للبيانات عن مستشاري الحكومة، تكشف أرقام الشهادات البرلمانية أن كثيراً جداً من معاهد السياسة قد تم تمثيلها في هذه المرحلة من صنع السياسة.

الجدول (5 - 11)

تقارير اللجنة البرلمانية التي تمت استشارتها من أجل شهادة المؤسسات البحثية

لجان مجلس النواب

شؤون السكان الأصليين والتنمية الدولية
الأمطار الحمضية (اللجنة الفرعية لصيد الأسماك والغابات)
الزراعة
الطاقة البديلة واستبدال النفط
صادرات السلاح
مشروع القانون C-17 (اللجنة الفرعية للجنة المالية)
مشروع القانون C-19: قانون تعويض القطاع العام

أعمال الإمداد (اللجنة الفرعية للإجراءات وشؤون مجلس النواب)
التراث الكندي
المعهد الكندي للسلام والأمن الدوليين
مراجعة قانون هيئة مخابرات الأمن الكندية والاعتداءات الأمنية
الاتصال والثقافة
شؤون المستهلكين والشركات
الإصلاح الانتخابي
فرص التوظيف لثمانينيات القرن العشرين
الطاقة والمناجم والموارد
البيئة
حقوق المساواة (اللجنة الفرعية للعدل والشؤون القانونية)
أولويات الإنفاق (اللجنة الفرعية للجنة المالية)
الشؤون الخارجية والتجارة الدولية
الشؤون الخارجية والدفاع القومي
الترتيبات المالية الفيدرالية ـ الأقاليمية
الشؤون المالية والتجارية والاقتصادية
عمليات الحكومة
الصحة والرفاهية
الموارد البشرية والتنمية
حقوق الإنسان (لجنة الشؤون الخارجية والتجارة الدولية)
حقوق الإنسان ووضع الأشخاص المعاقين
مستشارو الهجرة وتناقص الغلة
(لجنة المواطنة والهجرة)
الشؤون الهندية والتنمية الشمالية
الصناعة، والعلوم والتقنية، والتنمية الإقليمية والشمالية
الديون الدولية
التنمية الدولية (اللجنة الفرعية للجنة الشؤون الخارجية والدفاع القومي)
المؤسسات المالية الدولية (اللجنة الفرعية للجنة المالية)
حقوق الإنسان الدولية
التجارة الدولية (لجنة الشؤون الخارجية والتجارة الدولية)
العدل والشؤون القانونية

العمل، والقوة العاملة والهجرة
القرار المصاحب المقترح لاتفاق بحيرة ميش
الموارد القومية والأشغال العامة
علاقات الشمال ـ الجنوب
عملية السلام في أمريكا الوسطى
إصلاح المعاشات
شؤون الإجراءات ومجلس النواب
الحسابات العامة
إصلاح مجلس العموم
التنمية الإقليمية
اللوائح والتنافس (اللجنة الفرعية للجنة المالية)
الإصلاح التنظيمي
البحوث، والعلوم والتقنية
مراجعة قانون المساواة في التوظيف
المواصـــلات
شؤون المحاربين القدامى

لجان مجلس الشيوخ

الزراعة والغابات
الأعمال المصرفية، والتجارة
مشروع قانون C-21
مشروع قانون C-22
هيئة المخابرات الأمنية الكندية
الطاقة والموارد الطبيعية ـ البيئة والموارد الطبيعية
صيد الأسماك
الشؤون الخارجية
الصحة والرفاهية والعلوم
الإعلام الجماهيري
اتفاق بحيرة ميش الدستوري (مجموعة التسليم لمجلس الشيوخ)
الدفاع القومي
المالية القومية

خط الأنابيب الشمالي

الفقر

سياسات سن التقاعد

السياسة العلمية

الشؤون الاجتماعية، والعلوم والتقنية

التدريب والتوظيف (اللجنة الفرعية للجنة الشؤون الاجتماعية، والعلوم والتقنية)

المواصلات والاتصالات

شؤون المحاربين القدامى (اللجنة الفرعية للشؤون الاجتماعية، والعلوم والتقنية)

الشباب

اللجان المشتركة

السياسة الدفاعية لكندا

العلاقات الدولية لكندا

اللوائح والأدوات القانونية الأخرى

الاتفاق الدستوري لعام 1987

الجدول (5 - 12)

ظهور مؤسسات بحثية مختارة أمام اللجان البرلمانية (1980 - 1999)

المؤسسة	عدد مرات الظهور	المرتبة
المجلس الاقتصادي الكندي	117	1
المجلس الكندي للتنمية الاجتماعية	57	2
مجلس المؤتمر الكندي	44	3
معهد فريزر	43	4
معهد الشمال - الجنوب	42	5
المجلس الكندي للعلوم	40	6
معهد سي. دي. هاو	38	7
معهد أبحاث السياسة العامة	38	7
المجلس القومي للرفاه	37	8
المركز البرلماني	34	9
المركز الكندي لبدائل السياسة	26	10
معهد كاليدون للسياسة الاجتماعية	23	11
المجلس الكندي للسلام والأمن الدوليين[1]	20	12

المعهد الكندي للسلام والأمن الدوليين	19	13
المعهد الكندي للدراسات الاستراتيجية	15	14
مؤسسة غرب كندا	14	15
الشركة الكندية لشبكات أبحاث السياسة	10	16
المعهد الكندي للشؤون الدولية	9	17
مؤسسة الضرائب الكندية	8	18
معهد ماكينزي	6	19
منتدى السياسة العامة	4	20
معهد بيرسون ـ شوياما	4	20
المجموع	**648**	

المصدر: Parliamentary Committee Reports, Thirty-Sixth Parliament, First Session, 1980-99.

1. تشمل إشارات إلى سلفيه المركز الكندي للسيطرة على الأسلحة ونزع السلاح، والمركز الكندي للأمن العالمي.

ما هي العوامل التي تؤثر في عدد مرات ظهور المؤسسات البحثية أمام اللجان البرلمانية؟ مرة أخرى نجد أن طبيعة خبرة المؤسسات، بالإضافة إلى استعدادها وقدرتها على استثمار الوقت والموارد الضرورية لكي تعد الشهادة، يجب أن توضع في الاعتبار؛ كما يمكن أن يكون للقرب من أوتاوا ميزة. وربما يستحق التوجه الأيديولوجي لأعضاء اللجنة ورغبتهم في دعوة مؤسسات بحثية ذات ذهنية مشابهة للشهادة أن يؤخذا في الاعتبار. وكما أشرنا، كانت هناك زيادة ملحوظة في الولايات المتحدة الأمريكية، في عدد مرات ظهور المؤسسات البحثية المحافظة أمام لجان الكونجرس منذ تولى الجمهوريون السيطرة على مجلسيه.[20] وكحراس للبوابة، فقد بذلوا جهداً واضحاً لملء جلسات الاستماع في الكونجرس بمحللين من مؤسسات بحثية صريحة المحافظة مثل مؤسسة هريتيدج، ومعهد أمريكان إنتربرايز، ومعهد كاتو. وفي المقابل، لا يبدو أن في كندا أي ارتباط بين الحزب الحاكم والتوجه الأيديولوجي للمؤسسات البحثية التي تُدعى للإدلاء بالشهادة. على سبيل المثال، كان ظهور معهد فريزر الذي لم يعرف عنه إخفاء طبيعته المحافظة أمام لجان برلمانية تحت حكومة جان شريتيان الليبرالية أكثر من ظهوره تحت حكومة ملروني المحافظة (انظر الجداول 5 - 13 و5 - 14 و5 - 15).

وإذا كان التوجه الأيديولوجي للأحزاب السياسية والمؤسسات البحثية لا يساعد في تحديد السبب في أن بعض المعاهد تتم دعوتها للشهادة بشكل نظامي أكثر من غيرها، فينبغي أن نعطي بعض الاعتبار لعدد اللجان التي تكون المؤسسات البحثية مؤهلة للظهور أمامها. فبالنسبة إلى المؤسسات البحثية التي لها مدى ضيق من الخبرة، مثل المعهد الكندي للشؤون الدولية ومعهد ماكينزي، فإن عدد اللجان التي يمكن أن يقدما استعراضاً لها محدوداً جداً. غير أن هذا الظهور أمام القليل من اللجان يتم بقدر أكثر انتظاماً بكثير من ظهور المعاهد التي تقتسم خبرتها مع لجان عديدة. ويمكن أن نكسب الكثير من التبصر بالتركيز على مشاركة المؤسسات البحثية أمام اللجان البرلمانية، خاصة اللجان الرفيعة، غير أننا لا نستطيع أن نفترض أن كل المؤسسات البحثية تضفي الأهمية نفسها لاستخدام هذه القناة للوصول إلى صانعي السياسة، فربما يكون إطلاع أعضاء البرلمان على الحقائق أولوية بالنسبة إلى بعض المعاهد، ولكنه ربما يكون قناة يتحاشاها الآخرون عمداً. على سبيل المثال، نتيجة لقلق مؤسسة الضرائب الكندية من أن يتم تصويرها على أساس أنها مناصرة للسياسة، اتخذت هذه المؤسسة التي تتمتع بظهور عام مرتفع قراراً واعياً بعدم الإدلاء بشهادات على أساس منتظم.[21] ومنذ عام 1980 ظهرت ثماني مرات فقط أمام اللجان البرلمانية.

تفسير النتائج: مقارنة الظهور العام بالصلة بالسياسة

حتى نقارن بين الظهور العام وصلة المؤسسات البحثية بالسياسة، استخدمنا ثلاثة من معاملات سبيرمان للارتباط، لاختبار الارتباط بين الأزواج التالية من المتغيرات: الترتيب الإعلامي والشهادة أمام البرلمان، الترتيب الإعلامي والاستشارات الحكومية، الاستشارات الحكومية والشهادة أمام البرلمان.[22] ويظهر الجدول (5 - 16) نتائج الاختبارات. ووفقاً لهذه الاختبارات، هناك ارتباط قوي بين الظهور الإعلامي والشهادة أمام البرلمان؛ ولكن لا يوجد ارتباط بين الظهور الإعلامي والاستشارات الحكومية، وبين الشهادة أمام البرلمان والاستشارات الحكومية.

الجدول (5 - 13)

ظهور المؤسسات البحثية لتقديم الشهادة أمام لجان مجلس النواب (1980 - 1999) حسب دورة الانعقاد البرلمانية

المؤسسة	دورة الانعقاد				
	32 (80/4/14- 84/7/9)	33 (84/11/5- 88/10/1)	34 (88/12/12- 93/9/08)	35 (94/1/17- 97/4/27)	36 (97/9/22- 99/9/18)
	الليبراليون	حزب المحافظين الكندي	حزب المحافظين الكندي	الليبراليون	الليبراليون
معهد سي. دي. هاو	1	3	8	7	6
معهد كاليدون				10	7
مؤسسة غرب كندا			1	6	
مؤسسة الضرائب الكندية					5
المجلس الكندي للسلام والأمن الدوليين	1	3	5	1	
المركز الكندي لبدائل السياسة			3	7	11
المجلس الكندي للتنمية الاجتماعية	10	1	6	7	6
المعهد الكندي للشؤون الدولية	2				1
المعهد الكندي للسلام والأمن الدوليين			12		
المعهد الكندي للدراسات الاستراتيجية	1	1	7		
مجلس المؤتمر الكندي		3	7	4	3
الشركة الكندية لشبكات أبحاث السياسة			1	1	5
المجلس الاقتصادي الكندي	8	12	16		
معهد فريزر	1	3	8	10	9
معهد أبحاث السياسة العامة	2	1	7		
معهد ماكينزي			1		
المجلس القومي للرفاه		3	6	2	4
معهد الشمال ـ الجنوب	3	2	13	6	6
المركز البرلماني	1			3	
معهد بيرسون ـ شوياما				2	
منتدى السياسة العامة					1
المجلس الكندي للعلوم	3	8	7		

المصدر: Parliamentary Committee Reports, 1980-99.

الجدول (5 - 14)

ظهور المؤسسات البحثية أمام لجان مجلس الشيوخ للإدلاء بالشهادات (حسب دورة الانعقاد البرلمانية)

المؤسسة	دورة الانعقاد				
	32 (14/4/80- 9/7/84)	33 (5/11/84- 1/10/88)	34 (12/12/88- 8/9/93)	35 (17/1/94- 27/4/97	36 (22/9/97- 18/9/99)
	الليبراليون	حزب المحافظين الكندي	حزب المحافظين الكندي	الليبراليون	الليبراليون
معهد سي. دي هاو	3	3	4		1
معهد كاليدون			5	1	
مؤسسة غرب كندا					
مؤسسة الضرائب الكندية	1		2		
المجلس الكندي للسلام والأمن الدوليين	1	3			1
المركز الكندي لبدائل السياسة			3		
المجلس الكندي للتنمية الاجتماعية		8	16		
المعهد الكندي للشؤون الدولية			1		
المعهد الكندي للسلام والأمن الدوليين		4	2		
المعهد الكندي للدراسات الاستراتيجية	1		1		
مجلس المؤتمر الكندي	5	4	15	2	
الشركة الكندية لشبكات أبحاث السياسة				2	1
المجلس الاقتصادي الكندي	22	18	37	2	
معهد فريزر	1	1	3	3	3
معهد أبحاث السياسة العامة	4	3	19		
معهد ماكينزي		1	1		2
المجلس القومي للرفاه	2	7	12	1	
معهد الشمال ـ الجنوب		3		3	
المركز البرلماني	3	4	21		
معهد بيرسون ـ شوياما				2	
منتدى السياسة العامة			2	1	
مجلس العلوم الكندي	9	5	7		

المصدر: Parliamentary Committee Reports, 1980-99.

الجدول (5 - 15)

ظهور المؤسسات البحثية للإدلاء بالشهادة أمام اللجان المشتركة (1980 - 1999) حسب دورة الانعقاد

المعهد	دورة الانعقاد				
	32 (14/4/80- 9/7/84)	33 (5/11/84- 1/10/88)	34 (12/12/88- 8/9/93)	35 (17/1/94- 27/4/97)	36 (22/9/97- 18/9/99)
	الليبراليون	حزب المحافظين الكندي	حزب المحافظين الكندي	الليبراليون	الليبراليون
معهد سي. دي. هاو		2			
معهد كاليدون					
مؤسسة غرب كندا	3	2		2	
مؤسسة الضرائب الكندية					
المجلس الكندي للسلام والأمن الدوليين		3		2	
المركز الكندي لبدائل السياسة		1		1	
المجلس الكندي للتنمية الاجتماعية	1	1	1		
المعهد الكندي للشؤون الدولية		3		2	
المعهد الكندي للسلام والأمن الدوليين		1			
المعهد الكندي للدراسات الاستراتيجية		2		2	
مجلس المؤتمر الكندي				1	
الشركة الكندية لشبكات أبحاث السياسة					
المجلس الاقتصادي الكندي	1		1		
معهد فريزر				1	
معهد أبحاث السياسة العامة		2			
معهد ماكينزي				1	
المجلس القومي للرفاه					
معهد الشمال ـ الجنوب		2		4	
المركز البرلماني	1	1			
معهد بيرسون ـ شوياما					
منتدى السياسة العامة					
المجلس الكندي للعلوم			1		

المصدر: Parliamentary Committee Reports, 1980-99.

الجدول (5 - 16)

نتائج معامل سبيرمان لارتباط الرتب

أزواج المتغيرات	معامل الارتباط	Þ
الإحالات الإعلامية مقابل الشهادة البرلمانية	0.664	.0010>
الإحالات الإعلامية مقابل الاستشارات الحكومية	0.207	.356>
الشهادة البرلمانية مقابل الاستشارات الحكومية	0.169	.451>

ذات دلالة عند Þ<.01..

ماذا تقول لنا نتائج الاختبارات عن طبيعة تأثير المؤسسات البحثية؟ ربما كان الأمر الأكثر أهمية أنها تخبرنا بأنه لا ينبغي أن نفترض أن أكثر المؤسسات ظهوراً هي بالضرورة المعاهد الأكثر تأثيراً ومصداقية في عملية صنع السياسة. من المهم أن نقر، كما وضح لنا هذا الفصل، بأن صلة المؤسسات البحثية بالسياسة أو تأثيرها فيها يتفاوتان في المراحل المختلفة من دورة السياسة. إن المؤسسات البحثية مثل معهد كاتو، ومعهد فريزر، والمعهد الكندي للدراسات الاستراتيجية ربما تكون مؤثرة في تشكيل الأجندة القومية، أو توسيع "بنود الخطاب السياسي،" كما لاحظ ليه بال Les Pal،[23] ولكنها ربما تكون أقل تأثيراً في المساهمة في تطوير السياسة في المراحل الأكثر رسمية، بينما نجد أن المؤسسات البحثية التي لها صورة إعلامية أكثر تواضعاً، مثل راند ومعهد كاليدون للسياسة الاجتماعية والمجلس الكندي للتنمية الاقتصادية، ربما تلعب دوراً أكثر نشاطاً في المراحل الأكثر رسمية من صياغة السياسة في المقابل.

إن رصد عدد المرات التي يتم فيها الاستشهاد بالمؤسسات البحثية في الإعلام، أو التي تدلي فيها هذه المؤسسات بشهادات، ربما لا يسمح للباحثين بالتأكد، بأي درجة من اليقين، أي المؤسسات البحثية هي الأكثر أو الأقل تأثيراً ؛ فحقاً، مثل هذه البيانات ربما تطلعنا على القليل جداً عن أثر هذه المراكز. غير أن جمع البيانات عن هذه المؤشرات وغيرها يساعدنا على تسليط الضوء على تلك النقطة في دورة السياسة التي تبدو فيها

مشاركة المؤسسات البحثية أكثر نشاطاً، إذا كانت تشارك أصلاً. وإذا كان بعض المؤسسات البحثية تكرس قليلاً من الوقت والجهد لنقل آرائها إلى الإعلام، فيمكن للمرء أن يجادل بدرجة من الثقة بأن تأثيرها على الرأي العام محدود، فكيف يمكن أن تؤثر المؤسسات البحثية على الطريقة التي يفكر بها الناس إذا كان الجمهور لا يدرك آراءها؟ وبالمثل، كيف يمكن للمؤسسات البحثية أن تزعم أن لها تأثيراً سياسياً إذا كانت لا تنقل آراءها مباشرة إلى صانعي السياسة؟ مع ذلك، يمكن، بمتابعة أي المؤسسات تعتمد بأكبر قدر من الشدة على الإعلام لترويج آرائها وأيها يعتمد على قنوات أخرى لتسويق أفكارها، أن نلقي نظرة أكثر تفحصاً على مشاركة المؤسسات البحثية في المراحل المختلفة من عملية صنع السياسة.

في الفصلين التاليين سوف ألقي نظرة أكثر قرباً على الكيفية التي سعت بها مجموعة مختارة من المؤسسات البحثية في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا للتأثير على بيئة صنع السياسة وعلى مناظرات سياسية محددة. وبدءاً بفحص مفصل لمشاركة العديد من المؤسسات البحثية في الحملات الرئاسية في الفصل السادس، سوف أستكشف الكيفية التي استغلت بها المؤسسات البحثية الفرصة الحرجة لكي تؤثر في التوجه السياسي للرؤساء الجدد. وبالإضافة إلى تحديد أي من هذه المؤسسات قد أسهمت بأفكار لمرشحي الرئاسة، سوف نعطي بعض الاعتبار أيضاً للسبب في أن بعض المرشحين يبحثون بنشاط عن نصائح المؤسسات البحثية. عقب ذلك، سوف يركز الفصل السابع على الكيفية التي أصبحت بها مجموعة صغيرة من المؤسسات البحثية الكندية منخرطة في ندوة سياسية كبرى في كندا (مبادرة تجديد كندا) كان القصد منها إثارة مناقشة عامة حول مستقبل الإصلاح الدستوري. وعلى الرغم من وجوب الحذر من التعميم فيما يتعلق بأثر المؤسسات البحثية اعتماداً على دراسات حالة معدودات، فإن الفصول التالية سوف تلقي ضوءاً كاشفاً على الطرق المختلفة الكثيرة التي تستطيع بها المؤسسات البحثية أن تجعل وجودها محسوساً.

الفصل السادس

في الطريق إلى البيت الأبيض: المرشحون للرئاسة والمؤسسات البحثية التي قدمت لهم النصح

في نيسان/ إبريل 1998 قطع مرشح الرئاسة جورج بوش الابن رحلة لجمع التبرعات لمرشح لمنصب الحاكم في كاليفورنيا الشمالية، لكي يلتقي بالعديد من العلماء من مؤسسة هوفر. كان الغرض من الاجتماع، الذي عقد في منزل جورج شولتز، وزير الخارجية الأسبق وزميل مؤسسة هوفر، هو السماح لحاكم تكساس بالتعرف إلى بعض كبار خبراء السياسة في البلاد. وعلى الرغم من أن بوش كان يعرف القليل عن مؤسسة هوفر أو العمل الذي ينهمك فيه الكثير من علمائها قبل القبول بدعوة شولتز، فإن صداقته مع مايكل بوسكن Michael Boskin، زميل مؤسسة هوفر الخبير الاقتصادي، ربما تفسر السبب في أن بوش انجذب تجاه المؤسسة البحثية الكاليفورنية.[1] ونتيجة للاجتماع الذي استمر قرابة أربع ساعات، قام بوش «بإشراك نحو 12 من زملاء مؤسسة هوفر لكي يقدموا النصح لحملته الرئاسية في قضايا تمتد من الضرائب إلى الرفاهية والشؤون الخارجية».[2] وبالإضافة إلى الاعتماد بشدة على علماء من مؤسسة هوفر، استعان بوش بدعم العديد من خبراء السياسة الآخرين، ومنهم لورنس ليندسي، مستشاره الاقتصادي الأول، الذي كان في السابق محافظ الاحتياطي الفيدرالي، وزميلاً في معهد أمريكان إنتربرايز، وروبرت زوليك الذي استقال من منصب رئيس مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية بعد أربعة أشهر فقط لكي يقدم النصح لبوش.[3]

لم يكن قرار بوش بالاستعانة ببعض المؤسسات البحثية الأبرز في البلاد من أجل النصائح الخاصة بالسياسة مدهشاً. حقاً، أصبح من الشائع بالنسبة إلى مرشحي الرئاسة، خاصة أولئك الذين تنقصهم الخبرة في السياسة الفيدرالية، أن ينشئوا روابط وثيقة مع

المؤسسات البحثية. وبما أن المؤسسات البحثية شغوفة بالعثور على مرشحين يمكن أن يساعدوا في ترجمة أفكارها إلى قرارات سياسة (policy decisions) ملموسة، أصبح من الشائع أيضاً بالنسبة إليها أن تقدم الكثير من ذخيرتها الفكرية التي يحتاج إليها مرشحو الرئاسة حتى تبيع رسالتها للناخبين. وكما يشير مارتن أندرسون من مؤسسة هوفر «في أثناء هذه الفترة كان مرشحو الرئاسة يلتمسون النصح من عدد كبير من المفكرين حتى يؤسسوا مواقف السياسة (policy positions) تجاه كوكبة من قضايا السياسة الخارجية. ويتبادل مرشحو الرئاسة الأفكار مع خبراء السياسة، ويختبرونهم في تجوال قافلة الحملة. ويبدو الأمر مثل استراتيجية لتسويق اختبار قومي».[4]

في هذا الفصل الذي يهدف لتقديم صورة للكيفية التي تسعى بها بعض المؤسسات البحثية في الولايات المتحدة الأمريكية إلى التأثير على السياسة العامة، سوف أستكشف الكيفية التي استغلت بها مجموعة مختارة من المؤسسات البحثية الانتخابات الرئاسية لكي تتقاسم أفكارها مع المرشحين والإدارات الجديدة. وعندما أفعل ذلك سوف أوضح طريقة واحدة حاولت بها معاهد السياسة في الولايات المتحدة الأمريكية أن تكون مهمة. يبدأ الفصل بفحص العوامل المختلفة التي تدفع مرشحي الرئاسة إلى اللجوء إلى المؤسسات البحثية طلباً للنصائح الخاصة بالسياسة، والاستعداد العام من قبل هذه المؤسسات للمساعدة في هذه المساعي. وكما سوف تتم مناقشة هذا الأمر، يقر كل من مرشحي الرئاسة والمؤسسات البحثية التي تقدم لهم النصح بالفوائد الهائلة التي يمكن أن تجنى من شراكة ناجحة. إثر ذلك سيتم فحص الروابط الوثيقة التي نشأت بين المؤسسات البحثية وأربعة من مرشحي الرئاسة: جيمي كارتر (1976)، ورونالد ريجان (1980)، وبيل كلنتون (1992) وجورج بوش (2000). وقد تم اختيار هؤلاء المرشحين وانتخاباتهم لعدد من الأسباب العملية والتجريبية: أولاً، في كل انتخابات من هذه يمكن التعرف على الروابط اللصيقة التي نشأت بين مرشحي الرئاسة الرئيسيين ومجموعة مختارة من المؤسسات البحثية. وتمكن المواد التي يتم الحصول عليها من الأراشيف الرئاسية ومن المصادر الرئيسية الأخرى من إبداء بعض الملاحظات الأولية

حول مشاركة المؤسسات البحثية في هذه الانتخابات. بالطبع، سوف تظل هناك ثغرات كبيرة لا يمكن ملؤها حتى تتوافر السجلات المتبقية من سنوات ريجان والسجلات الكاملة لرئاسة كلنتون. ثانياً، بالتركيز على هذه الانتخابات، يمكن أن يوضح الباحثون أن المؤسسات البحثية التي شاركت في هذه الانتخابات كانت تعني شيئاً بطرق مختلفة وفي أوقات مختلفة. على سبيل المثال، خلافاً للعديد من علماء مؤسسة هوفر الذين قدموا خبراتهم لرونالد ريجان خلال حملة عام 1980، كانت مساهمة مؤسسة هريتيدج في سياسة المرشح التعليمية متواضعة. ومع ذلك، لعبت هريتيدج دوراً حاسماً خلال انتقال ريجان إلى السلطة من خلال تزويد أقرب مستشاريه بخطة عمل مفصلة لكيفية إصلاح الحكومة. هكذا نجد أن المؤسسات البحثية هذه وغيرها جعلت حضورها ملموساً، ولكن ليس بالطريقة نفسها بالضرورة. وسوف يتناول الجزء الختامي من الفصل بعضاً من الدروس الكثيرة التي يمكن استقاؤها من مشاركة المؤسسات البحثية في الحملات الرئاسية: ومن ضمن أشياء أخرى، لماذا تجد المؤسسات البحثية صعوبة في مقاومة إغراء الدخول في الحلبة السياسية بطريقة واضحة جداً؟ وبعض تداعيات مشاركة هذه المراكز في السياسة.

اتحاد مثالي: المؤسسات البحثية ومرشحو الرئاسة

لا يتطلب إطلاق حملة رئاسية ناجحة تدفقاً نقدياً كافياً وحسب على المرشحين، ولكنه يحتاج أيضاً إلى تيار ثابت من أفكار السياسة التي يستطيعون تقاسمها مع الجمهور الأمريكي. وعلى الرغم من أن التدفق النقدي غالباً ما يكون غير كافٍ، وخاصة في أثناء الانتخابات الرئاسية الأولية عندما يتعين على المرشحين جمع الاعتمادات المالية الخاصة بهم، فنادراً ما يواجه المرشحون بنقص في أفكار السياسة.[5] وبما أنهم محاصرون بالاستراتيجيين السياسيين، ومستطلعي الرأي، والمستشارين الإعلاميين، والموالين الحزبيين، وممارسي اللوبي من أجل مختلف القضايا، فإن النصائح المتعلقة بالسياسة تنهمر على المرشحين من كل جانب. ومع ذلك، لجأ العديد من المرشحين للرئاسة إلى المؤسسات البحثية للمساعدة في تطوير برامجهم الانتخابية وإعادة تعزيزها وتسويقها. لمَ يحاول

المرشحون إنشاء علاقة وطيدة مع المؤسسات البحثية؟ ولمَ يوجد الكثير من المؤسسات البحثية المستعدة لتقديم خدماتها؟

بداية، يمكن للمرشحين، خاصة ذوي الخبرة المحدودة على المستوى الفيدرالي، أو الذين يفتقرون تماماً إلى هذه الخبرة، استغلال ثروة المعرفة المتوافرة في بعض من أكثر المؤسسات البحثية الأمريكية تميزاً.[6] وقد اكتشف جيمي كارتر، ورونالد ريجان، وغيرهما من مرشحي الرئاسة الذين قضوا وقتاً قليلاً في واشنطن قبل توليهم الرئاسة، الفوائد الهائلة للاعتماد على المؤسسات البحثية التي يعمل بها الكثير من صانعي السياسة السابقين من المستوى الرفيع وخبراء السياسة القياديين. وبالاعتماد على الخبراء في هذه المنظمات، لم يكن بمقدور المرشحين الحصول على رؤى عن خبايا السياسة في واشنطن وحسب، ولكن تعزيز فهمهم لقضايا السياسة بقدر كبير أيضاً. علاوة على ذلك، يمكن للمرشحين، بحضورهم الاجتماعات في مؤسسات بحثية مثل مجلس العلاقات الخارجية ومؤسسة بروكينجز؛ حيث يوجد الكثير من صانعي السياسة السابقين وقادة الأعمال التجارية البارزين، تطوير اتصالات إضافية في القطاعين الخاص والعام ربما تثبت أن قيمتها لا تقدر بثمن عندما يسافر المرشحون عبر البلاد يلتمسون الدعم. ومع ذلك، نجد أن المصداقية التي يمكن لهؤلاء أن يضفوها على أفكار المرشح أكثر أهمية من شبكة الاتصالات التي يمكن للمؤسسات البحثية أن توفرها له. إن الحصول على معاضدة اقتصاديين كبار مثل ميلتون فريدمان من مؤسسة هوفر، أو، أفضل من ذلك، الحصول على نصائح من أكاديميين مرموقين يمكن أن تعزز بقوة العمق الفكري لبرنامج المرشح. ويمكن للمرشحين أن يستفيدوا أيضاً من علاقاتهم المرئية مع المؤسسات البحثية التي تكون في وضع يسمح لها بإعادة تعزيز الأسس الأيديولوجية لأفكار السياسة التي يملكونها.

إن مساندة المؤسسات البحثية تكلف المرشحين القليل، وما لم يحصل خبراء هذه المؤسسات على إجازات غياب من معاهدهم لكي يعملوا في الحملة الانتخابية، فإنهم عموماً يقدمون خدماتهم مجاناً.[7] وإجمالاً، هناك القليل من التكاليف بالنسبة إلى المرشحين مقابل فوائد محتملة هائلة في الاعتماد على المؤسسات البحثية التي يمكنها أن تساعدهم في

لمس وتر حساس في الناخبين. أما المؤسسات البحثية فيمكن أن تجني فوائد كبيرة من اصطفافها مع مرشح رئاسي فائز. إن الانتصار الانتخابي لا يحمل معه الهيبة فقط، أو حتى عروض الوظائف أحياناً، ولكن صورة أرفع يمكن أن تترجم إلى المزيد من التمويل من المانحين المترفين.

ورغم أن هناك تفاوتاً في درجة اعتماد المرشحين للرئاسة على المؤسسات البحثية، فإن هناك نمطاً واضحاً آخذاً في الظهور. عندما يحتاج المرشحون للنصح بشأن السياسة من خبراء سياسة محنكين، فإنهم يلجؤون إلى هذه المنظمات بدرجة كبيرة من الانتظام، ولغبطة الكثير من المؤسسات البحثية، يبدي المرشحون استعداداً للاعتماد عليها عندما يشرعون في الرحلة الطويلة، والتي غالباً ما تكون صعبة، إلى البيت الأبيض.

جيمي كارتر والبحث عن النصح في السياسة

عندما منح الرئيس فورد ريتشارد نيكسون «عفواً تاماً وغير مشروط ومطلقاً» لأي «جريمة وكل جريمة» اقترفت في أثناء فضيحة ووترجيت، بدا من المحتمل بقدر أكبر أن ديمقراطياً سوف يصبح الرئيس التالي. فشل الحزب الجمهوري الذي تلطخ بالفساد الواسع الانتشار والعجز عن التوصل إلى حل سريع للحرب الفيتنامية في إقناع الناخبين الأمريكيين بأنه يستطيع توفير قيادة فعالة ومسؤولة. وفي الواقع، كان العديد من المعلقين السياسيين مقتنعين قبل استقالة الرئيس نيكسون في آب/ أغسطس 1974 بوقت طويل بأن ديمقراطياً سوف يفوز بالحملة الرئاسية لعام 1976.[8] وبينما دخل عدد من الديمقراطيين البارزين السباق الرئاسي، ومن ضمنهم هنري "سكوب" جاكسون، وجورج والاس، فقد كان جيمي كارتر، حاكم جورجيا لفترة واحدة غير المعروف نسبياً، هو من أدى اليمين ليصبح رئيساً في كانون الثاني/ يناير 1977.

وبينما لا يزال صعود جيمي كارتر السريع إلى السلطة يحير بعض المحللين السياسيين، فإن روابطه بمؤسسات بحثية مهيبة في نيويورك وواشنطن العاصمة ربما تفسر جزئياً قدرته على أن يكسب ظهوراً قومياً. وبتحليل اعتماد جيمي كارتر على المؤسسات البحثية فيما

يتعلق بالنصائح الخاصة بالسياسة، يمكن تحديد المنظمات التي لعبت دوراً رئيسياً في أثناء ترشحه للرئاسة وبعد ذلك. كما يكشف الفحص الأدق لعلاقته ببضع مؤسسات بحثية بارزة في الشمال الشرقي عن الكيفية التي تبحث بها المؤسسات البحثية عن توسيع شبكات تأثيرها عبر مجتمع صنع السياسة.

بعد وقت قصير من تولي كارتر منصب حاكم جورجيا في عام 1970، بدأ كارتر في الطموح إلى أعلى منصب في البلاد. على أية حال، سرعان ما وضح لكارتر ومسانديه السياسيين والماليين أن إطلاقه حملة رئاسية ناجحة يستلزم جذب انتباه العديد من الديمقراطيين البارزين. وعلى الرغم من أن كارتر تمتع بمؤازرة الكثير من القادة البارزين في مجال الأعمال التجارية في أتلانتا وفي دوائر صنع السياسة، فإن دعم كبار الأكاديميين، والماليين، والصحافيين في الشمال الشرقي كان موضع إعزازه واشتهائه. ووفقاً لما يقول لورنس شوب Laurence Shoup، كان كارتر يأمل، عن طريق الحصول على منفذ إلى المؤسسة الشرقية، أن يكون جزءاً من بنية القوة القومية في الولايات المتحدة الأمريكية.[9]

وفي وقت مبكر يرجع إلى عام 1971، أصبح كارتر منشغلاً بالحصول على التغطية القومية. وعبر بعض مستشاريه الشخصيين المقربين، مثل وزير الخارجية الأسبق دين رسك Dean Rusk، قابل عدداً من الأفراد الذين كانوا في وضع يمكنهم من توسيع قاعدة تأييده السياسي. ومن بين هؤلاء كانت أكثر الاتصالات تأثيراً مع ديفيد روكفلر David Rockefeller، رئيس بنك شيس مانهاتن، و هدلي دونوفان Hedley Donovan، رئيس تحرير مجلة تايم. عقب قصة غلاف في تايم عن كارتر والجنوب الجديد في أيار/ مايو 1971، تقابل كارتر مع دونوفان الذي قام بدوره بتعريفه إلى جورج فرانكلين George S. Franklin، من أصهار روكفلر، والمدير التنفيذي لمجلس العلاقات الخارجية.[10] وعبر واحد أو أكثر من هذه اللقاءات، أصبح كارتر معروفاً لديفيد روكفلر الذي دعا الحاكم إلى غداء معه في بنك شيس مانهاتن في تشرين الثاني/ نوفمبر 1971. ولا بد أن نزعة كارتر الجنوبية ومقاربته إلى سياسة الدولة بأسلوب كيندي قد أعجبت روكفلر، لأنه عندما قرر الأخير تأسيس المفوضية الثلاثية في عام 1973، تمت دعوة كارتر إلى عضويتها.[11] وقد أكد زبيجنيو برزيزينسكي ، الذي ساعد روكفلر في اختيار الأفراد للمفوضية الثلاثية، أن كارتر

قد طلب منه الانضمام لأنه كان فيما يبدو يشارك في التزام المنظمة بتحسين العلاقات الاقتصادية الدولية: «كنا معجبين جداً بأن كارتر قد فتح مكاتب تجارية لولاية جورجيا في بروكسل وطوكيو. كان ذلك يناسب على نحو أمثل مفهوم ثلاثية الأطراف».[12]

وبينما كانت مبادرات كارتر الاقتصادية الدولية تبدو متزامنة مع تفويض المفوضية الثلاثية، فإن احتمال أن يشغل أحد أعضائها المكتب البيضاوي كان فيما يبدو قد أثر على قرار روكفلر وبرزيزينسكي. وكما يوضح باري جولدووتر Barry Goldwater، كانت المصالح السياسية والمصالح المؤسسية وراء دعوة كارتر للانضمام إلى المفوضية الثلاثية. «وجد ديفيد روكفلر وزبيجنيو برزيزينسكي أن كارتر هو مرشحهم المثالي. لقد ساعداه في الفوز بالترشيح والرئاسة. ولإتمام هذا الهدف، حشدا القوة المالية لمصرفيي وول ستريت، والنفوذ الفكري للمجتمع الأكاديمي – الذي يتبع ثروة المؤسسات الكبرى المعفاة من الضرائب – والمسيطرين على الإعلام الممثلين في عضوية مجلس العلاقات الخارجية والمفوضية الثلاثية».[13]

وقد أقر جولدووتر وغيره من المتحدثين المحافظين الآخرين بأن انتصار كارتر في الانتخابات سوف يعود بحصص جيدة على المفوضية الثلاثية، ولكن كارتر حصل أيضاً على الكثير من الفوائد من المشاركة في هذه المنظمة. ووفقاً لما يقول لورنس شوب: «التقى كارتر عبر عضويته في المفوضية الثلاثية، بأفراد أقوياء من الطبقة العليا، وصار صديقاً لهم، ويتمتع هؤلاء بالصلات والنفوذ اللازمين عندما يتطلب الأمر؛ في مجال الأعمال التجارية، وفي إعلام الاتصال الجماهيري، وفي الحكومات في الداخل وخارجياً، وفي الجامعات، وفي الجمعيات والمؤسسات. جيمي كارتر... الذي سمع به القليل من الناس خارج جورجيا في [عام] 1973... أصبح جزءاً من مجموعة تستطيع أن تساعده في أن يصبح رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية».[14]

تعرّف القليل من المعلقين السياسيين على الرابطة اللصيقة بين كارتر والمفوضية الثلاثية في أوائل سبعينيات القرن العشرين، ولكن بحلول عام 1976 أصبح من الواضح بشكل متزايد أن مرشح الرئاسة الديمقراطي يعتمد بشدة على زملائه في المفوضية الثلاثية

فيما يتعلق بنصائح السياسة. على سبيل المثال، في حزيران/ يونيو 1976 وصفت لوس أنجلوس تايمز "فريق عمل" ساعد المرشح في إعداد خطابه الأول عن السياسة الخارجية الذي بدأ بعبارة «لقد حان الوقت لكي نسعى إلى شراكة بين أمريكا الشمالية، وأوربا الغربية، واليابان».[15] وبينما قاد كارتر العديد من مستشاريه من المفوضية الثلاثية التصفيق، شدد على أهمية تشجيع تعاون أوثق بين الدول الصناعية المتقدمة. وفي الشهور التي تلت ذلك، استمر المرشح الديمقراطي في مناصرة توصيات السياسة الخارجية الأخرى التي اقترحتها المفوضية الثلاثية. والواقع أن اعتماد كارتر المتنامي على مجموعة نخبوية من مستشاري المفوضية الثلاثية، مثل زبيجنيو برزيزينسكي وسايروس فانس، قد أقنع بعض مراقبي الحملة بأن «سياسة كارتر الخارجية برمتها، والكثير من استراتيجيته الانتخابية، وعلى الأقل بعض سياسته الداخلية، [يأتي] مباشرة من المفوضية وأعضائها القياديين».[16]

من الصعب تحديد درجة تأثير مختلف مستشاري المفوضية الثلاثية على آراء كارتر عن السياستين الخارجية والداخلية، ولكن هناك القليل من الشك في أن عضويته في المفوضية قد تركت أثراً دائماً عليه. وكما أشار كارتر: «حتى يتسنى تأمين الفرصة المتواصلة لتحليلات متعمقة لقضايا السياسة الخارجية المعقدة والمهمة والمناسبة، هناك منظمة تعرف باسم المفوضية الثلاثية. مجموعة من القادة من المناطق الثلاث الديمقراطية المتقدمة في العالم تلتقي كل ستة أشهر لمناقشة أفكار لها أهمية راهنة بالنسبة إلى اليابان، وأمريكا الشمالية، وأوربا... وعضوية هذه المفوضية قد زودتني بفرصة تعلُّم رائعة، والكثير من الأعضاء الآخرين قد ساعدوني في دراستي للشؤون الخارجية».[17]

ويتفق زبيجنيو برزيزينسكي، أول مدير للمفوضية الثلاثية، ولاحقاً المستشار الأمني للرئيس كارتر، مع فكرة أن المفوضية قد وفرت لكارتر تجربة تعلُّم لا تقدر بثمن، ولكنه ينكر أنها قد نصحته في الشؤون الداخلية والخارجية:[18]

> لم تلعب المفوضية أي دور في نصح [كارتر] بأية طريقة. ولكنني أعتقد أن المفوضية كانت مهمة بالنسبة إليه بطريقتين. الأولى أنها، عموماً، وفرت إطاراً عملياً لأول تعرُّض موسع له للشؤون الدولية. قبل عضويته في المفوضية، لم يكن قد تعرض للشؤون الدولية... والثانية

أنه التقى في المفوضية بعدد من الناس المهتمين بالشؤون الدولية، وقد عين بعضاً منهم للعمل معه عندما كان يقوم بالتعيينات في إدارته. أعتقد أن أحدهم قد عد ذات مرة – لا أذكر الرقم بالتحديد ولكنني أذكر بطريقة غير أكيدة نوعاً ما – ثمانية عشر شخصاً من كبار المعينين في إدارته كانوا من أعضاء المفوضية.[19]

لم يستطع برزيزينسكي أن يتذكر الرقم المحدد من العاملين في المفوضية الثلاثية الذين عينهم الرئيس كارتر،[20] ولكنه قال: «كل صانعي السياسة الخارجية الرئيسيين في إدارة كارتر كانوا قد عملوا في المفوضية الثلاثية».[21] وبالإضافة إلى برزيزينسكي، تم تعيين العديد من أعضاء المفوضية الثلاثية في إدارة كارتر، ومنهم وولتر مونديل Walter Mondale، وبول فولكر Paul Volcker، وبول وارنكي Paul Warnke.

اعتمد كارتر بشدة على العديد من العاملين في المفوضية الثلاثية لشغل مناصب رئيسية في إدارته، ولكن بحثه عن نصائح السياسة لم ينته عند هذا الحد. لقد أسست المفوضية الثلاثية سمعتها بسرعة بوصفها واحدة من مؤسسات بحوث السياسة الأولى في الولايات المتحدة الأمريكية. ومع ذلك، لم يكن الرئيس المنتخب يستطيع أن يتجاهل مجموعة النخبة من اختصاصيي السياسة في المؤسسات البحثية المتميزة الأخرى مثل مجلس العلاقات الخارجية. علاوة على ذلك، وبما أن الكثير من العاملين في المفوضية الثلاثية كانوا أعضاء أيضاً في مجلس العلاقات الخارجية، فإن منفذ كارتر إلى بعض أبرز صناع القرار في البلاد قد أصبح ميسوراً إلى حد كبير.[22]

وبدعوة من كارتر، انضم إلى إدارته 54 من العاملين في مجلس العلاقات الخارجية على الأقل. وكان من بين هؤلاء بي. آر. هاريس P. R. Harris، وزير الإسكان والتنمية الحضرية والصحة والتعليم والرفاهية، وفيليب حبيب، وكيل وزارة الخارجية، وستانسفيلد ترنر Stansfield Turner، مدير وكالة الاستخبارات المركزية، ودي. آرون D. Aaron نائب مستشار الأمن القومي، وإيه. سولمون A. Solomon وكيل وزارة الخزانة، ودونالد ماكهنري Donald McHenry سفير الولايات المتحدة الأمريكية لدى

الأمم المتحدة. وبعد أن جمع كارتر فريقاً مثيراً للإعجاب من المستشارين السياسيين من المفوضية الثلاثية ومجلس العلاقات الخارجية، التفت أخيراً إلى مؤسسة بروكينجز لكي يكمل مجموعة مستشاريه.

وبعد أن أدرك المساهمة القيمة للعديد من علماء بروكينجز في صياغة العديد من السياسات الحكومية في فترات الإدارات الديمقراطية السابقة، اتصل كارتر بالمؤسسة لأول مرة في تموز/ يوليو 1975. وخلال زيارته القصيرة، حضر مأدبتي غداء صغيرتين غير رسميتين، تناولتا السياسة الخارجية والاقتصاد، وبدأ في إقامة روابط مع الكثير من صفوة العلماء المقيمين في بروكينجز. ودعا كارتر عقب انتصاره في الانتخابات، العديد من علماء بروكينجز للانضمام إلى العاملين معه. وعين كارتر بالإضافة إلى ستيفن هس Stephen Hess الذي قدم له استشارات حول كيفية إعادة بناء فريق العمل في البيت الأبيض، أكثر من اثني عشر من أعضاء مؤسسة بروكينجز في مناصب إدارية، ومنهم تشارلز شولتز Charles L. Schultze، رئيس مجلس المستشارين الاقتصاديين، وسي. فريد بيرجستن C. Fred Bergsten، مساعد وزير الخزانة للشؤون الاقتصادية الدولية، وهنري آرون Henry Aaron، مساعد وزير الصحة والتعليم والرفاهية للتخطيط والتقييم، وكارين ديفيز Karen Davis نائبة مساعد وزير الصحة والتعليم والرفاهية، وإميل صنلي الابن Emil Sunley Jr مساعد وزير الخزانة، وباري بليشمان Barry Blechman، مساعد مدير وكالة السيطرة على السلاح ونزع السلاح، وباري بوسورث Barry Bosworth، مدير مجلس الأجور واستقرار الأسعار، وهنري أوين Henry D. Owen، ممثل البيت الأبيض الخاص للقمم الاقتصادية، وإل.إن. كتلر L. N. Cutler مستشار البيت الأبيض، وإل. دبليو. بنسون L. W. Benson وكيل وزارة الخارجية، وجيرارد سميث Gerard C. Smith السفير المتجول، ونانسي تيترز Nancy H. Teeters في مجلس الاحتياطي الفيدرالي.

وبفضل دعم أكثر من مئة محلل سياسي من ثلاث من أكثر المؤسسات البحثية مهابة في الولايات المتحدة الأمريكية ونصائحهم، صعد كارتر من شخص مغمور نسبياً إلى

البيت الأبيض. وعلى الرغم من أن العديد من العوامل ساهمت في انتصاره الانتخابي، فإن الدور الحيوي الذي لعبته المؤسسات البحثية في أثناء حملته لا يمكن تجاهله. إن اعتماد كارتر على اختصاصيي المؤسسات البحثية لم يصل إلى نهاية بدخوله إلى البيت الأبيض. على العكس من ذلك، مع بحث الرئيس المنصَّب حديثاً عن وضع مسار جديد للولايات المتحدة الأمريكية في النصف الأخير من عقد السبعينيات، بدأ كارتر في الاعتماد بقدر أكبر على المستشارين فيما يتعلق بالتوجيه والإرشاد. وبينما طلب كارتر نصيحة كبار مستشاريه الاقتصاديين لتعزيز وضع الولايات المتحدة الأمريكية في الاقتصاد الدولي، فإن انشغاله بحل التوترات في أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وفر لمحللي السياسة الخارجية داخل الحكومة وخارجها فرصاً نادرة لأسر انتباه الرئيس. في الواقع، كانت سياسات كارتر تجاه هذه المناطق المعينة في العديد من المناسبات تبدو وكأنها تتشكل وتتقولب وفقاً لأعضاء بارزين في مجتمع المؤسسات البحثية في واشنطن.[23]

اعتمد كارتر على العديد من المؤسسات البحثية المهيبة في الشمال الشرقي لكي يحصل على تغطية قومية، ولكن خَلَفه اتجه إلى معاهد البحوث الأخرى لكي يحول مجموعة معتقداته المحافظة إلى برنامج انتخابي منتصر. لقد طلب ريجان أحياناً نصيحة محللي السياسة من مؤسسات بحثية وجامعات بارزة خلال فترة حكمه لكاليفورنيا، ولكنه لم يبدأ في إحاطة نفسه ببعض من أكثر مثقفي السياسة المحافظين احتراماً في البلاد إلا بعد أن أطلق حملته الرئاسية في عام 1980.[24]

رونالد ريجان والمؤسسات البحثية التي قدمت له الاستشارات

لم يضيع رونالد ريجان - على الرغم من أنه جاء في المرتبة الثانية بعد فورد في المؤتمر القومي للحزب الجمهوري في كنساس سيتي بولاية ميسوري في عام 1976 - إلا القليل من الوقت في الإعداد لحملة الانتخابات الرئاسية في عام 1980. وكما علق واحد من مستشاري حملته خلال رحلة عودته إلى كاليفورنيا، حدق خارج نافذة الطائرة لثوان قليلة، ثم مضى ليكتب الملاحظة التالية على ظهر بطاقة للمؤتمر القومي: «لقد حلمنا، لقد قاتلنا، ولا يزال الحلم معنا».[25]

بتلك الكلمات عبر ريجان عن التزامه بالعودة إلى قاطرة الحملة؛ أملاً في تأمين ترشيح رئاسي. وفي ديترويت بولاية ميتشجان في 17 أيار/ مايو 1980، بعد أربع سنوات من هزيمته بفارق ضئيل، فاز بترشيح الحزب الجمهوري بأغلبية ساحقة، وبعد 111 يوماً فاز بالانتخابات العامة. وفي 20 كانون الثاني/ يناير 1981 أصبح رونالد ريجان الرئيس الأربعين للولايات المتحدة الأمريكية.

غالباً ما يعزى انتصار ريجان الجارف على رئيس قانط على نحو متزايد ومحبط إلى فشل إدارة كارتر في حماية مصالح الولايات المتحدة الأمريكية الاقتصادية والسياسية في المجتمع الدولي. إن عجز كارتر عن منع الإطاحة بشاه إيران، وتنصيب حكومة الساندينستا في نيكاراجوا، والاستيلاء على السفارة الأمريكية في طهران، والغزو السوفيتي لأفغانستان، كل ذلك لم يساعده في إشعار الناخبين بالثقة. ومع ذلك، لا يعزى الانتصار الجمهوري إلى حالات فشله في السياسة الخارجية وحدها. إن قدرة مستشاري ريجان على ترجمة مجموعة من المعتقدات المحافظة إلى أجندة سياسية جذابة ساهمت أيضاً في نتيجة حملة عام 1980.

حتى قبل أن تهبط طائرة ريجان في جنوبي كاليفورنيا عقب خطاب قبوله للترشيح في ديترويت، بدأ بعض مستشاري حملته في رسم خريطة لاستراتيجية جديدة لترويج أفكار مرشحهم عن السياستين الداخلية والخارجية. وتماماً كما مر ريجان بتغير سياسي بتركه الحزب الديمقراطي لكي ينضم إلى قضية الحزب الجمهوري بعد فوز كينيدي بفارق ضئيل على نيكسون في عام 1960، كان على مستشاري حملته وقتها تحديد كيفية الإسراع بتحويل الناخبين الأمريكيين إلى الاتجاه المحافظ.[26]

بالنسبة إلى مارتن أندرسون – وهو زميل أول في مؤسسة هوفر وعضو رئيسي في الدائرة الداخلية لمستشاري ريجان السياسيين – فإن أكثر الوسائل فاعلية فيما يتعلق بتوصيل أجندة مرشحه السياسية إلى الجمهور الأمريكي تمثلت في جذب الدعم من بعض أعلام المثقفين في البلاد. وبما أنه كان مقتنعاً بأن «الأفكار تحرك الأمم»[27] وأن أفكار السياسة تنشأ على نحو أساسي في الجامعات والمؤسسات البحثية، شرع في جمع فريق مثير للإعجاب من الأكاديميين الذين يستطيعون ترويج رؤية ريجان للولايات المتحدة

الأمريكية.[28] ويوضح أندرسون في مذكراته عن سنوات ريجان ذلك بقوله: «[منذ] وقت مبكر يرجع إلى عام 1975، بعد أن وافقتُ على الانضمام إلى حملة ريجان الرئاسية، بدأتُ جهداً نظامياً لتقديم أفضل الاقتصاديين في البلاد إليه. وقد تم اختيار معظمهم من ملفي الشخصي لكبار خبراء السياسة الذي بدأتُ في جمعه خلال حملة نيكسون في عام 1967. كان هذا جزءاً من جهد أعم لاستقطاب جيش من المثقفين لتقديم النصح والاستشارات لريجان في مدى كامل من قضايا السياسة».[29]

بعد دعوة اقتصاديين كبار مثل ملتون فريدمان، ووليام نسكانن William Niskanen، وموراي ويدنباوم Murray Weidenbaum للانضمام إلى حملة ريجان، بدأ أندرسون في الانشغال بإنشاء العديد من فرق عمل السياسة لتقديم الاستشارات لريجان في السياستين الداخلية والخارجية.[30] وأدرك أندرسون أولاً أهمية إنشاء فرق عمل لتقديم الاستشارات لمرشحي الرئاسة عندما كان مسؤولاً عن بحوث السياسة الخاصة بنيكسون في عام 1968. ويشير إلى أنه «قد تعلَّم أن المستشارين السياسيين من العالم الفكري يمكن أن يكونوا من الأصول الهائلة للحملة... إن مجرد وجود مجموعة كبيرة من المفكرين المتميزين يعطي دفعة قوية لمصداقية المرشح. بالنتيجة كان أولئك المفكرون يوقعون مع المرشح على أفكاره».[31]

كان أندرسون مسؤولاً عن فرق العمل الخاصة بالسياستين الداخلية والاقتصادية، وكان ريتشارد ألن، وهو زميل لأندرسون في مؤسسة هوفر، قد أوكل إليه الإشراف على مجموعات السياستين الخارجية والدفاعية.[32] وبالتأمل في الكيفية التي كانت مجموعات السياسة تزود بها ريجان بالمعلومات، قال ألن: «كان معي 120 شخصاً: 80 مستشاراً في السياسة الخارجية و40 مستشاراً في الدفاع والأمن القومي. كان هؤلاء الناس مختصين نموذجيين في هذا المجال: فقد كانوا إما مختصين أكاديميين، أو مختصين تقاعدوا أو تركوا الحكومة، ومنهم أفراد من البنتاجون، ووزارة الخارجية، ودبلوماسيون سابقون وما إلى ذلك. وقد [قدموا] معلومات، وآراء، وأجزاء من خطابات كانت سوف تضمن في خطابات المرشح...هذه هي الطريقة التي أدى بها جزء من النظام وظيفته. كانت [مجموعات السياسة] مفيدة بشكل مفرط في توفير معلومات تاريخية وبيانات عامة».[33]

وقد وثق بيان صحفي من ريجان بتاريخ 23 تشرين الأول/ أكتوبر 1980 نطاق فرق عمل السياسة ووظيفتها بقوله: «أعلن الحاكم ريجان اليوم اكتمال تكوين 23 فريق عمل في السياستين الداخلية والاقتصادية، فيها 329 من المستشارين طلب منهم تناول القضايا المهمة التي سوف ينبغي على الإدارة الجديدة مواجهتها... وتنضم فرق العمل هذه إلى 25 مجموعة عمل في مجالي السياسة الخارجية والدفاع تشمل 132 مستشاراً يفحصون بالتفصيل المسائل الكبرى التي تتعلق بهذين المجالين المهمين».[34]

وقد علق إدوين ميس الثالث، مدير الفريق الانتقالي، على المشاركة النشطة لفرق العمل في أثناء حملة ريجان بقوله: «لقد خدمت حملة ريجان في عام 1980 فرق عمل سياسة شملت أكبر مجموعات المثقفين التي جمعت لحملة سياسية أمريكية على الإطلاق وأكثرها تميزاً. وقد درست قرابة الخمسين مجموعة، ضمت 450 مستشاراً، مجالات عديدة من السياسات: الخارجية، والدفاعية، والداخلية، والاقتصادية، وقدمت مئات التوصيات».[35] وبتقديم دراسات مفصلة حول موضوعات تتراوح بين إصلاح الرفاهية الاجتماعية والدفاع الصاروخي. وبوضع الخطوط العريضة للعديد من توصيات السياسة، كانت فرق عمل السياسة، قد أنشأت خطة عمل للإدارة القادمة. وكما يوضح مارتن أندرسون: «عندما تولى ريجان السلطة في عام 1981، كانت خطة المعركة الخاصة بما ينبغي عمله بتلك السلطة قد كتبت إلى حد بعيد».[36]

قبل أسبوعين من أداء الرئيس المنتخب ريجان للقسم، وفي حفل غداء على شرف مجلس المشرفين على مؤسسة هوفر، أسهب ميس في المساهمة المهمة التي قدمتها فرق تطوير السياسة في جمع المعلومات للإدارة الجديدة. «عقدنا سلفاً سلسلة من الاجتماعات... مع مؤسسة هريتيدج وغيرها، لكي نعد توصيات للرئيس المنتخب الجديد فيما يتعلق بالمسار الذي سوف تتبعه إدارته. وبحلول 20 كانون الثاني/ يناير سوف تكون هناك سلفاً أجندة لمشاريع القوانين الأولية التي سوف تشغِّل الإدارة خلال السنة الأولى من عملها، وتضع لها الأهداف الكبرى والوسيطة؛ بحيث تكون العين مفتوحة دائماً على خطة عمل لما تسعى الإدارة إلى إنجازه».[37]

أضاع الرئيس المنتخب القليل من الوقت في مكافأة المستشارين الذين قدموا مساهمات مهمة لحملته. ومن بين المشاركين في فرق العمل الخاصة بريجان والذين حصلوا على تعيينات حكومية من المستوى الرفيع نجد ألان جرينسبان Alan Greenspan رئيس مجلس أمناء الاحتياطي الفيدرالي، وأنتونين سكاليا Antonin Scalia الذي عين في المحكمة العليا، وجورج شولتز وزير الخارجية، وكاسبار واينبرجر Caspar Weinberger وزير الدفاع، ووليام هوارد تافت الرابع William Howard Taft IV نائب وزير الدفاع، وريتشارد ألن مستشار الأمن القومي، وجيمس ميلر James Miller رئيس اللجنة الفيدرالية للتجارة ولاحقاً مدير مكتب الإدارة والميزانية، وإدوين هاربر Edwin Harper نائب مدير مكتب الإدارة والموازنة، وموراي ويدنباوم وبريل سبرينكل Beryl Sprinkel في منصب رئيس مجلس المستشارين الاقتصاديين، ووليام نسكانن وتوماس مور Thomas Moore في مجلس المستشارين الاقتصاديين، ونورمان ترو Norman True وبول كريج روبرتس Paul Craig Roberts وكيل ومساعد وكيل السياسة الاقتصادية في وزارة الخزانة، وآرثر برنز Arthur F. Burns السفير لدى ألمانيا، وداريل ترنت Darrell Trent نائب وزير المواصلات، ورودولف بنر Rudolph Penner رئيس مكتب الكونجرس للموازنة، ومارتن أندرسون كبير مستشاري السياستين الداخلية والاقتصادية.[38]

كان أكثر من نصف هؤلاء من أعضاء المؤسسات البحثية قبل انضمامهم إلى إدارة ريجان. وكانت ارتباطاتهم المؤثرة على النحو التالي: ريتشارد ألن مع مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ومؤسسة هريتيدج ومؤسسة هوفر؛ ومارتن أندرسون وتوماس مور وداريل ترنت مع مؤسسة هوفر؛ ونورمان ترو مع مؤسسة هريتيدج، وكاسبار واينبرجر مع معهد الدراسات المعاصرة Institute for Contemporary Studies؛[39] وموراي ويدنباوم وجيمس ميلر وآرثر برنز مع معهد أمريكان إنتربرايز؛ ووليام نسكانن مع راند ومعهد تحليلات الدفاع Institute for Defence Analysis.[40]

إن عدد الأفراد الذين ينتمون إلى المؤسسات البحثية الذين قرروا الانضمام إلى حملة ريجان أكثر من ذلك بكثير. فبين عامي 1981 و1988 شارك قرابة 200 عضو من المؤسسات البحثية المحافظة الرائدة في إدارة ريجان على أساس التفرغ لتقديم الاستشارات أو النصح.[41] وكانت هناك خمس مؤسسات بحثية ممثلة على نحو جيد خلال سنوات ريجان. كان هناك 55 عالماً من مؤسسة هوفر، و36 من مؤسسة هريتيدج، و34 من معهد أمريكان إنتربرايز، و32 من لجنة بريزينت دينجر Present Danger،[42] و18 من مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية.[43]

وإلى أن تصبح سجلات حملة عام 1980 في مكتبة ريجان الرئاسية متاحة، سيكون من الصعب توفير فحص أكثر تفصيلاً للعلاقة بين المؤسسات البحثية وإدارة ريجان. ومع ذلك، يشير البحث الأولي في المواد المتاحة إلى أن بعض هذه المؤسسات قد لعب دوراً حاسماً في الفترة الانتقالية عقب انتخابات عام 1980. وبرغم أن العديد من المؤسسات البحثية قد شاركت بنشاط في الحملة، فإن أكثرها أهمية في أثناء الفترة الانتقالية كانت مؤسسة هريتيدج.

في خريف عام 1979، وتوقعاً لانتصار رئاسي جمهوري، بدأ رئيس مؤسسة هريتيدج إدوين فولنر التفكير في الكيفية التي تستطيع بها منظمته أن تساعد في الانتقال إلى إدارة محافظة. وبعد التشاور مع العديد من زملائه في مجتمع بحوث السياسة، قرر فولنر أن يطلق مشروع بحوث واسع لإنتاج دراسة يمكن، أن تستخدم كدليل يتبعه المحافظون في تنفيذ مبادرات السياستين الداخلية والخارجية. ووفقاً لما يقوله فولنر: «كان شعورنا القوي يتلخص في أن الذين سيأتون إلى الإدارة يجب أن يكون لديهم مصدر معلومات وإرشاد من نوع مختلف عما يوجد لدى من سيحلون محلهم».[44]

وبمساعدة 300 أكاديمي ومستشار ومحام ومسؤول حكومي سابق قسموا على 20 فريقاً في المشروع، أنتجت مؤسسة هريتيدج "خطة عمل لبناء حكومة محافظة" من 1,100 صفحة.[45] وقد وضعت هريتيدج في هذه الدراسة المعنونة *Mandate for Leadership:*

Policy Management in a Conservative Administration (**تفويض بالقيادة: إدارة السياسة في ظل إدارة محافظة**) الخطوط العريضة لألفي مقترح لقضايا تتراوح بين كيفية تنسيق البيروقراطية الحكومية وتحسين الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية.[46]

وقدم فولنر - بما أنه كان مغتبطاً بنتائج دراسة مؤسسة هريتيدج التي استمرت لمدة عام، ناهيك عن نتيجة حملة عام 1980 - لإدوين ميس الثالث في فندق هاي-آدمز في منتصف تشرين الثاني/ نوفمبر 1980 [47] نسخة من المخطوطة. وقال ميس بعد تصفحه للتقرير المطول: إن دراسة **تفويض بالقيادة** مثيرة جداً للإعجاب، وإن فريق ريجان «سوف يعتمد عليها بشدة».[48] لقد كانت «واحدة من أفضل الأشياء التي سوف ترشد الرئيس ريجان ومن في صحبته في السنوات القليلة القادمة وأكثرها مغزى».[49] ووفقاً لما يقوله ميس، «أعطى الرئيس ريجان نسخة من الكتاب لكل عضو من وزارته ووجههم لقراءتها».[50]

قال ميس الذي يعمل في الوقت الراهن زميلاً في منحة رونالد ريجان في السياسة العامة في مؤسسة هريتيدج في مذكراته عن سنوات حكم ريجان: إن دراسة **تفويض بالقيادة** كانت مسؤولة إلى حد بعيد عن التأثير المتنامي لمؤسسة هريتيدج؛ «هذا الإنجاز الرئيسي وضع هريتيدج على الخريطة فيما يتعلق بصنع القرار في واشنطن. حقاً، لقد تم تعيين الكثير من القادة من بين العاملين في هريتيدج ومن ساهموا في **تفويض بالقيادة**. [بالإضافة إلى ذلك]، قدم إدوين فولنر استشارات خبيرة إلى الإدارة الجديدة بدرجات متفاوتة».[51]

إن تصديق ميس بشكل جارف على دراسة هريتيدج ربما يفسر جزئياً ظهورها في قائمة **واشنطن بوست** للكتب الأفضل بيعاً لثلاثة أسابيع في أوائل عام 1981. وربما تفسر أيضاً السبب في أن مراقبي سياسة واشنطن بدؤوا يشيرون إلى الدراسة على أساس أنها إنجيل إدارة ريجان. وحتى بعد سنة من نشر **تفويض بالقيادة** كان الصحافيون ومحللو السياسة يتفكرون في مدى تأثر سياستي الرئيس ريجان الداخلية والخارجية بنشر الدراسة.

على أية حال، فإن القليل من الأفراد هم من اهتموا أكثر من إدوين فولنر بمدى اتباع المسؤولين بدقة لتوصيات السياسة التي وضعت خطوطها العريضة في دراسة هريتيدج،

فقد قدر فولنر في أوائل عام 1982 أن إدارة ريجان قد تبنت أكثر من 60٪ من مقترحات هريتيدج.[52] وأهمل فولنر في إطار تباهيه بهذا الإحصاء، تفسير أن عدداً من توصيات السياسة المضمنة في دراسة المنظمة لم تنشأ فيها، ولكنها طورت وصقلت في مؤسسات بحثية أخرى على مدى سنوات عديدة. ووفقاً لما يقوله جلين كامبل Glenn Campbell، المدير السابق لمؤسسة هوفر، فإن الكثير من توصيات هريتيدج قد استخلصت من إصدارة سابقة لمؤسسة هوفر بعنوان *The United States in the 1980s* (**الولايات المتحدة في الثمانينيات**).[53] وحتى الرئيس السوفيتي السابق ميخائيل جورباتشوف كان مقتنعاً بأن العديد من سياسات إدارة ريجان كانت مستعارة من دراسة مؤسسة هوفر التي يبلغ وزنها ثلاثة أرطال ونصف الرطل. فقد صرخ جورباتشوف وهو يلوح بنسخة من الإصدار أمام جورج شولتز وزير الخارجية آنذاك، وروبرت ماكفرلين مستشار ريجان الثالث للأمن القومي:[54] «لقد قرأنا هذا الكتاب، وراقبنا كل برامجه وهي تتبنى من قبل إدارة ريجان».[55]

على الرغم من التناقض بشأن أصل أغلبية توصيات السياسة التي وضعت خطوطها العريضة في دراسة هريتيدج، فمن الصعب تجاهل الدور الأصيل الذي لعبته هذه المؤسسة أثناء انتقال ريجان إلى السلطة. وكما يبين الصحفي برنارد واينروب Bernard Weinraub، «بالعمل من مبنى من الطوب الأبيض لا يكاد يلاحظ في شمال شرق واشنطن، وكان ذات يوم بقالة كورية، وملتقى لمدمني المخدرات... برزت قوة كبرى في انتقال رونالد ريجان إلى الرئاسة».[56]

دفعت دراسة تفويض بالقيادة مؤسسة هريتيدج إلى الأضواء الكاشفة القومية، ومن مقرها الجديد الذي يقع على بعد صفي بيوت من مبنى الكابيتول، واصل «الصبي العنيد الجديد في صف بيوت المحافظين» كما سماها الرئيس ريجان، تشكيل الأجندة السياسية للولايات المتحدة الأمريكية.[57] وبحلول عام 1984 كانت سطوة هريتيدج في مجتمع صنع السياسة في واشنطن قد نمت إلى درجة أن جيمس روزنتال James Rosenthal، كاتب العمود في صحيفة نيو ريبابليك *New Republic*، علق وهو يكتب عن تفويض بالقيادة 2

قائلاً: «تساعد هريتيدج في تشكيل ما يتحدث عنه الناس في واشنطن بعد أن يقرؤوا صحف الصباح. إنها تساعد في وضع الأجندة».[58]

سرعان ما أصبحت هريتيدج، وهي تركب موجة المحافظة الجديدة التي كانت تتدفق سريعاً عبر الولايات المتحدة الأمريكية، غارقة في مؤسسة صنع القرار في واشنطن. وبينما كان العديد من مؤسسات بحوث السياسة ذات الطبيعة الليبرالية تكافح من أجل بقائها خلال سنوات حكم ريجان، فإن مؤسسة هريتيدج بدأت في تحويل نفسها إلى واحدة من المؤسسات البحثية القيادية في واشنطن، بفضل الدعم المالي لعدد متنامٍ من الأفراد والشركات. مع ذلك، فإن مؤسسة هريتيدج وعلى الرغم من ظهورها العام المتزايد، ورغبتها الواضحة في تشكيل الأجندة السياسية، لم تحتكر انتباه صناع القرار. فقد تمكن أيضاً أعضاء مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، ولجنة بريزينت دينجر، ومؤسسة هوفر، ومعهد أمريكان إنتربرايز، من تقديم الاستشارات لمسؤولين حكوميين رئيسيين في كوكبة من قضايا السياستين الداخلية والخارجية بدرجات مختلفة، بشق طريقهم عبر متاهة صنع السياسة في واشنطن.

وأحاط ريجان نفسه مثل سلفه، ببعض من صفوة علماء البلاد. وعندما فعل ذلك، لم يوسع فقط قاعدة دعمه الفكري عبر المجتمع الأكاديمي، ولكن الأهم أنه جذب أفراداً يمكنهم ترجمة معتقداته المحافظة إلى مجموعة من بدائل السياسة الحيوية. وفي عملية تعزيز التفويض السياسي لريجان، أصبح العديد من المؤسسات البحثية التي كانت تراقب الحكومة من قبل بطريقة آلية من الهامش جزءاً عضوياً من شبكة صنع القرار. وكمشاركين نشطين في الحلبة السياسية، استغل العديد الفرص الجديدة لصياغة السياسات الحكومية. ومن الصعب قياس مدى مسؤولية مختلف المؤسسات البحثية في عاقبة الأمر عن التأثير المباشر على السياستين الداخلية والخارجية الأمريكيتين خلال فترتي حكم ريجان، ولكن الواضح أن المؤسسات البحثية اكتسبت صورة أبرز في المشهد السياسي الأمريكي في عقد الثمانينيات. حقاً، لم يبدأ وجود المؤسسات البحثية في دوائر صنع السياسة الرئيسية في الاضمحلال حتى تولى جورج بوش الرئاسة في عام 1989.

وخلافاً لريجان، لم يقم بوش بدعوة عشرات الأكاديميين من المؤسسات البحثية في حملته الرئاسية في عامي 1988 و1992، ولم يعتمد بشدة على هذه المؤسسات لشغل مناصب رفيعة في إدارته. على العكس من ذلك، بذل بوش جهداً منسقاً لكي يعزل نفسه عن المؤسسات البحثية التي أقامت روابط وثيقة مع سلفه وحافظت عليها. وكما توضح آنليز أندرسون Annelise Anderson، وهي زميلة أولى في مؤسسة هوفر ومستشارة سابقة لنائب الرئيس بوش: «أراد الرئيس بوش أن يرتقي خارجاً من ظل ريجان، و[لذلك] أبعد نفسه عن معظم الخبراء الجمهوريين الذين كانوا ملتصقين بريجان. وقد عامل المحافظين الجدد إلى حد كبير بالطريقة نفسها التي عاملهم بها الرئيس كارتر. كلاهما صرف النظر عن أهميتهم كمفكرين... وبذلك أقصيا الكثير من قوة النيران الفكرية، أناس من أمثال جين كيركباتريك، ونورمان بودهوريتز Norman Podhoretz، وإيرفينج كريستول Irving Kristol الذين ألهموا إدارة ريجان وأنعشوها».[59]

لقد أخذ الظهور العام للمؤسسات البحثية يتراجع في واشنطن مؤقتاً في أثناء سنوات حكم بوش، غير أن هذه المؤسسات بدأت تحظى باهتمام كبير مرة أخرى عندما أعلن الحاكم كلنتون عن ترشحه للرئاسة في عام 1991. ومع انطلاق حملة كلنتون، بدأ الصحافيون يولون اهتماماً أكبر للأفراد والمنظمات التي كانت تقدم الاستشارات لحاكم أركنساس. وكان الشيء الذي اكتشفوه هو أن كلنتون، مثل كارتر وريجان، قد أنشأ روابط وثيقة مع ثلة من المؤسسات البحثية.

بيل كلنتون ومكان يدعى معهد السياسة التقدمية

في شتاء عام 1991 كانت قلة من الديمقراطيين في كابيتول هيل، أو حتى عبر الولايات المتحدة الأمريكية، يمكن أن تتوقع أن حكم الجمهوريين الذي دام لعقد من الزمن في البيت الأبيض سوف يصل قريباً إلى نهاية. ومع تمتعهم بشعبية غير مسبوقة في استطلاعات الرأي، إلى حد بعيد بفعل الدعم الساحق للتحالف الذي قادته الولايات المتحدة الأمريكية من أجل "تحرير الكويت"، بدا أن الرئيس بوش مقدر له الفوز بفترة

رئاسية ثانية.[60] وكما قال واحد من العالمين ببواطن الأمور السابقين في واشنطن وموظف مقيم في مؤسسة بحثية بثقة وقتها: «يمكن لعيسى المسيح أن يترشح في بطاقة ديمقراطية، ولكنه مع ذلك لن يهزم جورج بوش».[61] غير أن المستقبل السياسي لبوش بدا غير آمن، بسبب الإحباط المتنامي وتخوف الناخبين الأمريكيين من الظروف الاقتصادية الآخذة في التفاقم اللذين خيما على حماس الناخبين المبدئي لعملية عاصفة الصحراء. في الواقع، اتضح في الأشهر التالية أنه إن لم يستطع بوش إقناع الجمهور الأمريكي بأن رؤيته للنظام العالمي الجديد تشمل خطة شفاء اقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية فإن المكتب البيضاوي سوف يكون له ساكن جديد قريباً.

بدأ العديد من المؤسسات البحثية، وهي تتوقع بقلق فوزاً ديمقراطياً في يوم الانتخابات، في إعداد خطط عمل للإدارة التالية. وبنمذجة المشاريع البحثية الطموحة على غرار دراسة **تفويض بالقيادة** التي أعدتها مؤسسة هريتيدج،[62] وضع العديد من هذه المؤسسات الخطوط العريضة لسلسلة من التوصيات للرئيس التالي لكي يتابع القضايا التي تتراوح بين الرعاية الصحية والإصلاح التعليمي إلى اتفاقيات التجارة الدولية وبرامج المشتريات الدفاعية.[63] وبحلول ربيع عام 1992، حينما بدأ بيل كلنتون يراكم عدداً كافياً من الموفدين لكي يؤمن الترشيح الرئاسي، بدا للكثير من المؤسسات البحثية أنها إذا كان لها أن تتمتع بتأثير ملحوظ على تشكيل برنامج حملته، فإنها يجب أن تأسر انتباه الحاكم.

وبالنسبة إلى كلنتون، الذي حكم أركنساس لخمس فترات، وأمن بسهولة ترشيح حزبه في ميدان ماديسون في نيويورك في تموز/ يوليو 1992، كان هناك القليل من الشك فيما يتعلق بأي من المؤسسات البحثية ومن المستشارين السياسيين سوف يلجأ إليهم من أجل النصح عبر حملته وأثناء انتقاله إلى الرئاسة.[64] وقد نقل عشرات الأكاديميين، وجماعات المصلحة، وقادة الأعمال التجارية، وممثلي المنظمات غير الحكومية أفكارهم إلى كلنتون في الأشهر التي سبقت انتخابات تشرين الثاني/ نوفمبر. على الرغم من ذلك، اتضح للصحافيين الذين كانوا يغطون الحملة أن بيل كلنتون سوف يعتمد على نحو غالب على مجلس القيادة الديمقراطية Democratic Leadership Council الذي يتخذ واشنطن

مقراً وذراعه السياسية معهد السياسة التقدمية Progressive Policy Institute؛ لكي يطور برنامجه الانتخابي.[65]

ولم يكن التنبؤ بهذا الأمر صعباً تماماً؛ ففي عاقبة الأمر كان بيل كلنتون، بالإضافة إلى أنه واحد من الأعضاء الأربعين المؤسسين لمجلس القيادة الديمقراطية الذي أنشئ في عام 1985 عقب هزيمة مونديال والتر المذلة في انتخابات عام 1984، رئيساً للمجلس في الفترة 1990–1991.[66] وكان كلنتون عبر علاقته بمجلس القيادة الديمقراطية، إلى جانب نحو ثلاثة آلاف من الأعضاء الآخرين، قد استثمر قدراً كبيراً من الوقت والطاقة في تحريك الحزب الديمقراطي من يسار الطيف السياسي إلى وسطه؛ وقد كان ذلك هو التفويض الرئيسي لمجلس القيادة الديمقراطية.[67] وفي محاولة لتوسيع قاعدة الدعم السياسي للحزب الديمقراطي عن طريق إغراء الناخبين الذين زال وهمهم، خاصة في المناطق الجنوبية الغربية من الولايات المتحدة الأمريكية، ساهم كلنتون في إنشاء معهد السياسة التقدمية في عام 1989 لإقناع الأمريكيين بأن الديمقراطيين، كما هو الحال مع الجمهوريين، يمكن أن ينافسوا بنجاح في ساحة سوق الأفكار السياسية. وبحلول انتخابات عام 1992، كان معهد القيادة الديمقراطية مستعداً لنشر رسالته عبر البلاد، ومن حسن حظ المعهد أنه وجد الرسول الصحيح. ووفقاً لما يقول أشنباك Achenbach: «بعد إنشاء مجلس القيادة الديمقراطية، كانت الخطوة التالية ابتداع ذراع للأفكار؛ معهد السياسة التقدمية... وكان الحل يتمثل في الخروج بأفكار جديدة والعثور على شخص يجسدها، وقد حدث هذا عندما أصبح كلنتون رئيساً لمجلس القيادة الديمقراطية، ثم أخذ أجندة المجموعة إلى الحملة الرئاسية».[68]

وقد فعل كلنتون أكثر كثيراً من حمل بعض أفكار السياسة الخاصة بمعهد السياسة التقدمية إلى الحملة، مع ذلك. فبمجرد أن دخل مكتب الرئاسة، حاول أن يترجم العديد من مقترحات المعهد إلى سياسات عامة ملموسة، وغالباً ما كان هذا يتم بمساعدة ثلة من العاملين في مجلس القيادة الديمقراطية ومعهد السياسة التقدمية الذين انضموا إلى إدارته.[69] ومن بين الكثير من مبادرات البرنامج التي تشبه على نحو مدهش التوصيات

التي قدمها مختلف المساهمين في دراسة معهد السياسة التقدمية المعنونة *Mandate for Change* (تفويض بالتغيير) نجد العديد من سياسات الإدارة، بما في ذلك إصلاح نظام الرعاية الصحية الأمريكي، وربط المساعدات الطلابية بالخدمة القومية، ومساعدة المجتمعات بالتغلب بفعالية أكثر على الجريمة، واشتراط أن يؤدي متلقي الرعاية الاجتماعية مجموعة من الخدمات المجتمعية، وحقن الحكومة الفيدرالية بروح المشاريع الاقتصادية.[70] وقد ناصر بعض هذه الأفكار أفراد ومنظمات أخرى، ولكن ليس كمثل معهد السياسة التقدمية الذي قدم في حملة عام 1992 دليلاً شاملاً لإصلاح الحكومة.

وبالإضافة إلى الاعتماد بشدة على توصيات مجلس القيادة الديمقراطية ومعهد السياسة التقدمية، استشار كلنتون بشكل رسمي وغير رسمي أيضاً العديد من الأفراد الآخرين لطلب نصيحتهم في مدى واسع من مبادرات السياسة قبل استلام منصبه. على سبيل المثال، في أثناء المؤتمر الاقتصادي لكلنتون وجور الذي عقد في ليتل روك بأركنساس في 14-15 كانون الأول/ ديسمبر 1992، استمع كلنتون إلى 329 من كبار الاقتصاديين، وتنفيذيي الشركات، وقادة العمال وهم يعلقون على كيفية معالجة المشكلات الاقتصادية التي تواجه الولايات المتحدة الأمريكية.[71] وفي جو أقل رسمية اختلط أيضاً مع مئات عدة من أعضاء النخبة الأمريكية أثناء عطلة نهاية الأسبوع الخاصة بالنهضة التي أصبحت شهيرة الآن، والتي عقدت في هيلتون هيد في جنوب كاليفورنيا في رأس السنة.[72]

تكشف مشاركة المؤسسات البحثية في الحملات التي دفعت كارتر وريجان وكلنتون إلى مكتب الرئيس عن واحدة من أبرز القنوات التي تعتمد عليها المؤسسات البحثية في تحديد اتجاه السياسة للإدارات الجديدة. وتوضح أيضاً الكيفية التي يمكن للمرشحين أن يستفيدوا بها من الخبرة السياسية الكبيرة المتوافرة في بعض من معاهد السياسة القيادية في الولايات المتحدة الأمريكية، والمكافآت المحتملة التي يمكن لهذه المعاهد الحصول عليها بالارتباط الوثيق مع الحملة الفائزة. وربما يفسر هذا مطالبة جورج دبليو بوش - خلافاً لأبيه - بدعم خبراء السياسة من العديد من المؤسسات البحثية، واستعداد الكثير من المؤسسات البحثية للمساعدة في تشكيل أفكار سياسته.

زرع الأفكار الجديدة: جورج دبليو بوش وسعيه إلى الرئاسة

كان جورج بوش بوصفه عضواً في الكونجرس الأمريكي، ومديراً سابقاً لوكالة المخابرات المركزية، وسفيراً لدى الأمم المتحدة ونائباً لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية، من الملمين إلماماً تاماً بواشنطن. وعلى نحو مغاير، فإن ابنه الأكبر، جورج دبليو بوش، كان له القليل من التجربة المباشرة مع أنواع القضايا التي ينبغي عليه مواجهتها كرئيس. في الجهاز التشريعي لتكساس في أوستن، أصبح بوش معتاداً على طائفة من الشؤون المحلية تتراوح بين التعليم والرعاية الصحية والبيئة والمواصلات، ولكنه، كرئيس، كان يحتاج إلى رؤية في كوكبة من القضايا الداخلية والدولية التي كان حتى وقتها قد أظهر معرفة قليلة بها.[73] ومثل كارتر وريجان وكلنتون قبل إعلانهم النية في خوض انتخابات الرئاسة، كان بوش يملك فهماً محدوداً للشؤون الخارجية، وهذه ملاحظة لم تفت على العديد من الصحافيين والمعارضين السياسيين. في الواقع، أثار عجزه عن النجاح في اختبار مفاجئ لصحافي عن السياسة الخارجية في تشرين الثاني/ نوفمبر 1999 مخاوف جدية بشأن إدراكه الفكري لأولويات الولايات المتحدة الأمريكية الدولية.[74]

وفي محاولة لتهدئة المخاوف بشأن قدرة بوش على قيادة القوة العظمى المتبقية في العالم، ولتعزيز المصالح الاقتصادية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين، جمع بوش فريقاً من أكثر من مئة خبير سياسي، جاء الكثير منهم من مؤسسة هوفر،[75] لكي يقدموا له النصح في السياسات الاقتصادية، والخارجية، والدفاعية. وفي أثناء حملته الانتخابية أنشأ أيضاً لجاناً للنصح في السياسة لقضايا مثل التعليم والتقنية لكي تساعده في تعميق معرفته بقضايا السياسة الداخلية. وكان على رأس فريق بوش من الاستشاريين الاقتصاديين لورنس ليندسي من معهد أمريكان إنتربرايز الذي تم تعيينه منذ ذلك الوقت مساعد الرئيس للسياسة الاقتصادية.[76] وقد انضم إلى ليندسي العديد من الاقتصاديين البارزين، مثل جون تيلور John Taylor، وهو زميل في مؤسسة هوفر عمل في مجلس المستشارين الاقتصاديين للرئيس جورج بوش، ومارتن فلدشتاين Martin Fledstein، أستاذ الاقتصاد بجامعة هارفارد، وجي .دي. فوستر J. D. Foster، المدير التنفيذي لمؤسسة

الضرائب التي تتخذ من واشنطن مقراً، و آر. جلين هبارد من R. Glenn Hubbard من كلية الأعمال التجارية في جامعة كولومبيا.[77]

وكانت لجنة بوش لنصائح السياسة التعليمية التي تتكون من ثلاثة عشر عضواً مليئة على نحو جيد بالخبراء من العديد من المؤسسات البحثية الرائدة. ومن بين من وافقوا على أن يقضوا بعض الوقت بعيداً من معاهدهم لكي يساعدوا بوش لين شيني Lynne Cheney، زميلة أولى في معهد أمريكان إنتربرايز وزوجة ريتشارد شيني Richard Cheney، وزميلتها لين منسون Lynne Munson، وولياموسون إيفرز Williamson Evers وهو زميل أول في مؤسسة هوفر، وديان رافيتش Diane Ravitch التي تشغل مناصب بحثية في مؤسسة بروكينجز ومعهد مانهاتن لبحوث السياسة الذي يقع مقره في نيويورك.[78]

وكانت فرق السياستين الخارجية والدفاعية التي جمعها بوش أكثر إثارة للإعجاب، وتُقرأ مثلما لاحظ جيمس كتفيلد «مثل سيرة مؤسسات السياسة الخارجية لريجان وبوش».[79] وكان على رأس الفريق الفكري في السياسة الخارجية كوندوليزا رايس، مستشارة الأمن القومي لبوش [وزيرة الخارجية حالياً] التي كانت قد عملت، بالإضافة إلى زمالتها في مؤسسة هوفر، في مجلس الأمن القومي تحت إشراف الرئيس جورج بوش،[80] و جورج شولتز، زميل رايس في مؤسسة هوفر ووزير الخارجية السابق، وريتشارد شيني، نائب الرئيس ووزير الدفاع السابق. وضم محللو السياستين الدفاعية والخارجية الآخرون بول ولفويتز Paul Wolfowitz، وريتشارد بيرل Richard Perle، وروبرت زوليك مسؤول البنتاجون ووزارة الخارجية السابق، وعميد كلية جونز هوبكنز للدراسات الدولية المتقدمة، ومساعد وزير الدفاع السابق ومدير لجنة معهد أمريكان إنتربرايز للدفاعات المستقبلية والرئيس السابق لمركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، وممثل التجارة الأمريكية.[81]

على الرغم من أن الوقت لم يحن للتنبؤ بدرجة تأثير هؤلاء وغيرهم ممن قدموا النصح لبوش على تشكيل أفكار سياسته خلال رئاسته، فمن الواضح أنه قد اعتمد بشدة فيما يتعلق

بالاستشارات في أثناء حملته الانتخابية على فريق خبرائه الذي عركته التجارب. وكان كل خبراء السياسة – خاصة السياسة الخارجية حيث اعترف بوش بأن لديه الكثير ليتعلمه – في وضع جيد للتعبير عن آرائهم لتلميذ متعطش للأفكار. وكما قال بوش في مقابلة مع صحيفة **نيويورك تايمز** أثناء الحملة: «قد لا يكون في استطاعتي أن أخبرك بدقة عن التفاصيل الدقيقة للوضع في تيمور الشرقية، ولكنني أسأل أناساً لهم خبرات مثل كوندي رايس، وبول ولفويتز، أو ديك شيني. إنني ذكي بما يكفي لكي أعرف ما لا أعرف، ولدي قدرة جيدة على إصدار الأحكام على من يقول الحقيقة، أو من له أجندة غير صحيحة».

لا يرى جورج دبليو بوش، خلافاً لأخيه جيب بوش Jeb Bush حاكم فلوريدا، أنه "مدمن سياسية" (policy wonk)، وهي عبارة تستخدم في الإعلام لوصف القادة السياسيين الذين يستمتعون بإغراق أنفسهم في تعقيدات صياغة السياسة.[83] ووفقاً لما يقول تيم آدمز Tim Adams – من قدامى إدارة الرئيس جورج بوش وكان قد نظم حلقة لتلخيص المعلومات الخاصة بالتقنية لحاكم تكساس – فإنه لا يريد أن يكون "مدمن سياسة". وكما يلاحظ آدمز، فإن جورج دبليو بوش «يعتقد أن كبير التنفيذيين يجب أن يضع المبادئ، ورؤية عن أين يريد أن يمضي، ثم يحيط نفسه بأناس أذكياء جداً، ويستمع إليهم ويعمل معهم».[84] وإذا كان محقاً، فإن أسلوب إدارة بوش يكون مشابهاً لأسلوب ريجان الذي فضل، خلافاً لكارتر وكلنتون، ترك تفاصيل تطوير السياسة لمساعديه.

بالنسبة إلى الحاكم بوش، كان هناك الكثير مما يكسب والقليل مما يخسر بتطوير شبكة ممتدة من خبراء السياسة. وبينما لم يكن بوش ملزماً بقبول نصائح السياسة من أي أحد، فقد كان تحت تصرفه عشرات من الاقتصاديين الكبار، وعلماء السياسة، وصانعي السياسة السابقين الذين يستطيعون إعطاء روح لرؤيته عن كيفية حكم الولايات المتحدة الأمريكية. وكما يوضح الجزء النهائي من هذا الفصل، ربما يكون هناك بعض التكلفة التي تتحملها المؤسسات البحثية عندما تصبح تابعة عن كثب للمرشحين الرئاسيين، غير أن كفة الفوائد المحتملة ربما ترجح بكثير على كفة النكسات.

عرض لا يقاوم إغراؤه

إن إقامة روابط وثيقة مع البيت الأبيض فرصة يبدو أن القليل من المؤسسات البحثية مستعد لإضاعتها. حقاً، بما أنها منظمات ملتزمة بتشكيل الرأي العام والسياسة العامة، فإن وضعية التأثير على اتجاه سياسة الرئيس ربما تكون أفضل فرصة يملكها بعض هذه المؤسسات لتسويق أفكارها، غير أن المؤسسات البحثية، في عملية إيجاد رسول ملائم لترجمة أفكارها إلى سياسات ملموسة، أخذت تدرك على نحو متزايد التكاليف المحتملة لمشاركتها علناً في الحملات الرئاسية.

فإلى جانب قلق مديري المؤسسات البحثية الواضح من إلغاء وضعهم المعفى من الضرائب، بموجب قانون الريع الداخلي، بسبب اشتراكهم في أنشطة سياسية غير ملائمة، يدرك هؤلاء أن مصداقية معاهدهم يمكن أن تدمر في بعض الدوائر الأكاديمية ودوائر صنع السياسة إذا تم تصويرها كمتحدثة قائدة بلسان مرشح معين.[85] ونتيجة لذلك، وعلى الرغم من أن العديد من العاملين في المؤسسات البحثية قد شاركوا في الحملات الرئاسية بدرجات متفاوتة، فإن المديرين مثل جون رايزيان John Raisian من مؤسسة هوفر يقرون بأنه «علينا أن نكون حذرين جداً فيما يتعلق بمعالجة هذه المسألة».[86] وتتمثل «طريقة معالجة المسألة» في رأي رايزيان وغيره من مديري المؤسسات البحثية، مثل إدوارد كرين Edward Crane من معهد كاتو، وإدوين فولنر من مؤسسة هريتيدج، في التأكد من أن العاملين معهم على استعداد لتقديم نصيحة سياسة (policy advice) لا نصيحة سياسية (political advice) لأي مرشح مستعد للاستماع. وبهذه الطريقة فإنهم يحاولون خلق انطباع بأنهم، على عكس آراء النقاد، لا حزبيون.

إن إعادة تعزيز صورتها كمعاهد بحوث غير حزبية لا تعد ضرورية فقط للحفاظ على وضعها المعفى من الضرائب، ولكنها حاسمة الأهمية فيما يتعلق بترقية سمعتها كمراكز مستقلة وموضوعية للبحوث والتحليل. فإن لم تستطع المؤسسات البحثية في عاقبة الأمر توضيح أنها تنتج بحوثاً سليمة ومتوازنة ذات صلة بالسياسة، فإن قلة من صانعي السياسة، ومنهم مرشحو الرئاسة الطامحون، سوف تحتاج إلى خدماتها. وكما أكدت الحملة الرئاسية في

عام 2000، فهناك الكثير من المنظمات التي تمارس الضغط من أجل العديد من القضايا. ولكن ما يحتاج إليه صانعو السياسة هو أفكار سياسة سليمة لا المزيد من ممارسي الضغط السياسي.

إن طريقة تفكير المؤسسات البحثية في موازنة الحاجة إلى خلق برنامج بحوث يتصف بالمصداقية مع الرغبة في التأثير على السياسة العامة سوف تقرر حتماً المعاهد التي سوف يطلب منها تقديم النصح لمرشحي الرئاسة. وبالنسبة إلى المؤسسات البحثية التي تستطيع تحقيق توازن فعال، فإن المكافآت سوف تكون كبيرة. فالروابط اللصيقة بين هذه المؤسسات ومرشحي الرئاسة لا تترجم غالباً إلى مزيد من التمويل من قبل المانحين المعجبين فقط، ولكن مثل هذه العلاقة يمكن أن تنجم عنها عروض وظيفية على المستوى الرفيع للعاملين في هذه المؤسسات. وفي المقابل فإن المؤسسات البحثية التي تكون أكثر اهتماماً بالهيبة التي تكتسبها من تقديم النصح لمرشح رئاسي من تقديم نصائح سياسة تتصف بالذكاء والتوازن الجيد، فإن التكاليف قد تكون كبيرة. وربما تنتج عن الارتباط بمرشح رئاسي فائز فوائد على المدى القصير، ولكن الضرر الطويل الأجل ربما يكون أكبر بكثير جداً.

عند فحص مشاركة المؤسسات البحثية في الانتخابات الرئاسية الأربعة التي تمت مناقشتها في هذا الفصل تتضح ملاحظتان: أولاً، كان هناك الكثير من الأشياء المشتركة بين جيمي كارتر ورونالد ريجان وبيل كلنتون وجورج دبليو بوش قبل أن يشرعوا في الطريق نحو الرئاسة. فبالإضافة إلى كونهم حكاماً، لم يكن لأي من هؤلاء المرشحين خبرة رسمية في السياسة الخارجية، وربما يفسر ذلك توجههم جميعاً إلى المؤسسات البحثية طلباً لرؤى في قضايا الدفاع والسياسة الخارجية. ثانياً، وربما على قدر أكبر من الأهمية، انجذبوا إلى المؤسسات البحثية لأنها تستطيع تزويد المرشحين بنصائح في السياسة تتصف بالمصداقية والاستقلالية، وربما كانت أكثر وظائف هذه المؤسسات أهمية بالنسبة إلى مرشحي الرئاسة هي قدرتها على تعزيز مشروعية أفكار سياساتهم.

لقد كُتب الكثير عن مدى انشغال المؤسسات البحثية في الولايات المتحدة الأمريكية، وإلى درجة أقل في كندا، بالمناصرة السياسية على حساب إنتاج بحوث سياسة حقيقية في الغالب. وبينما نجد أنه من الصعب تجاهل الكيفية التي أصبحت بها المؤسسات البحثية أكثر توجهاً نحو المناصرة، فإننا لا نستطيع افتراض أن المعاهد الأكثر كفاءة في تسويق تفويضها المؤسسي سوف تكون بالضرورة الأكثر مساعدة لصانعي السياسة. وكما أوضحنا في هذا الفصل وفي الفصل التالي، فإن صانعي السياسة ربما يكونون أحياناً أميل إلى طلب دعم المؤسسات البحثية المعروفة بخبرتها في السياسة أكثر من قدرتها على أسر الأضواء.

الفصل السابع

خبراء سياسة أم أدوات سياسة؟

المؤسسات البحثية والمناظرة حول الإصلاح الدستوري في كندا

كثيراً ما تسلط المؤسسات البحثية في كندا، مثل نظيراتها الأمريكية، الضوء على إنجازاتها في تقاريرها السنوية وموادها الترويجية. ومن بين أشياء أخرى، فإنها تضع قوائم بإصداراتها الحديثة، وتوفر معلومات عن برنامج البحوث الذي تجريه، وتلخص مساهماتها في مختلف قضايا السياسة العامة. بعبارة مبسطة، إن المؤسسات البحثية لها، مثل الشركات، مصالح راسخة في إقناع جمهورها المستهدف بأنها تعرض منتجاً مفيداً. ولذا ليس من المدهش أنها غالباً ما تبالغ في تأثيرها على عملية صنع السياسة.

تحاول المؤسسات البحثية خلق انطباع بأنها تلعب دوراً حاسماً في حقن الحلبة العامة بأفكار جديدة ومبتكرة. ومع ذلك فإن الباحثين الكنديين المعدودين الذين فحصوا عن قرب مساهمات المؤسسات البحثية في مختلف مناظرات السياسة العامة كانوا أقل استعداداً للاعتقاد بأنها مستودعات للخبرة في السياسة لا يمكن الاستغناء عنها. على سبيل المثال، بدلاً من تصوير المؤسسات البحثية كمنظمات كان لها أثر حاسم في تشكيل قرارات السياسة، زعم لندكويست وألان تبر Allan Tupper أن المؤسسات البحثية الكندية قد قدمت فقط مساهمات متواضعة في مناظرات السياسة المهمة. ويفحص لندكويست في تحليله الشامل للمؤسسات البحثية الكندية مساهمات العديد من معاهد البحوث في ثلاث من مناظرات السياسة دارت منذ أوائل سبعينيات القرن العشرين وحتى منتصف الثمانينيات (سياسة الطاقة، وإصلاح المعاشات، وعملية إصلاح السياسة الضريبية). وقد استنتج أنه بينما قد تكون بعض المؤسسات البحثية لعبت أدواراً مهمة في أثناء المراحل الأولى لهذه المناظرات، فإن صانعي السياسة لم يعجبوا بمساهماتها. وكما يشير لندكويست:

> الاستنتاج العام... هو أن التحريات العامة للمعاهد لم تكن لها صلة مباشرة بالفاعلين الذين تمت مقابلتهم في دراسات الحالة. ونادراً ما بدا أن المعاهد تتحدى كبار المسؤولين في مداولاتها وفيها تعده لسادتها السياسيين. ولهذا الاستنتاج قدر كبير من الأهمية، لأن المعاهد كانت لها أدوار مبكرة مهمة في مناظرات إصلاح المعاشات وعملية إصلاح السياسة الضريبية. وقد كشفت كل دراسة حالة جوانب مختلفة لهذا الاستنتاج الأكثر عمومية. وقد كشفت دراسة حالة سياسة الطاقة أن الدراسات التي تقوم بها المعاهد يتم التحكم فيها بقدر أكبر من أجل اعتبارات سياسية. ولم يذكر المسؤولون أي عمل مؤثر للمعاهد على الرغم من وجود دليل يوحي بأن بعض الأنشطة الأكثر فنية يتم تصورها على أساس أنها مفيدة نوعاً ما. وقد أظهرت دراسة حالة إصلاح المعاشات أن كبار المسؤولين يصنفون المعاهد على أساس أنها جماعات مصالح أو مناصَرة. ولكن أياً من المؤسسات البحثية لم تعتبر مناصراً فعالاً على نحو خاص؛ ولا هي مستودعات للخبرة الفنية والبيانات الخاصة بقضايا المعاشات. وتوحي دراسة حالة عملية إصلاح السياسة الضريبية بأنه حتى عندما بدا أن كبار المسؤولين كانوا يستمعون للمعاهد، فإن عملها قد فشل في توفير تحليل ثاقب الرؤية للقضية محل النقاش.[1]

لقد دعم استنتاجات لندكويست عن مدى صلة المؤسسات البحثية بعملية صنع السياسة باحثون آخرون في هذا المجال، ومنهم تبر الذي يوافق على أن المؤسسات البحثية أصبحت أكثر ظهوراً عاماً، ولكنه، مثل لندكويست، يشكك في درجة تأثيرها على تشكيل مناظرات السياسة الكبرى. وعلى الرغم من أنه يقر بأن بعض المعاهد، مثل معهد سي. دي. هاو، ربما لعب دوراً حاسماً أثناء المناظرة الكندية ـ الأمريكية حول التجارة الحرة، فإنه أقل اقتناعاً بأن المؤسسات البحثية عموماً تنتج نوع البحوث الضرورية لتوفير أساس لمناقشات ذكية في السياسة حول القضايا الحرجة. ويستنتج تبر في دراسته، التي تفحص المساهمات البحثية لثلاث من المؤسسات البحثية الكندية – معهد سي. دي. هاو، والمركز الكندي لبدائل السياسة، والمركز الغربي للبحوث الاقتصادية Western Center for Economic Research – حول «المشكلة المستعصية للديون العامة» أنها كانت قليلة الفائدة في حل هذه المشكلة المزمنة التي تواجه صانعي السياسة. ويشير إلى أنه «منتقد لمساهمة المؤسسات البحثية في فهمنا للديون العامة. إن بحوث هذه المؤسسات تتصف

بقصر النظر، وعنف الجدل، وعموماً تنتمي بشدة إلى منظورات الاقتصاد الحديث. إنها تضيف القليل إلى فهمنا لقضية خلافية».[2]

في هذا الفصل أستكشف مساهمة المؤسسات البحثية في قضية مهمة أخرى من قضايا السياسة العامة، وهي الإصلاح الدستوري. إن نتائج دراسة الحالة هذه، والتي قصد منها ببساطة توضيح مشاركة المؤسسات البحثية في أحد مجالات السياسة العامة، تتسق مع تشكك لندكويست وتبر في مساهمة المؤسسات البحثية في تطوير السياسة. غير أن ما يدفعني للشك، كما تكشف دراسة الحالة هذه، ليس الخاصة المثيرة للشك لبعض إصدارات المؤسسات البحثية، ولكن استعداد ثلة من هذه المؤسسات لتعريض استقلاليتها للخطر بتعزيز المصالح السياسية لصانعي السياسة.

خلال شتاء عام 1992 أدخلت خمس مؤسسات بحثية: معهد سي. دي. هاو، ومعهد أبحاث السياسة العامة، ومؤسسة غرب كندا، ومعهد نياجارا Niagara Institute، والمجلس الاقتصادي للمحافظات الأطلسية، على نحو غير متوقع في المناظرة العامة حول مستقبل الإصلاح الدستوري في كندا. ورغم أن بعض هذه المعاهد قد كتبت بتوسع عن مختلف جوانب الدستور، فإنها لم تدفع إلى دائرة الضوء بإصدارة معينة، أو خطاب من أحد العاملين فيها. والمثير للسخرية أن ما جذب الاهتمام القومي إلى هذه المعاهد هو انهيار لجنة برلمانية شُكلت للتشاور مع الكنديين بشأن التغييرات المقترحة في الدستور التي قادت إلى اتفاقية شارلوت تاون.

عندما أثبتت اللجنة عجزها عن تحمل مسؤوليتها، اعتمد بريان ملروني، رئيس الوزراء، وجو كلارك Joe Clark، وزير الشؤون الدستورية، وقتها، على هذه المعاهد الخمسة لإحياء الاهتمام العام بالدستور. وقد تم التعاقد مع المؤسسات البحثية في سياق ما أطلق عليه مبادرة "تجديد كندا"، لكي تنظم سلسلة من المؤتمرات الدستورية تركز على موضوعات وتوصيات محددة وضعت خطوطها العريضة الحكومة الفيدرالية في تقريرها عام 1991 عن «تشكيل مستقبل كندا معاً» Shaping Canada's Future Together. ومن المثير جداً للاهتمام أنه لم يكن متوقعاً من المعاهد أن تساهم بأفكار السياسة، وهذا هو

مبرر وجودها، بل أن تساعد في نقل أفكار الحكومة لجمهور كانت أوهامه تزول على نحو متزايد. ووفقاً لمعظم الروايات، فقد أدت المعاهد هذه الوظيفة على نحو جيد بطريقة استثنائية.[3] لم تؤسس هذه المعاهد، بأداء وظيفة منظمي المؤتمرات ومسهليها، منتدى مشروعاً للمناقشة العامة فقط، ولكنها لعبت دوراً حاسماً في منع عملية الإصلاح الدستوري من الخروج كلية من مسارها. ومن سوء الحظ أن بعض المؤسسات البحثية ربما تكون قوضت شرعيتها كمراكز للبحوث والتحليل تتصف بالاستقلالية والمصداقية في عملية توفير هذه الخدمة العامة المحرجة. وكما سوف يوضح هذا الفصل، بدلاً من ترويج المؤسسات البحثية نفسها بوصفها خبيرة سياسة، فإن المؤسسات البحثية التي شاركت في المؤتمرات الدستورية أدت وظيفة أدوات سياسة للحكومة.

إن إشراك المؤسسات البحثية في المؤتمرات الدستورية يمكّن الباحثين من تجاوز بعض العقبات التي يواجهونها في محاولة تقييم أثر هذه المنظمات. وخلافاً لسلوكها أثناء المناظرة الصاخبة حول التجارة الحرة وضريبة السلع والخدمات، عندما سعى العديد من هذه المؤسسات والمنظمات غير الحكومية الأخرى إلى توصيل آرائها عبر قنوات حكومية وغير حكومية، فإن قلة فقط من المؤسسات البحثية كانت مسؤولة عن تنظيم مبادرة تجديد كندا. ولذا لن تكون هناك مشكلة في تحديد هذه المؤسسات، أو عزل مجموعة الباحثين الذين انتُدِبوا إلى مكتب العلاقات الفيدرالية ـ الإقليمية في عام 1991 لكتابة مسودة ثمان وعشرين توصية حكومية بالإصلاح الدستوري. بإيجاز، توفر مشاركة المؤسسات البحثية في المؤتمرات الدستورية فرصة فريدة لتقييم أثر العديد من المؤسسات البحثية وهي في قمة ظهورها العام.

لقد تم اختيار دراسة الحالة هذه لأنها توفر، بالإضافة إلى تفادي بعض الحواجز المنهجية، رؤية في الدور الذي لعبه العديد من المؤسسات البحثية فيما قد يكون أهم مناظرة سياسة عامة في كندا خلال الربع الأخير من القرن العشرين. فباستثناء اتفاقية التجارة الحرة الكندية ـ الأمريكية واتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، من الصعب التفكير في قضية أخرى من قضايا السياسة منحتها الحكومة الكندية أولوية أعلى. وإذا كانت

المؤسسات البحثية الخبيرة في القضايا الدستورية لا تستطيع أن تلعب دوراً مهماً في تشكيل ناتج هذه المناظرة الحرجة من مناظرات السياسة، فمتى نتوقع أن يكون لها تأثير؟

على الرغم من أنه يجب مقاومة إغراء وضع ملاحظات عن طبيعة تأثير المؤسسات البحثية على أساس دراسة حالة واحدة، يمكن أن نكسب الكثير بالنظر المتمعن في الدور الأساسي الذي لعبته هذه المؤسسات أثناء المؤتمرات الدستورية. وفي فحصنا لمشاركة هذه المنظمات، سوف نعالج ثلاث مسائل رئيسية. أولاً، لماذا استأجرت الحكومة الفيدرالية مؤسسات بحثية لتسهيل المناقشات العامة حول الدستور؟ هل كان ذلك لأنها مؤهلة على نحو فريد لأداء هذا الدور، أم كانت هناك عوامل أخرى دفعت الحكومة إلى هذا القرار؟ ثانياً، لماذا وافقت المؤسسات البحثية على أداء وظيفة منظمي ومسهلي مؤتمرات عندما كان واضحاً منذ البداية أنها لن تتمتع باستقلال كامل في إدارة المؤتمرات؟ هل شاركت هذه المنظمات لكي تعزز ظهورها العام (بث برنامج سي. بي. سي. نيوزورلد كل المؤتمرات)، أم أن فتنة المبالغ الكبيرة من مال الحكومة كانت كافية لإغوائها؟ ثالثاً - وربما كان ذلك أكثر أهمية - إذا كانت الحكومة الفيدرالية لا تطلب من المؤسسات البحثية أن تولد أفكارها الخاصة عن السياسة بل أن تنقل ببساطة أفكار الحكومة، فبم يخبرنا ذلك عن دور هذه المنظمات في صنع السياسة؟

من الواضح أن قرار الحكومة بالاعتماد على المؤسسات البحثية، أو ما أشار إليها كلارك بعبارة «منظمات مستقلة تتمتع بالمصداقية،» لم يتأثر بموارد هذه المنظمات.[4] كان ينبغي تأسيس سكرتارية للمؤتمر الدستوري يترأسها آرثر كروجر Arthur Kroeger، وهو نائب وزير يتمتع بالخبرة، لكي تعالج معظم الأمور التنظيمية المتعلقة بالمؤتمرات.[5] بالأحرى إن قرار الحكومة باستئجار المؤسسات البحثية بدلاً من المستشارين المهنيين، مثلاً، قد دفعت إليه رغبة الحكومة في تأمين مصداقية وشرعية للمؤتمرات ولعملية الإصلاح الدستوري. وفي مواجهة تمحيص إعلامي مكثف، وغالباً ما يكون قاسياً، ناهيك عن جمهور صار متعباً ومتشككاً على نحو متزايد من معالجة الحكومة للقضايا الدستورية، كان ينبغي على ملروني وكلارك الاعتماد على منظمات يُنظر إليها عموماً على أساس أنها تعمل على بعد ذراع من الحكومة. وكانت الحكومة تأمل، لأنها فقدت كثيراً من

مصداقيتها، باللجوء إلى دعم المؤسسات البحثية وتصديقها الضمني، أن تستمد بعضاً من مصداقية هذه المؤسسات. إن فتح مستودع المؤسسات البحثية منح الحكومة عملية نقل الشرعية اللازمة، والتي كانت في أشد الحاجة إليها، لإحياء عملية الإصلاح الدستوري.

من ناحية ثانية، من المرجح أن يكون قرار المؤسسات البحثية الخمس بأداء وظيفة منظمي المؤتمرات قد حفزت عليه عوامل عدة ليس أقلها زيادة التدفق النقدي. فباستثناء معهد أبحاث السياسة العامة الذي يصرف من فوائد وقفيته الكبيرة التي تبلغ 40 مليون دولار، فإن موازنات المعاهد الأخرى متواضعة. إن تأمين المنفذ إلى اعتمادات مالية قد تساعد في دعم بحوثها لفترة طويلة من الوقت كان من الاعتبارات الرئيسية. بالإضافة إلى ذلك، فإن رغبة الكثير من المؤسسات البحثية في زيادة تغطيتها العامة أثرت أيضاً في قرارها، وكذلك أيضاً احتمال تزايد المنفذ إلى صانعي السياسة. ومع ذلك فإن مضامين الدور الذي وافقت المؤسسات البحثية على القيام به بكامل إرادتها أكثر أهمية حتى من مسألة لماذا وافقت على المشاركة.

بينما لا تزال قلة من الصحافيين تتمسك بالنظر إلى المؤسسات البحثية بوصفها معاهد بحوث فيها مفكرون ذوو مكانة مرتفعة، وملتزمة بتناول أكثر قضايا المجتمع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية إلحاحاً، فإن هذه الصورة قد قُلِبت رأساً على عقب منذ فترة طويلة بواسطة الكثير من مديري المؤسسات البحثية وعلماء السياسة الذين يعملون في هذه المنظمات. وبالنسبة إلى العديد من المؤسسات البحثية، خاصة تلك الأكثر توجهاً نحو المناصرة، فإن بحوث السياسة تمثل واحدة فقط من وظائفها، كما أنها ليست الوظيفة الأهم بالنسبة إلى بعضها. وغالباً ما يُنظر إلى تحفيز المناظرة حول قضايا السياستين الداخلية والخارجية عبر ورش العمل والحلقات الدراسية العامة وإجراء المقابلات مع الأجهزة الإعلامية، بدلاً من إنتاج دراسات علمية، على أساس أنه الأولوية الرئيسية. وإذا قبلنا هذا الرأي عن المؤسسات البحثية، فإن دور معاهد السياسة الخمسة في المؤتمرات الدستورية يجب ألا يعتبر أمراً غير عادي. ففي عاقبة الأمر، إذا لم تعد المؤسسات البحثية تُصوَّر بصفتها مستودعات للخبرة في السياسة، فلماذا نتوقع من الحكومة أن تلجأ إليها من أجل نصائح السياسة؟ علاوة على ذلك، لماذا ترفض هذه المؤسسات أداء وظيفة منظمي

المؤتمرات للحكومة، وهذا دور من الواضح أنها مؤهلة للاضطلاع به، والكثير من هذه المؤسسات مهيأ لقبوله؟

لو أن الحكومة لجأت إلى مؤسسات بحثية مثل معهد فريزر أو المركز الكندي لبدائل السياسة، وهما معروفان بالمشاركة في المناصرة والبحوث الأكثر حدة أيديولوجية، أو إلى العديد من المؤسسات الأخرى في كندا التي تقوم بعمل تعاقدي للوزارات والوكالات، لما كانت هناك حاجة كبيرة لمتابعة هذا التحقيق إلى أبعد من ذلك. لكن، في ضوء حقيقة أن ملروني وكلارك كانا مهتمين بالمحافظة على مصداقية المؤتمرات وشرعيتها، فقد تفاديا عن عمد اختيار مؤسسات بحثية يتم تصورها على أسس حزبية جلية، أو لها روابط وثيقة مع الحكومة. وبدلاً من دعوة مؤسسات مثل معهد فريزر الذي كان يتعرض في الغالب لتغطية إعلامية سلبية، لجأت الحكومة إلى مؤسسة غرب كندا ومعهد سي. دي. هاو، وهما معروفان على نطاق واسع باعتبارهما معهدي بحوث مرتفعي الكفاءة. وعلى الرغم من خبرتهما، لم تطلب الحكومة منهما نصائح مستقلة بشأن السياسة، ولكنها طلبت منهما ببساطة المساعدة في إشعال الاهتمام العام بالدستور، ولم تكن الحكومة مهتمة بالرؤى التي يمكن أن يقدماها، ولكن بخدمات العلاقات العامة التي يمكنهما توفيرها.

وكما سنكشف، من الواضح أن المؤسسات البحثية الخمس قد أدت دوراً مهماً للحكومة، ولكن ربما لم يكن الدور الذي قد يتخيله المرء. لقد حفزت على المناظرة العامة حول الإصلاح الدستوري، وهذا شيء من الواضح أن الحكومة لم تكن قادرة على فعله؛ وقد جلب العديد من المؤتمرات دعماً أو معارضة لبعض توصيات الحكومة الفيدرالية، وهذه فائدة واضحة لرؤساء الوزراء الإقليميين وهم يتفاوضون على اتفاقية شارلوت تاون. مع ذلك، على الرغم من هذه المساهمات، لم يبد أن المؤسسات البحثية كان لها تأثير كبير في تشكيل التوصيات المبدئية للتغيير الدستوري.

في هذا الفصل سوف نناقش معلومات تتعلق بخلفية الأحداث التي قادت إلى إنشاء المؤتمرات الدستورية؛ وتلي ذلك لمحة عن المؤسسات البحثية الخمس التي شاركت في

مبادرة تجديد كندا، والعوامل التي ربما تكون قد حفزت مشاركتها. أخيراً، سوف يتم تقييم مساهمتها في المؤتمرات الدستورية.

الخطة ب: إنشاء المؤتمرات الدستورية

في أيلول/ سبتمبر 1991 أطلقت الحكومة «تشكيل مستقبل كندا معاً» وهي خطة من ثمان وعشرين توصية أو مقترحاً للإصلاح الدستوري، كان من شأن تطبيقها أن يؤدي إلى «مراجعة القواعد التي تشكل الحياة السياسية للبلاد».[6] ولضمان أن كندا سوف تحصل على فرصة كافية للرد على رؤية الحكومة لإطار العمل الدستوري الجديد - وهذا شيء انتُقِدت الحكومة بشدة لأنها لم تفعله قبل مفاوضات ميش ليك Meech Lake - تم إنشاء لجنة مشتركة خاصة من مجلس العموم ومجلس الشيوخ (لجنة كاستونجواي - دوبي Castonguay-Dobbie التي أصبحت لاحقاً لجنة بيدوين - دوبي Beadoin-Dobbie).[7] وكما أوضح كروجر، كان على اللجنة «عقد جلسات استماع عبر البلاد، وتقديم تقرير في 28 شباط/ فبراير [1992]. ووقتها تتخذ الحكومة قرارات بشأن التغييرات الدستورية، آخذة في الاعتبار النتائج التي توصلت إليها اللجنة».[8]

بعد فترة قصيرة من بدء اللجنة لجلسات الاستماع العامة، بدا أنها ربما لا تكون قادرة على إيقاد جذوة اهتمام الجمهور الذي تعب مما كان يبدو مناظرة لا تنتهي حول الدستور. علاوة على ذلك، كانت رغبة الحكومة بإشراك الجمهور في حوار شامل وبنَّاء حول الإصلاح الدستوري قد تعرضت للخطر جراء "مهرجان الأخطاء الفادحة" للجنة. ووفقاً لما يقول ديفيد ميلن David Milne، «بعد غطسة سيئة الإعداد في اجتماعات في ساحات المدن في العديد من المحافظات التي كانت فيما يبدو توفر إما صالات فارغة أو منابر جاهزة لتعليقات فجة مضرة بالوحدة الوطنية، وبعد أن نتجت عن ذلك طلبات باستقالة الآنسة دوبي، ومغادرة نظيرها، سناتور كيوبك كاستونجواي، للبرلمان، كانت اللجنة قد انفجرت حرفياً، وتوقفت توقفاً تاماً».[9]

ويصدر بيتر رسل Peter Russell إدانة مساوية في القسوة لجلسات الاستماع الدستورية: «إن درب الملحمة الدستورية الكندية ملطخ بحطام المركبات الدستورية التي خرجت من مسارها، وما عدا الكارثة المجردة لا شيء يعلو على الأداء البائس للجنة كاستونجواي ـ دوبي».[10] وبحلول أوائل تشرين الثاني/ نوفمبر 1991، بدا أن اللجنة قد وصلت إلى حالة توقف تام عندما لم يأت أحد إلى جلسات الاستماع التي عقدتها في مانيتوبا. في تلك المرحلة، وفقاً لما يقول ملن، «كانت الحكومة تحتاج إلى إعادة تأكيد سيطرتها على العملية الدستورية، أو مواجهة ضرر لا إصلاح له في الحزمة الدستورية وسمعتها. سياسياً، لم تكن المسألة تتلخص في أداة أخرى لاختبار المواقف العامة، ولكن بالأحرى إيجاد وسيلة لإعادة الثقة العامة في العملية الدستورية نفسها».[11]

من الواضح أن حكومة ملروني قد فهمت الدور المهم الذي طُلب من اللجنة البرلمانية أداؤه، والتداعيات المحتملة التي سوف يحملها غرق هذه اللجنة. كان المدخل العام في عملية الإصلاح الدستوري حيوياً بالنسبة إلى حكومة المحافظين التي انتُقدت بقسوة لإقصاء الكنديين من المناقشات التي أفضت إلى اتفاقية ميش ليك. وبما أنه كان حساساً بالنسبة إلى هذا النقد وأمثاله، أدرك ملروني أهمية إثارة الاهتمام العام والآراء العامة عن الإصلاح الدستوري. ولكن التوصل إلى اتفاقية مقبولة لكيوبك والمحافظات الغربية؛ حيث توجد أهم الدوائر الانتخابية لملروني، كان على القدر نفسه من الأهمية. لم تكن اتفاقية ميش ليك غير مفضلة في الغرب فقط، ولكن فشلها حفز نمواً في العواطف الانفصالية في كيوبك؛ حيث أمن وعد ملروني بإصلاح دستوري انتصاراته الانتخابية في عامي 1984 و1988.[12] وفي مواجهة هذه الضغوط الكبيرة قبل الانتخابات، كان من المهم لملروني التوصل إلى صفقة، ولم يكن انهيار لجنة كاستونجواي ـ دوبي سوى كارثة.

بينما أدركت الحكومة الحاجة إلى استعادة الثقة العامة في عملية الإصلاح الدستوري التي كانت بالنسبة إلى معظم المراقبين قد تكشفت تقريباً بالكامل، فقد أقرت أيضاً بأن لديها القليل من الوقت لكي تفكر في الخطأ الذي وقع. ومع اقتراب الموعد النهائي للجنة البرلمانية في 28 شباط/ فبراير، كان ينبغي على ملروني أن يعيد التفكير في بدائله بسرعة. إن

إلغاء جلسات الاستماع العامة يعني الانتحار بالنسبة إلى الحكومة، ولكن السماح للجنة البرلمانية بمواصلة اللعب أمام جمهور شحيح الحضور سيكون انتحاراً أيضاً. وبمنتصف تشرين الثاني/ نوفمبر قررت الحكومة أنه بدلاً من إنهاء جلسات الاستماع المترنحة، فإنها سوف تنعشها بتنظيم «خمسة مؤتمرات دستورية في خمس عطلات نهاية أسبوع متتالية في خمس مدن كبرى مختلفة عبر البلاد».[13] وسوف توفر المؤتمرات الدستورية، التي يشير إليها بيتر هاريسون باسم "الخطة ب"، كما كانت الحكومة تؤمل، منتدى يتسم بالشرعية للمناقشة العامة حول الدستور.[14]

في 14 تشرين الثاني/ نوفمبر 1991 دعا مجلس الوزراء آرثر كروجر لكي يتولى مسؤولية المبادرة. وفي نقل دعوة الحكومة إلى كروجر، أشار بول تلييه Paul Tellier، وزير مجلس الوزراء، إلى أنه برغم الحاجة إلى توضيح الكثير من التفاصيل، فقد تم التعاقد مع خمس منظمات مستقلة، أو معاهد سياسة عامة، للمساعدة في اقتسام إدارة المؤتمرات الدستورية.[15] في 2 كانون الأول/ ديسمبر 1991 أعلنت الحكومة رسمياً إنشاء المؤتمرات، وقدمت أسماء المعاهد الخمسة التي تم التعاقد معها للمساعدة. وجاء في البيان الصحافي من مكتب المجلس الخاص في ذلك اليوم: «إن الموقر جو كلارك وزير الشؤون الدستورية ورئيس مكتب المجلس الخاص أعلن اليوم أن ترتيبات قد تمت لعقد سلسلة من المؤتمرات عن التجديد الدستوري في أوائل عام 1992. وأن كلاً من المؤتمرات الأربعة الأولى سوف يرعاه معهد مستقل، وسوف يتناول مجموعة معينة من المقترحات الدستورية للحكومة. وقد تم الاتفاق على أن المعاهد سوف تكون مسؤولة عن المؤتمرات، بما في ذلك اختيار المشاركين والرؤساء والمقررين».[16]

مع ذلك، كان من المدهش أن البيان الصحفي لم يشر إلى السبب في اختيار المعاهد الخمسة، أو لماذا قررت الحكومة طلب دعم المؤسسات البحثية. وخلافاً لوصف المنظمات بأنها معاهد مستقلة، لم تقدم الحكومة تفسيراً لهذا التغير في عملية الاستشارات الدستورية. لماذا اختارت الحكومة مجموعة من المؤسسات البحثية لكي تنقذ السفينة الدستورية التي أخذت تغرق؟ هل كانت المؤسسات البحثية اختياراً منطقياً، أم أنه كان بإمكان الحكومة

اللجوء إلى منظمات أخرى عامة وخاصة؟ ولم اختارت المجلس الاقتصادي للمحافظات الأطلسية ومعهد نياجارا وهما من المنظمات التي لم تشتهر بخبرتها في المسائل الدستورية؟

من النظرة الأولى يبدو قرار الحكومة منطقياً. وبما أنها منظمات ملتزمة بالتأثير على الرأي العام والسياسة العامة، فغالباً ما تنظم المؤسسات البحثية المؤتمرات وتدعو صانعي السياسة والأكاديميين والصحافيين وممثلي القطاع الخاص للمشاركة. وعندما تفعل ذلك فإنها تحدد حجم المؤتمر، وتعد ترتيبات للمتحدثين، وتحدد ما إذا كانت سوف تنشر المداولات وموعد نشرها. وعلى الرغم من أن القليل من هذه المؤسسات قد نظم مؤتمراً بهذا الحجم، فإن الترتيبات المطلوبة لم تكن غريبة عليها.

ومع ذلك، فمن غير المرجح أن قدرتها على تنظيم المؤتمرات كانت حافزاً كافياً لكي تدعوها الحكومة للمشاركة. وكما سوف تتم مناقشة ذلك بمزيد من التفصيل لاحقاً في هذا الفصل، بما أن المؤسسات البحثية تفتقر إلى الموارد لكي تدير المؤتمرات بفاعلية، فقد كان ينبغي على الحكومة إنشاء سكرتارية دستورية بتكلفة 8.96 ملايين دولار[17] لكي توفر «المساعدة التنظيمية والعملياتية... والمعلومات الخاصة بمواد السياسات في المقترحات المقدمة».[18] ولم يكن متوقعاً من السكرتارية تأمين السير السلس للمؤتمرات فقط، ولكنها كانت مسؤولة عن تزويد المشاركين بأوراق عن خلفية المقترحات محل النظر.[19] وإذا لم يكن من المفترض أن تتولى المؤسسات البحثية المسؤولية الكاملة لإدارة المؤتمرات، أو حتى تزويد المشاركين بتقييمات مستقلة للمقترحات الدستورية (برغم أن البعض مثل معهد سي. دي. هاو قد فعل ذلك)، فلماذا طلبت الحكومة مساعدتها؟

تتلخص الإجابة ببساطة في أن ما كانت الحكومة تحتاج إليه بشدة هو المصداقية والشرعية الفورية اللتان لم يكن من الممكن توفيرهما من خلال الشركات الاستشارية وكوكبة من المنظمات الأخرى التي تستطيع تنظيم المؤتمرات.[20] وكمنظمات مستقلة وغير ربحية ولا حزبية، كانت للمؤسسات البحثية شهرة كمؤسسات تعمل على بعد ذراع من الحكومة. وقد حاولت تصوير أنفسها كمنظمات ملتزمة بتحسين صنع القرار الحكومي لا تعزيز أجندة أيديولوجية معينة أو مصالح حزب سياسي واحد، برغم أنها لم تكن ناجحة

في ذلك دائماً. هذا هو الفهم الذي كان كلارك وتلييه يأملان في أن يؤتي ثماره مع الإعلام الذي استغل الانهيار التام للجنة كاستونجواي - دوبي لكي يتنبأ بالفشل الوشيك للمفاوضات الدستورية المستقبلية. وكانا يأملان أيضاً في أن اختيار المؤسسات البحثية للمساعدة في تنظيم المؤتمرات ربما لا يعيد إشعال الاهتمام العام بعملية الإصلاح الدستوري فقط، ولكنه سوف يوفر، على الأقل في المدى القصير، بؤرة تركيز جديدة للإعلام. ولسعادتهما، حقق اختيار المؤسسات البحثية هذين الهدفين.

عندما اتُّخذ قرار طلب مساعدة المؤسسات البحثية، فإن قرار أيها سوف يرعى المؤتمرات لم يخلق صعوبة كبيرة. فخلافاً للولايات المتحدة الأمريكية، حيث ينبغي على صانعي السياسة الاعتماد على الدليل للبحث بين مئات من المؤسسات البحثية، يوجد في كندا أقل من ست وثلاثين مؤسسة بحثية، ومن بين هذه هناك فقط قلة من المؤسسات المتخصصة في السياسة الداخلية التي كان حضورها ملموساً في دوائر صنع السياسة.[21] ووفقاً لما يرى رون واتس Ron Watts، الذي كان مستشاراً دستورياً لجو كلارك خلال هذه الفترة، بعد أن تم تحديد المجموعة المحدودة من المؤسسات البحثية التي تستطيع الحكومة الاعتماد عليها، أثر معياران في عملية الاختيار: المصداقية والتمثيل الإقليمي.[22] إن العوامل التي وضعت في الاعتبار عند تحديد المؤسسات البحثية التي اعتبرت ذات مصداقية وتلك التي لم تعتبر كذلك غير واضحة. ومع ذلك، كان صناع القرار يريدون بوضوح تحاشي اختيار منظمات تطغى شهرتها في المناصرة السياسية على التزامها ببحوث السياسات. وباختيار معهد سي. دي. هاو (تورنتو)، ومعهد أبحاث السياسة العامة (مونتريال)، ومؤسسة غرب كندا (كالجاري)، والمجلس الاقتصادي للمحافظات الأطلسية (هاليفاكس)، ومعهد نياجارا (نياجارا أون ذي ليك - Niagara on the Lake) استوفت الحكومة المعيارين. لقد وجدت مؤسسات بحثية كانت على نحو عام تتمتع بتغطية مفضلة في الإعلام، كما يمكنها أن توفر تمثيلاً إقليمياً.

إن قرار الحكومة باتباع الخطة ب أثبت أنه قرار مهم. فتنظيم المؤتمرات الدستورية لم ينقذ جلسات الاستماع البرلمانية من كارثة وشيكة فقط، ولكنه جدد الاهتمام العام بالمناظرة

حول الإصلاح الدستوري. وباستئجار المؤسسات البحثية لكي تؤدي وظيفة تسهيل المؤتمرات، حققت الحكومة ما بدا واضحاً أنها شرعت في عمله. استطاعت الحكومة التأثير بقدر كبير على عملية الاستشارة العامة، وهذا ما لم تستطع اللجنة البرلمانية فعله بينما كانت تعطي انطباعاً بأن "معاهد مستقلة" تقدم العرض. ومن المثير للسخرية أنه خلال عملية جعل المؤتمرات تمريناً أكثر شرعية للحكومة في العلاقات العامة، ضحت المؤسسات البحثية ببعض من استقلاليتها الخاصة، كما سوف نستكشف بشكل أتم في الأجزاء اللاحقة.

القلة المختارة

المجلس الاقتصادي للمحافظات الأطلسية

من بين المؤسسات البحثية الخمس التي دعيت إلى تنظيم المؤتمرات الدستورية نجد أن المجلس الاقتصادي للمحافظات الأطلسية هو أقدمها. ويهدف هذا المجلس الذي أنشئ في عام 1954 «كشراكة بين الحكومات الإقليمية والقطاع الخاص لتشجيع تنمية المنطقة الأطلسية من كندا».[23] ويعتمد المجلس الاقتصادي للمحافظات الأطلسية، الذي يتكون من فريق من خمسة باحثين ومساعدَيْن إداريين اثنين، على ميزانية هزيلة تبلغ 270,000 دولار أمريكي، لتحليل الاتجاهات والسياسات الاقتصادية الراهنة والناشئة وتقييمها. وقبل المؤتمرات الدستورية كان المجلس الاقتصادي للمحافظات الأطلسية قد نشر نحو 12 رسالة إخبارية وورقة خلفية عن الكيفية التي قد يؤثر بها الدستور الجديد على منطقة الأطلسي.[24]

مؤسسة غرب كندا

على الرغم من أن المجلس الاقتصادي للمحافظات الأطلسية غير معروف بخبرته في المسائل الدستورية، فإن مؤسسة غرب كندا تشتهر بذلك. ومن مكاتبها في كالجاري، كانت مناصراً قوياً لتشجيع حماية مصالح غرب كندا الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في الاتحاد

الكندي. وتعتمد مؤسسة غرب كندا التي تأسست عام 1970 على دعم العديد من الشركات والمؤسسات والإدارات الحكومية لكي تبقي على برنامجها البحثي النشط، وقد حصلت في عام 1996 على وقفيتين تقدر قيمتهما الإجمالية بـ 1. 5 ملايين دولار.[25] وعندما دُعي ديفيد إلتون David Elton، الرئيس السابق لمؤسسة غرب كندا، للمشاركة في مبادرة تجديد كندا، كان معهده قد نشر قرابة 24 إصدارة عن القضايا الدستورية تتراوح بين كيفية إصلاح مجلس الشيوخ الكندي إلى التداعيات المحتملة لانفصال كيوبك، وقد نظم بضعة مؤتمرات كبرى عن الإصلاح الدستوري.

معهد نياجارا

يمثل معهد نياجارا الذي تأسس عام 1970 نقيضاً صارخاً لمؤسسة غرب كندا. وخلافاً لمؤسسة غرب كندا، لا يزعم معهد نياجارا أن له خبرة في المسائل الدستورية في أي مجال من مجالات السياسة بعينه. ووفقاً لما يرى جاري راوسون Garry Rawson، مدير تطوير الأعمال التجارية في معهد نياجارا، لم يركز المعهد من قبل مؤتمرات عام 1992 على القضايا الدستورية. وقد شارك معهد نياجارا، كما صرح راوسون، «بسبب مهارتهم في إدارة مؤتمرات البحث».[26] وعلى الرغم من أن المعهد قد استفاد بوضوح من برنامج البحوث الذي يتولاه مجلس المؤتمر الكندي الذي اندمج معه في عام 1994، فإن المعهد لا يشارك في أبحاث السياسة العامة. خلافاً لذلك، يسعى المعهد إلى «تعزيز جودة القيادة الكندية في الأعمال التجارية، والمنظمات الحكومية وغير الحكومية [بتقديم] برامج متخصصة ومصممة لمساعدة القادة في تحديد قضايا عصرنا وفهمها ومعالجتها».[27] ومن بين المؤسسات البحثية الخمس، كان معهد نياجارا الحالة الشاذة.

معهد سي. دي. هاو ومعهد أبحاث السياسة العامة

للمعهدين المتبقيين: معهد سي. دي. هاو (1973) ومعهد أبحاث السياسة العامة (1972)، صفات مؤسسية مشابهة.[28] ولكليهما 15 موظفاً وموازنة في حدود مليوني دولار أو أكثر، وقد أنشئ كلا المعهدين لتحسين السياسة العامة في كندا بتوفير تحليل موضوعي وسليم لقضايا السياسة. برغم ذلك، وخلافاً لمعهد سي. دي. هاو، فإن لمعهد أبحاث

السياسة العامة وقفية كبيرة تدعم أنشطته. ويتمتع معهد سي. دي. هاو بتغطية أكبر، وهذه بلا شك نتيجة لبرنامجه البحثي الأكثر اتساعاً.[29] لقد نشر معهد سي. دي. هاو ما لا يقل عن عشرين دراسة عن القضايا الدستورية قبل إشراكه في المؤتمرات، أي أكثر من ضعف عدد الدراسات التي أنتجها معهد أبحاث السياسة العامة.

المؤتمرات الدستورية

عندما اتصلت الحكومة الفيدرالية بالمعاهد الخمسة للمساعدة في تنظيم المؤتمرات الدستورية، أوضحت أنها لا تتوقع منها تقديم تقويمات مستقلة للمقترحات الثمانية والعشرين بشأن الإصلاح الدستوري. ولم تتوقع منها تحمل المسؤولية التامة لإدارة المؤتمرات. بدلاً من ذلك، تم التعاقد مع المعاهد لكي تؤدي ست وظائف محددة، هي: تحديد أجندة المؤتمرات وشكلها، وتحديد رؤساء ونواب رؤساء جلسات المؤتمرات، واختيار المشاركين الملائمين، وإعداد مواد المؤتمرات، وتقديم المساعدة في الموقع، وتقديم تقرير عن المؤتمر.[30]

مبدئياً، بدا أن المعاهد سوف تمارس استقلالية كبيرة في تنظيم المؤتمرات، وهذا شيء قد طلبته المعاهد فيما يبدو مقابل موافقتها على المشاركة. غير أن نظرة أدق على معايير الحكومة تكشف أنه في العديد من الحالات أملت الحكومة الكيفية التي تريد بها إدارة المؤتمرات. وعلاوة على تحديد أي من مقترحاتها الثمانية والعشرين الواردة في خطة «تشكيل مستقبل كندا معاً» سوف يكون "نقطة التركيز الأساسية لكل مؤتمر" (أجندة المؤتمرات)، فإن الحكومة كان لها تأثير كبير على الأفراد الذين سوف تتم دعوتهم للمشاركة. ووفقاً للبيان الصحافي في 2 كانون الأول/ ديسمبر 1991 كان «على المعاهد أن تدعو للمؤتمرات بحكم المنصب:

- كل أعضاء اللجنة البرلمانية المشتركة،
- شخصين يتم اختيارهما بالتوالي من المؤتمرات الحزبية للأحزاب السياسية الفيدرالية الثلاثة على المستوى البرلماني،

- شخصين من كل محافظة ومقاطعة يختارهما رئيس الوزراء/ رئيس الحكومة،
- ممثلاً لكل من المنظمات القومية الأربع للسكان الأصليين».[31]

بالإضافة إلى ذلك، حددت الحكومة أنه على الرغم من أن «المعاهد مسؤولة عن تحديد أسلوب اختيار [أفراد الجمهور]... يجب أن يُظهر الأفراد المختارون اهتماماً وبعض المعرفة بالمسائل الدستورية، وينبغي أن يكون لهم سجل بارز في خدمة مجتمعاتهم». علاوة على ذلك، أشارت الحكومة إلى أن «الخبراء الذين تدعوهم المعاهد للمشاركة في اللجان وورش العمل يجب أن يمثلوا معاً قطاعاً عرضياً واسعاً ومتوازناً للآراء».[32]

وقطعت الحكومة أيضاً شوطاً طويلاً في وضع الخطوط العريضة لبنية المؤتمرات. ومن بين أشياء أخرى، صرحت بأنه يجب على المعاهد أن توفر في كل مؤتمر «فرصة لمتحدث باسم الحكومة لكي يضع الخطوط العريضة للمقترحات الدستورية وأساسها المنطقي، مع إشارة خاصة إلى تلك التي تشكل موضوع كل مؤتمر».[33] من الواضح أنه كان للحكومة القليل من الثقة في قدرة خبراء المؤسسات البحثية المستقلة على شرح المقترحات الدستورية موضوع النقاش. ورتبت سكرتارية المؤتمرات الدستورية مع المجلس الخاص ومكاتب العلاقات الفيدرالية ـ الإقليمية أن يكون لهم «فريق من مدوني الملاحظات في كل مؤتمر». وكما يشير هاريسون، «عند تلخيص ما كان جوهر المناقشة في مختلف المنتديات، كان هذا يساعد المقررين في تقديم ملخصات للجلسات المكتملة، وكتاب التقارير في الإمساك بمغزى المؤتمرات».[34]

وإذا حكمنا بالترتيبات التي تم الاتفاق عليها قبل بدء المؤتمرات، فقد كان من الواضح أن المعاهد لن يسمح لها بممارسة الاستقلال التام. ومع ذلك، كان بعض المعاهد على استعداد لدفع هذا الثمن. وعندما سئل محلل أول من إحدى المؤسسات البحثية عن السبب في مشاركة مؤسسته في مؤتمرات عام 1992 على الرغم من أنه لن يسمح لها بالتمتع بالاستقلال التام، علق قائلاً: «لم نكن نريد المشاركة في المؤتمرات،

ولكننا ظننا أنه ينبغي علينا ذلك. كان عدم الرغبة في إنقاذ البلاد سوف يتم فهمه على أساس أنه علاقات عامة سيئة». (مقابلة بالهاتف غير مسجلة). من ناحية ثانية، لم تعتقد بعض المعاهد أن استقلالها المؤسسي قد تقوض، وواصلت الإصرار على أنها، وليس أوتاوا، كانت هي المسؤولة في عاقبة الأمر. وصرحت مؤسسة غرب كندا في تقرير عن مؤتمر دستوري ساعدت في تنظيمه بأن «مؤسسة غرب كندا نظمت المؤتمر وأدارته بمساعدة من سكرتارية المؤتمرات التي أنشأتها حكومة كندا لكي تساعد في الجوانب التنظيمية، والتغطية الإعلامية. وقد مارست مؤسسة غرب كندا استقلالية تامة في اختيار المشاركين في المؤتمرات، وتنظيم البرنامج، ووضع الأجندة، واختيار الرؤساء المشتركين والمتحدثين، وإعداد المواد اللازمة قبل المؤتمر، وكتابة التقرير الختامي. ولم يحدث تدخل أو توجيه مباشر أو غير مباشر من جانب الحكومة».[35]

بينما كان هذا التصريح وتصريحات أخرى مشابهة مريحة للحكومة، كانت المعاهد تضلل نفسها إذا كانت اعتقدت أنها تتمتع باستقلالية تامة.[36] ومع ذلك، فربما كانت التضحية ببعض الاستقلالية ثمناً قليلاً في نظر المؤسسات البحثية، تدفعه لقاء الفوائد السياسية التي تنجم عن مشاركتها، ومنها بالطبع إقامة مصداقية أكبر عند الحكومة. فالتمترس بثبات أكثر في دوائر صنع السياسة قد يسفر عن فوائد ممتازة للمؤسسات البحثية الملتزمة بتشكيل السياسة العامة. علاوة على ذلك ، كانت المعاهد قادرة، بالمساعدة في تنظيم المؤتمرات، على جذب تغطية إعلامية كبيرة. ولا يمكن التقليل من أهمية إثارة الاهتمام الإعلامي، فالتغطية الإعلامية المتزايدة لا تساعد فقط في تعزيز وهم التأثير على السياسة، ولكن مديري العديد من المؤسسات البحثية غالباً ما يستغلون بنجاح الظهور الإعلامي لمنظماتهم في الحصول على منح من الشركات ومنح خاصة.[37]

كان إنتاج دعاية مجانية واحداً فقط من العوامل التي قد تحفز قرار المعاهد بالمشاركة. فقد كان التواجد في قلب مسرح أهم مناظرة حول السياسة العامة في ربع قرن حافزاً قوياً أيضاً. وبالنسبة إلى المنظمات الملتزمة بالتأثير على السياسة العامة والرأي العام، فإن فرصة المساعدة في إرجاع عملية الإصلاح الدستوري إلى مسارها سوف يكون من الصعب

تفويتها. وعلى الرغم من أن المعاهد خاطرت بالمشاركة في مؤتمرات قد تصبح كوارث علاقات عامة، فقد كان من المحتمل أن تكون الحكومة، لا المعاهد، هي المسؤولة عن هذه المؤتمرات.[38] أما إذا نجحت المؤتمرات، فسوف ترتبط المؤسسات البحثية إلى الأبد بفترة محورية في تطور كندا الدستوري.

إن المكافآت المالية لقبول عقد حكومي مجزٍ ربما أقنعت العديد من المؤسسات البحثية ذات الموارد المالية الضئيلة بتولي المهمة. فمكافأة على جهود المجلس الاقتصادي للمحافظات الأطلسية حصل على 314,000 دولار،[39] وتقاسم معهد سي. دي. هاو، ومعهد أبحاث السياسة العامة 200,000 دولار لاشتراكهما في تنظيم المؤتمر، وحصلت مؤسسة غرب كندا على 315,000 دولار. غير أن هذه الأرقام تخجل عند مقارنتها مع شيك بمبلغ 760,000 دولار حصل عليه معهد نياجارا.[40] وربما كان الشيء المربح أكثر من قبول عقد الحكومة هو إمكانية الحصول على عقود إضافية في المستقبل، وهذه فائدة هائلة بما أن أغلبية المؤسسات البحثية الكندية تصارع باستمرار لتبقى طافية فوق الماء.

ربما يختلف كل معهد في الأسباب التي حفزته على المشاركة في مؤتمرات تجديد كندا، ولكنها تقاسمت في التحليل النهائي التزام الحكومة بتحريك العملية الدستورية إلى الأمام. لقد عرضنا بإيجاز الفوائد الكامنة وبعض التكاليف التي ارتبطت بهذا القرار. وما نحتاج إلى مناقشته الآن هو مساهمة المؤسسات البحثية في هذه القضية المحرجة. وسوف أقيم الآن الدور الذي لعبته المعاهد في المراحل الحرجة التي قادت إلى المؤتمرات وأثناءها.

سبب ما للتخوف: تقويم تأثير المؤسسات البحثية

قبل أن تعلن الحكومة الفيدرالية عن مقترحاتها الثمانية والعشرين حول الإصلاح الدستوري بوقت طويل، فكر معظم المؤسسات البحثية التي شاركت في المؤتمرات الدستورية بتعمق في مستقبل الاتحاد الكندي. وباستثناء معهد نياجارا، كانت المعاهد التي شاركت قد نشرت دراسات تفصل القضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المرتبطة

بتغيير الدستور. وقد عبرت هذه المعاهد عن آرائها أثناء فحصها للعديد من القضايا الخلافية التي تراوحت بين الآثار المحتملة لتشكيل مجلس شيوخ منتخب يتسم بالفاعلية والمساواة، ومنح كيوبك وضعاً متميزاً في الدستور. إن "المنظمات المستقلة ذات المصداقية" التي كانت الحكومة تأمل في أن تضفي الشرعية على عملية الاستشارات العامة حول الإصلاح الدستوري كانت قد عبرت سلفاً عن مواقفها. وعلى الرغم من ذلك، عندما بدأت الحكومة التفكير في كيفية إصلاح الدستور بعد فشل اتفاقية ميش ليك، فإنها لم تلجأ إلى هذه المؤسسات لوضع مسودة خطة جديدة، ولكنها لجأت إلى مجموعة صغيرة من الأكاديميين في الجامعات.

بعد وقت قصير من انتداب البروفيسور رون واتس من جامعة كوينز إلى مكتب العلاقات الفيدرالية ـ الإقليمية في نيسان/ إبريل 1991 لكي يعمل مستشاراً دستورياً لجو كلارك، دعيت مجموعة مختارة من الخبراء الدستوريين تشمل كاثي سوينتون Kathy Swinton (جامعة تورنتو)، وروجر جيبينز Roger Gibbins (جامعة كالجاري)، وبيتر لسلي Peter Leslie (جامعة كوينز)، ودوج بيرفيس Doug Purvis (جامعة كوينز) لكي تساعده في إعداد مسودة مقترحات الحكومة للإصلاح الدستوري.[41] بالإضافة إلى ذلك، طلب من واتس تحرير سلسلة من الأوراق الخلفية كان الهدف منها تفسير مقترحات الحكومة لإصلاح الدستور بأسلوب واضح ومباشر. وهكذا عندما كانت الحكومة تكوّن رؤية لاتحاد جديد كان من الواضح أن آراء ثلة من الأكاديميين قد تم الاستماع إليها؛ ومن ناحية ثانية، فإن توصيات المؤسسات البحثية أخذت في الاعتبار بصعوبة.

غالباً ما يعطي مديرو المؤسسات البحثية معاهدهم الفضل في مساعدة الحكومة في صياغة التشريعات والمبادرات؛ ولكن يبدو أن تأثيرها في هذه الحالة بعينها كان ضئيلاً. لم تصبح هذه المعاهد جزءاً من عملية الاستشارة حتى فشلت جلسات الاستماع البرلمانية حول الدستور، ولم تصبح هذه المعاهد جزءاً من عملية الاستشارة كناقلات للمعرفة،

ولكن كمنظمين ومسهلين لمؤتمرات. وهكذا لم تكن تستطيع أن تدعي على نحو شرعي بأن أفكارها عن كيفية إصلاح الدستور كانت تعني شيئاً. كانت المؤسسات البحثية مهمة في هذه المرحلة المتأخرة من المناقشات الدستورية، ولكن ليس بالطريقة التي قد يتخيلها المرء.

إن غياب المؤسسات البحثية خلال هذه المرحلة الحرجة من صنع السياسة ليثير أسئلة مهمة عن دورها في بحوث السياسة. فإذا كان صانعو السياسة ملمين ببحوث المعاهد عن مختلف القضايا الدستورية بعد ميش ليك، فلِمَ لم يُطلَب من هذه المعاهد إعداد مسودة مقترحات الحكومة؟ هل كان صانعو السياسة يتشككون في جودة إصدارات هذه المعاهد أو في مؤهلات العاملين فيها؟ وإذا كانوا كذلك، فلِمَ اعتبرت الحكومة هذه المعاهد ذات مصداقية كافية لتنظيم مؤتمراتها؟ هل تم اختيارها ببساطة لأن الإعلام يتصورها مؤسسات ذات مصداقية؟ على نحو بديل، إذا لم تكن الحكومة ملمة ببحوث هذه المعاهد، فماذا يقول لنا ذلك عن قدرة المؤسسات البحثية على إيصال أفكارها؟

بالنسبة إلى بعض المؤسسات البحثية، كان تنظيم المؤتمرات الدستورية نعمة ونقمة: ربما زادت المؤتمرات الدستورية التغطية الإعلامية لهذه المعاهد، ولكنها لم تفعل إلا القليل في تعزيز سمعتها كمنظمات بحوث علمية. وقد وضحت المؤتمرات الدستورية أن بعض أكثر المؤسسات البحثية شهرة في البلاد يكون له أحياناً القليل من التأثير على تشكيل قضايا السياسة. يجب أن يشجع دور خمس من المؤسسات البحثية في المؤتمرات الدستورية الباحثين على التفكير بقدر أكبر من النقد في مساهمة معاهد البحوث في السياسة العامة. فإذا كان المتوقع منها ببساطة العمل كأدوات سياسة للحكومة، وتوفير مقادير غير كافية من المعلومات للإعلام، فوقتها يكون هناك القليل من أسباب المخاوف. أما إذا كان المتوقع من المؤسسات البحثية أن تؤدي وظيفة مصادر لخبرات السياسة فإن مشاركتها في مؤتمرات تجديد كندا سوف تصيبنا بدهشة كبرى.

الدروس المستفادة

من الواضح أن الحكومة الفيدرالية قد تعلمت بعض الدروس المهمة من طلبها المساعدة من المؤسسات البحثية في شتاء عام 1992. فقد أدركت، من بين أشياء أخرى، الفوائد الكامنة لطلب مساعدة المعاهد المستقلة لبحوث السياسة لكي تسهل المناقشات في القضايا المهمة، خاصة عندما ثارت الشكوك حول معالجة الحكومة لتلك القضايا. وأدرك صانعو السياسة أيضاً أن السمعة التي جنتها المؤسسات البحثية كمراكز مستقلة لخبرات السياسة يمكن أن تعمل لمصلحتها. ويمكن للحكومة أن تعزز مصداقيتها الخاصة باعتمادها على مصداقية هذه المؤسسات .

إن نجاح المؤتمرات الدستورية لم يفت على الحكومة الليبرالية الفيدرالية التي هزمت المحافظين بسهولة في عام 1993. وأثناء الإعداد لموازنة عام 1994، طلب بول مارتن، وزير المالية، أن تكون عملية استشارات الموازنة، التي شملت أربعة مؤتمرات عامة، أكثر مكاشفة. وأعلن مارتن أن مؤتمرات عامة سوف تعقد في هاليفاكس، ومونتريال، وتورنتو، وكالجاري في كانون الثاني/ يناير 1994، وسوف تستضيفها أربع مؤسسات بحثية شاركت كلها، ما عدا منتدى السياسة العامة، في مؤتمرات عام 1992. وكانت المؤسسات البحثية الأخرى التي شاركت هي المجلس الاقتصادي للمحافظات الأطلسية، ومعهد أبحاث السياسة العامة، ومؤسسة غرب كندا.[42]

وعند قبول دعوة مارتن، طلبت المعاهد الأربعة سيطرة أكبر من تلك التي تمتعت بها في عام 1992 على عملية اختيار نحو مئة مشارك حضروا كل مؤتمر، وقد تم لها ذلك. وقد وزع بعض المعاهد، مثل معهد أبحاث السياسة العامة ومؤسسة غرب كندا، أيضاً مواد أعدتها للمشاركين قبل وقت قصير من بدء المؤتمرات.[43] على أية حال، وبرغم أن المؤسسات البحثية كانت أكثر وعياً بأدائها لدور يتصف بالخبرة المباشرة في مؤتمرات عام 1994، فإن الكثير من القضايا نفسها التي تحيط بمشاركتها ظلت على حالها.

فكما حدث في عام 1992، فإن المؤسسات البحثية التي شاركت في استشارات ما قبل الموازنة في عام 1994 لم يتم البحث عنها من أجل خبرتها في تحليل السياسة، ولكن لقدرتها

على جعل عملية الاستشارات العامة شيئاً مفيداً للحكومة. ومرة أخرى بدا أنها تؤدي هذه الوظيفة بشكل يثير الإعجاب. وعلى الرغم من ذلك، كان من المهم للمؤسسات البحثية في أعقاب مؤتمرات عام 1994 أن تعيد تقييم ماهية أولوياتها، وأفضل طريقة لتعزيزها. وبينما تستطيع المؤسسات البحثية أن تخدم مصالح الحكومة بالعمل كمسهل، فربما لا يعزز ذلك بالضرورة مصالح الجمهور أو مصالحها الخاصة. إن عمل المؤسسات البحثية، كما تشير إليه موادها الترويجية الخاصة، هو في مجال تطوير الأفكار وتشجيعها. ويرتبط وجودها بالتفكير الناقد في قضايا السياسة المهمة، وليس بتعزيز أو تسويق أفكار صانعي السياسة ببساطة.

توفر دراسة الحالة التي قدمت في هذا الفصل، مثل الدراسات التي أعدها لندكويست وتبر، رؤية في الكيفية التي أصبحت بها المؤسسات البحثية الكندية مشاركة في بعض مجالات السياسة. إن الفكرة التي تبرز ربما لا تكون إيجابية، وخاصة بالنسبة إلى المؤسسات البحثية التي أفردت للفحص. ورغم ذلك، تعزز النتائج الحجة المركزية لهذا الكتاب، وهي أنه من غير المتوقع أن تلعب المؤسسات البحثية دوراً حاسماً في كل مرحلة من دورة السياسة، أو كل مجال من مجالات السياسة. وبينما قد تساعد بعض المؤسسات البحثية في وضع إطار محدد للمناظرات الرئيسية حول السياسة عبر الإصدارات والتعليقات الإعلامية، فربما تكون أقل فاعلية، كما يلاحظ لندكويست وتبر، في التأثير على قرارات السياسة. أو كما كشفت المؤتمرات الدستورية، ربما لا يكون صانعو السياسة ملمين بالإصدارات التي أنتجتها المؤسسات البحثية، ويفضلون خلافاً لذلك الاعتماد على هذه المؤسسات باعتبارها منظِّمة مؤتمرات.

إن ميزة تطوير دراسات حالة تفحص مشاركة المؤسسات البحثية في مجالات محددة من مجالات السياسة العامة تتمثل في أنها تمكِّن الباحثين من المضي إلى ما وراء مجموعات البيانات البسيطة التي تقيِّم صلة هذه المؤسسات بالسياسة بقدر أكبر من الدقة. أما ضرر ذلك فيتمثل في أنه من الصعب إعطاء ملاحظات عامة عن تأثيرها على عملية صنع السياسة بالاعتماد على عدد محدود من الحالات. حقاً، بالتركيز على مساهمات كين باتل

لتطوير سياسة الرفاهية الاجتماعية في كندا، ربما يستنتج المرء بشكل مبرر أن رئيس معهد كاليدون كان له تأثير هائل على تشكيل السياسة العامة. وربما نصل إلى استنتاج مشابه بفحص مساهمة معهد سي. دي. هاو في مناظرة التجارة الحرة، وفي مستقبل خطة المعاشات الكندية. وربما ينتهي الباحثون، اعتماداً على قضية السياسة المحددة موضع النظر، والمرحلة المحددة من مراحل صنع السياسة، إلى انطباع بأن المؤسسات البحثية إما أن تكون ذات تأثير مفرط أو تكون غير ذات صلة تماماً. ويمكن أن يكون كل من هذين الانطباعين صحيحاً.

الفصل الثامن

خلاصة: التأثير في السياسة والصلة بالسياسة ومستقبل المؤسسات البحثية في كندا والولايات المتحدة الأمريكية

بدأ هذا الكتاب بسؤال يبدو مباشراً، وهو: هل هناك أهمية للمؤسسات البحثية؟ ومن سوء الحظ، بعد مسح مجتمع المؤسسات البحثية في كندا والولايات المتحدة الأمريكية، وفحص مشاركتها في عملية صنع السياسة العامة، لا يبدو أن هناك إجابة بسيطة. واعتماداً على من يوجه إليه السؤال، ربما تتراوح الاستجابات من نعم إلى لا، وفي بعض الأحيان إلى ما لا يمكنك تخيله. في بعض الجوانب تكون كل هذه الإجابات دقيقة. وحقاً، كما وضحت هذه الدراسة، يمكن التوصل إلى العديد من الاستنتاجات فيما يتعلق بدور المؤسسات البحثية وأهميتها في صنع السياسة العامة.

على الرغم من الاختلافات الكبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا في نظاميهما السياسيين، فقد لعبت المؤسسات البحثية دوراً مهماً في المساهمة في الحوار العام. وقد جعلت هذه المؤسسات وجودها محسوساً بشكل واضح، عبر إصداراتها، ومقابلاتها في الإعلام، وظهورها أمام اللجان التشريعية، ومشاركتها في المؤتمرات والحلقات الدراسية. بالإضافة إلى ذلك، اعتمدت المؤسسات البحثية في كلا البلدين على قنوات أقل ظهوراً لنقل آرائها إلى صانعي السياسة. ومع ذلك، نجد أن المؤسسات البحثية في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا غالباً ما تحاول ممارسة التأثير على السياسة في أوقات مختلفة وفي مراحل مختلفة من دورة السياسة، بسبب اختلاف البنى السياسية.

إن النظام السياسي الذي يتصف بارتفاع اللامركزية والتفكك في الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى نظامها الحزبي الضعيف، يساعد في تفسير إيلاء المؤسسات البحثية الأمريكية أولوية عالية لاقتسام أفكارها مع أعضاء الكونجرس؛ إذ يحفز عدم تقيد أعضاء الكونجرس بالوحدة الحزبية، المؤسسات البحثية لإقامة اتصالات مع أكبر عدد ممكن من الديمقراطيين والجمهوريين. وتساعد الدورة الانتخابية التي يمكن التنبؤ بها بقدر أكبر في الولايات المتحدة الأمريكية، وغياب معاهد البحوث ذات الأساس الحزبي أيضاً في تفسير اعتبار المؤسسات البحثية الانتخابات الرئاسية والفترات الانتقالية التي تليها أوقاتاً ملائمة للتأثير على اتجاه سياسة الحكومة.

على نحو مغاير، نجد أن وجود وحدة حزبية قوية في كندا، والتقليد العتيق لاعتماد رئيس الوزراء على مكتبه، وعلى المجلس الخاص، وكبار البيروقراطيين فيما يتعلق باستشارات السياسة ربما يفسران اعتماد المؤسسات البحثية في كندا كثيراً على قنوات مختلفة للوصول إلى صانعي السياسة. إن الاختلافات في البنيات المؤسسية للدولتين ربما تفسر تمتع المؤسسات البحثية في الولايات المتحدة الأمريكية بفرص أو نقاط نفاذ إلى التأثير على صانعي السياسة أكثر مما تتمتع به نظيرتها في كندا. على الرغم من ذلك، فإن هذه الاختلافات لا تفسر السبب في أن بعض هذه المؤسسات أنشط بكثير في تسويق أفكارها من البعض الآخر. إن العديد من العوامل، بما في ذلك موارد المؤسسات البحثية المالية، وعدد وجودة العاملين فيها، والارتباطات القوية لبعض مديري المؤسسات البحثية مع صانعي السياسة، وقدرتها على نقل أفكارها إلى جماهير متعددة، ربما تؤثر في كثرة ما للمؤسسات البحثية من تأثير أو قلته.

إن استعداد شاغلي المناصب لاحتضان أفكار مؤسسات بحثية معينة مهم أيضاً في تفسير تمتع بعض المؤسسات البحثية بظهور عام هائل بينما تذبل أخريات في الظلمة. وكما وضح الفصل السادس، فإن العديد من المرشحين الرئاسيين، وخاصة أولئك الذين يعتبرون دخلاء على واشنطن، قد ساعدوا في إعلاء شأن العديد من المؤسسات البحثية. بطريقة مشابهة، يشهد المرء في كندا فترات تعزز فيها ظهور بعض المؤسسات البحثية

وأهميتها بدرجة عالية أو اضمحلت بدرجة عالية أيضاً. وكما بين الفصل السابع، لم تثر المؤسسات البحثية الكندية في أي وقت آخر قدراً من الاهتمام العام بقدر ما أثارته أثناء المؤتمرات الدستورية في شتاء عام 1992. ومما يدعو إلى السخرية أنه بعد أقل من أسبوعين من انتهاء آخر مؤتمر دستوري نظمته مؤسسة بحثية، أُجبر العديد من المؤسسات البحثية الأخرى في مجتمع بحوث السياسة على قفل أبوابها.

بينما نجد أنه ليس من الصعب ملاحظة الموضع في دورة السياسة الذي تبدو فيه المؤسسات البحثية في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا أكثر نشاطاً، فإن تحديد مدى تأثيرها في المراحل المختلفة من صنع السياسة يظل إشكالياً، بما أن تقييم كثرة ما لها من تأثير أو قلته يتطلب التغلب على العديد من الحواجز المنهجية. ويتمثل أحد الحواجز الرئيسية في كيفية قياس التأثير على السياسة. هل يجب قياسها بتسجيل الإحالات الإعلامية، والظهور أمام اللجان التشريعية، وعدد الإصدارات، أو عدد العاملين الذين عينوا في مناصب عالية المستوى في الحكومة، أم أن هناك مؤشرات أخرى مادية وغير مادية ينبغي وضعها في الاعتبار؟ هل يوفر بعض المؤشرات قياساً أدق للتأثير على السياسة من البعض الآخر؟

على الرغم من أن البيانات الخاصة بكل مؤشر ربما توفر رؤية في كمية التغطية التي تثيرها المؤسسات البحثية والعاملون فيها، فإنها لا تستطيع تأكيد حجم تأثير هذه المؤسسات على تشكيل الرأي العام وأفضليات واختيارات صانعي السياسة. على سبيل المثال، يدون العديد من المؤسسات البحثية عدد المرات التي يشار فيها إليها في الإعلام، وعدد المرات التي يدعى فيها العاملون بهذه المؤسسات للإدلاء بشهادة أمام اللجان التشريعية. ولكن ما هي الاستنتاجات التي يمكن التوصل إليها من هذه البيانات؟ ليس من المدهش أن المؤسسات البحثية التي تسجل أكثر عدد من الإحالات الإعلامية والظهور أمام اللجان تستنتج أنها الأكثر تأثيراً. غير أن من يدرسون هذه المعاهد يجب أن يكونوا أكثر حذراً. فربما تطلعنا البيانات الخاصة بالإحالات الإعلامية على أي من المعاهد فعال في صنع الأخبار، ولكنها مع ذلك تقول لنا القليل عما إذا كانت أفكارها قد ساعدت

في تشكيل آراء صانعي السياسة والجمهور، وإعادة تعزيزها، وتوضيحها، أو تغييرها. فلا يمكن افتراض أن صانعي السياسة أو أفراد الجمهور العام معتادون على ما صرحت به مؤسسات بحثية معينة في الإعلام. على نحو مشابه، عندما تدلي المؤسسات البحثية بالشهادة أمام اللجان التشريعية فإننا لا نستطيع التأكد من أن إفاداتها أثرت على كيفية مقاربة صانعي السياسة لقضايا معينة. وأحياناً ربما تؤثر شهادتها على آراء بعض صانعي السياسة، أو، كما هو الحال غالباً، قد يتم ببساطة تجاهل خبراء المؤسسات البحثية. وربما تكشف المؤشرات الأخرى، مثل عدد إصداراتها أو عدد العاملين الذين حصلوا على تعيينات في المستوى العالي، حتى عن درجة أقل من تأثيرها على صنع السياسة. بعبارة مبسطة، من المستحيل تقريباً إعطاء قيمة رقمية لكمية التأثير الذي تتمتع به المؤسسات البحثية. على سبيل المثال، لا نستطيع أن نستنتج أن لهذه المؤسسات تأثيراً بنسبة 20٪ أو 50٪ من الوقت. لا نستطيع حتى أن نقول بثقة كمية ما لمؤسسات بحثية محددة من أثر في مراحل معينة من مناظرات السياسة، أو من هم على وجه التحديد من تأثروا بها. نستطيع، في أفضل حالة، الحصول على حس أفضل عن مدى صلتها بتقويم مشاركتها في مجالات محددة من مجالات السياسة.

بالإضافة إلى التفكير في الكيفية التي يقاس بها التأثير في السياسة، وما إذا كان، حقاً، من الممكن قياسها، هناك عوائق أخرى ينبغي التغلب عليها ليتسنى تقويم أثر المؤسسات البحثية: على سبيل المثال، تحديد كيفية عزل آراء المؤسسات البحثية عن آراء عشرات الأفراد الآخرين والمنظمات الحكومية وغير الحكومية التي تسعى بنشاط إلى التأثير على السياسة العامة. ومع ازدياد ازدحام مجتمع صنع السياسة، فإن متابعة أصل فكرة ما وإرجاعها إلى فرد معين أو منظمة معينة تعترضها مجموعة من المشكلات الخاصة بكل فكرة.

إن فحص المنظمات والأفراد الذين يتحالفون حول قضايا سياسة معينة، أو الذين يتجمعون في مرحلة معينة في دورة صنع السياسة يمكن أن يوفر نقطة انطلاق مفيدة لدراسة التفاعل بين صانعي السياسة وممثلي المنظمات غير الحكومية في مجتمعات سياسة

محددة.[1] وبالإضافة إلى تحديد المنظمات والأفراد الأنشط مشاركة في مناقشة قضية سياسة معينة مع المسؤولين الحكوميين، فإنه يمكن تحديد أي الآراء يثير أكبر اهتمام عبر المقابلات والمسوحات. ولكن ما لم يعترف صانعو السياسة بأن قراراتهم الخاصة بالسياسة قامت على توصيات من فرد معين أو منظمة معينة، وهذا أمر نادراً ما يميلون نحو عمله، فمن الصعب تحديد قدر ما للمشاركين في عملية صنع السياسة من تأثير.

وبما أنه من غير المرجح أن هذه وغيرها من العوائق المنهجية سوف يتم التغلب عليها، فربما كانت مناقشة صلة المؤسسات البحثية بعملية صنع السياسة أكثر ملاءمة من التفكر في مقدار تأثيرها على السياسة. بعبارة أخرى، بدلاً من محاولة التصريح علانية بناء على حفنة من المؤشرات بأن بعض المؤسسات البحثية أكثر تأثيراً من الأخرى، ينبغي أن نحدد إذا كانت ومتى وتحت أية ظروف تستطيع - أو استطاعت بالفعل - المساهمة في مناقشة سياسة عامة محددة، وفي بيئة صنع السياسة الأوسع. على أقل تقدير، ينبغي أن يقر الباحثون الذين يدرسون هذه المؤسسات بأنه في ضوء تنوعها الهائل، لا تملك كل تلك المؤسسات الموارد والخبرة أو الرغبة في أن تخوض في كل مناظرة عامة. ويجب أن يقروا أيضاً بأن المؤسسات البحثية تعطي أولويات مختلفة لمشاركتها في المراحل المختلفة لعملية صنع السياسة. وهكذا، بينما قد يلعب بعض هذه المؤسسات دوراً نشطاً في مناقشة مضامين سياسة حكومية محددة مع الإعلام، فربما تحاول الأخرى نقل أفكارها إلى صانعي السياسة عبر قنوات أقل ظهوراً.

هناك فرصة كبيرة لتقويم صلة المؤسسات البحثية بعملية صنع السياسة في المستقبل. وكما يوحي القسم التالي، أخذ صانعو السياسة في كندا، والولايات المتحدة الأمريكية، وفي المجتمع العالمي يلجؤون باطراد إلى المؤسسات البحثية؛ لتوفر الخبرة، وتحفز المناظرات الذكية في مجموعة من القضايا. والسؤال الذي تبقى يتعلق بها إذا كانت المؤسسات البحثية تملك الموارد والرغبة في إحداث تغيير.

مستقبل المؤسسات البحثية
مشهد من كندا والولايات المتحدة الأمريكية والمجتمع العالمي

عندما سلم وزير المالية المحافظ دون مازانكويسكي Don Mazankowski الموازنة الفيدرالية لعام 1992، بدا أن مستقبل التمويل العام للمؤسسات البحثية في كندا كئيب. وأعلن مازانكويسكي في خلال دقائق من وقوفه على منصة مجلس العموم، أن ستاً وأربعين من الوكالات، والمجالس، واللجان، والشركات، والهيئات الاستشارية الحكومية سوف تُحل. وبعد أن سادت صدمة التخفيضات القاسية، علق العديد من الصحافيين على ما كانت تعنيه موازنة عام 1992 لسياسة الدولة البحثية. وكان ما اكتشفه هؤلاء الصحافيون وغيرهم مناقضاً لتأكيدات مازانكويسكي؛ فهناك القليل من مصادر الخبرة المستقلة الأخرى في كندا التي تستطيع ملء الفراغ الذي تركه بعض المؤسسات البحثية الكندية الرائدة في مجالي السياستين الداخلية والخارجية.[2]

ولو أن مازانكويسكي ومستشاريه نظروا بدقة أكثر إلى مجتمع بحوث السياسة الخارجية، لأدركوا أنه لا توجد معاهد خاصة، أو أقسام جامعية، أو مصادر أخرى غير حكومية ذات خبرة بالسياسة تملك الموارد لكي تتولى البحوث الكثيرة والطويلة الأجل التي كان يقوم بها المجلس الاقتصادي الكندي. لم يكن حتى مجلس المؤتمر الكندي ومعهد سي. دي. هاو، اللذان اعتبرهما الوزير بدائل حية للمجلس الاقتصادي الكندي، مستعدَّيْن أو مؤهلَيْن للقيام بهذا الدور.[3] بالإضافة إلى ذلك، فيما يبدو، لم يكن هناك الكثير من المنظمات التي تستطيع أن تقوم بالعمل الذي بادر به مجلس العلوم الكندي. فعند إقفاله كان هناك الكثير من الهيئات العلمية الأخرى، مثل المجلس الاستشاري القومي للعلوم والتقنية National Advisory Board on Science and Technology، ومجلس البحوث القومي، ومجلس أبحاث العلوم الطبيعية والهندسة Natural Sciences and Engineering Research Council، ومجلس وزراء العلوم والتقنية Council of Science and Technology Ministers، ولكن خلافاً لمجلس العلوم الكندي، لم يكن تفويض هذه الهيئات يشمل توفير التفكير الطويل الأجل في قضايا العلوم والتقنية. وكما

علقت جانيت هاليويل Janet Halliwell، رئيسة مجلس العلوم، بعد فترة قصيرة من الموازنة، من دون مجلس العلوم «يفقد الاقتصاد الكندي قدرته على التنبؤ العميق».[4]

لم تظهر حكومة ملروني الكثير من البصيرة في السياسة الخارجية أيضاً. فلم تكن هناك معاهد تملك العاملين والموارد المالية لكي تطلق ذلك النوع من برامج بحوث السلام والأمن التي أجراها المعهد الكندي للسلام والأمن الدوليين. حقاً، باستثناء مراكز بحوث قضايا الدفاع والأمن الصغيرة والفقيرة التمويل في اثنتي عشرة جامعة كندية، وباستثناء قلة من المؤسسات البحثية التي تناولت الشؤون الدولية بأسلوب ما، فإن مجتمع بحوث السياسة الخارجية ظل مجدباً.[5]

شككت موازنة عام 1992 في نوع الأهمية التي يسبغها صانعو السياسة على معاهد بحوث السياسة، ولكن صانعي السياسة من المستوى العالي عادوا في السنوات الأخيرة ليقروا بالمساهمة التي تستطيع المؤسسات البحثية تقديمها لتحسين السياسة العامة. ففي تموز/ يوليو 1996 أطلقت جوسلين بورجون Jocelyne Bourgon، الرئيسة السابقة للمجلس الخاص، وزيرة مجلس الوزراء، مبادرة بحوث السياسة، وهي مشروع مستمر شارك فيه العديد من المؤسسات البحثية عبر كندا. وتهدف هذه المبادرة التي تشرف عليها سكرتارية بحوث السياسة التابعة للمجلس الخاص، لمساعدة الوزارات والوكالات الحكومية في تحديد أكثر الطرق فاعلية لتعزيز قدرة السياسة الخاصة بالخدمة العامة الفيدرالية، وكان هذا شاغلاً مهماً في أعقاب التخفيضات الحكومية. وإقراراً بالحاجات المزدوجة لبناء تنسيق أكبر للسياسة في بيئة مركبة، ومساعدة الحكومة في التفكير بطريقة أكثر استراتيجية في المضامين الطويلة الأجل لسياسات معينة، أبدت مبادرة بحوث السياسة اهتماماً عميقاً بحالة مجتمع بحوث السياسة، وقد برزت المؤسسات البحثية بقدر كبير في مناقشات سكرتارية بحوث السياسة فيما يتعلق ببناء شبكات أقوى بين المنظمات المشاركة في تحليل السياسة والوزارات والوكالات الفيدرالية. وفي حين أن من المبكر التنبؤ بالكيفية التي سوف يكون بها لمبادرة بحوث

السياسة قيمة، فمن الواضح أن المؤسسات البحثية قد قدمت لها فرصة لكي تعرض ما تستطيع المساهمة به في صنع السياسة.

خلافاً للعديد من المؤسسات البحثية في الولايات المتحدة الأمريكية، فإن أغلبية معاهد السياسة في كندا لا تستطيع أن تثير إعجاب صانعي السياسة بعاملين رفيعي المستوى، أو موازنات بملايين الدولارات، ومن غير المرجح أن تستطيع ذلك في المستقبل المنظور. على الرغم من ذلك، وكما بينت هذه الدراسة، لا تحتاج المؤسسات البحثية لملايين الدولارات أو عشرات العاملين لكي تنقل أفكارها. وكما وضح كين باتل من معهد كاليدون، وديفيد زسمان من منتدى السياسة العامة، هما وغيرهما، فإن استخدام بعض الابتكار لتوصيل الأفكار إلى صانعي السياسة، وعرض أفكار مهمة وقيِّمة يمكن أن يمضيا بعيداً في ترسيخ صورة المؤسسات البحثية بوصفها فواعل مهمة في صنع السياسة.

وكما كانت الحال في الماضي، سوف تواجه المؤسسات البحثية في كندا في السنوات القادمة تحديات مهمة، ليس أقلها تأمين المنفذ إلى اعتمادات مالية كافية وعاملين مؤهلين. وحتى تبقى على قيد الحياة، فإن بعضها ربما يضطر إلى الاندماج، أو تجميع مواردها من حين لآخر مع المعاهد الأخرى. وربما تكون هذه الطريقة الوحيدة التي تبقى بها أبواب عدد من المؤسسات البحثية مفتوحة. وربما يختار آخرون الاندماج ببساطة لتعزيز صورتهم الكلية.[6] ورغم ذلك، ما لم تصبح مؤسسات البر والمانحون الموسرون في كندا مفتونين بالمؤسسات البحثية، كما أصبح العديد من أبرز الواهبين في الولايات المتحدة الأمريكية، فمن غير المرجح أن يتمتع الكثير من معاهد السياسة بالأمن المالي أبداً.

إلى جانب هموم التمويل المستمرة، سوف ينبغي على المؤسسات البحثية في كندا أن تفكر بجدية في ماهية رسالتها، والكيفية الأفضل لإنجاز هذه الرسالة. فإذا كانت المؤسسات البحثية ملتزمة حقيقة بتحسين صنع القرار الحكومي، كما يزعم الكثير منها، فينبغي عليها تزويد صانعي السياسة بأكثر ما يحتاجون إليه؛ التفكير الاستراتيجي الطويل الأجل في قضايا السياستين الداخلية والخارجية الرئيسية. من ناحية ثانية، إذا كانت

المؤسسات البحثية مهتمة بترويج أجندة أيديولوجية معينة أكثر من اهتمامها بالوفاء بمتطلبات سياسة الحكومة، فيجب عليها أن تهتم عن كثب بالاستراتيجيات التي تتبعها المعاهد الأكثر توجهاً نحو المناصرة في الولايات المتحدة الأمريكية. وعلى الرغم من أن قلة من المؤسسات البحثية في كندا قد تبنت هذا النمط، فإنه ما زال من الضروري أن يصير ذلك هو الاتجاه الغالب.

على أية حال، من المرجح أن تستمر نزعة المؤسسات البحثية في الولايات المتحدة الأمريكية نحو المزيد من التوجه نحو المناصرة. ومع دخول المزيد من المعاهد مجتمع بحوث السياسة المكتظ سلفاً، فإنها سوف تعتمد على مدى واسع من الاستراتيجيات لأسر انتباه الجمهور والإعلام وصانعي السياسة. علاوة على ذلك، إذا تزايد انقسام الحزبين الديمقراطي والجمهوري في السنوات القادمة، فمن المرجح أن يكون أعضاء الكونجرس أكثر استعداداً للاستماع إلى تلك المؤسسات التي تلمس آراؤها وتراً حساساً في القواعد الانتخابية. ومع ذلك، تستطيع العين الساهرة لهيئة الريع الداخلي أن تتدخل في جهود المناصرة التي تبذلها المؤسسات البحثية لتحقيق أهدافها. إذا ألغت هيئة الريع الداخلي الوضع المعفى من الضرائب للمؤسسات البحثية ذات الصورة المضيئة بسبب مشاركتها في أنشطة سياسية غير ملائمة، فإنها سوف تبعث رسالة إلى المؤسسات البحثية الأخرى لكي توقف بعضاً من أساليبها القوية في التسويق.

على الرغم من احتمالية أن تعطي هيئة الريع الداخلي اهتماماً أكثر دقة لأنشطة المؤسسات البحثية، فهناك القليل مما يوحي بأن معدل نمو معاهد السياسة العامة في الولايات المتحدة الأمريكية سوف يتوقف. لقد واصلت المؤسسات البحثية البروز عبر البلاد. ومادام هناك متعهدو سياسة مستعدون لإنشاء مؤسسات بحثية، ومحسنون مستعدون لتمويلها، فلا يوجد سبب للاعتقاد في أن انفجار معاهد السياسة الذي شهدته الولايات المتحدة الأمريكية على مدى العقدين الأخيرين سوف يخمد. على أية حال، بينما يرجح أن تستمر ثلة من هذه المؤسسات في الهيمنة على العناوين الرئيسية، يجب أن نتذكر أن أغلبية المؤسسات البحثية الأمريكية تشبه كثيراً تلك التي في كندا في الحجم ونطاق الاهتمام. ومثل أغلبية المؤسسات البحثية الكندية، سوف ينبغي على معظم المؤسسات

البحثية الأمريكية التفكير في الطريقة التي تمكنها من التواجد في مجتمع بحوث السياسة، وهذه مهمة أصبحت صعبة لوجود العديد من المعاهد التي لها وقفيات تقدر بملايين الدولارات.

إن نمو المؤسسات البحثية وتطورها في كندا والولايات المتحدة الأمريكية سوف يوفر للمشاركين في دراسة المؤسسات السياسية المقارنة الكثير ليفكروا فيه في السنوات القادمة، ومن المرجح أن يبدأ طلاب العلاقات الدولية في النظر باهتمام أكثر إلى دور المؤسسات البحثية وأثرها على المسرح العالمي. لقد نظم معهد البنك الدولي World Bank Institute مؤخراً، بالاشتراك مع العديد من المنظمات الأخرى، مثل مركز المشروع الخاص الدولي Center for International Private Enterprise الذي يتخذ من واشنطن مقراً، سلسلة من الاجتماعات مع المؤسسات البحثية في الشرق الأوسط وأفريقيا وأوربا، للتفكير، من بين أشياء أخرى، في الكيفية التي تستطيع بها المؤسسات البحثية في الديمقراطيات الناشئة، بمساعدة مالية من البنك الدولي وغيره، تعزيز الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.[7] وقد برز هذا الموضوع إلى السطح مرة أخرى في مؤتمر للبنك الدولي لتدشين شبكة التنمية العالمية في بون في كانون الأول/ ديسمبر 1999. وأخذ البنك الدولي كجزء من جهوده المستمرة لكي يصبح "بنكاً للمعرفة،" يطلب من المؤسسات البحثية المساعدة في بناء شبكات للسياسات بين الباحثين وصانعي السياسة داخل الدول وعبرها.[8] وفي هذه العملية، يأمل البنك الدولي أن تصبح المؤسسات البحثية أدوات تستطيع أن تساعد في تحويل المشهد السياسي للمجتمع الدولي. وما تبقى في الانتظار يتعلق بما إذا كانت هذه المنظمات على مستوى التحدي.

سوف تسفر المشاركة المتنامية للمؤسسات البحثية في عملية صنع السياسات على المستويين الوطني والدولي عن مجموعة جديدة من الأسئلة الآسرة. ولا شك في أن السؤال الذي سوف يتم طرحه من وقت لآخر هو: هل هناك أهمية للمؤسسات البحثية؟ إذا حكمنا بهذا التحليل للمؤسسات البحثية الكندية والأمريكية، فمن غير المرجح أن تكون هناك إجابة بسيطة.

الخطوات التالية

مع تواصل نمو الكتابات المتعلقة بالمؤسسات البحثية، ينبغي على الباحثين أن يواكبوا ما تمت دراسته، وما ينتظر الدراسة. وبينما كُتِب الكثير عن مسرح المؤسسات البحثية في الكثير من الدول الصناعية والنامية، فما زلنا نعرف القليل نسبياً عن العمل الداخلي لتلك المؤسسات، أو عن الكيفية التي تقيِّم بها تأثيرها الخاص في مجتمع صنع السياسة. حقاً، بقدر صعوبة توصل الباحثين إلى بعض الإجماع حول كيفية قياس التأثير على السياسة، فإن المؤسسات البحثية تتصارع أيضاً على كيفية تقييم أدائها. وبالنسبة إلى مديري هذه المؤسسات الذين يجب عليهم أن يشرحوا لمجالس إداراتهم ووكالاتهم المانحة كيف تنفَق مواردهم، والنتائج التي حققوها، فإن تقديم مؤشرات أداء دقيقة وذات قيمة ليس مجرد تمرين أكاديمي.

إن الواقع الذي يواجه مديري المؤسسات البحثية الذين يدرسون مؤسساتهم يتمثل في أنه لا يوجد مؤشر أداء واحد يوفر تقييماً دقيقاً لما أنجزوه بالمقارنة مع المعاهد الأخرى في مجتمع صنع السياسة، وهذه الملاحظة تتسق مع النتائج التي تم التوصل إليها في الفصل الخامس. ففي ظروف مثالية، يمكننا أن نفترض أن كل المؤسسات البحثية توافق على المجموعة نفسها من المؤشرات، وتخصص نسبة مساوية بالتقريب من موازناتها لكي تعزز أداءها في كل فئة. وبعد تعديل يشمل الفروقات في العوائد وفي المصروفات، يمكن للباحثين توفير تصنيف سنوي للمعاهد ربما يكون مشابهاً لتصنيف ماكلين Maclean للجامعات والكليات الكندية، الذي يمكن تطبيقه على المؤسسات البحثية. وقتها سوف تكون وظيفة مديري المؤسسات البحثية قد تم القيام بها... وفي هذه الحالة سوف يتبقى لمديري هذه المؤسسات بعض الإشارة إلى مرتبتهم بالمقارنة مع المؤسسات الأخرى. مثلاً، في الإحالات الإعلامية التي تحظى بها الشهادات التي تم الإدلاء بها. من سوء الحظ، بينما قد تجد بعض المؤسسات البحثية راحة في هذه الأرقام، فإن الأخرى سوف يظل مع ذلك يساورها سؤال عن مدى أهميتها الحقيقية.

إن الحل المحتمل لهذا السؤال المعذب يتمثل في ألا تقارن المؤسسات البحثية نفسها بمعاهد السياسة الأخرى، رغم ما قد تواجهه من ضغوط خارجية وداخلية تدفعها لذلك، وأن تبتدع مقياسها الخاص للنجاح. بمراجعة بيانات الرسالة، يمكن للمؤسسات البحثية أن تبدأ عملية تحديد قضايا السياسة التي كانت تعتقد أنها مهمة للدراسة، وللقنوات المختلفة التي احتاجت إلى الاعتماد عليها لكي تنقل رؤاها إلى جماهير مستهدفة مختارة. وعندما تفعل ذلك، فيمكن لها أن تعد مؤشرات الأداء التي قد توفر لها بعضاً من التبصر فيما إذا كانت تحقق تقدماً نحو تحقيق أهدافها المحددة.

بفحص العمل الداخلي للمؤسسات البحثية، فإن الباحثين المستقبليين في هذا الميدان سوف يكتشفون، بلا شك، أن معاهد السياسة العامة سوف تعتمد على معايير مختلفة جداً لقياس النجاح. سوف يواصل بعضها التشديد على أهمية تعزيز التغطية الإعلامية، وسوف تراقب عن كثب عدد مرات الإحالات الإعلامية التي حصلت عليها. ومع ذلك، من المرجح أن تركز الأخريات على قنوات أقل ظهوراً ولكنها من الناحية الكامنة أكثر تأثيراً، مثل الاجتماعات والمؤتمرات مع صانعي السياسة الرئيسيين. إن الأمر المشوق استكشافه يتمثل في الكيفية التي تسعى بها المؤسسات البحثية إلى تنفيذ أهدافها بينما تواجه على نحو دائم الضغوط المالية لكي تبقى طافية فوق الماء.

يجب على الباحثين أيضاً أن يولوا مزيداً من الاهتمام لطريقة تفكير صانعي السياسة في مساهمة المؤسسات البحثية في المراحل المختلفة من صنع السياسة. ويمكنهم فعل ذلك إما عبر إجراء مقابلات مع صانعي السياسة، أو من خلال المسوح التي توزع عليهم عبر الحكومة. وقد تم إجراء مسح شامل عن مواقف صانعي السياسة والصحافيين من المؤسسات البحثية الأمريكية بواسطة أندرو ريتش، ولكن مثل هذا المسح لم ينطلق بعد في كندا.[9] وعلى الرغم من أن بعض معاهد السياسة قد فوضت فيما يبدو شركات استطلاعات الرأي الخاصة لكي تمسح آراء الكنديين في المؤسسات البحثية، فهناك حاجة إلى مسح أوسع لآراء صانعي السياسة. وتتمثل الفائدة الواضحة في أنه يمكن توجيه سؤال لصانعي السياسة عن أي من المؤسسات البحثية بالتحديد ساهمت في صنع السياسة

العامة، وبأية طرق. ويمكن أن يطلب منهم كذلك إعطاء أمثلة عن الطرق التي تفردت بها هذه المؤسسات. ومن بين أشياء أخرى، سوف تسمح تلك الأمثلة للباحثين بتطوير دراسات حالة أكثر اكتمالاً.

في دراسات الحالة المضمنة في هذا الكتاب خرجنا بانطباع يتمثل في أن بعض المؤسسات البحثية قد أصبحت، بفضل مشاركتها في الحملات الرئاسية، متمترسة بثبات في عملية صنع السياسة العامة. وبينما نجد هذا صحيحاً بلا شك بالنسبة إلى ثلة من المعاهد، فإن الأغلبية الساحقة لم تنل امتياز إقامة مثل هذه الروابط الوثيقة بالحكومة. خرجنا أيضاً بانطباع مفاده أنه خلافاً لنظيراتها الأمريكية، نادراً ما لعبت المؤسسات البحثية في كندا دوراً حاسماً في تطوير السياسة. وعلى الرغم من أن هذه النتيجة تتسق مع الملاحظات التي جاءت في الفصل السابع، فهناك عدد لا يحصى من قضايا السياسة الأخرى التي لعبت فيها المؤسسات البحثية الكندية دوراً أكثر حسماً. وسيقطع المسح الذي يجرى على صانعي السياسة شوطاً طويلاً في تحديد هذه المجالات.

أما هؤلاء الذين يبحثون عن إجابة محددة للسؤال الذي طرح في بداية هذا الكتاب، فإن الاستنتاج الذي توصلتُ إليه ربما يكون مخيباً للآمال. ولكن، كما في مسارات التحري العلمي، غالباً ما ننتهي إلى أسئلة أكثر بكثير من الأجوبة. إن المؤسسات البحثية منظمات مثيرة للاهتمام، وجديرة بالمزيد من الاهتمام العلمي، ومع استمرار تزايد الظهور العام لهذه المؤسسات، من المرجح أن يتشكك عدد أكثر من الناس في مقدار ما لهذه المؤسسات من تأثير. إنني أنتظر بتشوق استجابات هؤلاء.

الملاحـق

ملحق (1)

لمحة عن مؤسسات بحثية أمريكية مختارة

- وقفية كارنيجي للسلام الدولي
- مؤسسة هوفر للحرب والثورة والسلام
- مجلس العلاقات الخارجية
- معهد أمريكان إنتربرايز
- مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية
- معهد دراسات السياسة
- المعهد الحضري
- معهد كاتو
- معهد مانهاتن لأبحاث السياسة
- معهد السياسة التقدمية

وقفيـة كارنيجي للسـلام الدولي

أصبحت وقفية كارنيجي للسلام الدولي التي تجاور في الموقع مؤسسة بروكينجز في جادة ماساشوستش في واشنطن واحدة من المؤسسات البحثية الرائدة في مجال السياسة الخارجية في الولايات المتحدة الأمريكية. وبوقفية بلغت قيمتها 10 ملايين دولار، أسس أندرو كارنيجي في عام 1910 وقفية كارنيجي للسلام الدولي، كمعهد غير حزبي يعلم الجمهور السلام، «لينشر العدالة التحكيمية بين الأمم، وليشجع اللياقة الدولية والتجار في العالم، بعيداً عن أخطار الحرب».[1] وعملاً بنصيحة العديد من السلاميين pacifists

القياديين، من أمثال إليهو روت Elihu Root، وزير الخارجية وقتها، قال كارنيجي إن الدخل السنوي المستمد من الوقفية ينبغي أن يستخدم بأية طريقة «ملائمة للإسراع بإلغاء الحرب». بالإضافة إلى ذلك، وجه بأنه عندما «يتم بلوغ مرحلة تأسيس السلام... سوف يكرس الريع لطرد ثاني أكثر الشرور إذلالاً، والذي يؤدي قمعه إلى تعزيز تقدم وارتقاء وسعادة الإنسان».[2]

ووفقاً لرغبات المؤسس، يقوم الباحثون الستة والثلاثون في وقفية كارنيجي بفحص مدى واسع من القضايا التي تدخل في نطاق برنامجين رئيسيين هما: السياسة العالمية، وروسيا/ أوراسيا. وبعض هذه القضايا يشمل الهجرة على نطاق العالم، ومنع انتشار الأسلحة النووية، والإصلاح الاقتصادي، وعدم المساواة، والنزاعات الإقليمية، والشفافية، والمجتمع المدني. وعلى الرغم من أن المعهد ينشر العديد من الدراسات كل سنة، فإنه معروف على أفضل وجه بسبب دوريته الفصلية فورين بوليسي *Foreign Policy*. وتهدف الدورية، إلى جانب الكثير من الحلقات الدراسية وورش العمل التي تعقدها وقفية كارنيجي للسلام الدولي، إلى تحفيز الجدل بين صانعي السياسة الخارجية القياديين. وتعتمد وقفية كارنيجي أيضاً على قنوات أخرى لنقل أفكارها. وكثيراً ما يرسل العاملون في المؤسسة مقالات إلى الصحف الكبرى، ويظهرون على نحو منتظم في شبكات التلفزيون الأمريكية.

وقد قررت وقفية كارنيجي في عام 1993 الوصول إلى ما هو أبعد بإنشاء مركز لأبحاث السياسة العامة في موسكو. وبما أن مركز كارنيجي مصمم «لكي يشجع التعاون الفكري بين العلماء والاختصاصيين في الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا ودول ما بعد الاتحاد السوفيتي الأخرى» فإن مركز كارنيجي في موسكو يرعى ورش العمل، والحلقات الدراسية، والمجموعات الدراسية التي تجمع الأكاديميين، والصحافيين، وممثلي القطاعات: الخاص، والعام، وغير الربحي؛ لكي يتبادلوا الآراء. ويوفر المركز أيضاً منتدى للقادة الدوليين لمناقشة مختلف القضايا مع الجماهير في موسكو.

مؤسسة هوفر للحرب والثورة والسلام

نادراً ما ابتعدت مؤسسة هوفر في جامعة ستانفورد، بما اشتهرت به من الالتزام باتباع المبادئ المحافظة التقليدية، عن الرسالة التي وضعها مؤسسها منذ عقود. إن الرسالة الأساسية لمؤسسة هوفر التي أقامها هربرت هوفر في عام 1919 لحماية واحتواء السجلات التاريخية القيمة التي تم اقتناؤها خلال الحرب العالمية الأولى، كانت تقليل دور الحكومة في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وتشجيع مصالح الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية.[3] وكما أشار هربرت هوفر عند تأسيس المعهد:

> تدعم المؤسسة دستور الولايات المتحدة الأمريكية، وقانون الحقوق الأمريكي، ومنهج الحكومة التمثيلية الذي تتبعه البلاد. إن كلا نظامينا الاجتماعي والاقتصادي يقومان على المشروعات الخاصة التي تنطلق منها المبادرة والإبداع... إن نظامنا نظام ينبغي فيه ألا تقوم الحكومة الفيدرالية بعمل حكومي، اجتماعي، أو اقتصادي ما عدا الحالات التي لا تستطيع فيها الحكومة المحلية، أو الشعب، القيام بهذه الأشياء بأنفسهم... إن الرسالة الكلية لهذه المؤسسة، من واقع سجلاتها، هي تذكر صوت التجربة ضد شن الحرب، والتذكير من خلال دراسة هذه السجلات ونشرها بمساعي الإنسان لصنع السلام والحفاظ عليه، وتعزيز ضمانات طريقة الحياة الأمريكية لأمريكا. هذه المؤسسة ليست مجرد مكتبة، ولا ينبغي لها أن تكون كذلك. ولكن مع هذه المقاصد التي تهدف إليها، يجب أن تشير المؤسسة بنفسها دائماً وبشكل ديناميكي إلى طريق السلام، إلى الحرية الشخصية، وإلى ضمانات النظام الأمريكي.[4]

بمنحة مبدئية بلغت 50,000 دولار أمريكي من هربرت هوفر، تطورت المؤسسة إلى مركز قيادي في بحوث وتحليلات السياستين الداخلية والخارجية. وتشمل مجالات البحوث الرئيسية في المؤسسة: المؤسسات الأمريكية، والأداء الاقتصادي، والديمقراطية، والأسواق الحرة، والمنافسات الدولية. بالإضافة إلى ذلك، يشمل برنامجها للبحوث ستة مجالات للدراسات الدولية تتوافق مع مكتبة المؤسسة ومجموعتها الوثائقية. ومجالات الدراسات هي روسيا والجمهوريات الأخرى من الاتحاد السوفيتي السابق، وأوربا،

وشرق آسيا، وأفريقيا، والشرق الأوسط، والأمريكتان. ويسفر برنامج مؤسسة هوفر البحثي النشط عن نشر العديد من الكتب والمقالات في السياسة العامة في كل عام.

واعتماداً على موازنة تتجاوز 20 مليون دولار، جمعت مؤسسة هوفر عاملين موهوبين يتكونون من أكثر من سبعين باحثاً مقيماً، منهم العديد من صانعي السياسة السابقين من المستوى الرفيع والفائزين بجوائز نوبل. ومع ذلك، ورغم مساهمات الكثير من باحثي المؤسسة في حقول الاقتصاد، والتاريخ، والعلوم السياسية، فإن علاقة المؤسسة مع هيئة الأساتذة والإداريين في جامعة ستانفورد ظلت عاصفة لسنوات، ويرجع ذلك إلى حد بعيد، إلى الدور النشط الذي لعبه باحثو هوفر في مساعدة العديد من مرشحي الرئاسة الجمهوريين في الفوز بالمنصب؛ وهذا الموضوع تم استكشافه في الفصل السادس. إن وجود مؤسسة بحثية محافظة بشكل مكشوف في جامعة تغلب عليها الليبرالية قد أسفر عن العديد من المواجهات الساخنة بين الهيئتين.

مثل الكثير من المؤسسات البحثية التي تتخذ من واشنطن مقراً، تعتمد مؤسسة هوفر على العديد من الاستراتيجيات لإيصال بحوثها إلى صانعي السياسة، ومن ذلك تنظيم ورش العمل والحلقات الدراسية للمسؤولين المنتخبين والباحثين لكي يتناظروا حول مختلف قضايا السياسة. ولكن خلافاً لبعض المؤسسات البحثية التي تقع خارج العاصمة، مثل معهد هدسون ومؤسسة راند، قاومت مؤسسة هوفر إغراء فتح مكتب في واشنطن. ولقلقها من أن مثل هذه الخطوة سوف تصرف المؤسسة عن متابعة أجندتها البحثية، فإنها تفضل البقاء بعيداً عن تقلبات واشنطن السياسية. على الرغم من ذلك، تحظى مؤسسة هوفر، مثل الكثير من المؤسسات البحثية التي تتجه إلى المناصرة، بالاهتمام الإعلامي، وهي معجبة على نحو خاص باقتباس من مقال نشر في صحيفة ذي **إيكونوميست** *The Economist* في عام 1991، أشار في تقييمه للمؤسسات البحثية إلى أن «مؤسسة هوفر للحرب والثورة والسلام تصعب مضاهاتها بسبب قوة نيرانها الفكرية المجردة». ■

مجلس العلاقات الخارجية

يرجع أصل مجلس العلاقات الخارجية الذي يتخذ من نيويورك مقراً إلى نادٍ نخبوي للغداء الشهري تأسس في ربيع عام 1918 لمناقشة مختلف جوانب الشؤون الخارجية. وبرئاسة إليهو روت، الذي لعب دوراً مهماً في إقناع أندرو كارنيجي بإنشاء وقفية كارنيجي للسلام الدولي، أنشأت المجموعة المتميزة التي كانت تتكون من ثلاثين مشاركاً منتدى يمكن القادة من المجالات المالية، والصناعية، والتعليمية، والحكومية، والعملية من تبادل الأفكار حول القضايا الدولية الملحة. ومع ذلك، لم يتحول نادي الغداء الشهري إلى مؤسسة دائمة ملتزمة بدراسة الشؤون الخارجية إلا في عام 1921.

إن فكرة إنشاء منظمة مكرسة «لفهم معمق للسياسة الخارجية الأمريكية والشؤون الدولية» برزت عندما تمت دعوة عشرين عضواً من جماعة مختارة تسمى التحري The Inquiry لمرافقة وودرو ويلسون إلى مؤتمر السلام في باريس في عام 1919. وعندما رفض ويلسون نصيحة أعضاء الوفد الأمريكي أحبطوا، وبعد أن أفاقوا على العديد من البنود في معاهدة فيرساي، بدؤوا في مناقشة فرص إنشاء منظمة بحثية عبر- أطلسية مع نظرائهم البريطانيين. وعلى الرغم من الحماس الأولي للمشروع المشترك، لم يحرز الوفدان الأمريكي والبريطاني إلا القليل من التقدم في تحقيق هدفهم على مدى العامين التاليين. حقاً، بعد أن بدا أن المشروع لن يتحرك إلى الأمام، اتصل اثنان من الوفد الأمريكي بروت وسألاه إذا كان مستعداً لدمج مجلسه للعلاقات الخارجية مع الهيئة التي أنشأها الموفدون الأمريكيون في مؤتمر السلام بباريس. ومع موافقة روت دمجت الجماعتان واتحدتا في مجلس العلاقات الخارجية في 29 تموز/ يوليو 1921.[6]

أما الرسالة الرئيسية لمجلس العلاقات الخارجية فتتلخص في «رعاية فهم أمريكا للدول الأخرى - شعوبها، وثقافاتها، وتواريخها، وآمالها، ونزاعاتها، وطموحاتها - وبذلك تكون خدمة أمتنا عبر الدراسة والمناظرة». ويسعى المجلس إلى إنجاز هذه الرسالة باتباع ثلاثة أهداف: أولاً، تحسين فهم الشؤون العالمية وتقديم أفكار جديدة للسياسة

الخارجية الأمريكية، وثانياً، تحويل المجلس إلى منظمة قومية حقيقية، وثالثاً، إيجاد وتربية الجيل التالي من قادة السياسة الخارجية والمفكرين.[7]

ينشر مجلس العلاقات الخارجية الدورية الفصلية فورين أفيرز *Foreign Affairs*، بالإضافة إلى فيض من الدراسات عن مختلف جوانب الشؤون العالمية. ولكن ربما كان يعرف على أفضل وجه بسبب مجموعة أعضائه المميزين والاستثنائيين. فمن بين أعضائه الذين يبلغ عددهم ثلاثة آلاف وخمسمئة عبر البلاد (يجب أن يتم ترشيحهم قبل أن يستطيعوا الانضمام) نجد رؤساء سابقين، ووزراء خارجية، وغيرهم من صانعي السياسة من المستوى الرفيع. وتتم دعوة كبار صانعي السياسة والباحثين بانتظام إلى مقره الرئيسي في نيويورك وفروعه العديدة عبر الولايات المتحدة الأمريكية لكي يقدموا محاضرات أمام الأعضاء. وعلى الرغم من أن مجلس العلاقات الخارجية قد اكتسب سمعة كنادٍ نخبوي لصانعي السياسة، فقد طور أيضاً برنامج بحوث واسع النطاق. ويشكل ما يزيد على خمسة وستين من الباحثين أو زملاء البحوث قسم الدراسات في المجلس الذي يجري بحوثاً في العديد من المجالات، بما في ذلك شؤون آسيا، وأفريقيا، والسلام، والنزاعات، والعلوم، والتقنية، والاقتصاد الدولي.

معهد أمريكان إنتربرايز

عاشت جمعية أمريكان إنتربرايز - كما كانت تسمى وقتها - والتي أسسها لويس براون Lewis H. Brown، رئيس شركة جونز - مانسفيل Johns-Mansville، لتشجيع فضائل «اقتصاد السوق الحرة في وجه المد المتصاعد للكينزية» في ظلمة نسبية لما يزيد على عقد. وبحلول عام 1954 كان عدد العاملين المتفرغين في جمعية أمريكان إنتربرايز أربعة، وكانت موازنتها لا تكاد تربو على 80,000 دولار.[8] ولم تبدأ المنظمة في فرض حضورها إلا في عام 1962 عندما تولى رئاستها وليام بارودي الأب William Baroody Sr، الذي كان نائب الرئيس التنفيذي للجمعية.

وباستخدام المهارات التسويقية التي طورها عندما كان يعمل في غرفة التجارة الأمريكية، حول بارودي معهد أمريكان إنتربرايز الذي اتخذ هذا الاسم حديثاً إلى ما أسمته باتريشا ليندن Patricia Linden «مترو جولدين ماير المؤسسات البحثية في واشنطن».[9] بالإضافة إلى تكريس موارد كبيرة لتسويق منتجات المعهد، وهذه المهمة سمة مميزة للمؤسسات البحثية التي تتجه نحو المناصرة، بدأ بارودي في استقطاب بعض قادة المفكرين المحافظين في الولايات المتحدة الأمريكية، ومنهم ميلتون فريدمان، وجين كيركباتريك، والراحل هربرت شتاين Herbert Stein.

بعد أن عانى معهد أمريكان إنتربرايز من بعض النكسات خلال منتصف ثمانينيات القرن العشرين تحت قيادة ابن بارودي، وليام بارودي الابن، برز مرة أخرى كصوت قوي في دوائر صنع السياسة عند المحافظين. وتأتي مرتبة معهد أمريكان إنتربرايز، الذي يعمل فيه أكثر من 50 باحثاً مقيماً، ومنهم كيركباتريك، وروبرت بورك، ورئيس مجلس النواب السابق نيوت جنجرتش، وأكثر من مئة باحث مؤقت في الجامعات ومعاهد السياسة عبر الولايات المتحدة الأمريكية، وسط أكثر المؤسسات البحثية صيتاً في واشنطن. وبموازنة تقارب 20 مليون دولار، استطاع معهد أمريكان إنتربرايز تأسيس برنامج بحوث شامل يغطي الدراسات الاقتصادية والسياسية، والدراسات الاجتماعية والسياسية، والدراسات الدفاعية والخارجية. وبالإضافة إلى نشر عشرات الكتب في كل عام، يصدر المعهد دوريته أمريكان إنتربرايز، وهي مجلة للرأي تفحص كوكبة من قضايا السياسة الراهنة.

مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية

يبدو دليل الباحثين في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية كتاباً يقدم سيراً ذاتية للمشاهير وسط مجتمع صنع السياسة الخارجية في واشنطن. ويعتبر مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية – وهو مقر للعديد من السفراء ووزراء الدفاع ومستشاري الأمن القومي السابقين – من بين أكثر المؤسسات البحثية المختصة بمجالات الدفاع والسياسة الخارجية احتراماً في الولايات المتحدة الأمريكية. أسس المركز في عام 1962 كل من ديفيد أبشاير David Abshire، مساعد الوزير السابق لشؤون الكونجرس، وآرلي بيرك

Arleigh Burke، الرئيس السابق للعمليات البحرية، وتتلخص رسالة مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في «تزويد قرارات السياسة المختارة بالمعلومات، وتشكيلها، في الحكومة والقطاع الخاص» من خلال توفير التفكير الطويل الأجل والتنبؤي والمتكامل حول مدى واسع من قضايا السياسة».[10]

ويحتل مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، الذي يعمل فيه 90 خبير سياسة، و80 عاملاً مساعداً، و70 متدرباً، وتبلغ قيمة موازنته 17 مليون دولار، مكانة جيدة تمكنه من وضع رسالته موضع التنفيذ. وتعقد المنظمة سنوياً نحو 700 ـ 800 اجتماع وحلقة دراسية ومؤتمر مع صانعي السياسة والعلماء في الولايات المتحدة الأمريكية وخارجها، ويحظى بالمئات من حالات الظهور الإعلامي. وينشر مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية أيضاً العديد من الكتب والمجلات العلمية وأوراق المؤتمرات؛ أما إصدارته المرموقة فهي **واشنطن كوارترلي** *Washington Quarterly*.

وقد طور مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية على مر السنوات برنامج بحوث موسعاً يغطي كل منطقة في العالم. وهو أيضاً من بين قلة من المؤسسات البحثية التي أولت اهتماماً نشطاً لكندا حيث يعكف ثمانية من الباحثين على دراسة مختلف القضايا المتعلقة بالسياسة الكندية. علاوة على ذلك، أطلق مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية مبادرات محددة داخل مناطق تعالج قضايا ذات صلة، ومن أمثلتها اللجنة القومية لسياسة التقاعد، ومشروع الجريمة المنظمة العالمية، ومشروع البيئة.

معهد دراسات السياسة

أسس معهد دراسات السياسة، الذي غالباً ما يعتبر مؤسسة واشنطن البحثية اليسارية، ماركوس راسكين وريتشارد بارنت، والاثنان من العاملين السابقين في إدارة كينيدي. وقد قرر راسكين وبارنت تأسيس معهدهما الخاص بعد أن اقتنعا بأنه «يجب أخذ خطوات لمكافحة طرق التفكير الزائدة العسكرة في السياسة الخارجية والقومية»،[11] وبمنح

بلغت 200,000 دولار أمريكي فتح معهد دراسات السياسة أبوابه في تشرين الأول/ أكتوبر 1963.[12]

ويتمثل الهدف الأساسي لمعهد دراسات السياسة في تزويد أهم الحركات الاجتماعية في البلاد بالذخيرة الفكرية التي تحتاج إليها لتحويل «عاطفتها الأخلاقية إلى سياسة عامة معقولة». ومن أجل هذه الغاية، طور معهد دراسات السياسة خمسة برامج رئيسية الهدف منها حفز المناظرة العامة لمساعدة الحركات الاجتماعية على النجاح، وهي: العدالة الاقتصادية العالمية، المجتمعات المستدامة، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، الأمن الحقيقي، والثقافة.

ويعتمد معهد دراسات السياسة - شأنه شأن المؤسسات البحثية الأخرى التي تتجه نحو المناصرة - على العديد من القنوات للتأثير في التغير السياسي. بالإضافة إلى نقل أفكاره إلى صانعي السياسة والجمهور عبر الإعلام، فقد أسس المعهد حلقات اتصال مع العديد من أعضاء الكونجرس والأفراد في الفرع التنفيذي. وقد قدم الاستشارات أيضاً للعديد من المرشحين الرئاسيين، مثل جورج ماكجوفيرن George McGovern، وجسي جاكسون Jesse Jackson، وبوب كيري Bob Kerrey، وتوم هاركين Tom Harkin.

ويعتمد معهد دراسات السياسة على استراتيجيات أخرى أيضاً. على سبيل المثال، حتى يعد قادة الحركات الاجتماعية بطريقة أفضل لكي يعبروا عن آرائهم لصانعي السياسة، أنشأ معهد دراسات السياسة مدرسة الناشطين للعمل الاجتماعي والقيادة؛ حيث يمكن للمنظمين الاجتماع لكي يناقشوا الاستراتيجية. ويعمل المعهد عن قرب مع مختلف المنظمات الاجتماعية القومية وعبر ـ القومية لحشد المعارضة للعديد من السياسات الاجتماعية. ولا يتمتع معهد دراسات السياسة، الذي تتراوح موازنته بين مليون ومليوني دولار ويعمل فيه 15 عضواً، بظهور عام مماثل لما تتمتع به مؤسسات واشنطن الأكبر والأوفر تمويلاً. وعلى الرغم من ذلك، وبفضل إصداراته والشبكات التي تربطه مع المنظمات غير الحكومية الأخرى، فإن آراءه لم يتم تجاهلها.

المعهد الحضري

وفقاً لما يقول بول ديكسون Paul Dickson فقد مر المعهد الحضري «بميلاد بيروقراطي طويل».[13] على الرغم من أن تصوره يمكن أن ينسب إلى إدارة كينيدي، فإن فرصة إنشاء مؤسسة بحثية يمكن أن تعالج الكثير من المشكلات الداخلية التي كانت تبتلى بها الولايات المتحدة الأمريكية خلال ستينيات القرن العشرين لم تكتسب قوة دفع حتى ألقى الرئيس جونسون بثقله وراء المبادرة. وكما تمت الإشارة في تقرير المعهد السنوي في عام 1998، «بدأ المعهد الحضري عمله في عام 1968 كنتيجة للتفكير الخلاق للجنة رفيعة المستوى أنشأها الرئيس ليندون جونسون لكي تراقب وتقيم مبادرات المجتمع الكبرى التي تنبع من 400 قانون أجيزت منذ عام 1964».[14] كان الرئيس جونسون يؤمن بأن المعهد الحضري يمكن أن يجسر «الهوة بين العالم الذي يبحث عن الحقيقة وصانع القرار الذي يبحث عن التقدم».[15]

ولكي يلبي الحاجة «إلى التحليل المستقل لأداء الحكومة، وإلى البحوث المستندة إلى البيانات عن المدن الأمريكية وسكانها في أعقاب انتشار الاضطرابات الحضرية»، كرس المعهد الحضري سنواته الأولى لفحص المشكلات الحضرية المستمرة مثل الفقر، وتمويل التعليم، والبطالة، ونقص الإسكان الحضري وانحطاطه، وثغرات المواصلات الحضرية، والحاجة إلى إصلاح الرفاهية الاجتماعية.[16] ومنذ ذلك الوقت توسع البرنامج البحثي للمعهد بدرجة كبيرة. ويجري المعهد الحضري الذي يعمل فيه أكثر من 200 عامل، وتربو موازنته على 50 مليون دولار بحوثاً في العديد من المجالات، ومنها التعليم، والسكان، والصحة، والموارد البشرية. ويشارك المعهد الحضري في الوقت الراهن في مشاريع بحثية مع شركاء في أكثر من 45 ولاية و20 دولة. وعلى الرغم من أن 85٪ من أجندته البحثية تمولها الوكالات والمؤسسات العامة، فقد قام بجهد منسق لتوسيع قاعدة دعمه على مر السنوات. وللمعهد قائمة بعشرات من الداعمين والمساهمين. علاوة على ذلك، فإن وقفية المعهد الحضري التي تبلغ 50 مليون دولار توفر المزيد من الأمن المالي.

ومثل الكثير من المؤسسات البحثية التي أنشئت خلال العصر التقدمي، يحمي المعهد الحضري استقلاليته المؤسسية بغيرة. وعلى الرغم من أنه يعتمد بشدة على الدعم الحكومي، فقد استطاع أن يحمي نفسه من التدخل الخارجي. ووفقاً لما يقول رئيسه السابق، وليام جورهام William Gorham، فقد امتنعت الحكومة إلى حد بعيد من التدخل في العمل الذي مولته.[17] ويواصل المعهد الحضري نشر عشرات الدراسات كل سنة، وغالباً ما يتم الاقتباس من أعضائه في إعلام الاتجاه السائد.

معهد كاتو

أصبح معهد كاتو، الذي أسسه عام 1977 إدوارد كرين، الرئيس القومي السابق للحزب الليبرتاري Libertarian Party، نوعاً من الشذوذ في واشنطن؛ إذ يشجع المعهد الذي انتقل من سان فرانسيسكو إلى واشنطن في عام 1981، خليطاً غريباً من الأفكار المحافظة والليبرالية، وقد سمي على «كاتوز لترز *Cato's Letters*، وهي كتيبات ليبرتارية ساعدت في وضع الأسس الفلسفية للثورة الأمريكية».[18] وبينما يوصي معهد كاتو بالتخلي عن نظام الأمن الاجتماعي لصالح برنامج خاص للتقاعد - وقد احتضن الكثير من الجمهوريين هذا الاقتراح - فإن المعهد يدعم حقوق الشواذ وإضفاء القانونية على استعمال الماريجوانا، وله رأي ليبرالي عن الإباحية، وهذه مواقف يتبناها عموماً اليسار الديمقراطي.[19] على أية حال، إن الشيء الذي يعارضه معهد كاتو بمثابرة هو تقريباً كل أشكال التدخل الحكومي.

وقد وسع معهد كاتو قاعدة دعمه المالي برأس مال أولي من تشارلس كوخ Charles Koch بارون النفط في كنساس الذي ظل يسهم بصمود في قضايا الليبرتارية. ورغم أن بعض مانحي معهد كاتو قد سحبوا تمويلهم بعد أن انتقد دور الولايات المتحدة الأمريكية في حرب الخليج، فقد وجد منذ ذلك الوقت دعماً وسط العديد من الشركات القوية، بما في ذلك شركة كوكاكولا، وسيتي بانك، وشل أويل، وفيليب موريس، وتويوتا.[20] وقد بلغت قيمة موازنة المعهد 13 مليون دولار في عام 1999، جمعت كلها من مصادر خاصة.

لقد نما معهد كاتو بدرجة كبيرة منذ إنشائه. وللمعهد قرابة 75 موظفاً، و55 باحثاً مؤقتاً، و14 زميل بحوث. ومن بين إصداراته الكثيرة نجد دورية **كاتو جورنال** *Cato Journal* التي تطبع ثلاث مرات في السنة، ومجلة **رجيوليشن** *Regulation* الفصلية، ونشرة إخبارية نصف شهرية باسم **كاتو بوليسي ريبورت** *Cato Policy Report*. وبالإضافة إلى عقد المؤتمرات على أساس نظامي، غالباً ما ينقل العاملون في معهد كاتو آراءهم إلى الإعلام. وفي الفترة 1991 – 1997 استطاعت قلة من المؤسسات البحثية التي تتخذ واشنطن مقراً إثارة اهتمام الإعلام أكثر من معهد كاتو.

معهد مانهاتن لأبحاث السياسة

أصبح معهد مانهاتن، الذي يقع قرب محطة جراند سنترال في قلب مانهاتن، المؤسسة البحثية المفضلة للعمدة رودولف جيولياني Rudoph Giuliani. وقد نسب إلى المعهد، الذي أنشأه عام 1978 وليام كيسي William Casey، المدير السابق لوكالة المخابرات المركزية تحت رئاسة ريجان، الفضل في مساعدة جيولياني في تسويق أجندته المحافظة في مدينة اشتهرت بميولها الليبرالية.[21] إن معهد مانهاتن قد استحق مؤهلاته المحافظة عن جدارة. ففي عام 1980 ساعد المعهد في إطلاق كتاب جورج جيلدر George Gilder بعنوان *Wealth and Poverty* (**الثروة والفقر**)، الذي يعتبر «أنشودة لتخفيض الضرائب والرأسمالية الطليقة»، وبعد أربع سنوات روج بشدة لدراسة تشارلس موراي Charles Murray بعنوان *Losing Ground* (**خسارة المعركة**)، «وهي هجوم قاس على برامج الرفاهية الاجتماعية».[22] وقد جذب موراي المزيد من الانتباه لاحقاً بالكتاب الأفضل مبيعاً والمثير للجدل الذي ألفه بالاشتراك وهو *The Bell Curve* (**منحنى الجرس**)، الذي فحص العلاقة بين الطبقة والذكاء.

لقد ناصر معهد مانهاتن عدداً من السياسات التي كان هدفها تحريك نيويورك أكثر نحو اليمين. ومن بين أشياء أخرى، دعم خصخصة المستشفيات، وشجع بنشاط اختيارات المدارس. وقد تحدث علانية ضد السيطرة على الإيجارات. ويملك المعهد العديد

من القنوات لتسويق أفكاره، فبالإضافة إلى مجلته الفصلية **سيتي جورنال** *City Journal* ينشر كتباً ومقالات، ويقيم حفلات غداء مترفة مرات عدة في الشهر في نادي هارفارد مع الصحافيين، والسياسيين، والبيروقراطيين، وقادة الأعمال التجارية.

ويشمل العاملون في المعهد 20 زميلاً أول، منهم ديفيد فروم David Frum، المحافظ الجديد الذي ولد في تورنتو وألف العديد من الكتب الأفضل مبيعاً، وديان رافيتش Diane Ravitch، المساعدة السابقة لوزير التربية الأمريكي. ويجري العاملون في المعهد بحوثاً على مدى واسع من قضايا المجالس البلدية التي تهم المسؤولين في كل من نيويورك والمدن الأخرى عبر الولايات المتحدة الأمريكية. ويضم المعهد أيضاً اثنين من مراكز البحوث: مركز الابتكار المدني Center for Civic Innovation، ومركز السياسة القانونية Center for Legal Policy. وقد قدرت موازنة المعهد في عام 1997 بحوالي خمسة ملايين دولار.

معهد السياسة التقدمية

لم ينتظر معهد السياسة التقدمية، الذي أنشئ كابن لمجلس القيادة الديمقراطية في عام 1989، طويلاً حتى يجذب انتباه صانعي السياسة في واشنطن. فعندما قرر بيل كلنتون، الرئيس السابق لمجلس القيادة الديمقراطية، خوض انتخابات الرئاسة في عام 1992، وجد معهد السياسة التقدمية الرسول الصحيح لإيصال رسالته التقدمية. وحقاً، عندما صدق الرئيس المنتخب بيل كلنتون على خطة معهد السياسة التقدمية **تفويض بالتغيير**، وهي دراسة شاملة عن كيفية إصلاح الحكومة، أصبح من الواضح بالنسبة إلى الكثير من الصحافيين الذين كانوا يغطون السياسة في واشنطن أن آراء معهد السياسة التقدمية سوف تلقى ترحيباً جيداً في دوائر صنع السياسة الرئيسية. وكما صرح توماس فريدمان من صحيفة **نيويورك تايمز**: «إن **تفويض بالتغيير** تماثل في جودتها ملاءة مهد بالنسبة إلى أول رسالة عن حالة الاتحاد للسيد كلنتون، ومن المتوقع أن تصبح التوصيات موضوعاً قياسياً لقراءة ما قبل النوم بالنسبة إلى النوع الجديد من الديمقراطيين الذين على وشك الاستيلاء على واشنطن».[23]

أدرج العديد من الأفكار التي ساعد معهد الدراسات التقدمية في صياغتها في أجندة كلنتون السياسية، بما في ذلك الخدمة الوطنية مقابل قروض الدراسة الجامعية. علاوة على ذلك، وجد العديد من القضايا الأخرى التي استكشفها معهد الدراسات التقدمية، بما في ذلك منع الجريمة، والرعاية الصحية، والتميز التعليمي، والسلامة البيئية، جمهوراً متلقياً في البيت الأبيض تحت رئاسة كلنتون الذي أصبح منزلاً لثلة من العاملين السابقين في معهد السياسة التقدمية.[24]

وتواصل بحوث معهد السياسة التقدمية مناصرة سياسة تقدمية جديدة للولايات المتحدة الأمريكية. ومن بين أشياء أخرى، يؤمن معهد السياسة التقدمية بإعادة إحياء الحلم الأمريكي عن طريق الإسراع بالنمو الاقتصادي، وتوسيع الفرص، وتعزيز الأمن المالي والشخصي. ويؤكد أيضاً أن النظام العالمي يمكن أن يكون مستداماً بتشييد بنيات دولية جديدة تقوم على الحرية الاقتصادية والسياسية. وقد حاول معهد السياسة التقدمية، بنحو 12 عاملاً وبموازنة تتراوح بين مليون ومليوني دولار، نمذجة استراتيجيته التسويقية على غرار الاستراتيجيات التي استخدمتها مؤسسة هريتيدج ومعهد كاتو.[25]

الملحق (2)

لمحة عن مؤسسات بحثية كندية مختارة

- مؤسسة غرب كندا
- معهد أبحاث السياسة العامة
- معهد سي. دي. هاو
- معهد الشمال ـ الجنوب
- المعهد الكندي للدراسات الاستراتيجية
- المركز الكندي لبدائل السياسة
- معهد ماكينزي
- منتدى السياسة العامة
- الشركة الكندية لشبكات أبحاث السياسة
- المعهد الأطلسي لدراسات السوق

مؤسسة غرب كندا

ترجع أصول مؤسسة غرب كندا التي تتخذ من كالجاري مقراً، والتي تأسست في عام 1971، إلى مؤتمر ون بريري One Prairie الذي عقد في ليثبريدج عام 1970. فقد تطور إجماع في المؤتمر على أن البحوث في شؤون كندا الغربية يجب أن تتواصل وتتوسع. وقد قاد هذا القرار إلى تشكيل مجلس غرب كندا الذي طور بدوره تفويضاً لمؤسسة غرب كندا. ويحكم مجلس غرب كندا مؤسسة غرب كندا، «ويوفر توجيه أنشطة التعليم والبحوث الراهنة والمستقبلية للمؤسسة».[1]

وتسعى مؤسسة غرب كندا، بموازنة تقل عن مليون دولار، وراء ثلاثة أهداف أساسية، وهي: «أن تبادر بإجراء بحوث عن الخصائص الاقتصادية والاجتماعية

وإمكانيات الغرب والشمال ضمن سياق قومي ودولي؛ وأن تعلم الأفراد فيما يتعلق بمساهمات الغرب الاقتصادية والاجتماعية في الاتحاد الكندي؛ وأن تحفز المناظرات غير الرسمية».[2]

وعلى الرغم من موارد مؤسسة غرب كندا المتواضعة، أنشأت برنامج بحوث نشطاً على مدى السنوات العديدة الماضية. وخلال الفترة 1980 – 1997 نشرت مؤسسة غرب كندا ما يزيد على مئة دراسة عن قضايا تتراوح بين تأثيرات التجارة الحرة على الاقتصاد الإقليمي لغرب كندا، وتنظيم المؤسسات الخيرية في ألبرتا. ولكونها نصيراً قيادياً لتمثيل أكبر للغرب في البرلمان، فإن العديد من إصداراتها ومؤتمراتها قد ركزت على فرص الإصلاح الدستوري في كندا. ومع ذلك، فقد حاولت مؤخراً تنويع برنامجها البحثي بالمضي إلى ما وراء دور الغرب في الاتحاد الكندي. وبالإضافة إلى المحافظة على اهتمام نشط بإصلاح مجلس الشيوخ، فإن فريق المؤسسة البحثي الذي يتكون من تسعة أعضاء يجري حالياً بحوثاً عن القطاع غير الربحي، والمقامرة، والمدن الغربية، والإصلاح الضريبي، والرعاية الصحية، واقتصاد غرب كندا. وقد تولى رئاسة مؤسسة غرب كندا روجر جبنز الذي كان يعمل سابقاً في قسم العلوم السياسية بجامعة كالجاري.

معهد أبحاث السياسة العامة

إن معهد أبحاث السياسة العامة فريد بين المؤسسات البحثية الكندية. بداية، نجد أنه واحد من المؤسسات البحثية القليلة في البلاد التي ضمنت وقفية كبيرة أمنه المالي. وبقيمة سوقية راهنة تصل إلى 40 مليون دولار، كانت «وقفية معهد أبحاث السياسة العامة قد بنيت في سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين من القطاع الخاص والحكومات الإقليمية بعشرة ملايين دولار تقابلها 10 ملايين أخرى من الحكومة الفيدرالية».[3] وبما أن الفوائد التي تكتسب من الوقفية تغطي معظم نفقات معهد أبحاث السياسة العامة، فإن المعهد، خلافاً لغيره من المؤسسات البحثية في كندا، لا يحتاج إلى إطلاق حملات سنوية لجمع التبرعات. وكذلك يتفرد معهد أبحاث السياسة العامة بأنه من ضمن قلة من معاهد بحوث السياسة العامة المستقلة التي تستخدم اللغة الإنجليزية في كيوبك. وبعد أن فتح

أبوابه في مونتريال عام 1972، انتقل مكتبه الرئيسي إلى العديد من المدن، مثل أوتاوا، وهاليفاكس، وفيكتوريا قبل أن ينتقل إلى مونتريال في عام 1991. ويعمل في معهد أبحاث السياسة العامة 15 عاملاً متفرغاً.

وقد شحذ فكرة إنشاء معهد أبحاث السياسة العامة الاقتصادي الكندي البارز رونالد ريتشي الذي فوضه رئيس الوزراء ترودو بفحص جدوى إنشاء معهد أبحاث مستقل وبيني العلوم في كندا. وقد أوصى ريتشي، بعد أن مسح مشهد المؤسسات البحثية في دول عدة، ومنها الولايات المتحدة الأمريكية، وبعد أن قابل عشرات من مديري المؤسسات البحثية وصانعي السياسة، بإنشاء معهد مشابه لمؤسسة بروكينجز في كندا، لتوفير التحليل الاستراتيجي الطويل الأجل. وعلى الرغم من أن تقرير ريتشي لم يسفر عن إنشاء مؤسسة بحثية بحجم مؤسسة بروكينجز، فقد قاد إلى تأسيس معهد أبحاث السياسة العامة والعديد من معاهد البحوث الأخرى.

اتخذ معهد أبحاث السياسة العامة، الذي ظل مخلصاً لرؤية ريتشي عن معهد يجري تحليلات مستقلة للسياسة، «مقاربة محسوبة للسياسة العامة، تدور حول تزويد مناظرات السياسة بالمعلومات بدلاً من تعزيز موقف أيديولوجي معين».[4] ويسعى المعهد إلى تزويد صانعي السياسة والجمهور بالمعلومات، وتعليمهم بشكل أساسي عبر مجلته بوليسي أوبشنز *Policy Options* التي تنشر عشر مرات في السنة، وعبر دراساته التي تكون في حجم الكتب. وبينما أدلى الأعضاء العاملون في معهد أبحاث السياسة العامة بشهادات أمام اللجان البرلمانية، وكتبوا مقالات رأي افتتاحية في الصحف الكندية، فإن المعهد يزعم أن تعزيز صورته الإعلامية ليس أولوية....

على الرغم من تخصيص 77٪ من موازنة معهد أبحاث السياسة العامة التي تبلغ ثلاثة ملايين دولار للبحوث، فإنه لم يطور خبرة داخلية بارزة. حقاً، بدلاً من استئجار العديد من الباحثين، فقد استخدم المعهد عامليه القليلين لتنسيق مشاريع البحوث التي يتولاها إلى حد بعيد الأكاديميون في مختلف الجامعات. ويركز نشاط معهد أبحاث السياسة العامة

البحثي الراهن على أربعة مجالات رئيسية: الحكم، والسياسة الأسرية والاجتماعية، وسوق العمل ورأس المال البشري، والمدن ـ المناطق.

معهد سي. دي. هاو

يعد معهد سي. دي. هاو الذي يتخذ من تورنتو مقراً من أكثر المؤسسات البحثية في كندا إثارة لاهتمام الإعلام ودوائر صنع السياسة. ويمكن إرجاع أصول المعهد، الذي سمّي على اسم الوزير الليبرالي كلارينس دكاتور هاو Clarence Decatur Howe، إلى جمعية التخطيط الخاص الكندية التي تأسست عام 1958 «من قبل قادة الأعمال التجارية والعمال، لإجراء البحوث والأنشطة التعليمية حول قضايا السياسة الاقتصادية».[5] وقد اندمجت جمعية التخطيط الخاص الكندية مع مؤسسة سي. دي. هاو التذكارية (عام1961) لكي تصبح معهد سي. دي. هاو للبحوث. بعد ثماني سنوات، عندما تم حل معهد سي. دي. هاو للبحوث، «أصبحت الجمعية مرة أخرى كياناً منفصلاً، وأعيدت تسمية جمعية التخطيط الخاص الكندية التي أعيد تشكيلها لتصبح معهد سي. دي. هاو».[6]

وقد نشر معهد سي. دي. هاو، المعروف بخبرته في السياسات الكندية الاقتصادية والاجتماعية والتجارية، مئات الدراسات عن كل مبادرة رئيسية من مبادرات السياسة شرعت فيها الحكومات الفيدرالية والإقليمية. وقد كتب الكثيرَ من هذه الدراسات العدد القليل من العاملين من الخبراء الداخليين، ومنهم وليام روبسون William Robson ووندي دوبسون Wendy Dobson. وقد أعد عدداً لا يحصى من الدراسات بعض من كبار الاقتصاديين في البلاد، مثل ديفيد ليدلر David Laidler، وجوديث ماكسويل، وتوماس كورشيني Thomas Courchene. ولا يحاول المعهد، الذي يكرس 90٪ من موازنته التي تتراوح بين مليون ونصف مليون وثلاثة ملايين دولار للبحوث، إغراق القراء بدراسات مونوجرافية تتكون من مئات الصفحات، ولكنه يعتمد على دراسات قصيرة أو تعليقات، لكي يسلط الضوء على مضامين سياسة حكومية معينة.

ولا يقيِّم معهد سي. دي. هاو، مثل الكثير من المؤسسات البحثية الأخرى، تأثيره بعدد الإصدارات التي ينتجها، أو بالعديد من قادة الأعمال البارزين الذين يعملون في مجلس إدارته. وبالأحرى، يقيِّم المعهد تأثيره بالمساهمة التي يقدمها في تحفيز المناظرات العامة الذكية. ووفقاً لما جاء في تقرير سنوي حديث، «يراقب المعهد ما إذا كان إنتاجه يرقى إلى المستوى العالي لأعضائه، والإعلام، وصانعي السياسة، والجمهور. وتشمل المؤشرات الرئيسية للنجاح الحضور القوي في اجتماعات المعهد، والتغطية الإخبارية الواسعة لإصدارات المعهد، والنوعية المتطورة من المناظرات العامة، وفي عاقبة الأمر استعداد صانعي السياسة للاستماع».[7]

ويتبع العاملون الخمسة عشر المتفرغون صيغة بسيطة لضمان استماع صانعي السياسة، إذ يزود المعهد «صانعي السياسة ذوي النفوذ ببحوث محددة [و] يوفر منتدى يستطيعون التفاعل فيه والاختلاط بنشاط».[8] ويبدو أن هذه الصيغة كانت ناجحة. على مدى السنوات تلقى معهد سي. دي. هاو عشرات التأييدات من صانعي السياسة، والصحافيين، وقادة الأعمال التجارية الذين أقروا بالعمل القيم للمعهد.

معهد الشمال ـ الجنوب

يقيم معهد الشمال ـ الجنوب الذي يقع في بايوارد ماركت في أوتاوا، والذي تأسس في عام 1976 بمنحة أولية من مؤسسة دونر الكندية، «احتياجات الدول النامية ومطالبها، والاستراتيجيات والسياسات المفتوحة أمام الكنديين لمواجهة هذه التحديات».[9] وقد أسس المعهد برنارد وود Bernard Wood من المركز البرلماني للشؤون الخارجية، وجيرالد هلينر Gerald Helleiner أستاذ الاقتصاد من جامعة تورنتو في وقت لم يكن فيه أي معهد قائم في كندا قد أضفى أولوية عليا على فحص قضايا الشمال ـ الجنوب. وقد حصل وود، الذي يعمل مديراً للتعاون التنموي في منظمة التنمية الاقتصادية والتعاون في باريس، على خبرة إضافية بالعمل في مؤسسة بحثية بعد أن استقال من رئاسة معهد الشمال ـ الجنوب في 1989. وبعد أن ترك معهد الشمال ـ الجنوب، حل محل جفري

بيرسون Geoffrey Pearson كمدير تنفيذي للمعهد الكندي للسلام والأمن الدوليين الذي توقف عن العمل الآن.[10]

لقد تم التعبير عن أهداف معهد الشمال ـ الجنوب بوضوح في براءة تأسيس المعهد، وهذه الأهداف هي: «إجراء بحوث عالية الجودة ذات صلة بالسياسة حول القضايا المهمة في حقل التنمية العالمية... وتحفيز المؤسسات الأخرى والأفراد في كندا لكي يجروا بحوثاً تعاونية حول هذه المشكلات... وتوفير مركز غير حكومي تستطيع عبره المجموعات والأفراد تبادل الآراء والمعلومات عن التنمية العالمية... واتخاذ الخطوات الضرورية الأخرى للمحافظة على الأهمية الملحة لقضايا التنمية العالمية عند الجمهور الكندي وصانعي السياسة».[11]

ويسعى معهد الشمال ـ الجنوب، عبر إصداراته الكثيرة، ومنها كانيديان ديفيلوبمنت ريبورت *Canadian Development Report*، وعبر الحلقات الدراسية والمؤتمرات مع صانعي السياسة والأكاديميين وقادة الأعمال التجارية وممثلين من مختلف المنظمات غير الحكومية والإعلام، إلى التوصل إلى «فهم أكبر ومناقشة ذكية للمشكلات والفرص التي تواجه كندا والعالم النامي». ومن أجل هذه الغاية، يجري أعضاؤه الثمانية عشر بحوثاً في أربعة موضوعات واسعة: تقوية التعاون بين الدول النامية والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف، وتحسين الحكم - أو "تشجيع المجتمع المدني،" أي تشجيع المنظمات غير الحكومية لحل مشكلات التنمية المزمنة- وتعزيز المساواة بين الجنسين، ومنع النزاعات الإثنية الإقليمية.[12]

يعتمد معهد الشمال ـ الجنوب على موازنة تتراوح بين مليونين وثلاثة ملايين دولار لتمويل أنشطته. وتوفر نحو نصف دخله منحة من وكالة التنمية الدولية الكندية. ويحاول روي كلبيبر، رئيس معهد الشمال ـ الجنوب، مثل الكثير من مديري المؤسسات البحثية الآخرين، تنويع مصادر تمويل المعهد. على الرغم من ذلك، وكما اكتشف روي في السنوات الأخيرة، فإن تأمين المنفذ إلى الاعتمادات المالية الإضافية ينطوي على إشكالية أكثر بكثير من نقل آراء معهد الشمال ـ الجنوب إلى صانعي السياسة والجمهور.

المعهد الكندي للدراسات الاستراتيجية

إن المعهد الكندي للدراسات الاستراتيجية هو أصغر مؤسسة بحثية متخصصة في السياستين الخارجية والدفاعية في البلاد، ولكنه أيضاً من بين أكثرها ظهوراً عاماً. وقد أصبح المعهد الذي يتخذ من تورنتو مقراً، ويعمل فيه موظف واحد متفرغ ومتدرب واحد، مصدراً مفضلاً وسط الصحفيين الذين يغطون قضايا تتراوح بين غارات التفجير في بغداد، ورفض ضابط كندي أخذ مصل الأنثراكس. والمعهد الكندي للدارسات الاستراتيجية مؤسسة بحثية خاصة مكرسة لدراسة ومناقشة القضايا الاستراتيجية القومية والدولية، وضمنها السياستان الخارجية والدفاعية، والاستراتيجية الاقتصادية، والترتيبات الأمنية الكندية ـ الأمريكية، والأمن والسيادة الكنديان، والسيطرة على السلاح ونزع السلاح، وحفظ السلام، وحل النزاعات.

وقد أنشئ المعهد الكندي للدراسات الاستراتيجية، عام 1976 على أيدي مجموعة ممن تمرسوا في الحرب العالمية الثانية بقيادة البروفيسور جورج بيل George Bell من جامعة يورك، لكي يوفر التركيز على التفكير الاستراتيجي المستقل في كندا. وقد كان بيل - وفقاً لما يقوله جيم هانسون Jim Hanson المدير التنفيذي المشارك للمعهد الكندي للدراسات الاستراتيجية - يدرك أن هناك معهدين آخرين قائمين آنذك، وهما المعهد الكندي للشؤون الدولية، والمجلس الأطلسي لكندا، غير أنه كان يريد إنشاء مؤسسة بحثية لا تتعامل مع المسائل العامة للشؤون الخارجية، كما كان يفعل المعهد الكندي للشؤون الدولية، أو مع قضايا ضيقة مثل مشاركة كندا في الناتو التي تندرج ضمن تفويض المجلس الأطلسي.[13] بالنسبة إلى بيل كانت كندا بحاجة إلى مؤسسة بحثية تجسر الفجوة بين المنظمتين.

وقد استطاع المعهد الكندي للدراسات الاستراتيجية، بموارد مالية متواضعة (100,000 – 500,000 دولار) تأتي بشكل أساسي من منتدى الدفاع الاستراتيجي في وزارة الدفاع القومي وتبرعات الأعضاء، تأسيس وجود قوي في مجتمع بحوث السياستين

الخارجية والدفاعية في كندا. وبالإضافة إلى عقد الحلقات الدراسية وإلقاء المحاضرات، فإن المعهد الكندي للدراسات الاستراتيجية ينشر دورية **ماكنوتون بيبرز** *MacNaughton Papers* مرتين في العام، وينشر بانتظام مداولات المؤتمرات التي يعقدها.

المركز الكندي لبدائل السياسة

تأسس المركز الكندي لبدائل السياسة في عام 1980 بواسطة مجموعة من الاقتصاديين الأكاديميين والعماليين، ومنهم ستيفن لانجدون Steven Langdon، وبيتر فندلاي Peter Findlay، وروبرت كلارك Robert Clarke، الذين رأوا، مع قطاع عرضي لممثلين من الاتحادات العمالية والمنظمات السياسية ذات الميول اليسارية، أن هناك «حاجة إلى وكالة بحثية مستقلة تمثل يسار الوسط لكي تكون ثقلاً مضاداً لمعهدي فريزر وسي. دي. هاو اليمينيين».[14] وخلافاً لمعهدي سي. دي. هاو وفريزر المتجهين إلى السوق الحرة، يعتقد المركز الكندي لبدائل السياسة أن «القضايا الاجتماعية والاقتصادية... ليست شيئاً يترك لساحة السوق أو للحكومات تقريره وحدها». والمركز «ملتزم بطرح بحوث تعكس هموم النساء والرجال كذلك، والعمال والأعمال التجارية، والكنائس، والتعاونيات والوكالات الطوعية، بالإضافة إلى الحكومات، والأقليات، والناس المحرومين، وكذلك المحظوظين».[15]

ومنذ البداية نشر المركز الكندي لبدائل السياسة مئات التقارير والدراسات والكتب عن مدى واسع من قضايا السياستين الاجتماعية والاقتصادية. وينشر المركز أيضاً دورية شهرية هي **مونيتور** *Monitor*، ومنذ عام 1995 بدأ في نشر **الموازنة الفيدرالية البديلة** *Alternative Federal Budget*، وهي مجموعة محررة من مقالات توحي، كما يقول عنوان الكتاب ضمناً، بطرق مختلفة يمكن أن تنفق بها الحكومة إيراداتها. وبالإضافة إلى نقل أفكاره عبر مطبوعاته الكثيرة، غالباً ما يعمل عن كثب مع صانعي السياسة وممثلي الاتحادات وغيرها من المنظمات غير الحكومية لتعزيز أجندته.

وتتأتى موازنة المركز الكندي لبدائل السياسة التي تتراوح بين 500,000 و1.5 مليون دولار، بشكل أساسي من مساهمات أعضائه الذين يبلغ عددهم خمسة آلاف منظمة وفرد ومانح. ويؤدي المعهد أعمالاً تعاقدية لمختلف المنظمات الحكومية وغير الحكومية. وتقع الرئاسة القومية للمركز الكندي لبدائل السياسة في أوتاوا حيث يعمل تسعة من موظفيه. وقد وسع في عام 1997 عملياته إلى ما وراء العاصمة القومية بفتح مكاتب فرعية في مانيتوبا، وبريتيش كولومبيا، ونوفاسكوتشا.

معهد ماكينزي

سمي معهد ماكينزي على اسم المستكشف الكندي المشهور ألكسندر ماكينزي Alexander Mackenzie، «أول من تابع النهر الذي يحمل اسمه إلى المحيط المتجمد الشمالي»، وهذا المعهد الكائن في تورنتو «يتحرى ويستكشف قضايا يشك الآخرون في وجودها دون أن يجرؤوا بعد على الخوض فيها».[16] ويعد معهد ماكينزي الذي تأسس في عام 1986 مؤسسة بحثية صغيرة متخصصة في قضايا الأمن/ الاستخبارات والأعمال الشرطية. وقد اكتسب في السنوات الأخيرة صيتاً سيئاً بسبب بحوثه في المنظمات الإرهابية، والحرب المنخفضة الشدة، والدعاية، والفصائل اليمينية المتطرفة. وقد أثار الانتباه بسبب سلسلة من التهديدات التي وجهت إلى عدد من موظفيه. ونتيجة لذلك فإن مكتبه غير مفتوح للجمهور.

وتجمع موازنة المعهد التي تقل عن مليون دولار بشكل أساسي من المؤسسات والأفراد ومنح الشركات، ولا يقبل المعهد أي تمويل حكومي. على الرغم من ذلك، يؤدي المعهد أعمالاً تعاقدية للشركات الكبيرة والصغيرة. وبالإضافة إلى نشر رسالة إخبارية فصلية، فإن معهد ماكينزي ينشر سلسلة من الأوراق غير دورية وملاحظات إيجازية.

منتدى السياسة العامة

خلافاً لمعظم المؤسسات البحثية في كندا، فإن منتدى السياسة العامة، الذي تأسس عام 1987، لا يعتمد على الإعلام أو مطبوعاته لكي يؤثر على صانعي السياسة. وبدلاً من

ذلك، يتبع الأعضاء الخمسة عشر في هذه المؤسسة البحثية التي تتخذ من أوتاوا مقراً لها استراتيجيات أقل ظهوراً للمساعدة في تشكيل السياسة العامة. ولا يعتبر منتدى السياسة العامة نفسه مؤسسة بحثية للمناصرة تسعى إلى فرض أجندتها على صانعي السياسة. حقاً، يشدد المنتدى في كتاباته الترويجية على أنه لا يتخذ مواقف في أي قضية من قضايا السياسة. وقد تأسس لا ليعزز مجموعة معينة من الأهداف الأيديولوجية، ولكن لكي «يوفر مسرحاً محايداً؛ حيث يمكن أن يلتقي القطاعان الخاص والعام لكي يتعلما من بعضهما البعض».[17] ووفقاً لما يقول منتدى السياسة العامة، أصبح واضحاً في ثمانينيات القرن العشرين أن كندا قد عانت من عزلة الحكومة عن القطاع الخاص في الحلبة العالمية، حيث تؤثر نوعية الحكومة بشكل مباشر على القدرة التنافسية للدولة».[18] ولمعالجة هذه المشكلة، يقول ديفيد زسمان، رئيس منتدى السياسة العامة: «نحن نساعد في تجسير الهوة بين المنعزلين – الحكومة والقطاع الخاص – لنتعامل بطريقة أكثر فاعلية مع قضايا الاهتمامات المشتركة».[19] وقد وسع منتدى السياسة العامة مؤخراً تفويضه لكي يشمل ممثلين من القطاع الطوعي أو "الثالث" في منتدياته للسياسة.

وينعكس تشديد منتدى السياسة العامة على تنظيم المؤتمرات وورش العمل لصانعي السياسة وممثلي القطاع الخاص والقطاعات غير الربحية في تخصيص موارده. وتفرد نسبة 60٪ من موازنة المنتدى التشغيلية التي تتراوح بين مليون ومليوني دولار وتجمع كلها من منح الأعضاء، لهذا الغرض. ومن بين أعضائه الذين يربون على المئة بنك مونتريال، ومؤسسة بيل الكندية، وشركة البريد الكندية، والعديد من الحكومات الإقليمية. وتخصص فقط 20٪ من موازنته للبحوث، وهذه وظيفة بدأ المنتدى في تكريس اهتمام أكبر بها الآن فقط.[20] وقد حدد المنتدى، الذي قام بعمل كبير في السياسات الاقتصادية والاجتماعية والتجارية، أربعة موضوعات ليركز عليها خلال الفترة 2000 - 2002. وهي تقع ضمن الفئات العريضة للعولمة، والحكم الكندي، والقدرة التنافسية، والإنتاجية، وجودة الحياة، والثقة والأمانة في المؤسسات العامة، وإدارة القطاع العام.

الشركة الكندية لشبكات أبحاث السياسة

إن الشركة الكندية لشبكات أبحاث السياسة هي ثمرة الخيال الخلاق لجوديث ماكسويل، رئيسة الشركة، والرئيسة السابقة للمجلس الاقتصادي الكندي. بعد أن أقفل المجلس الاقتصادي الكندي في حزيران/ يونيو 1992، وكان ضحية لميزانية خفض التكلفة التي أجازتها حكومة ملروني في تلك السنة، قررت ماكسويل أن تدرس لبعض الوقت في جامعة كوينز بينما كانت تكمل عدداً من مشاريع البحث. على أية حال، بما أنها قد عملت في معهد سي. دي. هاو في سبعينيات القرن العشرين وفي المجلس الاقتصادي الكندي منذ عام 1985، كانت متشوقة إلى العودة إلى مؤسسة بحثية. وبالنسبة إلى ماكسويل كان الشيء الذي يحتاج إليه مجتمع البحوث الكندي بشدة هو معهد بحوث بيني التخصصات يمكن أن يشجع التبادل المثمر بين رجالات الخدمة من المستوى الرفيع، والأكاديميين، وممثلين من القطاعين الخاص وغير الربحي. وبما أنه لم تكن هناك مؤسسة بحثية من النوع الذي تصورته، فقد بدأت ماكسويل في جمع فريق من الأفراد المستعدين للعمل في مثل هذه المنظمة، وشرعت في جمع الاعتمادات المالية الضرورية لبدء العملية. وكما أشارت ماكسويل مؤخراً، «شعرنا مثل الرواد ما عدا أنه لم تكن لنا خيمة ننام فيها».[21]

وقد تم توفير الاعتمادات المالية لمؤسسة ماكسويل الجديدة في سنواتها الخمس الأولى في عام 1994 عندما استطاعت جوسلين بورجون، الرئيسة السابقة للمجلس الخاص، ووزيرة مجلس الوزراء، ورئيسة المركز الكندي لإدارة التنمية، الحصول على دعم مالي من ست وزارات حكومية فيدرالية. وقد أعيد تجديد التمويل الأساسي للشركة الكندية لشبكات أبحاث السياسة، الذي يتراوح بين مليونين وثلاثة ملايين دولار، منذ ذلك الوقت. وتتلخص رسالة الشركة الكندية لشبكات أبحاث السياسة في «خلق المعرفة وقيادة المناظرة العامة حول القضايا الاجتماعية والاقتصادية المهمة بالنسبة إلى رفاهية الكنديين. [وهدف الشركة] هو أن تجعل كندا مجتمعاً أكثر عدالة، وازدهاراً، وعناية».[22]

وقد أسست الشركة الكندية لشبكات أبحاث السياسة، بأربعة وعشرين موظفاً، ثلاثاً من شبكات السياسة الرئيسية حول الصحة، والعمل، والأسرة، لكي تنسق بحوثها وتسهل تبادل الآراء بين المعنيين بالأمر. وقد عقدت الشركة العديد من الاجتماعات مع صانعي السياسة وممثلين من القطاعين الخاص وغير الربحي في هذه المجالات، ونشرت عدداً من الدراسات التي تسلط الضوء على قضايا مهمة. وعلى الرغم من موافقة ماكسويل على صعوبة تقويم تأثير عمل المؤسسات البحثية، فهي تضع عدداً من المؤشرات لتقويم نجاح الشركة الكندية لشبكات أبحاث السياسة.[23] وتشمل هذه المؤشرات مشاركة صانعي السياسة في أنشطة الشركة الكندية لشبكات أبحاث السياسة، وجودة البحوث التي تنتج تحت رعايتها، والتفاعل المستدام بين موظفي الشركة الكندية لشبكات أبحاث السياسة والمجتمعات المشاركة.

المعهد الأطلسي لدراسات السوق

حصل المعهد الأطلسي لدراسات السوق، مثل معهد الشمال ـ الجنوب، على منحة ابتدائية كبيرة من مؤسسة دونر الكندية. ويسعى المعهد الأطلسي لدراسات السوق، الذي أنشئ عام 1994 بواسطة جماعة من الكنديين الأطلسيين الملتزمين بتوسيع «المناظرة حول بدائل واقعية لبناء الاقتصاد [الأطلسي]، وراء أربعة أهداف رئيسية، هي: المبادرة بإجراء البحوث التي تحدد القضايا الاقتصادية الراهنة والناشئة التي تواجه كندا الأطلسية، والبحث في بدائل الاستجابات العامة والخاصة لهذه القضايا، وإيصال بحوثه إلى الجماهير الإقليمية والقومية بطريقة لا حزبية، ورعاية الحلقات الدراسية والمحاضرات وبرامج التدريب».[24]

علق بريان لي كراولي، رئيس المعهد الأطلسي لدراسات السوق، وهو يتأمل الحاجة إلى إنشاء مؤسسة بحثية في كندا الأطلسية تفحص قضايا السياسة الراهنة والناشئة في المنطقة، قائلاً:

> هناك مؤسسات بحثية قومية أخرى تهدف إلى تحفيز الناس لكي يفكروا بطرق جديدة وأفضل في السياستين الاقتصادية والاجتماعية، ولكي يتبنوا نظرة استراتيجية بعيدة، ولكي

> يتحدثوا بصراحة عن القضايا الخلافية... ويقفز إلى الذهن معهد سي. دي. هاو، ومعهد فريزر، ومعهد أبحاث السياسة العامة والمركز [الكندي] لبدائل السياسة. ولكن هذه المنظمات القومية يمكنها أن تكرس القليل من الوقت والجهد للتحديات والظروف المعينة الخاصة بكندا الأطلسية... إقليمياً، هناك مجموعات أخرى، مثل المجلس الاقتصادي للمحافظات الأطلسية، تجمع وتنشر أحدث وأكمل البيانات الاقتصادية عن حالتنا الاقتصادية الراهنة، بينما هناك أخريات، مثل المعهد الكندي لبحوث التنمية الإقليمية Canadian Institute for Regional Development، تنشر بحوثاً أكاديمية... ويسعى المعهد الأطلسي لدراسات السوق إلى أن يعمل ما هو أكثر من توفير المعلومات الحقيقية المفيدة عما يدور في الاقتصاد اليوم... بالأحرى، وُجد المعهد الأطلسي لدراسات السوق لكي يوفر منبراً لمن هم أفضل وأذكى لكي يعرضوا أفكارهم وتحليلاتهم عما يجب عمله بخصوص ما لدينا من تحديات وفرص، عن الكيفية التي نستطيع بها التفكير والعمل استراتيجياً وعلى المدى الطويل لبناء مستقبل أكثر ازدهاراً للمنطقة.[25]

يعتمد المعهد الأطلسي لدراسات السوق على العديد من القنوات لنقل أفكاره عن أفضل كيفية لمواجهة التحديات الكثيرة التي تواجه كندا الأطلسية. وبالإضافة إلى إصدار رسالة إخبارية فصلية، باسم بيكون *Beacon*، والعديد من المطبوعات الأخرى، يعقد المعهد الأطلسي لدراسات السوق بانتظام مؤتمرات وحلقات دراسية لتشجيع تبادل الآراء بين صانعي السياسة، والأكاديميين، وقادة القطاعين الخاص وغير الربحي. وقد استطاع المعهد الأطلسي لدراسات السوق، بخمسة من الموظفين المتفرغين وموازنة تقل عن مليون دولار، أن يؤكد حضوره في مجتمع بحوث السياسة؛ إذ يتم الاستشهاد بموظفيه على نحو منتظم من قبل الصحفيين الذين يغطون الشؤون الإقليمية والقومية.

الهوامش

المقدمة

1. للاطلاع على دليل شامل للمؤسسات البحثية الأمريكية، انظر: Hellebust, *Think Tank Directory*. وقد جمع جيمس ماكجان James McGann قاعدة بيانات تتكون من أكثر من ثلاثة آلاف مؤسسة بحثية حول العالم لتضمن في تقرير سلم إلى المعهد الوطني لترقية البحوث الذي يوجد مقره في طوكيو (NIRA). انظر كتابه *Think Tanks*.

2. للاطلاع على مقارنة مفصلة بين المؤسسات البحثية الأمريكية والبريطانية، انظر: Stone, *Capturing the Political Imagination*, and Higgot and Stone, "The Limits of Influence". وحول بعض الاختلافات الأساسية بين المؤسسات البحثية الكندية والأمريكية، انظر: Abelson and Carberry, "Following Suit?". وللاطلاع على تحليلات مفصلة للمؤسسات البحثية في العديد من الدول والمناطق المختلفة، انظر: Stone, Denham, and Garnett, *Think Tanks across Nations*; McGann and Weaver, *Think Tanks and Civil Societies*; and Langford and Brownsey, *Think Tanks*.

3. انظر: Abelson and Brownsey, "Following Suit?" 525-6.

4. على سبيل المثال، يقترح أرنست أن معهد سي. دي. هاو لعب دوراً حاسماً في تعزيز وترقية أجندة التجارة لحكومة المحافظين خلال ثمانينيات القرن العشرين. انظر مقاله "Libral Continentalism". بالإضافة إلى ذلك، أشار برودي وجنسن إلى أن العديد من المؤسسات البحثية الكندية، ومنها معهدا فريزر وسي. دي. هاو، والمجلس الاقتصادي الكندي، قد أسهمت في أرثوذكسية الليبراليين الجدد، انظر: *Crisis, Challenge and Change*, 312.

5. لقد حاول العديد من الباحثين الذين يدرسون المؤسسات البحثية في الولايات المتحدة الأمريكية أن يوضحوا الكيفية التي تشكل بها المؤسسات البحثية قضايا سياسية وتشريعية متنوعة مثل مبادرة الدفاع الاستراتيجي (SDI، مشروع حرب النجوم)، وابتداع نظام للموازنة القومية. للاطلاع على مناقشة لإسهام مؤسسة هريتيدج في المناظرة حول مبادرة الدفاع الاستراتيجي، انظر: Edwards, *The Power of Ideas*. وحول أثر مؤسسة بروكينجز على المساعدة في إنشاء نظام للموازنة القومية، انظر: Critchlow, *The Brookings Institution*, and Smith, *Brookings at Seventy-Five*. وعلى نحو مغاير فإن ثلة من الباحثين الذين يدرسون المؤسسات البحثية الكندية قد قدمت دعماً أقل حماساً لأثر معاهد السياسة العامة على مناظرات السياسة الرئيسية. انظر على سبيل المثال: Lindquist, *Behind the Myth*, and Tupper, "Think-Tanks".

6. اقترح بعض المعلقين أن مجرد عدد المؤسسات البحثية وجماعات المصالح والمنظمات الأخرى الملتزمة بالتأثير على السياسة العامة في الولايات المتحدة الأمريكية ربما يشكل قيداً. انظر مثلاً: Denham and Garnett, *British Think-Tanks*, 19. ومع ذلك، بما أن كل المؤسسات البحثية متفاوتة جداً في مواردها، فإن مدى القيود التي تفرضها المؤسسات البحثية على هذه المنظمات يثير التساؤل. مثلاً، إذا كان هناك عشرات من المؤسسات البحثية بحجم مؤسسة بروكينجز فربما تكون هذه الحجة عندئذ أكثر إقناعاً. ولكن، كما تبين هذه الدراسة، فإن مؤسسة بروكينجز والقليل من المؤسسات البحثية الأخرى في الولايات المتحدة الأمريكية التي تملك مصادر قابلة للمقارنة تواجه قليلاً من المنافسة من قبل أغلبية معظم معاهد السياسة الأصغر كثيراً.

7. في تقويم لأثر الجماعات المجتمعية على السياسة الخارجية الكندية، يميز نوسال Nossal بين التأثير على صنع السياسة وبيئة صنع السياسة. انظر: *Canadian Foreign Policy*, 117. وهذا التمييز مهم عندما نقوم أثر المؤسسات البحثية. وكما يشير بول، فبينما قامت المؤسسات البحثية في كندا «بتوسيع مصطلحات الخطاب السياسي»، فمن المهم ألا نبالغ في تأثيرها على صنع السياسة. انظر كتابه: *Public Policy Analysis*, 92-4.

8. انظر على سبيل المثال:
Kitschelt, "Political Structures," 57-85 and Kriesi et al., "New Social Movements".

9. انظر: Stone *Capturing the Political Imagination* 38-52.

10. للاطلاع على الكيفية التي حاول بها الباحثون تقويم تأثير الأفكار على صنع السياسة، انظر:
Yee, "Causal Effects of Ideas"; Campbell, "Institutional Analysis"; and Goldstein and Keohane, Ideas and Foreign Policy.

11. إن التغطية الإعلامية التي أثارتها مجموعة مختارة من المؤسسات البحثية الأمريكية والأسباب المختلفة التي تفسر الظهور العام لهذه المراكز قد جرى فحصها في: Rich and Weaver, "Think Tanks". ونجد بيانات مفيدة عن المرات التي تدلي بها المؤسسات البحثية بشهادات أمام لجان الكونجرس في Rich, "Think Tanks"، وللاطلاع على مناقشة للعلاقة بين الظهور العام لقطاع عرضي من المؤسسات البحثية الكندية وصلته بصنع السياسة، انظر: Abelson, "Public Visibility".

12. انظر: Jérôme-Forget, "Institute for Research on Public Policy," 99.

13. مقابلة مع المؤلف (16 كانون الأول/ ديسمبر 1998).

14. انظر: Smith, *The Idea Brokers*; Denham, and Garnett, *Think Tanks across Nations*.

15. انظر: McGann and Weaver, *Think Tanks*, 2.

16. انظر: McGann, *Competition for Dollars*, 9.

17. للاطلاع على المزيد عن دور المؤسسات البحثية العامة مثل هيئة البحوث في الكونجرس، انظر:
Robinson, "Public Think Tanks".

18. للاطلاع على المزيد من القيود المفروضة على الأنشطة السياسية للمنظمات الخيرية في كندا، انظر:

Revenue Canada, *Information Circular 87-1: Registered Charities- Ancillary and Incidental Political Activities.*

وللاطلاع على معلومات عن القيود المفروضة على الجمعيات الخيرية المسجلة في الولايات المتحدة الأمريكية، انظر: *Internal Revenue Code of 1986, 1077-96*.

19. انظر: Sundquist, "Research Brokerage".

20. انظر: Peschek, *Policy Planning Organizations*, 7.

21. انظر على سبيل المثال:

McGann and Weaver, *Think Tanks and Civil Societies*; Stone, *Political Imagination*; Stone, Denham, and Garnett, *Think Tanks across Nations*; Smith, *The Idea Brokers*; and Abelson, *American Think Tanks*.

22. إن أكثر دليل شمولية هو Hellebust, *Think Tank Directory*. وللاطلاع على قائمة للمؤسسات البحثية المحافظة أو الليبرالية الكلاسيكية، انظر: Atwood and Mead, *Directory of Public Policy Organizations*. وبينما لم يتم إنتاج دليل شامل عن المؤسسات البحثية الكندية، فهناك بعض الأدلة الدولية التي يجب الرجوع إليها. ويعد *World Directory of Think Tanks* من إنتاج المعهد القومي لترقية البحوث أكثر الأدلة شمولية. وللاطلاع على المؤسسات البحثية المتخصصة في قضايا الدفاع والأمن، انظر: Van Der Woerd, *World Survey of Strategic Studies Centers*.

23. انظر: Peschek, *Policy Planning Organizations*. وانظر أيضاً: Domhoff and Dye, *Power Elites*; and Saloma, *Ominous Politics*. ولقد قام العديد من الدراسات الأخرى بفحص المؤسسات البحثية من منظور نظرية النخبة. ومن بين هذه الدراسات:

Silk and Silk, *The American Establishment*; Shoup and Minter, *Imperial Brain Trust*; and Sanders, *Peddlers of Crisis*.

24. انظر: Heclo, "Issue Networks," and Lindquist, "Think-Tanks?".

25. انظر:

Kitschelt, "Political Opportunity Structures"; Kriesi et al., "New Social Movements".

الفصل الأول

1. انظر : Smith, *Idea Brokres*.

2. انظر : Hellebust, *Think Tank Directory*. وانظر أيضاً: McGann, *Think Tanks*.

3. في حسابي للبيانات المتوافرة في Hellebust, *Think Tank Directory* وجدت أن أقل من 4٪ مما يتراوح بين 1,200 و1,500 مؤسسة بحثية في الولايات المتحدة الأمريكية لها موازنات تتجاوز 10 ملايين دولار، وأن أقل من 16٪ من كل المؤسسات البحثية الأمريكية لها موازنات تتجاوز مليون دولار.

4. انظر: Lindquist, "A Quarter-Century of Think Tanks," 130.

5. انظر على سبيل المثال: Weaver, "Changing World," and McGann, *Competition for Dollars*. وانظر أيضاً: Wallace, "Between Two Worlds".

6. انظر: Weaver, "Changing World," 564.

7. على الرغم من أنهما تصوران نفسيهما كمؤسستين بحثيتين، فإن مؤسستي هوفر وبروكينجز قد تعرضتا للنقد لميولها الحزبية. وهذا ينجم جزئياً من مساهمات الأفراد في هاتين المؤسستين في دعم مرشحي رئاسة معينين. للاطلاع على المزيد انظر: Abelson and Carberry, "Policy Experts".

8. انظر : Weaver, "Changing World," 567.

9. انظر: Lindquist, "Think Tanks?" 576.

10. للاطلاع على المزيد من دور المؤسسات البحثية أثناء العصر التقدمي، انظر: Smith, *The Idea Brokers*, and Critchlow, *The Brookings Institution*.

11. جادل العديد من الباحثين بأن الواهبين غالباً ما يدعمون المؤسسات البحثية لكي يعززوا مصالحهم السياسية والأيديولوجية الخاصة. انظر، مثلاً:
Sealander, *Private Wealth*, and Culleton Colwell, *Private Foundations*.

12. من أجل الاطلاع على قائمة أشمل من ناحية الترتيب الزمني للمؤسسات البحثية التي أنشئت خلال هذه الفترة، انظر: McGann, "Academics to Ideologues," 739-40.

13. انظر: Abelson, *American Think Tanks* وخصوصاً الفصل الثاني، وانظر أيضاً: "From Policy Research to Political Advocacy". وللاطلاع على المزيد حول الأجندة السياسية للواهبين، انظر: Freund, *Narcissism and Philanthropy*.

14. انظر: Abelson, *American Think Tanks*.

15. من بين العوامل الكثيرة التي يمكن أن تفسر حقيقة أن كندا، خلافاً للولايات المتحدة الأمريكية، لم تطور العديد من المؤسسات البحثية البارزة في أوائل القرن العشرين نجد غياب المؤسسات الخيرية الكبيرة المكرسة لأبحاث العلوم الاجتماعية. للاطلاع على المزيد حول ذلك، انظر: Fisher, *The Development of the Social Sciences*, وخصوصاً المقدمة.

16. يستخدم لندكويست مصطلح "نادٍ" ليصف أهداف الكثير من معاهد السياسة الكندية ووظائفها. انظر: "Think Tanks?".

17. للاطلاع على المزيد بشأن التاريخ المبكر لهذه المنظمات، انظر:

Manny, "The Canadian Institute of International Affairs"; Osendarp, "A Decade of Transition"; Holmes, "The CIIA," 9-10; Demson, "Canadian Institute of International Affairs"; and Greathead, "Antecedents and Origins".

18. يتم فحص تاريخ المجلس الكندي للتنمية الاجتماعية في: Splane, *75 Years of Community Service*.

19. ببساطة تتم الإشارة إلى شركة راند الآن باسم راند RAND. وهناك العديد من المعاهد الأخرى، بما في ذلك مركز التحليلات البحرية ومعهد التحليلات الدفاعية، التي تقدم الاستشارات لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية في قضايا الدفاع. في السنوات الأخيرة توسعت راند في برنامجها البحثي لكي يشمل، من ضمن أشياء أخرى، إصلاح الرعاية الصحية. وتوفر راند أيضاً برنامج دراسات عليا مع جامعة كاليفورنيا في لوس أنجلوس، وتحتفظ بمكتب أصغر في واشنطن. للاطلاع على تحليل مفصل حول راند، انظر: Kaplan, *Wizards of Armageddon*.

20. تأسس معهد هدسون على يدي خان وثلة من زملائه السابقين في راند عام 1961. وعلى الرغم من أن قاعدة هدسون كانت أصلاً في مقاطعة وستشستر في نيويورك، فقد انتقل إلى إنديانا بوليس عقب وفاة خان عام 1984. ولمعهد هدسون أيضاً مكتب في واشنطن العاصمة. ويشمل عملاء هدسون الرئيسيين وزارات الدفاع (بما في ذلك البحرية الأمريكية)، والعمل، والخارجية، والتجارة. وقد التحق بمعهد هدسون بشكل دائم نائب الرئيس السابق دان كويل Dan Quayle وإليوت أبرامز Elliot Abrams، مساعد وزير الخارجية السابق لحقوق الإنسان بعد أن تركا المنصب العام. وتأسس المعهد الحضري عام 1968 بناء على طلب الرئيس ليندون جونسون ومستشاريه في السياسة الداخلية. وقد تم تصوره أصلاً كمقابل لراند في السياسة الداخلية. واعتمد المعهد الحضري منذ نشأته بشكل كبير على العقود الحكومية من وزارة الإسكان والتنمية الحضرية، ووزارة المواصلات، والعديد من الوزارات الأخرى والوكالات على المستوى الولائي والفيدرالي. ويحصل أيضاً على دعم مالي من العديد من المانحين الخاصين والمؤسسات الخيرية.

21. للمزيد عن مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، انظر: Smith, *Strategic Calling*.

22. كتب العديد من الدراسات عن معهد الدراسات السياسية. انظر مثلاً:

Powell, *Covert Cadre*; Muravchick, "The Think-Tank of the Left"; and Yoffe, "IPS Faces Life".

23. انظر: Abelson amd Carberry, "Following Suit?" 534.

24. موقع معهد سي دي هاو <www.cdhowe.org> "A History of the Institute".

25. انظر: Abelson and Lindquist, "Think Tanks in North America," 41.

26. معهد فانييه للأسرة، الموقع على الشبكة <www.familyforum.com>

27. لمناقشة حول الكيفية التي استخدمت بها فرق العمل والمفوضيات الملكية كمصادر للخبرة السياسية بالنسبة إلى الحكومة الكندية، انظر: Bradford, *Commissioning Ideas*, and Jenson, "Commissioning Ideas".

28. كان المجلس الاقتصادي الكندي يعرف سابقاً باسم مجلس الإنتاجية القومي، وقد أنشأ عام 1961.

29. تم حل المجلس الاقتصادي الكندي ومجلس العلوم الكندي عقب الموازنة الفيدرالية في شباط/ فبراير 1992. ويشمل ضحايا قيود الموازنة الآخرين المعهد الكندي للسلام والأمن الدوليين ومفوضية الإصلاح القانوني. وحول أفول نجم مجلس العلوم الكندي، انظر: De La Mothe, "A Dollar Short," 873-86.

30. انظر: Abelson and Lindquist, "Think Tanks in North America".

31. Ibid.

32. للمزيد حول مبادرة بحوث السياسة، انظر: Anderson, "The New Focus".

33. حول تأثير معهد أمريكان إنتربرايز لأبحاث السياسة العامة على مؤسسة هريتيدج، انظر: Abelson, *American Think Tanks*, 54-5.

34. حول استراتيجيات المؤسسات البحثية للمناصرة، انظر:

Abelson, "In Search of Policy Influence," "Policy Experts and Political Pundits," and "Think Tanks in the United States".

35. حول المزيد عن مشاركة مؤسسة هريتيدج في أثناء الحملة الرئاسية لعام 1980 والفترة الانتقالية التي تلت ذلك، انظر: Abelson, *American Think Tanks*.

36. انظر: Weaver, "The Changing World," 567.

37. انظر: "Abelson and Lindquist, "Think Tanks in North America. وأيضاً: Ritchie, *An Institute for Research* ■■ *Public Policy*.

38. Ibid. أنشئت جمعية التخطيط الخاص الكندية عام 1957 كنظير كندي لجمعية التخطيط القومي الأمريكية. وكان إنشاؤها شرطاً للحصول على دعم المؤسسات لتأسيس اللجنة الكندية ـ الأمريكية، وهي مجلس يضم مئة من قادة القطاع الخاص وممثليه، ليلتقوا مرتين أو ثلاث مرات في السنة لمناقشة المشكلات المشتركة، ورعاية البحوث، وتطوير مواقف الإجماع. لمعلومات إضافية عن معهد سي. دي. هاو، انظر: Beigie, "Economic Policy Analysis," and Ernst, "Liberal Continentalism".

39. انظر: Canadian Center for Philanthropy, home page <www.ccp.ca>.

40. Ibid. بالإضافة إلى متابعة برنامجه البحثي، وجد معهد فريزر طرقاً مبتكرة لكي ينشر قيمه: يوم التحرر من الضرائب الذي تكتب عنه تقارير على نطاق واسع، ولعبة الاقتصاد السياسي (Poleconomy)، وهي منافسة لخفض الإنفاق الحكومي المبذر، والمواقع الإذاعية التي يحول معهد فريزر مادتها إلى مادة مكتوبة وينشرها في فريزر فورم (*Fraser Forum*)، وهذه فقط بعض الوسائل التي يستخدمها معهد فريزر لنقل أفكاره.

41. مصطلح المؤسسات البحثية الخيلائية صاغه لاندرز في "Think-Tanks".

42. لمعلومات عن جيمي كارتر ومركز كارتر، انظر: Troester, *Jimmy Carter*, and Brinkley, "Jimmy Carter's Modest Quest".

43. انظر: Gellner, "Political Think-Tanks".

44. انظر: Chisolm, "Sinking the Think Tanks Upstream".

45. نتيجة لخلاف متنام على قانونية إنشاء منظمة يبدو على السطح أنها تستخدم للالتفاف على القوانين المالية للحملات، أوقف دول هذا المشروع. للمزيد حول ذلك، انظر: Melton, "Closing of Dole's Think Tank".

46. حول مؤسسة التقدم والحرية، انظر: Regan, "A Think Tank with One Idea"; Dickerson, "Newt Inc."; Weisskopf, "New Political Landscape"; and Simpson, "New Addition". ويشار إلى أن نويت جنجريتش قرر بعد أن استقال من منصبه كرئيس لمجلس النواب، أنه سوف يقوي روابطه بالمؤسسات البحثية المحافظة، بالإضافة إلى تولي بعض العمل الاستشاري. وهو يعمل حالياً زميلاً أول في معهد أمريكان إنتربرايز وزميلاً زائراً متميزاً في مؤسسة هوفر.

47. للمزيد حول المركز الكندي لتطوير السياسة الخارجية، انظر: Lee, "Beyond Consultations".

48. مثلاً، انظر: Abelson and Lindquist, "Who's Thinking about International Affairs?".

49. انظر: Abelson and Lindquist, "Think Tanks in North America", 45.

50. للاطلاع على تاريخ مؤسسة بروكينجز، انظر: Critchlow, *The Brookings Institution*; Saunders, *The Brooking Institution*; and Smith, *Brookings at Seventy-Five*.

51. حياة روبرت بروكينجز فوق الاستثنائية مسجلة زمنياً في: Hagedorn, *Brookings*.

52. انظر: Saunders, *The Brookings Institution*.

53. انظر: Brookings Institution, *Annual Report 1998*.

54. تعد مؤسسة بروكينجز واحدة فقط من قلة من المؤسسات البحثية التي تمتع برفاهية السحب من وقفية كبيرة. وتشمل المراكز الأخرى راند، ومؤسسة هوفر، ووقفية كارنيجي، ومؤسسة رسل سيج. وبينما تغطي الوقفية وأنشطة جمع التبرعات نحو 30٪ من تكلفة عمل أقسام البحوث، فإن مديري هذه الأقسام مطالبون بتغطية الـ 70٪ المتبقية. انظر: Morin and Deane, "The Ideas Industry," (7 December 1999) a29.

55. حول مركز الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، انظر: Morin and Deane, "The Ideas Industry," a13.

56. انظر: Orlans, *The Nonprofit Research Institute*, 19.

57. حول نقل مشروع راند من دوجلاس للطائرات، انظر: Smith, *The Rand Corporation*, 51-74.

58. انظر: Orlans, *The Nonprofit Research Institute*, 21.

59. يتم فحص مساهمة راند في الاستراتيجية النووية للولايات المتحدة الأمريكية في: Kaplan, *Wizards of Armageddon*.

60. تقوم موارد الموازنة على أرقام عام 1998. وتحصل راند أيضاً على تمويل من وزارة الصحة والخدمات الإنسانية/ المعاهد القومية للصحة، والوكالات الفيدرالية والحكومية الأخرى، والشركات الخاصة، والجمعيات والوكالات الدولية، والمؤسسات، والأفراد. وتعتمد أيضاً على وقفيتها الكبيرة لدعم البحوث التي تقوم بها. انظر إصدارة راند المعنونة *An Introduction to RAND*.

61. انظر: Tyman, "A Decade-Long Heritage".

62. للاطلاع على تاريخ مشوق لمؤسسة هريتيدج، انظر: Edwards, *Power of Ideas*.

63. مأخوذة من إعلان رسالة مؤسسة هريتيدج.

64. مقتبسة في: McCombs, "Building ■ Heritage". وللاطلاع على المزيد من أهداف هريتيدج، انظر: Feulner, "Heritage Foundation".

65. انظر:

Center for International Private Enterprise, "Think Tanks as Advocates of Change," 6.

66. انظر: Heritage Foundation, *1998 Annual Report*.

67. انظر: Kaiser and Chinoy, "Scaife's Money," a01. وللاطلاع على المزيد حول تمويل المؤسسات البحثية المحافظة انظر تقرير اللجنة القومية لأعمال الخير الاستجابية التي تتخذ من واشنطن مقراً بعنوان: *$1Billion for Ideas* وانظر أيضاً: Covington Colwell, *Moving a Public Policy*. بالإضافة إلى ذلك، انظر: Stefancic and Delgado, *No Mercy*.

68. بيان رسالة تمكين أمريكا.

69. Ibid.

70. انظر: Demson, *A Brief History*, I.

71. Ibid., 2.

72. انظر: Lindquist, "Think Tanks".

73. بعد قضاء ما يربو على سنتين في جامعة تورنتو، نقل المعهد الكندي للشؤون الدولية مقره إلى كلية جليندون في أيار/ مايو 1998.

74. انظر: Lindquist, "Behind the Myth," 347.

75. Ibid.

76. Ibid.

77. Ibid.

78. انظر: Conference Board of Canada, "Who We Are".

79. انظر: Conference Board of Canada, "Leveraging Knowledge".

80. انظر: Fraser Institute, *Challenging Perceptions*, 2.

81. Ibid, 3.

82. Ibid, 4.

83. Ibid, 8.

84. عندما تأسس المعهد عام 1974، كان له 65 مسانداً. والآن يتمتع بدعم 2,500 فرد، وشركة، ومؤسسة. تجمع نسبة 83٪ من ريع فريزر من منح من أعضاء في الشركات (39٪)، والمؤسسات (31٪) والهبات الفردية (13٪). أما الـ 17 ٪ المتبقية فيتم الحصول عليها من مبيعات الإصدارات ومن خدمات متنوعة. انظر موقع معهد فريزر على الشبكة <www.fraserinstitute.ca>.

85. للاطلاع على المزيد من انطباعات مايكل ووكر عن عمل معهد فريزر، انظر مقالته: "What's Right, Who's Left?" and Lorinc, "Hold the Fries," 11-15, 61.

86. مقابلة مع كين باتل (16 كانون الأول/ ديسمبر 1998).

87. Ibid.

88. انظر:

Caledon Institute of Social Policy, *An Overview*, home page <www.caledoninst.org>.

89. مقابلة مع كين باتل.

90. انظر: Abelson, "Public Visibility and Policy Relevance".

الفصل الثاني

1. انظر على سبيل المثال:

Peschek, *Policy Planning Organizations*; Dye, *Who's Running America?* Domhoff, *Power Elite*; Domhoff and Dye, *Power Elites and Organizations*; and Saloma, *Ominous Politics*.

2. انظر: Judis, "Japanese Megaphone".

3. انظر: Domhoff, *Power Elite*.

4. انظر: Newsom, *Public Dimension*, 141-62.

5. للتقليد الأمريكي عن التعددية جذور قوية في الاعتقاد بأن المجتمع يتكون من جماعات فردية تتنافس على السلطة والمكانة في مجتمع صنع السياسة. وقد كان لدراستين معينتين تأثير رئيسي على تشكيل هذا المنظور: Truman, *The Governmental Process*, and Bentley, *The Process of Government*.

6. انظر:

Critchlow, *The Brookings Institution*; Schulzinger, *Wise Men*; Edwards, *Power of Ideas*; and Smith, *Rand Cooperation*.

7. على سبيل المثال، انظر:

Dickson, *Think Tanks*; Smith, *Idea Brokers*; Ricci, *Transformation of American Poltics*; Lindquist, "Canadian Think Tanks"; McGann and Weaver, *Think Tanks*; and Stone, *Capturing the Political Imagination*.

8. لمثال عن المعلومات الخاصة بمشاريع البحث، انظر: Dobuzinskis, "Trends and Fashions".

9. لمناقشة أكثر تفصيلاً للمجتمعات المعرفية ومجتمعات السياسة، انظر:

Hass, *Knowledge; Press, Group Politics and Policy Communities*.

10. انظر:

Heclo, "Issue Networks"; Lindquist, "Think Tanks?" and Stone, *Capturing the Political Imagination*.

11. انظر: Kingdon, *Agendas*, and Stairs, "Public Opinion and External Affairs".

الفصل الثالث

1. للمزيد عن هذا، انظر:

Weiss, *Organizations for Policy Analysis*; Stone, *Political Imagination*, especially chap. 3, and Weaver, "Changing World".

2. مقابلة مع ديفيد زسمان (14 أيلول/ سبتمبر 1999).

3. انظر: Stone, *Political Imagination*.

4. انظر: Kitschelt, "Political Opportunity Structures".

5. لفحص مشوق لمشاركة المؤسسات البحثية في العديد من الوزارات والوكالات الحكومية في أثناء سنوات رئاسة ريجان – بوش، انظر: Burch, *Research in Political Economy*.

6. إن دعم معهد رذرفورد Rutherford لبولا جونز Paula Jones في قضيتها ضد الرئيس كلنتون يعطينا مثالاً لمحاولة مؤسسة بحثية التأثير على عملية التقاضي. وقد ظهر جون وايتهد John Whitehead، أستاذ كرسي معهد رذرفورد، في العديد من برامج الحوار الأمريكية ونشرات الأخبار دعماً لإجراءات جونز القانونية. للاطلاع على مناقشة أكثر تفصيلاً للروابط بين المؤسسات البحثية والجهاز القضائي، انظر: Burch, *Research in Political Economy*.

7. كتبت العديد من المقالات عن المؤسسات البحثية المتخصصة في سياسة الدولة. انظر على سبيل المثال:

Scott, "Intellectuals Who Became Influential," and Moore, "Local Right Thinkers.

8. للاطلاع على مناقشة شاملة للعوامل الكثيرة التي ساهمت في صعود المؤسسات البحثية، انظر: Weiss, *Organizations for Policy Analysis*.

9. بالإضافة إلى 100 سناتور و435 من الأعضاء المنتخبين لمجلس النواب الأمريكي، هناك ثلاثة أعضاء ليس لديهم حق التصويت يمثلون مقاطعة كولومبيا ويحضرون جلسات المجلس.

10. للمزيد حول ذلك، انظر: Abelson, "Think Tanks in the U.S.".

11. للاطلاع على المزيد حول المجلس الاستشاري حول السياسة بالكونجرس، انظر: House Policy Committee, "Congressional Policy Advisory".

12. Ibid.

13. يتم فحص دور المؤسسات البحثية الحزبية في ألمانيا في: Gellner, "Think Tanks in Germany".

14. يعد دور المؤسسات البحثية ووظيفتها محور ورقة روبنسون بعنوان: "Public Think Tanks in the U.S.".

15. انظر: Abelson, *American Think Tanks*.

16. Ibid.

17. حول دور المستشارين في حملة بوش، انظر:

Van Slambrouck, "California Think Tank"; Hager, "Bush Shops for Advice"; Swanson, "Brain Power"; and Schmitt, "Foreign Policy Experts".

18. انظر: Abelson, *American Think Tanks*.

19. مع صدور قانون الانتخابات الكندي في عام 1996 تم تخفيض فترة الانتخاب إلى ما بين سبعة وأربعين وثلاثة وستين يوماً. ويمكن للحكومة التي في السلطة أن تجري فترة انتخاب أطول، ولكن

من الناحية السياسية نادراً ما كان هذا الأمر في مصلحة الحكومة. إن فترة الانتخاب الأطول توفر لأحزاب المعارضة وقتاً أكثر لنقد سياسات الحكومة.

20. للمزيد حول هذا الأمر، انظر: Baier and Bakvis, "Think Tanks and Political Parties".

21. انظر: Guy, *People, Politics and Government*.

22. للاطلاع على المزيد حول استخدام المفوضيات الملكية ولجان التحقيق، انظر:

Bradford, *Commissioning Ideas*, and Jenson, "Commissioning Ideas".

23. تسجل المؤسسات البحثية في كندا كمنظمات معفاة من الضرائب بموجب قانون ضريبة الدخل. وهذا الامتياز الضريبي تسبغه مؤسسة ريع كندا على المنظمات التي تؤدي وظائف تعليمية، ولكنه يمتد مع قيود معينة. ويحظر على المؤسسات البحثية الاشتراك في أنشطة سياسية معينة، بما في ذلك دعم أو معارضة الأحزاب السياسية وأعضائها وتعزيز المنابر السياسية للأحزاب. وتوضع قيود مماثلة على المؤسسات البحثية في الولايات المتحدة الأمريكية من قبل هيئة الريع الداخلي. وتهتم المؤسسات البحثية في الولايات المتحدة الأمريكية أيضاً بإمكانية التداعيات السياسية لحقيقة أنها ترتبط عن قرب بحزب سياسي واحد. ومثل هذه العلاقة ربما لا تهدد وضع المؤسسة المعفى من الضرائب فقط، ولكن من المرجح أن تقوض قدرتها على الاشتغال بتحليل علمي موضوعي. للمزيد حول هذا الأمر، انظر: Morin and Deane, "The Ideas Industry," (8 June 1999).

24. مقابلة مع المؤلف (15 كانون الأول/ ديسمبر 1998).

25. مقابلة مع المؤلف (17 كانون الأول/ ديسمبر 1998).

26. في خريف عام 1999 بدأ منتدى السياسة العامة مشروع بحوث عن إدارة الفترات الانتقالية. وقد تأسس منتدى السياسة العامة عام1987 لتقوية الحوار بين الحكومة والقطاع الخاص والقطاع غير الربحي؛ أملاً في تحسين صنع القرار في السياسة العامة. تم الحصول على هذه المعلومات أثناء مقابلة مع ديفيد زسمان، رئيس منتدى السياسة العامة، في 14 أيلول/ سبتمبر 1999.

27. هذه النقطة يعززها لندكويست، انظر:

Lindquist in "Transition Teams and Government Succession.

28. انظر: Guy, *People, Politics and* Government," 49, 215.

29. كان مديرو مكاتب البحوث في أحزاب كندا السياسية الخمسة يدركون جيداً العمل الذي كانت تقوم به المؤسسات البحثية الرائدة في البلاد. وفي مقابلات مع المؤلف في 14، 15 و17 كانون الأول/ ديسمبر 1998 أوحى كل المديرين بأنهم يتلقون مطبوعات بشكل نظامي من معاهد السياسة الكندية، ويجتمعون مع بعض العاملين في هذه المراكز من حين إلى آخر.

30. مقابلة مع المؤلف (16 كانون الأول/ ديسمبر 1998). أقر العديد من المصادر المستقلة، بمن في ذلك جوناثان ميرفي Jonathan Murphy، مدير مكتب البحوث في المؤتمر الحزبي الليبرالي القومي (مقابلة مع المؤلف، 14 كانون الأول/ ديسمبر 1998)، بمنفذ باتل إلى الوزارة وتأثيره الكبير في المساعدة في تشكيل التشريعات في العديد من قضايا السياسة الاجتماعية. للاطلاع على المزيد من تأثير باتل على دوائر السياسة الليبرالية، انظر:
Greenspan and Wilson-Smith, *Double Vision*, especially chap. 9.

31. Ibid .

32. مقابلة مع المؤلف (16 كانون الأول/ ديسمبر 1998).

33. Ibid.

34. 34. انظر *Associations Canada*, 1999-2000.

35. للاطلاع على المزيد عن دور مجلس المؤتمر الكندي، انظر: Lindquist, *Behind the Myth*.

36. تظهر البيانات الخاصة بالولايات المتحدة الأمريكية في:
U.S. Department of Education, "Degrees and Other Formal Awards Conferred."

وتظهر البيانات الخاصة بدرجات الدكتوراه في العلوم السياسية في كندا في:
Statistics Canada, "Earned Doctorates, by Field of Study and Sex".

37. كتبت مؤخراً العديد من التقارير في الإعلام توحي بأنه على مدى السنوات العشر القادمة سوف يكون هناك نقص كبير في أعضاء هيئة التدريس في الجامعات والكليات الكندية.

38. تم الحصول على هذه الأرقام من اتصالات شخصية مع العاملين في معهد أبحاث السياسة العامة.

39. وفر الأرقام كين باتل رئيس معهد كاليدون.

40. مقابلة مع المؤلف (14 أيلول/ سبتمبر 1999). يحصل معهد الشمال ـ الجنوب في الوقت الراهن على مليون دولار أمريكي سنوياً من هيئة حكومية اسمها الوكالة الكندية للتنمية الدولية. وتمثل هذه الكمية 65٪ من موازنته.

41. للاطلاع على المزيد من دور المؤسسات في الولايات المتحدة الأمريكية، انظر:
Berman, *Influence*, and Sealander, *Private Wealth* .

42. كانت الأزمة المالية لمعهد أمريكان إنتربرايز للسياسة العامة في منتصف ثمانينيات القرن العشرين نتيجة للإدارة البائسة. انظر: Abelson, *American Think Tanks*.

43. انظر: "Morgan, "Think Tank or Hired Gun?. للمزيد عن العلاقة بين المؤسسات البحثية والمانحين من عالم الشركات، انظر: Stefancic and Delgado, *No Mercy*.

44. انظر: Abelson and Carberry, "Following Suit" 546-7.

45. انظر: Kingdon, *Agendas*.

46. Ibid., 130.

47. انظر: "Harrison and Hoberg, "Setting Environmental Ageda.

48. انظر: Abelson and Carberry, "Following Suit" 547. وللمزيد عن نظريات التعهدية (entrepreneurship)، انظر: "Schneider and Teske, "Political Entrepreneur. وعن دور البنيات المؤسسية في التأثير على التعهدية السياسية، انظر: Checkel, ***Ideas***.

49. Ibid, 548.

50. للمزيد عن أصل معهد فريزر ، انظر: Lindquist, ***Behind the Myth***, 377-80.

51. لعب كيربي وبتفيلد اعتماداً على خدمتهما الممتدة في القطاع العام، دوراً مهماً في تحديد حاجة صناع السياسة إلى الاعتماد على خبراء السياسة داخل الحكومة وخارجها. عمل بتفيلد نائب وزير برئاسة مجلس الوزراء (الخطط)، ونائب رئيس المجلس الخاص (1969 – 73). وقد عمل أيضاً رئيساً للمجلس الخاص ووزيراً برئاسة الوزراء (1975 – 79). وكان كيربي مساعد وزير لرئيس الوزراء (1974 – 76)، ووزيراً برئاسة مجلس الوزراء للعلاقات الفيدرالية – الإقليمية (1980 – 82). وعن مساهمة كبار رجالات الخدمة المدنية في تطوير المؤسسات البحثية، انظر: Lindquist, *Behind the Myth*.

52. انظر: Abelson and Carberry, "Following Suit," 548.

53. Ibid.

54. انظر: Gary, "Think Tanks.

55. انظر: Lipset, "Canada and the U.S.," 110. لمعالجات أخرى للمقارنات بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، انظر:
Presthus, *Cross-National Perspectives*, and Merelmean, *Partial Versions*.

56. انظر: Lipset, *Continual Divide*, 136.

57. تأسس معهد ساسكتشوان للسياسة العامة الذي يوجد مقره في ريجينا «لكي يشرك الأكاديميين، والحكومة، والقطاعين الخاص وغير الربحي في مواجهة تحديات السياسة العامة في زماننا». وتبلغ موازنته التي توفرها بالكامل المحافظة 250,000 دولار.

58. Ibid.

59. انظر: Abelson, *American Think Tanks*.

60. للاطلاع على فحص مفصل لأنواع مرشحي الرئاسة الأكثر نزوعاً نحو الاعتماد على المؤسسات البحثية المناصرة، انظر:
Abelson and Carberry, "Policy Experts in Presidential Campaigns".

61. تم الحصول على البيانات الخاصة بالخبرة التعليمية والمهنية من التقارير السنوية الراهنة. تستطيع بعض المؤسسات البحثية أن تستقطب عدداً من حملة درجة الدكتوراه والاحتفاظ بهم أكثر من المراكز الأخرى. معهد الشمال – الجنوب، مثلاً، به في الوقت الراهن خمسة من العاملين الذين يحملون درجة الدكتوراه. علاوة على ذلك، تحمل أغلبية الخبراء في معهد سي. دي. هاو درجة الدكتوراه. على أية حال، لا نستطيع أن نقول الشيء نفسه عن العديد من المؤسسات البحثية الأخرى، وضمنها معهد أبحاث السياسة العامة، والمعهد الأطلسي لدراسات السوق، والمعهد الكندي للدراسات الاستراتيجية، ومعهد ماكينزي.

62. تم الحصول على المعلومات من موقع المعهد على الشبكة.

63. هناك بعض الاستثناءات لهذه النزعة. على سبيل المثال، كان جوردون روبرتسون Gordon Robertson، الذي شغل العديد من المناصب الحكومية، ومنها رئيس المجلس الخاص ووزير برئاسة مجلس الوزراء (1963 – 75) ووزير برئاسة مجلس الوزراء للعلاقات الفيدرالية – الإقليمية (1975–79) رئيس معهد أبحاث السياسة العامة من 1980 إلى 1984، وظل زميلاً مقيماً حتى عام 1990. والاستثناء الآخر هو هيو سيجال Hugh Segal، موظف سابق في فريق العاملين مع رئيس الوزراء أونتاريو بيل ديفيز، وقادة المحافظين الفيدراليين روبرت ستانفيلد Robert Stanfield وبريان ملروني Brian Mulroney الذي أصبح رئيس معهد أبحاث السياسة العامة في عام 1999.

64. مقابلة مع ديفيد زسمان (14 كانون الأول/ ديسمبر 1999).

65. انظر: Lindquist, *Behind the Myth*. ويعبر تبر عن عاطفة مماثلة في تقييمه لمساهمة مجموعة مختارة من المؤسسات البحثية الكندية في المناظرة حول الديون العامة في كندا. انظر ورقته "Think Tanks".

66. مقتبسة في: Stone, *Political Imagination*, 43.

الفصل الرابع

1. للاطلاع على المزيد حول المنافسة المتزايدة بين المؤسسات البحثية، انظر: McGann, *Competition for Dollars*.

2. انظر: Abelson, American Think Tanks, 57.

3. Ibid.

4. تفاوت اعتماد الرؤساء على الباحثين من المؤسسات البحثية لكي يخدموا في المجالس الاستشارية الرئاسية. على سبيل المثال، دعا الرئيس ريجان العديد من باحثي مؤسسة هوفر لكي يكونوا أعضاء في مجلس الرئيس الاستشاري للاستخبارات الخارجية. وعلى نحو مغاير، من بين الأعضاء السبعة الذين عينهم الرئيس كلنتون في مجلس الرئيس الاستشاري للاستخبارات الخارجية، والذي ترأسه وارن ردمان Warren Rudman، لم يكن لأي واحد منهم منصب دائم في مؤسسة بحثية. للاطلاع على المزيد حول دور هذه المجالس، انظر: Abelson, *American Think Tanks*, 75-9.

5. Ibid., 68.

6. انظر: Linden, "Powerhouses of Policy," 100.

7. ظهرت جوديث ماكسويل في الأخبار المسائية في CBC وCTV في 24 كانون الثاني/ يناير 2000.

8. انظر: Fraser Institute, *Challenging Perceptions*, 12.

9. انظر: Heritage Foundation, *1998 Annual Report*.

10. بناء على أرقام عام 1997. وتم الحصول على البيانات من مسح وزعه المؤلف على المؤسسات البحثية الكندية في خريف عام 1997.

11. انظر: Heritage Foundation, *1998 Annual Report*.

12. انظر: Weaver and Rich, "Think Tanks". وانظر أيضاً: Dolny, "What's in [redacted] Label?".

13. انظر: Abelson, "Public Visibility".

14. انظر: Heritage Foundation, *1998 Annual Report*.

15. انظر: Crowley, "How Can Think Tanks Win Friends?".

16. انظر: Abelson, *American Think Tanks*, [redacted].

17. Ibid.

18. Ibid., 86.

19. Ibid.

20. انظر: "Abelson, "Policy Experts and Political Pundits.

21. انظر: Abelson, "Public Visibility and Policy Relevance," 241.

22. الاقتباسات مأخوذة من مادة ترويجية لمعهد فريزر. وقد ساعدت مارجريت تاتشر، قبل أن تتولى رئاسة الوزراء، في تأسيس مركز الدراسات السياسية في لندن. للمزيد عن هذا وعن المؤسسات البحثية الأخرى، انظر:

Stone, *Capturing the Political Imagination*, and Denham and Garnett, *British Think Tanks*.

الفصل الخامس

1. يضع بعض المؤسسات البحثية المؤشرات وغيرها في الاعتبار عند تقييم أدائها. ومع ذلك فلن نستعمل هذه المؤشرات لأغراض هذا الفصل.

2. انظر: "Weaver and Rich, "Think Tanks.

3. انظر: "Rich, "Perceptions of Think Tanks.

4. لا يوجد إجماع ، ولا توجد، في هذا الخصوص، الكثير من التقديرات الموثوق بها عن عدد المؤسسات البحثية الموجودة في كندا. وقدر لندكويست أنه من المرجح أن تكون هناك مئة مؤسسة، على الرغم من أن هذا العدد ربما يتفاوت اعتماداً على تعريف المرء للمؤسسة البحثية. تركز هذه الدراسة على 22 مؤسسة، وهذا قطاع عرضي كبير لمجتمع المؤسسات البحثية.

تحصل المؤسسة البحثية على إحالة واحدة عن كل مقالة حتى إذا تمت الإشارة إليها عدة مرات. وقد تم اختيار الصحف التي تصدر باللغة الإنجليزية نسبة إلى تغطيتها الواسعة قومياً وإقليمياً لقضايا السياستين الداخلية والخارجية. وبما أن المؤشر الذي يحتوي على قوائم عن الأفراد والمنظمات التي ظهرت أمام مختلف اللجان واللجان الفرعية البرلمانية لم يتم إعداده حتى الآن، فإن أسماء الشهود قد أخذت من تقرير كل لجنة. والقائمة الكاملة للجان التي تمت تغطيتها في هذه الدراسة مضمنة في الجدول (5-11). وقد أخذت البيانات من دورات الانعقاد البرلمانية خلال الفترة 1980-1999، وهي فترة تتناظر عن قرب مع الوقت الذي أصبحت فيه البيانات الإعلامية متوافرة، واستخدمت إلى جانب تقرير الحكومة الفيدرالية عن المستشارين السياسيين.

5. انظر: Weaver and Rich, "Think Tanks," 1.

6. لم يفحص ويفر وريتش قدر الاهتمام الإعلامي الذي كرسته الصحف الإقليمية للمؤسسات البحثية، على الرغم من أنهما ضمنا اثنتين وعشرين مؤسسة بحثية لا توجد مقارها في مقاطعة كولومبيا.

7. على الرغم من أن مؤسسة هوفر تجتذب تغطية إعلامية أقل كثيراً من العديد من المؤسسات البحثية التي تتخذ من مقاطعة كولومبيا مقراً، فقد حصلت على أعلى درجة إجمالية من **الإيكونوميست** في تصنيفها للمؤسسات البحثية. ومن المشوق أن **الإيكونوميست** لم تشر إلى الظهور الإعلامي لمؤسسة هوفر في تقييمها لأدائها. وقد ساعد العديد من العوامل الأخرى، ومنها تمويل المؤسسة، ومكتبتها، وموظفوها المرموقون، المجلة في إعداد تقييمها. انظر: "The Good Think-Tank Guide".

8. Ibid., 23.

9. تقتبس صحيفة واشنطن تايمز المحافظة من باحثي مؤسسة هريتيدج، ومعهد أمريكان إنتربرايز، ومركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، ومعهد كاتو أكثر بكثير من أية صحيفة أخرى في دراسة ويفر وريتش.

10. انظر: Rich and Weaver, "Advocates and Analysts," 249. وانظر أيضاً: Rich, "Think Tanks as Sources of Expertise".

11. Ibid. وانظر أيضاً: Rich, "Perceptions of Think Tanks.

12. Ibid. قبل معهد فريزر مالاً من القطاع العام مرة واحدة فقط في منتصف ثمانينيات القرن العشرين عندما طلبت منه الحكومة الفيدرالية القيام بمشروع مشترك مع معهد أبحاث السياسة العامة لثلاث سنوات لدراسة صناعات الخدمات. ووفقاً لما يقول المدير التنفيذي مايكل ووكر فإن «التمويل الذي حصلنا عليه... كان منحة مكتملة [و] احتفظ المعهد بالسيطرة التحريرية التامة وحقوق النشر». من مسح وزعه المؤلف في خريف عام 1997.

13. تم الحصول على البيانات عن حجم مجلس المؤتمر وموازنته من: *Associations Canada*, 1996.

14. تم الحصول على البيانات عن أحجام هذه المعاهد وموازناتها من استبيان وزعه المؤلف في خريف عام 1997.

15. Ibid.

16. انظر: Kingdon, *Agendas*.

17. لمعلومات عن خلفية إنشاء فريق العمل هذا، انظر: "Anderson, "The New Focus.

18. هذه النتيجة غير مدهشة بما أن ست وزارات من الحكومة الفيدرالية تمول الشركة الكندية لشبكات أبحاث السياسة.

19. ربما يطلب الأفراد الذين لا تتم دعوتهم للإدلاء بالشهادة أمام لجنة برلمانية الظهور عن طريق الاتصال برئيس اللجنة الملائمة. للاطلاع على مرشد للكيفية التي يتم بها اختيار الأفراد للإدلاء بالشهادة، انظر: Dawson, *Government of Canada*, 348-51. وللاطلاع على فحص أكثر حداثة لقواعد اللجان البرلمانية وإجراءاتها، انظر: Docherty, *Mr. Smith*.

20. مع استثناءات قليلة، للجان الفرعية سلطة استدعاء الشهود للإدلاء بالشهادة. غير أنه في الممارسة، سوف يكون للحزب الحاكم مدخلات أكثر، وسيظهر الأفراد والمنظمات للتعليق على هذه المدخلات.

21. ملاحظات طرحها على المؤلف موظفو مؤسسة الضرائب الكندية في 7 نيسان/ إبريل 1998.

22. معامل ارتباط سبيرمان هو معامل ارتباط غير مقداري للمكافئ، تقوم على مرتبة البيانات عوضاً عن القيم الفعلية. وتتراوح قيم المكافئ بين −1 و+1. ويدل مكافئ الارتباط المطلق على قوة العلاقة بين المتغيرات، وتدل علامة المكافئ على اتجاه العلاقة. تم الحصول على التعريف من: *SPSS for Windows Release 6.1*(22 June 1994).

23. انظر: Pal, *Public Policy Analysis*, 92-4.

الفصل السادس

1. انظر: Van Slambrouck, "California Think Tank".

2. انظر: Swanson, "Brain Power".

3. انظر: Judis, "Taking Care of Business".

4. مقابلة مع مارتن أندرسون (19 آذار/ مارس 1990).

5. بينما ينبغي على مرشحي الرئاسة جمع أموالهم الخاصة أثناء الانتخابات الأولية، فإن المرشحين الذين يختارهم كل حزب يمكنهم، إذا اختاروا ذلك، السحب من اعتمادات مالية عامة للانتخابات العامة. وإذا قبل مرشحو الرئاسة التمويل العام، فإنهم لا يستطيعون السحب من أي مصادر مالية خاصة.

6. يقترح أبلسون وكاربري أن خاصيتين لمرشحي الرئاسة وضعهم في واشنطن كملمين بالأمور أو غرباء، وقوة آرائهم الأيديولوجية كما تقر بها دراسات اختيارات الناخب، يمكنهما المساعدة في تفسير نمط استقطاب المؤسسات البحثية من قبل المرشحين. انظر مقالهما: "Policy Experts".

7. انظر: "Swanson, "Brian Power. للمؤسسات البحثية سياسات مختلفة بالنسبة إلى العاملين الـذين يقدمون النصح لمرشحي الرئاسة. وبعضها، مثل معهد كاتو، لا يشجع العاملين معـه بطريقـة نـشطة على أن يربطوا أنفسهم بطريقة وثيقة جـداً مـع مرشـحين معنيـين، ويفـضل أن تكـون الاستـشارات متوافرة لكل مرشح يرغب فيها. وتصر المراكز الأخرى، مثل مركز السياسة القومية، الأكثـر اهتمامـاً بالمحافظة على إبعاد هيئة الريع الداخلي، على أن يحصل الباحثون على إجازة غياب إذا قرروا العمل في الحملة. وتمنع هيئة الريع الداخلي بطريقة علنيـة المـنظمات غـير الربحيـة مـن المـشاركة في الحمـلات السياسية. للاطلاع على المزيد عن هذا الموضوع، انظـر: "Morin and Deane, "The Ideas Industry, 8 June 1999.

8. لتحليل للحملة الرئاسية لعـام 1976، انظـر: Schram, *Running for President*, and Witcover, *Marathon*.

9. انظر: Shoup, *The Carter Presidency*, 39.

10. Ibid., 34.

11. للاطلاع على فحص مفصل للمفوضية الثلاثيـة، انظـر: Gill, *American Hegemony*, and Sklar, *Trilateralism*. لمزيد من المعلومات عن الكيفية التي تـم بهـا اختيـار كـارتر لكـي يكـون عـضواً في المفوضـية الثلاثيـة، انظـر: Gerard Smith's Personal Files, "Memorandum from George Franklin to Gerard Smith on the Circumstances of Carter Coming with the Commission," Box 4, 1/1/76-6/3/77, Jimmy Carter Library.

12. انظر: Perloff, *The Shadows of Power*, 156.

13. Ibid.

14. انظر: Shoup, *The Carter Presidency*, 50.

15. انظر: Perloff, *The Shadows of Power*, 157.

16. انظر: Shoup, *The Carter Presidency*, 51.

17. انظر: Carter, *Why Not the Best?*, 164. على الرغم من أن كارتر يقر بفوائد المشاركة في المفوضـية الثلاثية في سيرته الذاتية، فهو لا يورد أي ذكر للمفوضية في مذكراته، *Keeping Faith*.

18. خلافاً لتأكيدات برزيزينسكي بأن المفوضية الثلاثية لم تقدم الاستشارة لكارتر، فقد نـاقش برزيزينـسكي العديد من قضايا السياسة الخارجية مع كارتر بحكم منصبه كمدير للمفوضية. انظر على سبيل المثال: Brzezinski's Personal Files on the Trilateral Commission, Box 8, 7/1/75-8/31/75, and Box 5, 1/1/75-1/31/75, Jimmy Carter Library.

19. مقابلة مع زبيجنيو برزيزينسكي (30 أيار/ مايو 1991).

20. يبدو أن هناك القليل من الاتفاق على العدد الدقيق لأعضاء المفوضية الثلاثية الذين عملوا في إدارة كارتر. وتتراوح الأرقام بين ثمانية عشر عضواً وخمسة وعشرين.

21. انظر: Perloff, *The Shadows of Power*, 158.

22. كانت أغلبية مفوضي الثلاثية الذين عملوا في إدارة كارتر أعضاء أيضاً في مجلس العلاقات الخارجية. لقائمة للأفراد الذين شاركوا في كلتا المنظمتين، انظر: Shoup, *The Carter Presidency*, 105.

23. يزعم روبرت باستور Robert Pastor، مستشار كارتر لشؤون أمريكا اللاتينية في مجلس الأمن القومي، أن سياسة الرئيس الخارجية تجاه أمريكا اللاتينية قد تأثرت إلى حد كبير بتقريرين أصدرتهما المفوضية عن العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وأمريكا اللاتينية هما: *The Americas in a Changing World* الأمريكتان في عالم متغير، و *The U.S. and Latin America* **الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية**. إن المفوضية التي كان يترأسها السفير سول لينوويتز Sol Linowitz كانت مجموعة تمثل حزبين، ويبلغ عدد أعضائها نحو خمسة وعشرين قائداً من الجامعات، والمؤسسات البحثية، والشركات. ويقول باستور، الذي عمل مديراً تنفيذياً للمفوضية قبل أن ينضم لمجلس الأمن القومي: «ساعدت التقارير الإدارة في تحديد علاقة جديدة مع أمريكا اللاتينية، وأصبحت سبع وعشرون من التوصيات المحددة الثماني والعشرين في التقرير الثاني سياسة أمريكية». لمزيد من المعلومات عن خلفية مفوضية لينوويتز ومساهمتها في السياسة الخارجية الأمريكية في أمريكا اللاتينية، انظر: Pastor, "The Carter Administration and Latin America," 62-5.

24. كان ريجان حاكماً لكاليفورنيا في الفترة 1967 – 1975.

25. انظر: Anderson, *Revolution*, 47.

26. نوقشت العوامل المختلفة التي أثرت في قرار ريجان بترك الحزب الديمقراطي في سيرته الذاتية بعنوان *An American Life*, 132-6.

27. العبارة الاصطلاحية «الأفكار تحرك الأمم» صاغها إيستربروك Easterbrook، وتستخدم عنواناً لمقالته عن صعود المؤسسات البحثية المحافظة، ونشرت في *Atlantic Monthly*, January 1986.

28. انظر: Anderson, *Revolution*, 8. يبدو أن أندرسون قد غير رأيه عن عمل الجامعات كمستودعات لأفكار السياسة. ويزعم أندرسون في كتابه *Impostors in the Temple* (محتالون في المعبد) أن الكثير من الجامعات قد غرقت بمحتالين أكاديميين عاجزين عن الحفاظ على أى معايير علمية مقبولة.

29. انظر: Anderson, *Revolution*, 165.

30. ليس من النادر أن تنشأ فرق عمل السياسة خلال الحملات الرئاسية لكي تـوفر للمرشـحين المعلومـات والاستشارات. وقد اعتمد العديد من الرؤساء، ومنهم جون كينيدي، عليها. للاطلاع عـلى المزيـد في ذلك، انظر: *Campbell, Managing the Presidency*, and Hess, *Organizing the Presidency*.

31. انظر: Anderson, *Revolution*, 165.

32. شارك خمسة وسبعون اقتصادياً في فرق العمل الخاصة بالسياسة الاقتصادية. وقد تـرأس سـتة مـنهم فرق عمل خاصة بالقضايا في المجالات المختلفة للسياسة الاقتصادية: آرثـر بيرنـز Arthur F. Burns (فريق العمل الخاص بالسياسة النقدية الدولية)؛ ألان جرينـسبان Alan Greenspan (فريـق العمـل الخاص بسياسة الموازنة)؛ بول ماككراكن – Paul McCracken، الرئيس السابق لمجلس المستـشارين الاقتصاديين (فريق العمل الخاص بالتضخم)؛ تـشارلس ووكـر Charles E. Walker، نائـب وزيـر الخزانـة الـسابق (فريـق العمـل الخـاص بالـسياسة الـضريبية)؛ مـوراي ويـدنباوم Murray L. Weidenbaum (فريـق العمـل الخـاص بالإصـلاح التنظيمـي)؛ وكاسـبار واينبيرجـر Caspar Weinberger (فريق العمل الخاص بالسيطرة على الإنفاق). وكان أعـضاء لجنـة التنـسيق الآخـرون هم: ملتون فريدمان Milton Friedman، مايكـل هـالبوتي Michel T. Halbouty، الـرئيس الـسابق للجمعية الأمريكية لجيولوجيي النفط ورئيس فريق العمل الخـاص بـسياسة الطاقـة، وجـاك كيمـب Jack Kemp، وجيمس لين James T. Lynn، المدير السابق لمكتب الإدارة والموازنة، ووليام سايمون William E. Simon، وزيـر الخزانـة الـسابق، ووالـتر رسـتون Walter Wriston، رئـيس سيتيبانك/ سيتيكورب.

33. مقابلة مع ريتشارد ألن (29 أيار/ مايو 1991). لمناقشة أكثر تفصيلاً لدور ووظيفة فرق عمل الـسياسة أثناء حملة عام 1980، انظر: Wood, *Whatever Possessed the President?* 140-3.

34. انظر: Anderson, *Revolution*, 167.

35. انظر: Meese, *With Reagan*, 59.

36. انظر: Anderson, *Revolution*, 167.

37. انظر: Meese, *Transition*, 11.

38. انظر: Anderson, *Revolution*, 170.

39. أسس كاسبار واينبيرجـر وإدويـن مـيس الثالـث معهـد الدراسـات المعـاصرة في سـان فرانسيـسكو كمنظمة غير ربحية في عام 1972. وينشر معهد الدراسات المعـاصرة والمعاهـد التابعـة لـه دراسـات قضايا السياسات الاقتصادية والاجتماعية والخارجية. للاطلاع عـلى تحليـل مـشوق لتأسـيس معهـد الدراسات المعاصرة، انظر: Beers, "Buttoned-Down Bohemians".

40. يمكن العثور على المعلومات الخاصة بخلفية هؤلاء وغيرهم من إدارة ريجان في: Brownstein and Easton, *Reagan's Ruling Class*.

41. بما أن بعض الباحثين كانوا ينتمون إلى مؤسسة بحثية واحدة أو أكثر قبل الانضمام إلى إدارة ريجان، فقد أعطيت رقماً مقرباً فقط.

42. يمكن الحصول على قائمة لأعضاء لجنة الخطر الحالي الذين عملوا في إدارة ريجان في: Saunders, *Peddlers of Crisis*, 287-8. ووفقاً لما يقول إريك آلترمان Eric Alterman، فإن لجنة الخطر الحالي زودت فريق ريجان للأمن القومي بتسعة وخمسين عضواً. انظر كتابه [illegible] *Sound and Fury*. لمعلومات إضافية عن لجنة الخطر الحالي، انظر: Dalby, *Creating the Second Cold War*.

43. الأرقام الخاصة بمعهد أمريكان إنتربرايز لأبحاث السياسة العامة، ومركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، ومؤسسة هريتيدج مقتبسة في Blumenthal, *Counter-Establishment*, 35-8.

44. انظر: Weinraub, "Conservative Group's Blueprint for Reagan".

45. انظر: Omang, "Heritage Report".

46. انظر: Heatherly, *Mandate for Leadership*. وقد أنتجت مؤسسة هريتيدج، استعداداً للحملات الرئاسية لعامي 1984 و1988، كتباً مماثلة فحصت مجموعة واسعة من قضايا السياستين الداخلية والخارجية. انظر في ذلك: Butler [illegible] al. *Mandate for Leadership II*, and *Mandate for Leadership III*. وقد أصدرت مؤسسة هريتيدج أيضاً تقريراً انتقالياً خلال الفترة الرئاسية الأولى لإدارة ريجان. انظر: Holwill, *Agenda '83*. لم تكن مؤسسة هريتيدج أول مؤسسة بحثية تصدر "خطط عمل" مفصلة للجهاز التنفيذي وللكونجرس. منذ عام 1971 نشرت مؤسسة بروكينجز سلسلة شهرية بعنوان *Setting National Priorities* (**تحديد الأولويات القومية**) كانت توفر لصانعي السياسة والباحثين تحليلات متعمقة لقضايا السياستين الداخلية والخارجية. بالإضافة إلى ذلك، عقب حملة 1992، قدم ويل مارشال Will Marshal ومارتن شرام Martin Schram من معهد السياسة التقدمية خطة عمل لإدارة كلنتون بعنوان **تفويض بالتغيير**، وفيما يبدو فقد استلف العنوان من سلسلة مؤسسة هريتيدج **تفويض بالقيادة**.

47. في مقابلة مع المؤلف (29 أيار/ مايو 1991)، أكد ريتشارد ألن، أول مستشار للأمن القومي لريجان، أن فولنر قدم لميس وألن نسخة من تفويض بالقيادة في منتصف تشرين الثاني/ نوفمبر. وأضاف ألن أن الدراسة «قد أعيد إنتاجها فوراً ووزعت على فريقنا الانتقالي بكامله». وليس من المدهش أن ألن كان مستعداً لقبول وإعادة إنتاج دراسة فولنر؛ فقد أقام الاثنان روابط لصيقة منذ وقت مبكر يرجع إلى عام 1965 عبر معهد دراسات الكليات المشتركة، وهو منظمة طلابية قومية محافظة في الولايات المتحدة الأمريكية. في عاقبة الأمر أصبح فولنر، عبر ألن، زميلاً لمؤسسة هوفر. للاطلاع على مناقشة للعلاقة بين فولنر وألن، انظر: Blumenthal, *Counter-Establishment*, 46-8.

48. انظر:" Omang, "The Heritage Report.

49. انظر: "Knickerbocker, "Heritage Foundation's Ideas. أقر ميس أيضاً بأنه استلم دراسات من الأكاديمية القومية للإدارة العامة ومن كلية كيندي للإدارة بجامعة هارفارد. وعندما سئل ميس عما إذا كان قد استلم دراسة من مؤسسة هوفر، علق قائلاً: «لا أعتقد ذلك. لم يتبق أحد هناك؛ إنهم جميعاً هنا في واشنطن يعملون معنا، يساعدوننا». انظر: Meese, *Transition, 7*.

50. انظر: Meese, *With Reagan*, 60.

51. Ibid. في مناسبتين أخذ فولنر إجازة من مؤسسة هريتيدج لكي يعمل مستشاراً خاصاً في البيت الأبيض في مشاريع تخطيط استراتيجي محددة، وعبر الفترتين كان مستشاراً غير رسمي للرئيس ريجان وأعضاء حكومته.

52. Ibid. لمناقشة حول أي من توصيات السياسة في دراسة هريتيدج قد تبنتها إدارة ريجان خلال ثمانينيات القرن العشرين الباكرة، انظر: Horwill, *Agenda '83*.

53. انظر: Duignan and Rabushka, *The U.S. in the 1980s*. في مقابلة مع المؤلف (2 أيار/ مايو 1990). أضاف كامبل أنه عندما كان فولنر زميل شؤون اجتماعية في مؤسسة هوفر اعترف لكامبل أنه كان «يبيع الأفكار بالقطاعي لا الجملة». وعلق كامبل ضاحكاً «اشتر فكرة مستعملة من فولنر في أي وقت».

54. استقال ريتشارد ألن من منصب مستشار الأمن القومي في أوائل 1981 وسط ادعاءات بأنه ارتكب أخطاء، وتم استبداله بالقاضي وليام كلارك William Clark. ترك كلارك مجلس الأمن القومي في تشرين الأول/ أكتوبر 1983 لكي يصبح وزيراً للداخلية، وحل محله نائب مستشار الأمن القومي روبرت مكفارلين. للاطلاع على معلومات عن خلفية انتقال السلطة في مجلس الأمن القومي، انظر: Menges, *National Security Council*.

55. انظر: Anderson, *Revolution*.

56. انظر: "Weinraub, "Conservative Group's Blueprint for Reagan.

57. انظر: "Knickerbocker, "Heritage Foundation's Ideas.

58. مقتبس في "Wheeler, "Heritage Chiefs.

59. في مقابلة مع أندرسون (19 آب/ أغسطس 1996). يوافق ريتشارد ألن على أن الرئيس بوش قد مضى بعيداً في محاولة لإبعاد نفسه عن الريجانيين. وقال ألن: إن الرئيس بوش، عندما فعل ذلك، عزل نفسه عن أهم خبراء السياسة في أمريكا وأكثرهم تأثيراً. مقابلة مع المؤلف (6 أيلول/ سبتمبر 1996).

60. للاطلاع على تحليل مشوق لرد فعل الرئيس بوش على استطلاعات الرأي العام خلال حرب الخليج، انظر: *Brace and Hinckley, Follow the Leader*.

61. مقابلة مع مارتن أندرسون، مؤسسة هوفر (19 آذار/ مارس 1990).

62. انظر: *Heatherly, Mandate for Leadership*.

63. كانت وقفية كارنيجي للسلام الدولي، ومشروع المواطنين الانتقالي، ومعهد أمريكان إنتربرايز من بين منظمات كثيرة وضعت الخطوط العريضة لسلسلة من التوصيات الخاصة بالسياستين الداخلية والخارجية. انظر: Rosenbaum, "Torrent of Free Advice".

64. ساعد ديفيد أوزبورن، وهو زميل في معهد السياسة التقدمية ومؤلف بالاشتراك لكتاب *Reinventing America*، في تقديم كلنتون لمجموعة من المؤسسات البحثية. انظر: Fineman, "Clinton's Team".

65. ثمة العديد من الكتب عن الانتخابات الرئاسية لعام 1992، بما في ذلك:

Allen and Portis, *The Comeback Kid*؛ Brummett, *High Wire;* Germond and Witcover, *Mad as Hell;* Goldman et al., *Quest for the Presidency;* Hohenberg, *Bill Clinton Story;* Moore and Ihde, *Clinton*.

66. استقال كلنتون من رئاسة مجلس القيادة الديمقراطية قبل فترة قصيرة من إعلان ترشحه للرئاسة. ويترأس مجلس القيادة الديمقراطية في الوقت الراهن سيناتور لويزيانا جون برو John Breaux، وآل فروم Al From هو رئيس المنظمة ومديرها التنفيذي. ويتجاوز عدد العاملين في مجلس القيادة الديمقراطية في الوقت الراهن عشرين شخصاً، وتبلغ الموازنة السنوية 2.5 مليون دولار تقريباً، وتجمع من رجال الإحسان، والمانحين من الشركات، والمنظمات القاعدية.

67. يبلغ أعضاء مجلس القيادة الديمقراطية نحو 3,000، بمن في ذلك نحو 750 مسؤولاً منتخباً على نطاق البلاد، ويضم 32 سيناتوراً و142 من أعضاء مجلس النواب الحاليين والسابقين. وللمجلس أيضاً فروع في 28 ولاية في كل منطقة من البلاد. للاطلاع على المزيد عن عضوية مجلس القيادة الديمقراطية، انظر:

Barnes, "Will DCL Be ▪ Lobbying Heavyweight?"; Grove, "Steering His Party"; Towell, "DLC Moves into Driver's Seat".

68. انظر: Achenbach, "Work If You Love Clinton".

69. على الرغم من أن كلنتون كان فيما يبدو يعتمد على دراسة معهد السياسة التقدمية تفويض بالتغيير، فإن عدداً قليلاً من أعضاء معهد السياسة التقدمية ومجلس القيادة الديمقراطية حصلوا على مناصب

في إدارة كلنتون. حصل بروس ريد Bruce Reed وبيل جالستون Bill Galston على مناصب في مكتب السياسة الداخلية. كان ريد مدير القضايا في الحملة ونائب مدير الانتقال للسياسة الداخلية. وقد عين لاحقاً مستشار البيت الأبيض للسياسة الداخلية. وكان ويل مارشال، وآل فروم، وروبرت شابيرو Robert Shapiro نائب رئيس معهد السياسة التقدمية (الذي استقال لاحقاً نتيجة لفضيحة وايتووتر - Whitewater) مستشاري حملة كلنتون. وقد عمل فروم في الفترة الانتقالية أيضاً. للمزيد عن الحلقة الداخلية لمستشاري كلنتون السياسيين، انظر: "Clinton's Team" ،Fineman؛ Weisberg, "Clincest"؛ وانظر أيضاً: "Bandow, "New Democrats.

70. انظر: Marshall and Schram, *Mandate for Change*. بالإضافة إلى تزويد كلنتون بالعديد من الأفكار السياسية لكي يفكر فيها أثناء الحملة، شارك مجلس القيادة الديمقراطية في حملة لوبي نشطة لدعم بعض من سياسات الرئيس. على سبيل المثال، كرس مجلس القيادة الديمقراطية موارد كبيرة لإقناع أعضاء الكونجرس بالتصديق على اتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة (NAFTA). للاطلاع على المزيد من ذلك، انظر: "Barnes, "Will DCL Be a Lobbying Heavyweight.

71. للاطلاع على النص الكامل للمؤتمر الاقتصادي لكلنتون وجور، بما في ذلك قائمة المحاضرين، انظر: *.President's Clinton New Beginning*

72. كان فيليب لادر، رجل الأعمال من كارولينا الجنوبية، الأب المؤسس لعطلة نهاية الأسبوع السنوية الخاصة بالنهضة، والتي بدأت في عام 1980. وكان القصد من عطلة نهاية الأسبوع الخاصة بالنهضة هو تزويد القادة من مختلف المسارات المهنية بفرصة تبادل الأفكار في جو غير رسمي. وتعقد الحلقات الدراسية خلال فترة الانعزال، ويمنع الصحفيون من التعليق على المداولات. وقد كان بيل وهيلاري كلنتون يحضران عطلات نهاية الأسبوع الخاصة بالنهضة منذ منتصف ثمانينيات القرن العشرين. للمزيد عن مشاركة كلنتون في عطلات نهاية الأسبوع الخاصة بالنهضة، انظر مقالين لمارانيس Maraniss: هما: "Letter from Never-Never Land" و"A Weekend With Bill and Friends". وانظر أيضاً: "Jehl, "Thinking Party و "Baer, "Network for the Nineties.

73. للمزيد عن مهنة جورج بوش كحاكم لتكساس، انظر: Ivins and Dubose, *Shrub*؛ Mitchell, *Bush Dynasty*؛ و Minutaglio, *First Son*.

74. انظر: "Russo, "Brain Power. انظر أيضاً: "Daalder and Lindsay, "Bush.

75. للمزيد عن علاقة جورج دبليو. بوش مع مؤسسة هوفر، انظر: "Hager, "Bush Shops for Advice و"Healy and Hebel, "Academics.

76. عمل ليندسي مستشاراً للرئيس جورج بوش. للمزيد عن خلفية ليندسي، انظر: Kessler, "Economic Adviser".

77. انظر: Maggs, "Tax Cuts," 2236.

78. انظر: Gorman, "Bush's Lesson Plan," 2230-2.

79. انظر: Kitfield, "Periphery Is Out," 2293.

80. للمزيد عن خلفية رايس، انظر: Mufson, "Daunting Challenge".

81. للمزيد عن تعيين زوليك، انظر: Babington, "Bush Names Zoellick".

82. انظر: Kitfield, "Periphery Is Out,".

83. للمزيد عن افتتان جب بوش Jeb Bush بتطوير السياسة، انظر: Minutaglio, *First Son*.

84. انظر: Greenberger, "CAMPAIGN 2000".

85. أغلبية المؤسسات البحثية في الولايات المتحدة الأمريكية مسجلة بموجب الفصل 510 (ج) كمعاهد تعليمية معفاة من الضرائب تحت نظام الريع الداخلي. وحتى تستوفي الشروط يجب أن توافق على ألا تشارك في أنواع معينة من الأنشطة السياسية. وبموجب الفصل 501 (ج)، البند الفرعي 3 لنظام الريع الداخلي لعام 1986 «لا يستطيع جزء كبير من أنشطة [المنظمات المسجلة أن يقوم] بالدعاية، أو يحاول بخلاف ذلك التأثير على التشريعات (بخلاف ما هو منصوص عليه في البند الفرعي (خ))، وهذه المنظمات لا تشارك في، أو تتدخل، (بما في ذلك نشر أو توزيع البيانات) في أية حملة سياسية نيابة عن (أو معارضة) أي مرشح لمنصب عام». هذه العبارة الأخيرة، عدم استطاعة المنظمات المسجلة المشاركة في الحملات السياسية، أسفرت عن مراجعة هيئة الريع الداخلي لبعض المؤسسات البحثية.

المؤسسات البحثية، مثل مؤسسة هوفر التي تقع في حرم جامعة، تتصف بضعف خاص فيما يتعلق بفقدان المصداقية عندما يتم تصورها كناطقة باسم مرشح معين. عندما قدم العديد من العاملين فيها الاستشارات لحملة ريجان في 1980، اكتشفت مؤسسة هوفر أن الروابط اللصيقة بالسياسيين يمكن أن تؤدي إلى توترات خطيرة مع أعضاء هيئة التدريس في الجامعة. وقد نشأت التوترات بين مؤسسة هوفر وجامعة ستانفورد مرة أخرى نتيجة لمشاركة باحثي مؤسسة هوفر في حملة بوش. للمزيد عن هذا الخلاف، انظر: Manley and Rebholz, "Hoover Institution" وأيضاً: Abelson, *American Think Tanks*, 41-3.

86. انظر: Van Slambrouck, "California Think Tank".

الفصل السابع

1. انظر: Lindquist, *Behind the Myth*, 227.

2. انظر: Tupper, "Think Tanks," 532.

3. كتب العديد من الصحافيين الذين كانوا يغطون المؤتمرات الدستورية لصالح هذه المؤتمرات عن دورها في تحفيز المناقشة العامة. على سبيل المثال، علق جيفري سيمبسون Jeffrey Simpson قائلاً: «خلافاً للتوقعات، كانت هذه التجمعات في هاليفاكس، وكالجاري، ومونتريال، وتورنتو، وفانكوفر رائعة. حقاً لقد أنقذت الإصلاح الدستوري على الأقل مؤقتاً... بدلاً من الصراخ المعتاد والإيحاءات، كانت المناقشات متمدينة وبناءة، كانت إعادة اكتشاف للتوفيق والتسامح الكندي الذي كثيراً ما يحصل على دعاية ولكن نادراً ما تتم ملاحظته». اقتباس في: Milne in "Innovative Constitutional Processes," 38.

4. انظر: Kroeger, "Constitutional Conferences," 2.

5. Ibid.

6. انظر: *Shaping Canada's Future Together*, iii.

7. لم تكن هذه أول محاولة من قبل الحكومة الفيدرالية لإثارة مناقشة عامة حول الإصلاح الدستوري عقب اتفاقية ميش ليك. تأسست لجنة سبايسر Spicer، التي تعرف رسمياً بمنتدى المواطنين لمستقبل كندا، في تشرين الثاني/ نوفمبر 1990 لكي تعطي الكنديين فرصة لكي يتحدثوا عن مستقبل كندا. للمزيد عن هذا، انظر: Russell, *Constitutional Odyssey*, 154-89.

8. انظر: Kroeger, "The Constitutional Conference," 1.

9. انظر: Milne, "Innovative Constitutional Processes," 29.

10. انظر: Russell, *Constitutional Odyssey*, 175.

11. انظر: Milne, "Innovative Constitutional Processes," 29.

12. انظر: Russell, *Constitutional Odyssey*.

13. انظر: Harrison, *Constitutional Conferences Secretariat*, 1.

14. Ibid.

15. انظر: Kroeger, "Constitutional Conferences," 2.

16. انظر: President of the Privy Council, *News Release*.

17. انظر: Department of Finance, *Supplementary Estimates*.

18. انظر: President of the Privy Council, News Release, 2.

19. نشر مكتب العلاقات الفيدرالية – الإقليمية سلسلة من الأوراق عن خلفية مختلف الموضوعات التي تم استكشافها في **تشكيل مستقبل كندا معاً** قبل بدء جلسات الاستماع الدستورية في خريف عام 1991. وقد حرر الأوراق رونالد واتس، مدير معهد العلاقات بين – الحكومية في جامعة كوينز، والذي تمت إعارته لمكتب العلاقات الفيدرالية – الإقليمية في نيسان/ إبريل 1991؛ وكان القصد من الأوراق توفير معلومات إضافية ورؤى في مقترحات الإصلاح الدستوري التي أوجزتها الحكومة الفيدرالية. ومن بين العناوين التي نشرت: **مؤسسات متجاوبة من أجل كندا حديثة، والفيدرالية الكندية والاتحاد الاقتصادي، والسكان الأصليون، والحكم الذاتي، والإصلاح الدستوري**.

20. هذه الملاحظة يؤكدها هاريسون الذي قال: «إذا قامت المؤتمرات على المكاشفة، فسوف تكون هناك أهمية قصوى لحياد العملية التي استخدمت في تطوير المؤتمرات بقدر الإمكان. ويتمثل القرار الرئيسي في هذا الصدد في دعوة خمسة معاهد مستقلة لرعاية أول أربعة مؤتمرات... ويمكن سوق حجّة عن أن الطريقة الوحيدة التي يمكن بها خفض المخاوف الكامنة من 'التلاعب' إلى الحد الأدنى هي إعطاء هذه الهيئات الخارجية سلطة كبيرة». انظر: Constitutional Conferences Secretariat, "Constitutions Conference," 5.

21. انظر الفصل الخامس.

22. مناقشة مع رون واتس (17 تموز/ يوليو 1999). قال لي ديفيد إلتون، رئيس مؤسسة ماكس بيل والرئيس السابق لمؤسسة غرب كندا، ملاحظات مماثلة فيما يتعلق بمعايير اختيار المؤسسات البحثية (25 تموز/ يوليو 1999).

23. المعلومات الخاصة ببيان الرسالة تم الحصول عليها من موقع المجلس الاقتصادي للمحافظات الأطلسية. <www.apec-econ.ca>

24. مراسلات مع باتريك برانون Patrick Brannon، محلل بحوث في المجلس الاقتصادي للمحافظات الأطلسية.

25. انظر: Canada West Foundation, *Annual Report1997*, 6.

26. مقابلة (24 تشرين الثاني/ نوفمبر 2000).

27. موقع معهد نياجارا <www.niagrainstitute.com>.

28. يمكن إرجاع أصول معهد سي. دي. هاو إلى إنشاء جمعية التخطيط الخاص الكندية في عام 1958، والتي تأسست «لكي تتولى البحث في الأنشطة التعليمية وقضايا السياسة الاقتصادية». وقد اندمجت جمعية التخطيط الخاص الكندية في مؤسسة سي. دي. هاو التذكارية في عام 1973 ليصبحا معهد سي. دي. هاو للبحوث. في عام 1980 تم حل معهد سي. دي. هاو للبحوث وأصبحت جمعية التخطيط

الخاص الكندية التي أعيد تكوينها معهد سي. دي. هاو. انظر: C.D. Howe Institute home page, "A History of the Institute" <www.cdhowe.org>.

29. انظر الفصل الخامس.

30. تفاوتت المسؤوليات بحسب كل معهد. انظر: Harrison, *The Constitutional Conferences Secretariat*, figure 2 and President of the Privy Council, *News Release*.

31. Ibid., 3.

32. Ibid., 4.

33. Ibid., 5.

34. انظر: Harrison, *Constitutional Conferences Secretariat*, 16.

35. انظر: Canada West Foundation, *Renewal of Canada*.

36. وفقاً لما يقول ميلن، بعد فترة قصيرة من دعوة كلارك للمعاهد للمشاركة في المؤتمرات، اجتمع رؤساء المعاهد وأصروا على أن مشاركتهم سوف تعتمد على المحافظة على استقلاليتهم والسيطرة على التنظيم، والإدارة، والتقرير الختامي للمؤتمرات، بما في ذلك الطريقة التي سوف يتم بها اختيار المشاركين. انظر: Milne, "Innovative Constitutional Processes," 30. وبينما طورت المعاهد نماذجها الخاصة لاستقطاب المشاركين، كان لا يزال عليها الوفاء بمعايير الحكومة للاختيار.

37. انظر: Abelson, "New Channel of Influence," 849-72.

38. انظر: Harrison, *Constitutional Conferences Secretariat*, [illegible].

39. انظر: Atlantic Province's Economic Council, *Annual Report 1992*. في عام 1998 كانت موازنة المجلس الاقتصادي للمحافظات الأطلسية برمتها تبلغ 593,722 دولاراً أمريكياً.

40. الأرقام مقتبسة في بيان صحفي بعنوان «تكلفة المؤتمرات الدستورية» صدر عن سكرتارية المؤتمرات الدستورية.

41. يعمل روجر جيبينز حالياً رئيساً لمؤسسة غرب كندا.

42. للمزيد حول التعامل مع هذه المؤتمرات، انظر: Lindquist, "Citizens, Experts and Budgets".

43. Ibid., 113.

الفصل الثامن

1. انظر مثلاً، "Heclo, "Issue Networks.

2. انظر:

Hay, "Letting CIIPS Fall"; Egan, "Science Council"; Bindman, "Legal Think-Tank"; and Dowling, "Economic Council".

3. انظر: "Dowling, "Economic Council.

4. انظر: "Egan, "Science Council. للمزيد عن مجلس العلوم، انظر: De La Mothe, "A Dollar Short".

5. انظر: "?Abelson and Lindquist, "Who's Thinking About International Affairs.

6. مما لا شك فيه أن بعض هذه القضايا قد تمت مناقشته من قبل المؤسسات البحثية الكندية في مؤتمراتها الأخيرة. وقد تم أول اجتماع مثل هذا في وينيبج في آذار/ مارس 2000.

7. للمزيد عن دور المؤسسات البحثية في الديمقراطيات الناشئة، انظر: Struyk, *Reconstructive Critics*.

8. يتم فحص العلاقة بين البنك الدولي والعديد من المؤسسات البحثية في: Stone, *Banking on Knowledge*.

9. انظر: "Rich, "Perceptions of Think Tanks. أرسل مسح إلى رؤساء الوزارات في كندا كجزء من مبادرة بحوث السياسة، ولكن لم يتم حتى الآن توزيع مسح أكثر شمولاً.

الملحق (1)

1. انظر: Wall, *Andrew Carnegie*, 898.

2. Ibid.

3. للاطلاع على تاريخ مؤسسة هوفر، انظر: Duignan, *Hoover Institution*.

4. بيان رسالة مؤسسة هوفر. توجد على موقع المؤسسة <www.hoover.stanford.edu>.

5. اقتباس في "The Good Think-Tank Guide".

6. كتبت العديد من الدراسات عن تاريخ مجلس العلاقات الخارجية. انظر على سبيل المثال:

Schulzinger, *Wise Men*; Shoup and Minter, *Imperial Brain Trust*; Silk and Silk, *American Establishment*; Perloff, *Shadows of Power*; Council ■ Foreign Relations, *Twenty-Five Years*; Grose, *The Inquiry*; Santoro, *Difference and Ambition*; and Wala, *Council ■ Foreign Relations* .

وللاطلاع على تفسير تآمري لدور مجلس العلاقات الخارجية من أعضاء جمعية جـون بـيرش (John Birch) المحافظة ، انظر: Courtney and Courtney, *Council ■ Foreign Relations*.

7. انظر: Council on Foreign Relations homepage <www.cfr.org>.

8. انظر: Abelson, *American Think Tanks*, 52.

9. انظر: Linden, "Powerhouses of Policy," 102. لتفسير شخص مطلع من الداخل عـلى الأعـمال الداخلية لمعهد أمريكان إنتربرايز لأبحاث السياسة العامة، انظر: Wiarda, *Universities*, chapter 7.

10. بيان رسالة مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية. وللاطلاع على تاريخ مفـصل للمنظمـة، انظـر: Smith, *Strategic Calling*.

11. انظر: Abelson, *American Think Tanks*, 93.

12. ثمة عدة مقالات عن معهد الدراسات السياسية، انظر على سبيل المثال:

Muravchik, "Think-Tank of the Left"; Yoffe, "IPS Faces Life"; and Powell, *Covert Cadre*.

13. انظر: Dickson, *Think Tanks*, 222-3.

14. انظر: The Urban Institute, *Urban Institute*, 7.

15. Ibid., 9.

16. Ibid., 7.

17. Ibid., 3.

18. انظر: CATO Institute homepage <www.cato.org>.

19. انظر: O'Connor and Cohn, "A Baby Boomers' Think Tank," 22.

20. انظر: Fialka, "Cato Institute's Influence Grows".

21. للمزيد عن روابط معهد مانهاتن مع العمدة جيولياني، انظر: Scott, "Intellectuals".

22. انظر: Redburn, “Conservative Thinkers”.

23. انظر: Friedman, “Institute Tied to Clinton”.

24. انظر: Fineman, “Clinton’s Team”.

25. انظر: Balz, “Moderate, Conservative Democrats”.

الملحق (2)

1. انظر: Canada West Foundation, *Annual Report 1997*, 1.

2. Ibid.

3. انظر: Jérôme-Forget, “Institute for Research on Public Policy,” 92.

4. Ibid., 87.

5. انظر: C.D. Howe Website <www.cdhowe.org>.

6. Ibid. للاطلاع على مناقشة مفصلة لمعهد سي. دي. هاو وتجلياته المختلفة، انظر: Ernst, “From Liberal Continentalism”.

7. انظر: C.D. Howe Institute, *1997 Annual Report*, 6.

8. Ibid., [illegible].

9. انظر: North-South Institute, *Prospectus*.

10. للاطلاع على تعليقات قصيرة لرؤساء معهد الشمال - الجنوب الثلاثة على عمل المعهد، انظر: التقرير السنوي للمعهد لعام 1996.

11. Ibid.

12. انظر: North-South Institute, *The North-South Institute*.

13. مقابلة مع المؤلف (22 شباط/ فبراير 2000).

14. انظر: موقع المركز الكندي لبدائل السياسة <www.policyalternatives.ca>.

15. Ibid., “Statement of Purpose”.

16. انظر: <www.mackenzieinstitute.com> Mackenzie Institute, "Mission and Description"

17. انظر: <www.ppforum.com> Public Policy Forum, "History of the Forum".

18. Ibid.

19. مقابلة مع المؤلف (14 أيلول/ سبتمبر 1999).

20. تم الحصول على البيانات من مسح وزعه المؤلف على معاهد السياسة الكندية في خريف عام 1997.

21. مقابلة مع المؤلف (16 كانون الأول/ ديسمبر 1998).

22. انظر:

Canadian Policy Research Networks, Inc., *Shared Responsibility: 1997-98 Annual Report*.

23. انظر: Canadian Policy Research Networks, Inc., *CPRN Mission and Mandate*, 3.

24. انظر: Atlantic Institute for Market Studies, "Introduction," *1995-1996 Annual Report*.

25. انظر:

Atlantic Institute for Market Studies, "President's Message," *1995-1996 Annual Report*.

المراجع

WORKS CITED

Abelson, Donald E. "Do Think Tanks Matter? Opportunities, Incentives and Constraints for Think Tanks in Canada and the United States." *Global Society* 14, no. 2 (2000): 213–36.

– "Public Visibility and Policy Relevance: Assessing the Impact and Influence of Canadian Policy Institutes." *Canadian Public Administration* 42, no. 2 (1999): 240–70.

– "Surveying the Think Tank Landscape in Canada." In Martin W. Westmacott and Hugh Mellon, eds., *Public Administration and Policy: Governing in Challenging Times*. Scarborough, ON: Prentice-Hall, 1999: 91–105.

– "Policy Experts and Political Pundits: American Think Tanks and the News Media." *NIRA Review* (summer 1998): 40–3.

– "In Search of Policy Influence: The Strategies of American Think Tanks." *NIRA Review* (spring 1998): 28–32.

– "Think Tanks in the United States." In Diane Stone, Andrew Denham, and Mark Garnett, eds., *Think Tanks across Nations: A Comparative Approach*. Manchester: Manchester University Press, 1998: 107–26.

– *American Think Tanks and their Role in U.S. Foreign Policy.* London and New York: Macmillan and St Martin's Press, 1996.

– "From Policy Research to Political Advocacy: The Changing Role of Think Tanks in American Politics." *Canadian Review of American Studies* 25, no. 1 (1995): 93–126.

– "A New Channel of Influence: American Think Tanks and the News Media." *Queen's Quarterly* 99, no. 4 (1992): 849–72.

Abelson, Donald E., and Christine M. Carberry. "Following Suit or Falling Behind? A Comparative Analysis of Think Tanks in Canada and the United States." *Canadian Journal of Political Science* 31, no. 3 (1998): 525–55.

– "Policy Experts in Presidential Campaigns: A Model of Think Tank Recruitment." *Presidential Studies Quarterly* 27, no. 4 (fall 1997): 679–97.

Abelson, Donald E., and Evert A. Lindquist. "Think Tanks in North America." In R. Kent Weaver and James G. McGann, eds., *Think Tanks and Civil Societies: Catalyst for Ideas and Action.* New Brunswick, NJ: Transaction Publishers, 2000: 37–66.

– "Who's Thinking about International Affairs? The Evolution and Funding of Canada's Foreign and Defence Policy Think Tanks." Paper presented at the Annual Meetings of the Canadian Political Science Association, Ottawa, June 1998.

Achenbach, Joel. "Wonk If You Love Clinton." *Washington Post,* [redacted] November 1992.

Allen, Charles F., and Jonathan Portis. *The Comeback Kid: The Life and Career of Bill Clinton.* New York: Birch Lane Press, 1992.

Alterman, Eric. *Sound and Fury: The Washington Punditocracy and the Collapse of American Politics.* New York: Harper Collins, 1992.

Anderson, George. "The New Focus [redacted] the Policy Capacity of the Federal Government." *Canadian Public Administration* 39, no. 4 (winter 1996): 469–88.

Anderson, Martin. *Impostors in the Temple.* New York: Simon and Schuster, 1992.

– *Revolution.* New York: Harcourt Brace Jovanovich, 1988.

Associations Canada. Toronto: Canadian Almanac and Directory Publishing Company, 1996, 1999.

Atlantic Institute for Market Studies. *1995–1996 Annual Report.* Halifax: Atlantic Institute for Market Studies, 1996.

Atlantic Province's Economic Council. *Annual Report 1992.* Halifax: Atlantic Province's Economic Council, 1992.

Atwood, Thomas C., and Thomas W. Mead. *The Directory of Public Policy Organizations 1998–1999.* Washington, DC: The Heritage Foundation, 1998.

Babington, Charles. "Bush Names Zoellick as Trade Representative." *Washington Post,* 10 January 2000.

Baer, Donald. "A Network for the Nineties: The Retreat That Spawned [redacted] Presidency." *U.S. News & World Report,* 23 November 1992.

Baier, Gerald, and Herman Bakvis. "Think Tanks and Political Parties: Competitors [redacted] Collaborators?" *Isuma: Canadian Journal of Policy Research* 2, no. 1 (spring 2001): 107–113.

Balz, Dan. "Moderate, Conservative Democrats Buck 'Constraints,' Form Think Tank." *Washington Post,* 30 June 1989.

Bandow, Doug. "New Democrats Lose Think-Tank War." *Wall Street Journal,* 18 March 1993.

Barnes, James A. "Will DLC Be [redacted] Lobbying Heavyweight?" *National Journal,* 23 October 1993.

Beers, David. "Buttoned-Down Bohemians." *San Francisco Chronicle*, 3 August 1986.

Beigie, C.E. "Economic Policy Analysis: The Role of the C.D. Howe Research Institute." *Canadian Business Review* 39 (summer 1974): 39–42.

Bentley, Arthur F. *The Process of Government*. Chicago: University of Chicago Press, 1908.

Berman, Edward H. *The Influence of the Carnegie, Ford and Rockefeller Foundations on American Foreign Policy: The Ideology of Philanthropy*. New York: State University of New York Press, 1983.

Bindman, Stephen. "Loss of a Legal Think-Tank," *Ottawa Citizen*, 11 March 1992.

Blumenthal, Sidney. *The Rise of the Counter-Establishment: From Conservative Ideology to Political Power*. New York: Harper and Row, 1988.

Brace, Paul, and Barbara Hinckley. *Follow the Leader: Opinion Polls and the Modern Presidents*. New York: Basic Books, 1992.

Bradford, Neil. *Commissioning Ideas: Canadian National Policy Innovation in Comparative Perspective*. Toronto: Oxford University Press, 1998.

Bremmer, Robert H. *American Philanthropy*. Chicago: University of Chicago Press, 1988.

Brinkley, Douglas. "Jimmy Carter's Modest Quest for Global Peace." *Foreign Affairs* 74, no. 6 (November/December 1995): 90–100.

Brodie, Janine M., and Jane Jenson. *Crisis, Challenge, and Change: Party and Class in Canada*. Toronto: Methuen, 1980.

Brookings Institution. *Annual Report 1998*. Washington, DC: The Brookings Institution, 1999.

Brownstein, Ronald, and Nina Easton. *Reagan's Ruling Class: Portraits of the President's Top One Hundred Officials*. Washington, DC: Presidential Accountability Group, 1982.

Brummett, John. *High Wire: From the Backroads to the Beltway – The Education of Bill Clinton*. New York: Hyperion Press, 1994.

Burch, Philip H. *Research in Political Economy*. Supplement 1, *Reagan, Bush and Right-Wing Politics: Elites, Think Tanks, Power and Policy*. Greenwich, CT: JAI Press, 1997.

Butler, Stewart, M., Michael Sanera, and W. Bruce Weinrod, eds. *Mandate for Leadership II: Continuing the Conservative Revolution*. Washington, DC: Heritage Foundation, 1984.

Campbell, Colin. *Managing the Presidency: Carter, Reagan, and the Search for Executive Harmony*. Pittsburgh, PA: University of Pittsburgh Press, 1986.

Campbell, John L. "Institutional analysis and the role of ideas in political economy." *Theory and Society* 27 (1998): 377–409.

Campbell, Murray. "Wonks." *Globe and Mail*, 2 December 1995.

Canada West Foundation. *Annual Report 1997: 25 Years of Commitment to the West within a Strong Canada*. Calgary, AB: Canada West Foundation, 1997.

– *Conference Report: Renewal of Canada – Institutional Reform.* Calgary, AB: Canada West Foundation, 1992.
Canadian Centre for Philanthropy web site (www.ccp.ca).
Canadian Centre for Policy Alternatives web site (www.policyalternatives.ca).
Canadian Policy Research Networks, Inc. *Shared Responsibility: 1997–98 Annual Report.* Ottawa: CPRN, Inc., 1998.
Carter, Jimmy. *Keeping Faith: Memoirs of a President.* New York: Bantam, 1982.
– *Why Not the Best?* Nashville, TN: Broadman Press, 1975.
C.D. Howe Institute. "A History of the Institute." C.D. Howe Institute web site (www.cdhowe.org).
Center for International Private Enterprise. "Think Tanks [redacted] Advocates of Change: An Interview with Phillip Truluck." *Economic Reform Today,* November 1996, 5–8.
Checkel, Jeffrey T. *Ideas and International Political Change.* New Haven, CT: Yale University Press, 1997.
Chisolm, Laura Brown. "Sinking the Think-Tanks Upstream: The Use and Misuse of Tax Exemption Law to Address the Use and Misuse of Tax-Exempt Organizations by Politicians." *University of Pittsburgh Law Review* 51, no. 3 (1990): 577–640.
Coleman, William D., and Grace Skogstad, eds. *Public Policy and Policy Communities in Canada: A Structural Approach.* Toronto: Copp Clark Pitman, 1990.
Commission on U.S.-Latin American Relations. *The United States and Latin America: Next Steps.* New York: Center for Inter-American Relations, 1976.
– *The Americas in [redacted] Changing World.* New York: Quadrangle and the Center for Inter-American Relations, 1975.
Conference Board of Canada. "What's in It for you?" The Conference Board of Canada web site (www.conferenceboard.ca).
– "Who We Are: The Conference Board of Canada." Conference Board of Canada web site (www.conferenceboard.ca).
Constitutional Conferences Secretariat. "Constitutions Conference Costs." *Press Release,* 14 January 1992.
Council on Foreign Relations. *A Record of Twenty-Five Years.* New York: Council [redacted] Foreign Relations, 1947.
Courtney, Kent, and Phoebe Courtney. *The Council [redacted] Foreign Relations: America's Unelected Rulers.* New Orleans, LA: The Conservative Society of America, 1962.
Covington, Sally. *Moving [redacted] Public Policy: The Strategic Philanthropy of Conservative Foundations.* Washington, DC: National Committee for Responsive Philanthropy.
Critchlow, Donald T. *The Brookings Institution, 1916–52: Expertise and the Public Interest in [redacted] Democratic Society.* DeKalb, IL: Northern Illinois University Press, 1985.

Crowley, Brian Lee. "How Can Think Tanks Win Friends and Influence People in the Media?" *Insider,* no. 264, October 1999.

Culleton Colwell, Mary Anna. *Private Foundations and Public Policy: The Political Role of Philanthropy.* New York: Garland, 1993.

Daalder, Ivo H., and James M. Lindsay. "Bush: Still Needs Work on Foreign Affairs." *Newsday,* [illegible] December 1999.

Dalby, Simon. *Creating the Second Cold War: The Discourse of Politics.* London: Pinter Publishers, 1990.

Dawson, R. MacGregor. *The Government of Canada.* 5th ed. Toronto: University of Toronto Press, 1947.

De La Mothe, John. "A Dollar Short and a Day Late: A Note on the Demise of the Science Council of Canada." *Queen's Quarterly* 99, no. 4 (1992): 873–86.

Demson, Sandra. *A Brief History of the Canadian Institute of International Affairs.* Toronto: Canadian Institute of International Affairs, 1995.

Denham, Andrew, and Mark Garnett. *British Think-Tanks and the Climate of Opinion.* London: UCL Press, 1998.

Department of Finance. *Supplementary Estimates (C), 1991–92, for the Fiscal Year Ending March 31, 1992.* Ottawa: Government of Canada, 1992.

– Umbrella Group on Policy Management. *Report from the Sub-group on Relations with the External Policy Research Community.* Ottawa: Department of Finance, July 1997.

Dickerson, John F. "Newt Inc." *Time,* 13 February 1995, 28.

Dickson, Paul. *Think Tanks.* New York: Atheneum, 1972.

Dobuzinskis, Laurent. "Trends and Fashion in the Marketplace of Ideas." In Laurent Dobuzinskis, Michael Howlett, and David Laycock, eds., *Policy Studies in Canada: The State of the Art.* Toronto: University of Toronto Press, 1996: 91–124.

Docherty, David C. *Mr. Smith Goes to Ottawa: Life in the House of Commons.* Vancouver: UBC Press, 1997.

Dolny, Michael. "What's in a Label? Right-Wing Think Tanks Are Often Quoted, Rarely Labeled?" *Extra!* May/June 1998.

Domhoff, William G. *The Power Elite and the State: How Policy is Made in America.* New York: Aldine de Gruyter, 1990.

Domhoff, William G., and Thomas R. Dye. *Power Elites and Organizations.* London: Sage, 1987.

Dowling, Deborah. "Closing Down the Economic Council," *Ottawa Citizen,* 10 March 1992.

Duignan, Peter. *The Hoover Institution on War, Revolution and Peace: Seventy-Five Years of Its History.* Stanford, CA: Hoover Institution Press, 1989.

Duignan, Peter, and Alvin Rabushka, eds. *The United States in the 1980s.* Stanford, CA: Hoover Institution Press, 1980.

Edwards, Lee. *The Power of Ideas: The Heritage Foundation at 25 Years.* Ottawa, IL: Jameson Books, 1997.

Egan, Kelly. "Science Council Was Far Ahead of Its Time," *Ottawa Citizen*, 8 March 1992.

Ernst, A. "From Liberal Continentalism to Neoconservatism: North American Free Trade and the Politics of the C.D. Howe Institute." *Studies in Political Economy* 39 (1992): 109–40.

Federal-Provincial Relations Office. *Shaping Canada's Future Together*. Ottawa: Federal-Provincial Relations Office, 1991.

Fialka, John J. "Cato Institute's Influence Grows in Washington As Republican-Dominated Congress Sets Up Shop." *Wall Street Journal*, 14 December 1994.

Fineman, Howard. "Clinton's Team: The Inner Circles." *Newsweek*, 26 October 1994.

Fraser Institute. *Challenging Perceptions: Twenty-Five Years of Influential Ideas: A Retrospective, 1974–1999*. Vancouver: The Fraser Institute, 1999.

Freund, Gerald. *Narcissism and Philanthropy: Ideas and Talent Denied*. New York: Viking, 1996.

Friedman, Thomas L. "Institute Tied to Clinton Issues Policy Proposals." *New York Times*, 7 December 1992.

Gairdner, William, ed. *After Liberalism: Essays in Search of Freedom, Virtue and Order*. Toronto: Stoddart, 1998.

Gellner, Winand. "Think Tanks in Germany." In Diane Stone, Andrew Denham, and Mark Garnett, eds., *Think Tanks across Nations*. Manchester: Manchester University Press, 1998: 82–106.

– "Political Think-Tanks and Their Markets in the U.S.: Institutional Setting." *Presidential Studies Quarterly* 25, no. 3 (summer 1995): 497–510.

Germond, Jack W., and Jules Witcover. *Mad as Hell: Revolt at the Ballot Box, 1992*. New York: Warner Books, 1993.

Gill, Stephen. *American Hegemony and the Trilateral Commission*. New York: Cambridge University Press, 1990.

Goldman, Peter, Thomas M. De Frank, Mark Miller, Andrew Murr, and Tom Matthews. Quest for the Presidency, 1992. College Station, TX: Texas A&M University Press, 1994.

Goldstein, Judith, and Robert Keohane, eds. *Ideas and Foreign Policy: Beliefs, Institutions and Political Change*. Ithaca, NY: Cornell University Press, 1993.

– "The Good Think-Tank Guide." *Economist*, 21 December–3 January 1992, 49–53.

Gorman, Siobhan. "Bush's Lesson Plan." *National Journal* 31, no. 32 (7 August 1999): 2230–2.

Gray, Colin S. "Think Tanks and Public Policy." *International Journal* 33, no. 1 (winter 1977–78): 177–94.

Greathead, E.D. "The Antecedents and Origins of the Canadian Institute of International Affairs." In Harvey L. Dyck and Peter Krosby, eds., *Empire and Nations: Essays in Honour of Frederic H. Soward*. Toronto and

Vancouver: University of Toronto Press and University of British Columbia Press, 1969.

Greenberger, Scott S. "CAMPAIGN 2000: Bush's 'Wonks' Sweat Details of His Principles: The Road to the White House." *Atlanta Journal and Constitution*, 6 August 1999.

Greenspan, Edward, and Anthony Wilson-Smith. *Double-Vision: The Inside Story of the Liberals in Power.* Toronto: Doubleday, 1996.

Grose, Peter. *The Inquiry: The Council on Foreign Relations from 1921 to 1996*. New York: Council on Foreign Relations, 1996.

Grove, Lloyd. "Steering His Party toward the Center." *Washington Post*, 24 July 1992.

Guy, John James. *People, Politics and Government*. 3d ed. Scarborough, ON: Prentice-Hall, 1995.

Haas, Peter M., ed. *Knowledge, Power and International Policy Coordination*. Columbia, SC: University of South Carolina Press, 1997.

Hagedorn, Hermann. *Brookings: A Biography*. New York: Macmillan, 1936.

Hager, George. "Bush shops for Advice at California Think Tank: Ex-White House Stars Fill." *Washington Post*, [illegible] June 1999.

Harrison, Kathryn, and George Hoberg. "Setting the Environmental Agenda in Canada and the United States: The Cases of Dioxin and Radon." *Canadian Journal of Political Science* 24, no. 1 (1991): 3–27.

Harrison, Peter. *The Constitutional Conferences Secretariat: A Unique Response to a Public Management Challenge*. Ottawa: Canadian Centre for Management Development, 1992.

Hay, John. "Letting CIIPS Fall Where It May Has Nothing To Do with Saving Money." *Ottawa Citizen*, 30 March 1992.

Healy, Patrick, and Sara Hebel. "Academics Start to Line Up behind Presidential Candidates." *Chronicle of Higher Education*, 28 May 1999.

Heatherly, Charles L., ed. *Mandate for Leadership: Policy Management in [illegible] Conservative Administration*. Washington, DC: The Heritage Foundation, 1981.

Heatherly, Charles L., and Burton Yale Pines, eds., *Mandate for Leadership III: Policy Strategies for the 1990s*. Washington, DC: The Heritage Foundation, 1989.

Heclo, Hugh. "Issue Networks and the Executive Establishment." In Anthony King ed., *The New American* Political System, Washington, DC: The American Enterprise Institute, 1978.

Hellebust, Lynn, ed. *Think Tank Directory: A Guide to Nonprofit Public Policy Research Organizations*. Topeka, KS: Government Research Service, 1996.

Heritage Foundation. *1998 Annual Report*. Washington, DC: The Heritage Foundation, 1998.

Hess, Stephen. *Organizing the Presidency*. Washington, DC: Brookings Institution, 1988.

Higgott, Richard, and Diane Stone. "The Limits of Influence: Foreign Policy Think Tanks in Britain and the USA." *Review of International Studies* 20 (1994): 15–34.

Hohenberg, John. *The Bill Clinton Story: Winning the Presidency.* Syracuse, NY: Syracuse University Press, 1994.

Holmes, John. "The CIIA: A Canadian Institution." *Bout de Papier* 7, no. 4 (1990): 9–10.

Holwill, Richard N. *Agenda '83: A Mandate for Leadership Report.* Washington, DC: Heritage Foundation, 1983.

House Policy Committee. "Congressional Policy Advisory Board Meets with House Leadership." House Policy Committee web site (policy.house.gov/news/releases/1998).

Internal Revenue Code of 1986: 1077–96.

Ivins, Molly, and Lou Dubose. *Shrub: The Short but Happy Political Life of George W. Bush.* New York: Random House, 2000.

Jehl, Douglas. "Clinton, Others Begin 5-Day 'Thinking Party.'" *Los Angeles Times,* 30 December 1992.

Jenson, Jane. "Commissioning Ideas: Representation and Royal Commissions." In Susan D. Phillips, ed., *How Ottawa Spends: Making Change.* Ottawa: Carleton University Press, 1994: 39–71.

Jérôme-Forget, Monique. "Institute for Research on Public Policy." In R. Kent Weaver and James McGann, eds., *Think Tanks and Civil Societies: Catalysts for Ideas and Actions.* New Brunswick, NJ: Transaction Publishers, 2000: 87–102.

Judis, John B. "Taking Care of Business." *New Republic,* 19 August 1999: 24–31.

– "The Japanese Megaphone: Foreign Influences [redacted] Foreign Policymaking." In Eugene R. Wittkopf, ed., *The Domestic Sources of Foreign Policy: Insights and Evidence.* 2d ed. New York: St Martin's Press, 1994: 95–106.

Kaiser, Robert G., and Ira Chinoy. "How Scaife's Money Powered a Movement." *Washington Post,* 2 May 1999.

Kaplan, Fred. *The Wizards of Armageddon.* New York: Simon and Schuster, 1985.

Kessler, Glenn. "Economic Adviser Has Knack for Translating Tough Issues." *Washington Post,* 4 January 2001.

Kingdon, John W. *Agendas, Alternatives and Public Policies.* New York: Harper Collins, 1984.

Kitfield, James. "Periphery Is Out: Russia and China, In." *National Journal* 31, no. 32, 7 August 1999: 2293.

Kitschelt, Herbert P. "Political Opportunity Structures and Political Protest: Anti-Nuclear Movements in Four Democracies." *British Journal of Political Science* 16 (1986): 57–85.

Knickerbocker, Brad. "Heritage Foundation's Ideas Permeate Reagan Administration." *Christian Science Monitor,* 7 December 1984.

Kriesi, Hanspeter, Rudd Koopmans, Jan Willem Duyvendak, and Marco G. Guigni. "New Social Movements and Political Opportunities in Western Europe." *European Journal of Political Research* 22 (1992): 219–44.

Kroeger, Arthur. "The Constitutional Conferences of January-March 1992: A View from Within." Speech to the Institute of Public Administration of Canada, University of Victoria Conference, 23 April 1992.

Landers, Robert K. "Think-Tanks: The New Partisans?" *Congressional Quarterly* 1, no. 23 (20 June 1986): 455–72.

Langford, John W., and K. Lorne Brownsey, eds. *Think Tanks and Governance in the Asia-Pacific Region.* Halifax: Institute for Research on Public Policy, 1991.

Lee, Steven. "Beyond Consultations: Public Consultations to Making Foreign Policy." In Fen Osler Hampson and Maureen Appel Molot, eds., *Canada among Nations 1998: Leadership and Dialogue.* Toronto: Oxford University Press, 1998, 55–67.

Linden, Patricia. "Powerhouses of Policy: A Guide to America's Think-Tanks." *Town and Country,* January 1987.

Lindquist, Evert A. "A Quarter-Century of Think Tanks in Canada." In Diane Stone, Andrew Denham, and Mark Garnett, eds., *Think Tanks across Nations: A Comparative Approach.* Manchester: Manchester University Press, 1998, 127–44.

– "Citizens, Experts and Budgets: Evaluating Ottawa's Emerging Budget Process." In Susan D. Phillips, ed., *How Ottawa Spends 1994–95.* Ottawa: Carleton University Press, 1994, 91–128.

– "Think Tanks or Clubs? Assessing the Influence and Roles of Canadian Policy Institutes." *Canadian Public Administration* 36, no. 4 (1993): 547–79.

– "Transition Teams and Government Succession: Focusing on the Essentials." In Donald J. Savoie, ed., *Taking Power: Managing Government Transitions.* Toronto: Institute of Public Administration of Canada, 1993.

– *Behind the Myth of Think-Tanks: The Organization and Relevance of Canadian Policy Institutes.* PHD dissertation, University of California at Berkeley, 1989.

Lipset, Seymour Martin. *Continental Divide.* New York: Routledge, 1990.

– "Canada and the U.S.: The Cultural Dimension." In Charles F. Doran and John H. Sigler, eds., *Canada and the United States.* Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1985.

Lorinc, John. "Hold the Fries and the Social Programmes." *Saturday Night,* March 1994, 11–15, 61.

McCombs, Phil. "Building ▪ Heritage in the War of Ideas." *Washington Post,* 3 October 1983.

McGann, James. *Think Tanks, Catalysts for Ideas in Action: An International Survey.* Tokyo: National Institute for Research Advancement, 1999.

– *The Competition for Dollars, Scholars and Influence in the Public Policy Research Industry.* Lanham, MD: University Press of America, 1995.

– "Academics to Ideologues: A Brief History of the Public Policy Research Industry." *PS: Political Science and Politics* 24, no. 4 (December 1992): 739–40.

McGann, James G., and R. Kent Weaver. *Think Tanks and Civil Societies: Catalysts for Ideas and Action*. New Brunswick, NJ: Transaction Publishers, 2000.

Mackenzie Institute. "Mission and Description" (www.mackenzieinstitute.com).

Maggs, John. "Tax Cuts, Big and Small." *National Journal* 31, no. 32 (7 August 1999): 2236.

Manley, John F., and Ronald A. Rebholz. "Questioning University's Relationship to Hoover Institution." *Standard [online] Report*, April 1999.

Manny, Carter. "The CIIA, 1928–1939." BA thesis, Harvard University, 1971.

Maraniss, David. "Letter from Never-Never Land: Epiphany and Elbow Rubbing at the Renaissance Weekend." *Washington Post*, ■ January 1993.

– "A Weekend with Bill and Friends, Hilton Head's New Year's Tradition: Name Tags, Networking and Talk, Talk, Talk." *Washington Post*, 30 December 1992.

Marshall, Will, and Martin Schram. *Mandate for Change*. New York: Berkeley Books, 1993.

Meese, Edwin III. *With Reagan: The Inside Story*. Washington, DC: Regnery Gateway, 1992.

– *The Transition to a New Administration*. Stanford, CT: Hoover Institution, 1981.

Melton, R.H. "Closing of Dole's Think Tank Raises Questions about Fund-Raising." *Washington Post*, 18 June 1995.

Menges, Constantine C. *Inside the National Security Council*. New York: Simon and Schuster, 1988.

Merelman, R.M. *Partial Visions*. Madison, WI: University of Wisconsin Press, 1991.

Milne, David. "Innovative Constitutional Processes: Renewal of Canada Conferences, January-March 1992." In Douglas Brown and Robert Young, eds., *Canada: The State of the Federation*, 1992. Kingston, ON: Institute of Intergovernmental Relations, 1992, 27–51.

Minutaglio, Bill. *First Son: George W. Bush and the Bush Family Dynasty*. New York: Time Books, 1999.

Mitchell, Elizabeth. *W: Revenge of the Bush Dynasty*. New York: Hyperion Press, 2000.

Moore, Jim, and Rick Ihde. *Clinton: Young Man in ■ Hurry*. Fort Worth, TX: Summit Publishing Group, 1992.

Moore, W. John. "Local Right Thinkers." *National Journal*, 1 October 1988.

Morgan, Frank B., ed. *U.S. Department of Education, Degrees and Other Formal Awards Conferred*, 1944–95. Washington, DC: Government Printing Office, 1996.

Morin, Richard, and Claudia Deane. "The Ideas Industry," *Washington Post*, 7 December 1999.

– "The Ideas Industry," *Washington Post*, 8 June 1999.
– "The Ideas Industry: Brookings Aims to Bridge La Difference." *Washington Post*, 17 August 1999.
Mufson, Steven. "For Rice, a Daunting Challenge Ahead." *Washington Post*, 18 December 2000.
Muravchik, Joshua. "The Think-Tank of the Left." *New York Times Magazine*, 27 April 1987.
National Committee for Responsive Philanthropy. *$1 Billion for Ideas: Conservative Think Tanks in the 1990s*. Washington, DC: National Committee for Responsive Philanthropy, 1999.
– *Moving a Public Policy: The Strategic Philanthropy of Conservative Foundations*. Washington, DC: National Committee for Responsive Philanthropy, 1997.
National Institute for Research Advancement. *The World Directory of Think Tanks, 1998*. Tokyo: NIRA, 1998.
Newsom, David D. *The Public Dimension of Foreign Policy*. Bloomington, IN: Indiana University Press, 1996.
Niagara Institute, web site (www.niagarainstitute.com).
North-South Institute. *The North South Institute*. Ottawa: North-South Institute, 1997.
– *Prospectus*. Ottawa: North-South Institute, 1976.
Nossal, Kim Richard. *The Politics of Canadian Foreign Policy*. 3d ed. Scarborough, ON: Prentice-Hall, 1997.
O'Connell, Brian, ed. *America's Voluntary Spirit*. New York: The Foundation Center, 1983.
O'Connor, Colleen, and Bob Cohn. "A Baby Boomer's Think Tank." *Newsweek*, 1 September 1986.
Omang, Joanne. "The Heritage Report: Getting the Government Right with Reagan." *Washington Post*, 16 November 1980.
Orlans, Harold. *The Nonprofit Research Institute: Its Origin, Operation, Problems and Prospects*. New York: McGraw-Hill, 1972.
Osendarp, J.E. "A Decade of Transition: The Canadian Institute of International Affairs, 1928–1939." MA thesis, York University, 1983.
Pal, Leslie A. *Public Policy Analysis: An Introduction*. Toronto: Methuen Press 1987.
Pastor, Robert A. "The Carter Administration and Latin America: A Test of Principle." In John D. Martz, ed., *United States Policy in Latin America: A Quarter Century of Crisis and Challenge*. Lincoln, NE: University of Nebraska Press, 1988: 62–5.
Perloff, James. *The Shadows of Power: The Council on Foreign Relations and the American Decline*. Appleton, WI: Western Islands, 1988.
Peschek, Joseph G. *Policy Planning Organizations: Elite Agendas and America's Rightward Turn*. Philadelphia, PA: Temple University Press, 1987.

Powell, S. Steven. *Covert Cadre: Inside the Institute for Policy Studies*. Ottawa, IL; Green Hill Publishers, 1988.
President Clinton's New Beginning. New York: Donald I. Fine Inc., 1992.
President of the Privy Council and Minister Responsible for Constitutional Affairs. *News Release*, 2 December 1991.
Presthus, Robert, ed. *Cross-National Perspectives*. Leiden: E.J. Brill, 1977.
Pross, A. Paul. *Group Politics and Public Policy*. Toronto: Oxford University Press, 1992.
Public Policy Forum. "History of the Forum" (www.ppforum.com).
RAND. *An Introduction to RAND: The Reach of Reason*. Santa Monica, CA: RAND, 1999.
Reagan, Ronald. *An American Life*. New York: Simon and Schuster, 1990.
Redburn, Tom. "Conservative Thinkers Are Insiders." *New York Times*, 31 December 1993.
Regan, Mary Beth. "A Think Tank with One Idea: The Newt World Order." *Business Week*, 3 July 1995.
Rich, Andrew. "Think Tanks as Sources of Expertise for Congress and the Media." Paper presented at the annual meetings of the American Political Science Association, Boston, September 1998.
– "Perceptions of Think Tanks in American Politics: A Survey of Congressional Staff and Journalists." *Burson-Marstellar Worldwide Report*, December 1997.
Rich, Andrew, and R. Kent Weaver. "Think Tanks, the Media and the Policy Process." Paper presented at the 1997 annual meetings of the American Political Science Association, Washington, DC, August 1997.
– "Advocates and Analysts: Think Tanks and the Politicization of Expertise." In Allan J. Cigler and Burdett A. Loomis, eds., *Interest Groups Politics*. 3d ed. Washington, DC: CQ Press, 1998.
Richardson, Theresa, and Donald Fisher, eds. *The Development of the Social Sciences in the United States and Canada: The Role of Philanthropy*. Stanford, CA: Ablex Publishing Corporation, 1999.
Ritchie, R.S. *An Institute for Research on Public Policy: A Study of Recommendations*. Ottawa: Information Canada, 1971.
Robinson, William H. "Public Think-Tanks in the United States: The Special Case of Legislative Support Agencies." Paper presented at the conference Think Tanks in the USA and Germany, University of Pennsylvania, Philadelphia, 1993.
Rosenbaum, David E. "Torrent of Free Advice Flows into Little Rock." *New York Times*, 15 November 1992.
Russell, Peter H. *Constitutional Odyssey: Can Canadians Become Sovereign People?* Toronto: University of Toronto Press, 1993.
Russo, Robert. "Bush Battling Questions of Brain Power." *London Free Press*, 13 December 1999.
Saloma, John S. *Ominous Politics: The New Conservative Labyrinth*. New York: Hill and Wang, 1984.

Sanders, Jerry W. *Peddlers of Crisis: The Committee on the Present Danger and the Politics of Containment.* Boston: South End Press, 1983.

Santoro, Carlo Maria. *Diffidence and Ambition: The Intellectual Sources of US Foreign Policy.* Boulder, CO: Westview Press, 1992.

Saunders, Charles B. *The Brookings Institution: A Fifty Year History.* Washington, DC: Brookings Institution, 1966.

Schmitt, Eric. "A Cadre of Familiar Foreign Policy Experts Is Putting Its Imprint on Bush." *New York Times,* 23 December 1999.

Schneider, Mark, and Paul Teske. "Toward a Theory of the Political Entrepreneur: Evidence from Local Government." *American Political Science Review* 86 (1992): 737–47.

Schram, Martin. *Running for President: A Journal of the Carter Campaign.* New York: Pocket Books, 1978.

Schulzinger, Robert D. *The Wise Men of Foreign Affairs: The History of the Council on Foreign Relations.* New York: Columbia University Press, 1984.

Scott, Janny. "Intellectuals Who Became Influential: The Manhattan Institute Has Nudged New York to the Right." *New York Times,* 12 May 1997.

Sealander, Judith. *Private Wealth and Public Life: Foundation Philanthropy and the Reshaping of American Social Policy From the Progressive Era to the New Deal.* Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1997.

Shoup, Laurence H. *The Carter Presidency and Beyond: Power and Politics in the 1980s.* Palo Alto, CA: Ramparts Press, 1980.

Shoup, Laurence H., and William Minter. *Imperial Brain Trust: The Council of Foreign Relations and the United States Foreign Policy.* New York: Monthly Review Press, 1977.

Silk, Leonard, and Mark Silk. *The American Establishment.* New York: Basic Books, 1980.

Simpson, Glenn R. "New Addition to Gingrich Family Tree: The Progress and Freedom Foundation." *Roll Call,* 12 September 1994.

Sklar, Holly, ed. *Trilateralism: The Trilateral Commission and Elite Planning for World Management.* Boston: South End Press, 1980.

Smith, Bruce L.R. *The Rand Corporation: Case Study of a Nonprofit Advisory Corporation.* Cambridge, MA: Harvard University Press, 1966.

Smith, James A. *Strategic Calling: The Center for Strategic and International Studies 1962–92.* Washington, DC: Center for Strategic and International Studies, 1993.

– *Brookings at Seventy-Five.* Washington, DC: The Brookings Institution, 1991.

– *The Idea Brokers: Think Tanks and the Rise of the New Policy Elite.* New York: The Free Press, 1991.

Splane, Richard. *75 Years of Community Service to Canada: Canadian Council on Social Development, 1920–1995.* Ottawa: Canadian Council on Social Development, 1996.

Stairs, Denis. "Public Opinion and External Affairs: Reflections on the Domestication of Canadian Foreign Policy." *International Journal* 33, no. 1 (winter 1977–78): 128–49.

Statistics Canada. "Earned Doctorates, by Field of Study and Sex, Canada, 1991 to 1995." In *Education in Canada, 1997*. Ottawa: Supply and Services, 1998.

Stone, Diane. *Capturing the Political Imagination: Think Tanks and the Policy Process*. London: Frank Cass, 1996.

– *Banking [illegible] Knowledge: The Genesis of the Global Development Network*. London: Routledge, 2000.

Stone, Diane, Andrew Denham, and Mark Garnett, eds. *Think Tanks across Nations: A Comparative Approach*. Manchester: Manchester University Press, 1998.

Struyk, Raymond J. *Reconstructive Critics: Think Tanks in Post-Soviet Bloc Democracies*. Washington, DC: Urban Institute Press, 1999.

Sundquist, James L. "Research Brokerage: The Weak Line." In Laurence E. Lynn, ed., *Knowledge and Policy: The Uncertain Connection*. Washington, DC: The National Academy of Sciences, 1978.

Swanson, J. "Brain Power: Bush Aligns with Hoover Think Tank." *Dallas Morning News*, 11 August 1999.

Taylor, Peter Shawn. "The Idea Peddlers." *National Post Business*, December 2000, 86–90, 92, 94, 96.

Towell, Pat. "DLC Moves into Driver's Seat." *National Convention News: The Daily Newspaper for the 1992 Democratic National Convention*, 13 July 1992.

Troester, Rod. *Jimmy Carter as Peacemaker: A Post-Presidential Biography*. New York: Praeger Publishers, 1996.

Truman, David B. *The Governmental Process: Political Interests and Public Opinion*. New York: Alfred A. Knopf, 1951.

Tupper, Allan. "Think-Tanks, Public Debt, and the Politics of Expertise in Canada." *Canadian Public Administration* 36, no. 4 (1993): 530–46.

Tyman, Kathleen. "A Decade-Long Heritage of Conservative Thought." *Washington Post*, 4 October 1983.

The Urban Institute. *30: The Urban Institute 1968–1998*. Washington, DC: The Urban Institute, 1998.

Van Der Woerd, Nicoline. *World Survey of Strategic Studies Centres*. London: International Institute of Strategic Studies, 1992.

Vanier Institute of the Family Home Page (www.familyforum.com).

Van Slambrouck, Paul. "California Think Tank Acts [illegible] Bush 'Brain Trust'." *Christian Science Monitor*, 2 July 1999.

Wala, Michael. *The Council [illegible] Foreign Relations and American Foreign Policy in the Early Cold War*. Providence, [illegible] Berghahn Books, 1994.

Wall, John Frazier. *Andrew Carnegie*. Pittsburgh: University of Pittsburgh Press, 1989.

Wallace, William. "Between Two Worlds: Think-Tanks and Foreign Policy." In Christopher Hill and Pamela Beshoff, eds., *Two Worlds of International*

Relations: Academics, Practitioners and the Trade in Ideas, London: Routledge, 1994, 139–63.

Walker, Michael. "What's Right, Who's Left, and What's Leftover?" In William D. Gairdner, ed., *After Liberalism: Essays in Search of Freedom, Virtue, and Order.* Toronto: Stoddart, 1998.

Weaver, R. Kent. "The Changing World of Think Tanks." *PS: Political Science and Politics* 22, no. 2 (September 1989): 563–78.

Weinraub, Bernard. "Conservative Group's Blueprint for Reagan." *San Francisco Chronicle,* 11 December 1980.

Weisberg, Jacob. "Clincest: Washington's New Ruling Class." *New Republic,* 26 April 1993.

Weiss, Carol H. *Organizations for Policy Analysis: Helping Government Think.* Newbury Park, CA: Sage Publications, 1992.

Weisskopf, Michael. "New Political Landscape Bountiful for Think Tank with Gingrich Ties." *Washington Post,* 5 February 1995.

Wheeler, Charles. "Heritage Chiefs Recall Decade of Growth, Power." *Washington Times,* 29 April 1987.

Whitaker, Ben. *The Foundations: An Anatomy of Philanthropy and Society.* London: Eyre Methuen, 1974.

Wiarda, Howard J. *Universities, Think Tanks and War Colleges: The Main Institutions of American Educational Life: A Memoir.* Philadelphia: Xlibris Corporation, 1999.

Witcover, Jules. *Marathon: The Pursuit of the Presidency 1972–1976.* New York: Viking, 1977.

Wood, Robert C. *Whatever Possessed the President? Academic Experts and Presidential Policy, 1960–1968.* Amherst, MA: University of Massachusetts Press, 1993.

Yee, Albert S. "The Causal Effects of Ideas on Policies." *International Organization* 50, no. 1 (1996): 69–108.

Yoffe, Emily. "IPS Faces Life." *New Republic,* 6–13 August 1977, 16–18.

SELECTED PUBLICATIONS OF AMERICAN THINK TANKS

The American Enterprise Institute

Calfee, John E. *Prices, Markets, and the Pharmaceutical Revolution.* Washington, DC: American Enterprise Institute Press, 2000.

Darga, Kenneth. *Sampling and the Census: A Case against the Proposed Adjustments for Undercount.* Washington, DC: American Enterprise Institute Press, 1999.

Downs, Chuck. *Over the Line: North Korea's Negotiating Strategy.* Washington, DC: American Enterprise Institute Press, 1999.

Golub, Stephen S., *Labour Costs and International Trade.* Washington, DC: American Enterprise Institute Press, 1999.

Hahn, Robert W. *Reviving Regulatory Reform: A Global Perspective.* Washington, DC: American Enterprise Institute Press, 2000.

Hassett, Kevin A., and Glen Hubbard. *The Magic Mountain: A Guide to Defining and Using a Budget Surplus.* Washington, DC: American Enterprise Institute Press, 1999.

Leedeen, Michael A. *Machiavelli on Modern Leadership: Why Machiavelli's Iron Rules Are As Timely and Important Today As Five Centuries Ago.* Washington, DC: American Enterprise Institute Press, 1999.

Long, Clarisa. *Genetic Testing and the Use of Information.* Washington, DC: American Enterprise Institute Press, 1999.

Ornstein, Norman, and Thomas Mann, eds. *The Permanent Campaign and Its Future.* Washington, DC: American Enterprise Institute Press, 2000.

Weaver, Carolyn L. *Social Security and Its Reform.* Washington, DC: American Enterprise Institute Press, 2000.

The Brookings Institution

Aerbach, Joel D., and Bert A. Rockman. *In the Web of Politics: Three Decades of the U.S. Federal Executive.* Washington, DC: Brookings Institution Press, 2000.

Haass, Richard N., and Meagan L. O'Sullivan, eds. *Honey and Vinegar: Incentives, Sanctions and Foreign Policy.* Washington, DC: Brookings Institution Press, 2000.

Kohurt, Andrew, John C. Green, Scott Keeter, and Robert C. Toth. *The Diminishing Divide: Religion's Changing Rules in American Politics.* Washington, DC: Brookings Institution Press, 2000.

Loveless, Tom, ed. *Conflicting Missions? Teachers Unions and Educational Reform.* Washington, DC: Brookings Institution Press, 2000.

O'Hanlon, Michael. *Technological Change and the Future of Warfare.* Washington, DC: Brookings Institution Press, 2000.

Skerry, Perry. *Counting in the Census? Race, Group Identity, and the Evasion of Politics.* Washington, DC: Brookings Institution Press, 2000.

Skocpol, Theda, and Morris Fiorina, eds. *Civic Engagement in American Democracy.* Washington, DC: Brookings Institution Press, 1999.

Sugarman, Steven D., and Frank R. Kemerer, eds. *School Choice and Social Controversy.* Washington, DC: Brookings Institution Press, 1999.

Thurber, James A., and Canice J. Nelson, eds. *Campaign Warriors: Political Consultants in Elections.* Washington, DC: Brookings Institution Press, 2000.

Weaver, Kent R. *Ending Welfare as We Know It.* Washington, DC: Brookings Institution Press, 2000.

Carpenter, Ted Galen. NATO's *Empty Victory: A Postmortem of the Balkan War.* Washington, DC: Cato Institute, 2000.

Conrad, Clay S. *Jury Nullification: The Evolution of [redacted] Doctrine.* Washington, DC: Cato Institute, 1998.

Goklany, Indur M. *Cleaning the Air: The Real Story on the War on Air Pollution.* Washington, DC: Cato Institute, 1999.

Gwartney, James, and Robert Lawson. *Economic Freedom of the World: 2000 Annual Report.* Washington, DC: Cato Institute, 2000.

Klein, Daniel, ed. *What Do Economists Contribute?* Washington, DC: Cato Institute, 1999.

Milloy, Steven, and Michael Gough. *Silencing Science.* Washington, DC: Cato Institute, 1999.

Posner, Richard. *Natural Monopoly and Its Regulation.* Washington, DC: Cato Institute, 1999.

Simon, Julian L. *Hoodwinking the Nation.* Washington, DC: Cato Institute, 1999.

Singleton, Solveig, and Daniel T. Griswold, eds. *Economic Casualties: How U.S. Foreign Policy Undermines Trade, Growth, and Liberty.* Washington, DC: Cato Institute, 1999.

Vandoren, Peter. *Chemicals, Cancer, and Choices: Risk Reduction through Markets.* Washington, DC: Cato Institute, 1999.

The Carnegie Endowment for International Peace

Abramowitz, Morton I. *China: Can We Have [redacted] Policy?* Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 1997.

Aleinikoff, Alexander T. *Between Principles and Politics: The Direction of U.S. Citizenship Policy.* Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 1998.

Aslund, Anders, and Martha Brill Olcott, (eds) *Russia After Communism.* Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 1999.

Edwards, Sebastian, and Moises Naim. *Mexico 1994: Anatomy of [redacted] Emerging Market Crash.* Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 1998.

Garnett, Sherman W. *Keystone in the Arch: Ukraine in the Emerging Security Environment of Central and Eastern Europe.* Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 1997.

Jones, Rodney W., Mark G. McDonough, Toby F. Dalton, and Gregory D. Koblentz. *Tracking Nuclear Proliferation: A Guide to Maps and Charts.* Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 1998.

Papademetriou, Demetios G., T. Alexander Aleinikoff, and Deborah Waller Meyers. *Reorganizing the Immigration Function: Toward [redacted] New Framework for Accountability.* Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 1998.

Rothkopf, David J. *The Price of Peace: Emergency Economic Intervention and the U.S. Foreign Policy.* Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 1998.

Shevetsova, Lilia. *Yeltsin's Russia: Myths and Reality.* Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 1999.

Zhang, Ming. *China's Changing Nuclear Posture: Reactions to the South Asian Nuclear Tests.* Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 1999.

The Center for Strategic and International Studies

Collins, Joseph J., and Gabrielle D. Bowdoin. *Beyond Unilateral Economic Sanctions: Better Alternatives for U.S. Foreign Policy.* Washington, DC: CSIS Press, 1999.

Cossa, Ralph A., ed. *U.S.-Korea-Japan Relations: Building toward [redacted] "Virtual Alliance."* Washington, DC: CSIS Press, 1999.

Garrison , William B. Jr, and Peter S. Watson. *National Conformity Assessment Schemes: Nontariff Trade Barriers in Information Technology.* Washington, DC: CSIS Press, 1999.

Gong, Gerrit. W. *Taiwan Strait Dilemmas: China-Taiwan-U.S. Policies in the* New *Century.* Washington, DC: CSIS Press, 2000.

Goure, Daniel, and Jeffrey M. Ranney. *Averting the Defense Train Wreck in the New Millennium.* Washington, DC: CSIS Press, 1999.

Hausker, Karl. *The Convergence of Ideas on Improving the Environmental Protection System.* Washington, DC: CSIS Press, 1999.

Heath, Jonathon. *Mexico and the Sexenio Curse: Presidential Successions and Economic Crises in Modern Mexico.* Washington, DC: CSIS Press, 1999.

Ikle, Fred C. *Defending the U.S. Homeland Strategic and Legal Issues for DOD and the Armed Services.* Washington, DC: CSIS Press, 1999.

Mazarr, Michael J. *Global Trends 2005.* Washington, DC: CSIS Press, 1999.

Scherer, F.M. *New Perspectives on Economic Growth and Technological Innovation.* Washington, DC: CSIS Press, 1999.

The Hoover Institution [redacted] War, Revolution and Peace

Chesher, James E., and Tibor R. Machan. *The Business of Commerce: Examining [redacted] Honorable Profession.* Stanford, CA: The Hoover Institution, 1999.

Diamond, Larry, and Doh Chull Shin. *Institutional Reform and Democratic Consolidation in Korea.* Stanford, CA: The Hoover Institution, 1999.

Drell, Sidney D., Abraham D. Sofaer, and George D. Wilson, eds. *The New Terror: Facing the Threat of Biological and Chemical Weapons.* Stanford, CA: The Hoover Institution, 1999.

Edwards, Lee. *The Collapse of Communism*. Stanford, CA: The Hoover Institution, 2000.
King, Charles. *The Moldovans: Romania, Russia, and the Politics of Culture.* Stanford, CA: The Hoover Institution, 2000.
Machan, Tibor R., ed. *Business Ethics in the Global Market.* Stanford, CA: The Hoover Institution, 1999.
Miller, James C. III. *Monopoly Politics.* Stanford, CA: The Hoover Institution, 1999.
Schweizer, Peter, ed. *The Fall of the Berlin Wall.* Stanford, CA: The Hoover Institution, 1999.
Sowell, Thomas. *Barbarians inside the Gates and Other Controversial Essays.* Stanford, CA: The Hoover Institution, 1999.
Wise, David A., ed. *Personal Saving, Personal Choice.* Stanford, CA: The Hoover Institution, 1999.

The Heritage Foundation

Anderson, James H. *America at Risk: The Citizen's Guide to Missile Defense.* Washington, DC: The Heritage Foundation, 1999.
Carter, Samuel Casey. *No Excuses: Seven Principles of Low-Income Schools Who Set the Standard for High Achievement.* Washington, DC: The Heritage Foundation, 1999.
The Heritage Foundation. *A Guide for Congress.* 1999 edition. Washington, DC: The Heritage Foundation, 1999.
Holmes, Kim R., and James J. Przystup, eds. *Between Diplomacy and Deterrence: Strategies for U.S. Relations with China.* Washington, DC: The Heritage Foundation, 1997.
Johnson, Bryan T., Kim R. Holmes, and Melanie Kirkpatrick. *1999 Index of Economic Freedom.* Washington, DC: The Heritage Foundation, 1999.
Rector, Robert E., and Sarah E. Youssef. *The Impact of Welfare Reform: The Trend in State Caseloads, 1985–1998.* Washington, DC: The Heritage Foundation, 1999.
Rees, Nina Shokraii, and Sarah E. Youssef. *School Choice 1999: What's Happening in the States.* Washington, DC: The Heritage Foundation, 1999.
Thierer, Adam D. *The Delicate Balance: Federalism, Interstate Commerce, and Economic Freedom in the Technological Age.* Washington, DC: The Heritage Foundation, 1999.

The Institute for Contemporary Studies

Agrawal, Arun, Charla Britt, and Keshav Kanel. *Decentralization in Nepal: A Comparative Analysis: A Report [illegible] the Participatory Development Program.* San Francisco, CA: Institute for Contemporary Studies, 1999.
Bolick, Clint. *Transformation The Promise and Politics of Empowerment.* San Francisco, CA: Institute for Contemporary Studies, 1999.

Chickering, Lawrence A. *Beyond Left and Right: Breaking the Political Stalemate*. San Francisco, CA: Institute for Contemporary Studies, 1999.
Henderson, Carter. *Funny, I Don't Feel Old! How to Flourish after 50*. San Francisco, CA: Institute for Contemporary Studies, 1999.
Holt, Mikel. *Not Yet "Free At Last" The Unfinished Business of the Civil Rights Movement: Our Battle for School Choice*. San Francisco, CA: Institute for Contemporary Studies, 1999.
Jacobs, Joseph. *The Compassionate Conservative Assuming Responsibility and Respecting Human Dignity*. San Francisco, CA: Institute for Contemporary Studies, 1999.
Klitgaard, Robert, Ronald Maclean-Abaroa, and H. Lindsey Parris. *Corrupt Cities: A Practical Guide to Cure and Prevention*. San Francisco, CA: Institute for Contemporary Studies, 1999.
Oakerson, Ronald. *Governing Local Public Economies: Creating the Civic Metropolis*. San Francisco, CA: Institute for Contemporary Studies, 1999.

The Institute for Policy Studies

Barnet, Ann B., and Richard J. Barnett. *The Youngest Minds: Parenting and Genes in the Development of Intellect and Emotion*. Washington, DC: Institute for Policy Studies, 1998.
Bennis, Phyllis, and Michel Moushabeck, eds. *Beyond the Storm: A Gulf Crisis Reader*. Washington, DC: Institute for Policy Studies, 1991.
Honey, Martha. *Ecotourism and Sustainable Development: Who Owns Paradise?* Washington, DC: Institute for Policy Studies, 1999.
– *Hostile Acts: U.S. Policy in Costa Rica in the 1980s*. Washington, DC: Institute for Policy Studies, 1994.
Shuman, Michael. *Going Local: Creating Self-Reliant Communities in a Global Age*. Washington, DC: Institute for Policy Studies, 1998.

RAND

Brooks, Arthur C. *Arts, Markets, and Governments: A Study in Cultural Policy Analysis*. Santa Monica, CA: RAND, 1998.
Clark, W.A.V., and Peter A. Morrison. *Demographic Foundations of Political Empowerment in Multiminority Cities*. Santa Monica, CA: RAND, 1996.
Eiseman, Elisa. *Cloning Human Beings: Recent Scientific and Policy Developments*. Santa Monica, CA: RAND, 1999.
Goldman, Charles A. *Managing Policy toward China under Clinton: The Changing Role of Economics*. Santa Monica, CA: RAND, 1995.
Klitgaard, Robert E. *Including Culture in Evaluation Research*. Santa Monica, CA: RAND, 1998.

Klitgaard, Robert E., and Heather Baser. *Working Together to Fight Corruption: State, Society and the Private Sector in Partnership*. Santa Monica, CA: RAND, 1998.

Longshore, Douglas, Peter Reuter, Jack Derks, Martin Grapendaal, and Patricia A. Ebener. *Drug Policies and Harms: A Conceptual Framework*. Santa Monica, CA: RAND, 1999.

MacCoun, Robert J., and Peter Reuter. *Drug Control*. Santa Monica, CA: RAND, 1998.

Resetar, Susan A., Beth E. Lachman, Robert J. Lempert, and Monica M. Pinto. *Technology Forces at Work: Profiles of Environmental Research and Development at Dupont, Intel, Monsanto, and Xerox*. Santa Monica, CA: RAND, 1999.

Szayna, Thomas, William D. O'Malley, and Preston Niblack. *Assessing Armed Forces' Deficiencies for Peace Operations: A Methodology*. Santa Monica, CA: RAND, 1997.

SELECTED PUBLICATIONS OF CANADIAN THINK TANKS

The Caledon Institute of Social Policy

Battle, Ken. *Constitutional Reform by Stealth*. Ottawa: Caledon Institute, 1995.

Battle, Ken, and Sherri Torjman. *Ottawa Should Help Build a National Early Childhood Development System*. Ottawa: Caledon Institute, 2000.

Brouwer, Andrew. *Equal Access to Student Loans for Convention Refugees*. Ottawa: Caledon Institute, 2000.

Mendelson, Michael. *Aboriginal People in Canada's Labour Market*. Ottawa: Caledon Institute, 1999.

– *The Price of Prudence*. Ottawa: Caledon Institute, 1999.

Rachlis, Michael. *A Review of the Alberta Private Hospital Proposal*. Ottawa: Caledon Institute, 2000.

Torjman, Sherri. *Employment Insurance: Small Bang for Big Bucks*. Ottawa: Caledon Institute, 2000.

– *The Let-Them-Eat-Cake Law*. Ottawa: Caledon Institute, 1995.

– *Small Technicality, Big Problem*. Ottawa: Caledon Institute, 1994.

The Canada West Foundation

Canada West Foundation. *The Canadian Social Policy Landscape: A Road of Recent Initiatives*. Calgary, AB: Canada West Foundation, 2000.

– *Cities @ 2000: Canada's Urban Landscape – New Trends, Emerging Issues*. Calgary, AB: Canada West Foundation, 2000.

– *Exploring Alternatives: Government Social Service Policy and Non-Profit Organizations.* Calgary, AB: Canada West Foundation, 2000.
– *Ten Years After: Cross-Border Export/Import Trends since the Canada-United States Free Trade Agreement.* Calgary, AB: Canada West Foundation, 2000.
– *Strings Attached: Non-Profits and their Funding Relationships with Government.* Calgary, AB: Canada West Foundation, 1999.
– *Getting Started: An Overview of Youth Employment Issues and Programs.* Calgary, AB: Canada West Foundation, 1998.
– *The State of Gambling in Canada: An Interprovincial Roadmap of Gambling and Its Impact.* Calgary, AB: Canada West Foundation, 1998.
– *Canadian Free-Nets: Surveying the Landscape of the Information Highway.* Calgary, AB: Canada West Foundation, 1997.
– *Renewal of Food Processing in Western Canada.* Calgary, AB: Canada West Foundation, 1997.
– *Interprovincial Trade and Canadian Unity.* Calgary, AB: Canada West Foundation, 1996.

The Canadian Centre for Policy Alternatives

Dobbin, Murray. *Ten Tax Myths.* Ottawa: CCPA, 2000.
Doherty-Delorme, Denise, and Erika Shaker, eds. *Missing Pieces: An Alternative Guide to Canadian Post-Secondary Education.* Ottawa: CCPA, 2000.
Fuller, Colleen. *Caring for Profit: How Corporations Are Taking Over Canada's Health Care System.* Ottawa: CCPA, 2000.
Hackett, Bob, Richard Gruneau, Donald Grutsein, and Timothy A. Gibson. *The Missing New: Filters and Blind Spots in the Canadian Press.* Ottawa: CCPA, 2000.
Jackson, Andrew, David Robinson, Bob Baldwin, and Cindy Wiggins. *Falling Behind: The State of Working in Canada.* Ottawa: CCPA, 2000.
Lee, Mark. *A Primer on Canadian Productivity: Everything You Wanted to Know about Productivity but Were Afraid to Ask.* Ottawa: CCPA, 2000.
Maclean, Brian K., ed. *Out of Control: Canada and the Turmoil in Global Financial Markets.* Ottawa: CCPA, 2000.
Schnenk, Christopher, and John Anderson. *RESHAPING WORK 2.* Ottawa: CCPA, 2000.
Shaker, Erika. YNN *and the Commercial Carpet-Bombing of the Classroom.* Ottawa: CCPA, 2000.
Shrybman, Steven. *The World Trade Organization: A Citizen's Guide.* Ottawa: CCPA, 2000.

The Canadian Institute of Strategic Studies

Blitt, Jessica. OP *Toucan and Beyond: Contradictions in Canadian Policy in East Timor.* Toronto: CISS, 2000.

Covelli, Nick. *The McNaughton Papers*. Vol. 12, *The Political Economy of Canada's Regional Trade Strategy.* Toronto: CISS, 2000.

Fitz-Gerald, Ann. NATO *Enlargement Round I: Problems and Prospects in Implementing the Initial Enlargement.* Toronto: CISS, 1999.

Godefroy, Andrew. *Canada's Strategy for Space, 1985–1999*. Toronto: CISS, 1999.

Henderson, Robert d'A. *Will China Use Force against Taiwan?* Toronto: CISS, 2000.

Jacoby, Tami Amanda. *The 1999 Israeli Elections: Implications for Peace and Security in the Middle East.* Toronto: CISS, 2000.

Jockel, Joseph T. *The Canadian Forces: Hard Choices, Soft Power.* Toronto: CISS, 2000.

Roussel, Stéphane. *Velvet Divorce or Violent Breakup? Political Violence in Quebec: Looking Ahead to the Next Referendum.* Toronto: CISS, 1999.

Rudd, David. *Towards ■ New Defence White Paper: Can "Human Security" Influence Force Structure?* Toronto: CISS, 2000.

Tarry, Sarah. *A European Security and Defence Identity: Dead on Arrival?* Toronto: CISS, 2000.

The Canadian Policy Research Networks, Inc.

Betcherman, Gordon, Norm Leckie, Kathryn McMullen. *Barriers to Employer-Sponsored Training in Canada*. Ottawa: CPRN Discussion Paper no. W 02, 7 July 1998.

Davidman, Katie, Gordon Betcherman, Michael Hall, and Deena White. *Work in the Nonprofit Sector: The Knowledge Gap*. Ottawa: CPRN Philanthropist. Vol.14, no. 3, September 1998.

Gunderson, Morley. *Government Compensation: Issues and Options*. Ottawa: CPRN Discussion Paper no. W 03, July 1998.

Hayes, Michael, and James Dunn. *Population Health in Canada: A Systematic Review.* Ottawa: CPRN Study no. ■ 01, March 1998.

Hughes, Karen. *Gender and Self-Employment in Canada: Assessing Trends and Policy Implications*. Ottawa: CPRN Study no. W 04, 1999.

Krashinsky, Michael, and Gordon Cleveland. *Tax Fairness for One-Earner and Two-Earner Families: An Examination of the Issues.* Ottawa: CPRN Discussion Paper no. F 07, 1999.

McMullen, Kathryn. *Skill and Employment Effects of Computer-Based Technological Change: The Results of the Working with Technology Survey III.* Ottawa: CPRN Study no. W 01, January 1997.

Maxwell, Judith. *Investing in Children Should Be Our Next Priority*. Ottawa: CPRN Canadian Business Economics. Vol. 8, no. 1, February 2000.

Peters, Joseph. *An Era of Change: Government Employment Trends in the 1980s and 1990s*. Ottawa: CPRN Study no. W 03, 1999.

Stroick , Sharon M., and Jane Jenson. *What Is the Best Policy Mix for Canada's Young Children.* Ottawa: CPRN Study [illegible] 09, 2000.

The C.D. Howe Institute

Allen, Douglas W., and John Richards, eds. *It Takes Two: The Family in Law and Finance.* Toronto: C.D Howe Institute Policy Study 33, 1999.

Boothe, Paul, and Derek Hermanutz. *Simply Sharing: An Interprovincial Equalization Scheme for Canada.* Toronto: C.D. Howe Institute Commentary 128, July 1999.

Cameron, David R., ed. *The Referendum Papers: Essays on Secession and National Unity.* Toronto: University of Toronto Press, in association with the C.D. Howe Institute, 1999.

Coulombe, Serge. *Economic Growth and Provincial Disparity: A New View of an Old Canadian Problem.* Toronto: C.D. Howe Institute Commentary 122, March 1999.

Courchene, Thomas J., and Richard G. Harris. *From Fixing to Monetary Union: Options for North American Currency Integration.* Toronto: C.D. Howe Institute Commentary 127, June 1999.

Mintz, Jack M., and Thomas A. Wilson. *Capitalizing on Cuts to Capital Gains Taxes.* Toronto: C.D. Howe Institute Commentary 137, February 2000.

Monahan, Patrick J. *Doing the Rules: An Assessment of the Federal Clarity Act in Light of the Quebec Secession Reference.* Toronto: C.D. Howe Institute Commentary 135, February 2000.

Orr, Dale, and Thomas A. Wilson, eds. *The Electronic Village: Policy Issues of the Information Economy.* Toronto: C.D Howe Institute Policy Study 32, 1999.

Poschmann, Finn, and John Richards. *How to Lower Taxes and Improve Social Policy: A Case of Eating Your Cake and Having It Too.* Toronto: C.D. Howe Institute Commentary 136, February 2000.

Robson, William B.P., Jack M. Mintz, and Finn Poschmann. *Budgeting for Growth: Promoting Prosperity with Smart Fiscal Policy.* Toronto: C.D. Howe Institute Commentary 134, February 2000.

The Conference Board of Canada

Birkbeck, Kimberley. *Allocating the Fiscal.* Ottawa: The Conference Board, 1998.

Birkbeck, Kimberley, Peter Lok, and Hugh Williams. *Managing European Monetary Union: Risks and Opportunities for Canadians.* Ottawa: The Conference Board, 1999.

Iqbal, Mahmood. *Are We Losing Our Minds? Trends, Determinants and the Role of Taxation in the Brain Drain to the United States.* Ottawa: The Conference Board, 1999.

Moser, Catherine, and Pierre Vanasse. *What's New in Debt Financing for Small and Medium-Sized Enterprises*. Ottawa: The Conference Board, 1997.

Roth, Chris. *Crossborder Mergers in the Banking Sector: Real and Perceived Barriers to Entry*. Ottawa: The Conference Board, 1998.

Saus, Josefina Peraire. *Crisis in Euroland*. Ottawa: The Conference Board, 1999.

Shutt, Theresa. *Members' Briefing/Viewpoint: Toward a Comfortable Retirement. Do You Know Where Your Money Is? A Review of Managed Funds*. Ottawa: The Conference Board, 1999.

Williams, Hugh. *At a Crossroads: Financial Sector Reform in Canada*. Ottawa: The Conference Board,1999.

– *Searching for ■ Vision: Financial Services in Flux*. Ottawa: The Conference Board, 1999.

The Fraser Institute

Adie, Douglas K. *Mail Monopoly: Analysing the Canadian Postal Service*. Vancouver: The Fraser Institute, 1990.

Gibson, Gordon. *Thirty Million Musketeers: One Canada for All Canadians*. Vancouver: The Fraser Institute, 1995.

Globerman, Steven, and Michael Walker, eds. *The Immigration Dilemma*. Vancouver: The Fraser Institute, 1992.

Grady, Patrick. *The Economic Consequences of Quebec Sovereignty*. Vancouver: The Fraser Institute, 1991.

Grubel, Herb, and Michael Walker, eds. *Unemployment Insurance: Global Evidence of Its Effects on Unemployment*. Vancouver: The Fraser Institute, 1978.

Lehrer, Keith. *Landlord as Scapegoat*. Vancouver: The Fraser Institute, 1991.

Palda, Filip, ed. *Provincial Trade Wars: Why the Blockade Must End*. Vancouver: The Fraser Institute, 1994.

Riggs, A.R., and Tom Velk, eds. *Beyond* NAFTA. Vancouver: The Fraser Institute, 1993.

Sarlo, Christopher. *Poverty in Canada*. 2d ed. Vancouver: The Fraser Institute, 1996.

Usher, Dan. *The Uneasy Case for Equalization Payments*. Vancouver: The Fraser Institute, 1995.

The Institute for Research on Public Policy

Aucoin, Peter. *The New Public Management: Canada in Comparative Perspective*. Montreal: IRPP, 1995.

Gibbons, Roger, and Guy Laforest, eds. *Beyond the Impasse: Towards Reconciliation*. Montreal: IRPP, 1998.

Hobson, Paul A.R., and France St-Hilaire, eds. *Urban Governance and Finance: A Question of Who Does What*. Montreal: IRPP, 1997.

Hum, Derek. *Maintaining a Competitive Workforce: Employee-Based Training in the Canadian Economy*. Montreal: IRPP, 1996.

Hutton, Thomas A. *The Transformation of Canada's Pacific Metropolis: A Study of Vancouver*. Montreal: IRPP, 1998.

Jérôme-Forget, Monique, and Claude E. Forget. *Who is the Master? A Blueprint for Canadian Health Care Reform*. Montreal: IRPP, 1999.

Meisel, John, Guy Rocher, Arthur Silver, and IRPP, eds. *As I Recall/Si je me souviens bien*. Montreal: IRPP, 1999.

Sancton, Andrew. *Governing Canada's City-Regions: Adapting Form to Function*. Montreal: IRPP, 1994.

Seidle, F. Leslie. *Rethinking the Delivery of Public Services to Citizens*. Montreal: IRPP, 1995.

Stanbury, W.T. ed., *Perspectives on the New Economics and Regulation of Telecommunications*. Montreal: IRPP, 1996.

The North-South Institute

Cozac, David, and Melanie Gruer. *Don't Shoot the Messenger: A Guide for Canadian Journalists on Promoting Press Freedom*. Ottawa: NSI, 1997.

Culpeper, Roy, and Carolyn McAskie, eds. *Toward Autonomous Development in Africa*. Ottawa: NSI, 1997.

Delahanty, Julie. *From Social Movements to Social Clauses: Grading Strategies for Improving Conditions for Women Garment Workers*. Ottawa: NSI, 1999.

English, Philip E., and Harris M. Mule. *The African Development Bank*. Vol. 1. Ottawa: NSI, 1997.

Gibb, Heather, ed. *Canadian Perspectives on Labour Mobility in APEC*. Ottawa: NSI, 1997.

Hibler, Michelle, and Rowena Beamish. *Canadian Development Report 1998: Canadian Corporations and Social Responsibility*. Ottawa: NSI, 1998.

Morrison, David R. *Aid and Ebb Tide: A History of CIDA and Canadian Development Assistance*. Ottawa and Waterloo: NSI, in association with Wilfrid Laurier University Press, 1998.

Serieux, John E. *Reducing the Debt of the Poorest: Challenges and Opportunities*. Ottawa: NSI, 1999.

Van Rooy, Alison, ed. *Canadian Development Report 1999: Civil Society and Global Change*. Ottawa: NSI, 1999.

نبذة عن المؤلف

دونالد إ. أبلسون: أستاذ العلوم السياسية، ومدير مركز الدراسات الأمريكية Center for American Studies في جامعة غرب أونتاريو University of West Ontario. يعمل بالتدريس والبحث في موضوعات تتعلق بالسياسات الأمريكية، وجماعات المصالح، والمؤسسات البحثية. وقد عمل مستشاراً لعدد من المؤسسات البحثية والمنظمات الدولية مثل البنك الدولي.

له عدد من المؤلفات حول المؤسسات البحثية ودورها في صنع السياسة، وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، من أهمها هذا الكتاب، وكتاب آخر صدر حديثاً بعنوان: *A Capitol Idea: Think Tanks and U.S. Foreign Policy* (Montreal and Kingston: McGill-Queen's University Press, 2006).

هذا، بالإضافة إلى دراساته المنشورة ضمن كتب، ومقالاته في الدوريات المتخصصة حول هذا الموضوع.

هل هناك أهمية للمؤسسات البحثية؟

تقويم تأثير معاهد السياسة العامة

يتضمن هذا الكتاب دراسة مقارنة للمؤسسات البحثية في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، من خلال التعرف على مسيرة تطورها، وأنواعها، وأبرز المؤسسات المعبرة عن كل نوع في الدولتين، خلال المراحل المختلفة من عمرها.

ويعنى المؤلف في المقام الأول بتحليل أثر هذه المؤسسات على السياسة العامة في الدولتين، من خلال مقاربة متميزة عن المقاربات السائدة التي تتوقف غالباً عند سرد تاريخ تطور هذه المؤسسات، أو وصف بنيتها التنظيمية، أو تؤكد أهميتها وتأثيرها في السياسة العامة من خلال بعض المؤشرات الإعلامية، دون أن توضح كيفية هذا التأثير ومحدداته، فيتجاوز المؤلف ذلك إلى بحث صلة هذه المؤسسات بالسياسة، ودراسة تأثيرها فيها في ضوء مزيد من العوامل المرتبطة بأولويات هذه المؤسسات، وموازناتها، وطبيعة كوادرها، ومراحل صنع السياسة التي تكون فيها هذه المؤسسات أكثر تأثيراً وحضوراً، وذلك في دراستَي حالة لجولات الانتخابات الرئاسية الأمريكية، ومؤتمرات الإصلاحات الدستورية في كندا، حيث تظهر المؤسسات البحثية في هاتين الحالتين وهي في أوج نشاطها وظهورها الإعلامي، ولكنها تنتهي إلى نتائج مختلفة فيما يتعلق بتأثيرها في السياسة العامة.

وإذا كان المؤلف قد بدأ بالتساؤل: هل هناك أهمية للمؤسسات البحثية؟ فإنه يختتم بأن الإجابة عن هذا السؤال بنعم صحيحة مثل الإجابة بلا، بحسب الموقف، وأن دراسة المؤسسات البحثية تطرح من التساؤلات أكثر مما تقدم من الإجابات.

ISBN 9948-00-905-3

9 789948 009054